الإمام الصادق المهدي

الديمقراطية في السودان

راجحة و عائدة

الطبعة الثانية
طبعة منقحة ومزيدة

مكتبة جزيرة الورد

الديمقراطية في السودان

عائدة وراجحة

الإمام الصادق المهدي

الطبعة الثانية

طبعة منقحة ومزيدة



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب: **الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة**

المؤلف : الإمام الصادق المهدي

رقم الإيداع : **١٤٩٩٢ / ٢٠١٥**

الطبعة الثانية ٢٠١٥



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٢٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

مضى على نشر هذا الكتاب أول مرة عقدين ونصف هي طول عمر النظام الحالي تقريباً إلا نحو عام.

وقد قام الحبيب الإمام الصادق المهدي بكتابته من داخل سجن كوبر بعد أن تعرض لتهديد بالإعدام ولتصفية صورية ليلة يوم ٢/ ١٠/ ١٩٨٩م، وكان كل المطلوب منه لاتقاء تلك الأهوال هو تسجيل شهادة بفشل الديمقراطية. ولكن التجربة على العكس جعلته أكثر حرصاً على تسجيل شهادته برجحان الديمقراطية وحتمية عودتها، فعكف على هذا الكتاب يسجل تلكم الشهادة الصادقة، النقيضة لما يطلبه الجلاد. وأرسل الكتاب خارج السجن ثم إلى خارج البلاد ليتولى مكتب الحزب بالخارج طباعته.

وبالفعل تمت طباعة الطبعة الأولى للكتاب، ولكن وللأغراض الأمنية الواضحة ادعى الأحباب في المكتب الخارجي أنهم حرروا الكتاب استناداً لوثائق الحزب التي تم تأمينها، ومن ثم تم تغيير الخطاب على طول الكتاب بحيث تتم الإشارة للحبيب الإمام بضمير الغائب.

في هذه الطبعة المنقحة والمزيدة من الكتاب قمنا بإزالة تلك التدخلات وإعادة ضمير المتكلم للكاتب.

وأزلنا الفصل الثاني عشر من الطبعة الأولى للكتاب والملاحق المتعلقة به، وهي إضافات أدخلها الأحباب في مكتب الحزب بالخارج لم تكن في أصل

الكتاب، مرتبطة بأحداث آنية تجاوزها الزمن.

كما أعدنا تحرير بعض الفقرات استصحاباً للمستجدات وكان ذلك في أضيق نطاق ممكن.

هناك إضافات أساسية للكتاب متعلقة بموضوعه، وهي:

- شهادة قدمها الحبيب الإمام الصادق المهدي في كتيب نشره في مايو ٢٠١٥م بعنوان (انقلاب يونيو ١٩٨٩م ونظامه في ألواح التاريخ) هذه الشهادة مثبتة في الفصل الثالث عشر.

- جزء من أطروحة مهمة قدمها الكاتب مطلع الألفية الجديدة حول (الديمقراطية المستدامة) وهي ذات صلة وثيقة بأطروحة الكتاب نفسه، ولكننا أوردناها هنا مصحوبة بالخلاصات التي طورها حزب الأمة ونشرها العام الماضي، انطلاقاً من سعيه الحثيث لتجربة ديمقراطية مستدامة. وقد تمت إضافة المادة المذكورة في الفصل الرابع عشر.

- ملاحق جديدة هي عبارة عن أربعة مواثيق (ثقافي، ونسوي، وصحافي، وعسكري) ساهم الحبيب الإمام الصادق المهدي وحزب الأمة في صياغتها، لضبط الأداء الوطني في أهم القضايا المطروحة. مواثيق تصلح لبنات في بناء الوطن وديمقراطيته الراجحة والعائدة بإذن الله.

وقد اجتهدنا أن يصدر الكتاب هذا العام ضمن احتفائنا بثمانينية الحبيب الإمام الصادق المهدي، كلأه الله بحفظه ورعايته، وبلغه مقصده، ليرى رايات الديمقراطية ترفرف عالياً في بلد الوحدة والتنمية والعدالة والسلام والتأصيل الذي طالما نشد.

والله الموفق وعليه التكلان،،

قسم الدراسات والمكتبة والنشر

المكتب الخاص للإمام الصادق المهدي

مقدمة الطبعة الثانية

إن لهذا الكتاب قصة معالمها أنه في الساعة الثانية من صباح يوم ٢/ ١٠/ ١٩٨٩م وبينما كنت نائماً في سجن كوبر أيقظني ضباط الذعر، وأخذوني في سيارة مظللة بالجرائد إلى منزل معزول في منطقة خالية، مضاء بلمبة حمراء. وفي داخل هذا المنزل الشبح وجدت ثلاثة شخوص أحدهم بزي عسكري، وأجلسوني في كرسي بثلاث قوائم، وشرعوا يحققون معي تحقيقاً صورياً ثم أفهموني أنهم بصدد عقد محكمة عسكرية لمحاكمتي، ولكنني أستطيع أن أتجنب المحاكمة والإعدام الذي يترتب عليها إذا اعترفت بأن النظام الديمقراطي الذي أطاحوا به فاشل، وسجلت هذا الاعتراف. »

قلت لهم الانقلاب العسكري باطل. والقيادة العسكرية يمكنها أن تتقن عملها المهني القائم على الضبط والربط والأمر والنهي ولكنها في مجال السياسة، والاقتصاد، والعلاقات الدولية سوف تفشل حتماً لأن ثقافتها المهنية تمنعها من الإتقان في هذه المجالات. وقلت إن النظم الديمقراطية الثلاثة التي تعاقبت على السودان والتي أطاحت بها الانقلابات لم تفشل بل تطورت من الحسن للأحسن. وأن النظام الديمقراطي الذي تآمرتم ضده كان ناجحاً في كل ملفات الأداء. وأقولها لكم إنكم لن تحققوا شيئاً مما وعدتم الناس به بل سوف تفشلون.

وختمت حديثي بمقولة الديمقراطية راجحة أي بالمقارنة مع النظم الدكتاتورية، وحتماً عائدة.

احتاروا فيما يفعلون بعد أن سمعوا هذا الكلام وانتهى ذلك المشهد من المسرحية. فحملت في سيارة وركب معي ثلاثة أشخاص ولا أدري إلى أين نحن ذاهبون، ولكن كان ثلاثتهم سفهاء فأخذوا يتساءلون إلى أي «دورة» نحن ذاهبون

هل المرخيات؟ وفي أثناء تلك الرحلة صاروا يتبادلون الإساءة لي ولأسرتي، ولجدودي، لعل الهدف هو استفزازي فأضاربهم فيطلقون النار بحجة الدفاع عن النفس أو بحجة أنني حاولت الهرب. ولكنني تجاهلت وجودهم تماماً.. وفي النهاية حملوني إلى سجن كوبر ولكن لم أعد إلى مكان زملائي الآخرين بل وضعوني في إحدى زنازين الإعدام.

وبينما أنا هناك أرسل لي وزير الداخلية قمندان السجن ليقول لي: يا فلان الذين حققوا معك حصلوا على تدريب للحصول تعذيباً على ما يريدون من إيران، فاستجب لطلبهم لتنقذ نفسك. قلت له قل لمن أرسلك بلغته الرسالة وقال لك: افعلوا ما شئتم وأنا أفعل ما أشاء.

ولكن بعد حين من إقامتي في زنزانة الإعدام جاءني أحد جنود السجون وقال لي: يا فلان أنا معك ومستعد أن أفعل ما تشاء. قلت له جزاك الله خيراً، ما أريده هو أن تحضر لي ورقاً وقلماً وأعطيك رسالة تحملها للسيدة سارا الفاضل. ذهب وأحضر لي الورق والقلم وكتبت لها رسالة مشفرة قصصت عليها كلما تعرضت له وطلبت منها نشره بأوسع نطاق، ففعلت ذلك على جناح السرعة. وفي الصباح صارت القصة بكل تفاصيلها على كل لسان.

الكتمان من أهم أسلحة الطغيان وقد اكتشفوا أن تدابيرهم كلها صارت مكشوفة فأسرعوا بإعادتي إلى حيث بقية زملاء السجن.

في السجن كنا السيد محمد عثمان الميرغني وشخصي في زنزانة واحدة. ولكن عندما زار السيد الزبير محمد صالح جامعة الخرطوم هتف أبناؤنا في وجهه وكبروا. فغضب الحكام وانتدبوا اثنين من أعضاء مجلس الثورة للسجن وأمروا إدارة السجن أن تنقلني من معية السيد محمد عثمان إلى العنبر العام وفيه عشرات من الساسة المحبوسين. كان العنبر العام مكوناً من عنبر كبير وآخر صغير يسع أربعة أشخاص.

عندما عوقبت بهذا الإجراء قرر زملائي في السجن أن يخلوا لي الزنزانة الصغيرة

لكي أحظى بالمعاملة المميزة، وقد كان.

أهمية هذا التفصيل هي أنني وجدت في الزنزانة خلوة تامة. وعندما عدت إليها تذكرت ما قلته للمحققين أن الديمقراطية راجحة وعائدة، وشرعت دون أية مراجع بل من ذاكرتي أكتب هذا الكتاب. وكنت استخدمت وسائل مختلفة لكيلا تعلم إدارة السجن أو الأمن ما أفعل حتى أكملت هذا الكتاب واستطعت أن أرسل النص كاملاً للسيدة سارا لينشر وقد كان.

أرسلت الحبيبة سارا النص لمكتبنا في الخارج فوجدوا أن نشره كما هو بصيغة ضمير المتحدث ربما أعطى الانقلابيين مادة لمحاكمتي التي كانوا ينذرون بها. لذلك حولوا النص من صيغة المتكلم إلى ضمير الغائب.

ونشروا الكتاب مسلسلاً في صحيفة الشرق الأوسط ثم طبعوه كتاباً تحت عنوان: «الديمقراطية في السودان: راجحة وعائدة». وكان هذا قبل ربع قرن من الزمان والآن بعد أن اتضح خسران النظام وما خسر السودان بسببه وبعد أن صار فجر الديمقراطية في الأفق رأي أعواني في مكتبي إصدار طبعة ثانية للكتاب.

الحبيبة رباح بنتي صارت لي أبلغ مساعد سائق فكري بحيث شاركت بصورة لا تقدر بثمن في كافة عطائي الفكري.

لم نجد النص الأصلي الذي أرسل للخارج ولكن رباح حولت النص الموجود إلى الصيغة الأصلية بضمير المتكلم وأرسلته لي فأجزت ما فعلت لا سيما ما أضافت من نصوص ومواثيق تجعل للكتاب قيمة إضافية وللحاضر والمستقبل السياسي في السودان. للحبيبة رباح ولسائر أعضاء مكتبي الخاص خالص شكري وتقديري. شكر سوف يكرره لهم كل من يطالعون هذا النص وتسجله لهم رتبة التاريخ الذي فيه ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾.

الصادق المهدي

القاهرة في ٥ نوفمبر ٢٠١٥م

توطئة

لقد دار لغط كثير حول أداء الديمقراطية الثالثة في السودان، وأثيرت تساؤلات حول ما إذا كانت بعض جوانب القصور والعجز ناتجة عن قصور في أداء الأحزاب أو تراخٍ في أداء السياسيين أم أن الأمر ناتج عن عدم ملائمة النظام الديمقراطي التعددي لحكم السودان.

ومثل هذا اللغط ليس جديداً في السودان، فقد دار مثله في فترتي حكم الفريق عبود وحكم المشير نميري. أي أنه في العهود العسكرية كانت أنظمة الحكم تسعى إلى إثارة اللغط حول الديمقراطية في محاولة للنيل منها بهدف تبرير نمط الحكم الديكتاتوري سواء كان هذا الحكم عسكرياً محضاً، مثلما كان في عهد عبود، أم عسكرياً متسربلاً برداء مدني ومتخفياً وراء قناع الحزب الواحد.

ولكن الشعب السوداني كان في كل مرة يحسم هذا الجدل واللغط بالوقوف مع خيار الديمقراطية.

حدث ذلك في عام ١٩٦٤م عندما خرج السودانيون في أروع استفناء شعبي على الخيار الديمقراطي متحدين حكم عبود العسكري ومفجرين ثورة أكتوبر العظيمة.ثم تكرر الأمر ثانية في إنتفاضة رجب التي أطاحت بحكم نميري وأعادت الديمقراطية للبلاد.

هكذا حسمت غالبية أهل السودان الجدل المفتعل واختارت الديمقرطية التعددية نظاما للحكم في السودان مع إجراء الإصلاحات اللازمة عليها إعتبارا بالتجارب الماضية في التطبيق، وأقرت التمسك بالنهج القومي لإرساء قواعد النظام الديمقراطي التعددي،مع اعتماد النهج القومي في حل المشكلة الاقتصادية وإرساء السلام.

ورغم هذا الاختيار الواضح لأهل السودان في مسألة الديمقراطية، فإن نظام العميد عمر البشير أبى إلا أن يكرر خطأ من سبقوه في درب التهجم على الديمقراطية، ناسياً بذلك أنه يتهجم على فطنة أهل السودان وولعهم بالديمقراطية التعددية. ولجأت الجبهة الإسلامية وعسكرها إلى محاولة التشكيك في صلاحية النظام الديمقراطي التعددي للسودان وفي أداء الديمقراطية ومؤسساتها ورموزها، وسخرت لذلك وسائل إعلامها وأقلامها ومؤتمراتها المفبركة.

ولكن الشعب السوداني بغالبيته العظمى صم آذانه عن دعاوى الجبهة وعسكرها، وانطلق يعمل لإسقاط هذا النظام القمعي وإعادة الوجه الديمقراطي للبلاد.

الصادق المهدي

سجن كوبر، ١٩٩٠م

مقدمة

في فجر الثلاثين من حزيران ١٩٨٩م عزفت الموسيقى العسكرية في أم درمان معلنة وقوع إنقلاب عسكري جاء في بيانه الأول أنه «ثورة الإنقاذ الوطني».

بذا، يكون السودان قد عاش منذ استقلاله في يناير ١٩٥٦م ثلاثة نظم برلمانية ليبرالية هي:-

الأول: ١٩٥٤م -١٩٥٨م.

الثاني: ١٩٦٤-١٩٦٩م.

الثالث: ١٩٨٥-١٩٨٩م.

كما عاش ثلاثة نظم عسكرية هي:-

الأول: ١٩٥٨-١٩٦٤م.

الثاني: ١٩٦٩-١٩٨٥م.

الثالث: ١٩٨٩م-

والأمر الذي يسترعي الإنتباه هو أن النظم العسكرية الثلاثة تردت من أحسن إلى أسوأ: فأولها هو أفضلها وآخرها هو أسوأها بدليل أن الإنقلاب الأول وجد مباركة القوى السياسية والأساسية في بداية عهده وحقق قدرا من التنمية، أما الإنقلاب الأخير فولد معزولا تماما، وأداءه في العام الأول من عهده أداء تخبط وإخفاق.

هذا بينما النظم الديمقراطية الثلاثة صعدت إلى أحسن بمعنى: أن أضعفها هو أولها وآخرها هو أفضلها بدليل، الأول عرف ظاهرة الإنقسام داخل الأحزاب

الكبيرة (انقسام الحزب الوطني الإتحادي إلى حزبي: الوطني الإتحادي والشعبي الديمقراطي)، وعرف ظاهرة الصدام الحزبي الحاد الذي أدى للعنف في الشارع السياسي السوداني(حوادث أول مارس ١٩٥٤)، وعرف ظاهرة نخاسة النواب، كما عرف ظاهرة الجفوة التامة بين الأحزاب والنقابات، ولكن البرلمان الأخير (الجمعية السياسية المنتخبة في عام ١٩٨٦) شهد تماسك الأحزاب الكبيرة في داخلها، وظاهرة التوجه القومي في العلاقات بين الأحزاب، وظاهرة الوفاق الحزبي النقابي واختفت تماماً ظاهرة نخاسة النواب.

هذا كما أن الإنقلاب الأول والثاني وجدا لأنفسهما بعض التبرير لأنهما وقعا في أعقاب أزمة دستورية في النظام البرلماني القائم خلفت فراغاً سياسياً: الإنقلاب الأول في نوفمبر ١٩٥٨م سبقه تأزم سياسي حاد دفع رئيس الوزراء آنذاك إلى التخلى عن النظام الدستوري القائم والتفاهم مع قيادة القوات المسلحة على البديل.

وقد سبق الإنقلاب الثاني في عام ١٩٦٩م تأزم سياسي دفع رئيس الوزراء في ذلك الحين لتقديم استقالته والإمتناع عن المواصلة حتى تتمكن الأحزاب من حسم الخلافات بينها، ولم تتمكن من حسمها حتى آخر لحظة. أما الإنقلاب الأخير في يونيو ١٩٨٩م فقد وقع في وقت استطاعت القوى السياسية الحاكمة زيادة سندها البرلماني واستطاعت حل المشاكل السياسية الأساسية واستطاعت التوصل لوفاق سياسي نقابي.

ذرائع الانقلاب

صحيح أن المواطن السوداني عانى من الضائقة المعيشية وهي ضائقة لها أسبابها الموضوعية:-

- فالناس في السودان يستهلكون أضعاف ما ينتجون.
- والصرف على الحرب في الجنوب والأحداث الطارئة مثل لجوء اللاجئين ونزوح النازحين بأعداد كبيرة، والصرف على إعادة التعمير بعد السيول

والفيضانات غير العادية في عام ١٩٨٨م، عوامل زادت من الإنفاق العام وهذا بدوره إنعكس على زيادة الأسعار.

- زيادة الأسعار ساهمت في الدفع إلى حركة مطلبية إنفجرت مطالبة بزيادات في الأجور، وأي زيادات حدثت ساهمت في عجز الميزانية وفي مزيد من ارتفاع الأسعار.

إنها عوامل موضوعية لا علاج لها إلا بزيادة الإنتاج وخفض الإستهلاك وتوازن الحقوق والواجبات. وقد حدث مثلها أضعافا مضاعفة في البلاد الأخرى في فنزويلا والأرجنتين وفي تونس والجزائر ومصر وأدى التعامل معها إلى عدد كبير من الخسائر في الأرواح والجراح.

استغلت عوامل أخرى ظاهرة الضائقة المعيشية لتجرف البلاد نحو هاوية الإنقلاب هي:-

أولا: عامل القوات المسلحة

لقد ضاقت القوات المسلحة ذرعاً بالحرب في الجنوب لاسيما والقوات المسلحة قد خرجت من نظام مايو المباد في أسوأ حالاتها فقد استخدمها النظام كشرطة أمن لحمايته (واكتفى بالإعتماد على اتفاقية الدفاع المشترك للدفاع عن البلاد). ولكن الطرف الآخر في الإتفاقية (الحكومة المصرية) لم تعترف بالعوامل الخارجية المساندة لحملة السلاح في الجنوب واعتبرت الأمر كله مشكلة أمن داخلي.

صحيح أن تجدد القتال في الجنوب عام ١٩٧٥م بعد ثلاثة أعوام من إتفاقية السلام بإسم حركة أنانيا الثانية كان مجرداً من أي سند خارجي. ولكن منذ ١٩٨٣ وبعد قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي برز العامل الخارجي.

كانت القوات المسلحة تواجه قتالاً ضد قوات تجد سنداً خارجياً بينما إمكاناتها الذاتية بسيطة، ولا تجد عوناً خارجياً يذكر. لقد كان هناك تسليح غربي من الولايات المتحدة الأمريكية ولكن هذا المصدر تناقص حتى توقف.

ورغم جفاف المصدر الأمريكي فإن البلاد في العهد الديمقراطي لم تأل جهداً

في تزويد قواتها المسلحة من مصادرها الذاتية ومن مصادر الأشقاء حتى بلغت قيمة ما خصص للقوات المسلحة من معدات وذخائر في آخر عامين للديمقراطية أربعمائة وخمسين مليون دولار (٤٥٠ مليون دولار) في العام الواحد. وتصاعد الإنفاق من الميزانية العامة على القوات المسلحة حتى بلغ في آخر ميزانية (٨٩/ ٩٠) ثلث الميزانية العامة.

إن هذا الجهد لم يسعف القوات المسلحة ولم يؤد إلى درجة أعلى من الأداء وذلك للأسباب الآتية:

أ. كان كثير من القادة المكلفين بالقيادة في مواقع حربية معينة غير مؤهلين لهذا الدور القيادي الميداني إما لأنهم أصلاً من تخصصات فنية وأما لأنهم أصلاً من عناصر مغضوب عليها.

ب. كان أسلوب القتال دفاعياً وتقليدياً لم يتطور فيه أسلوب الهجوم والمفاجأة ولا الغطاء الشعبي بأساليب تلائم البيئة التي يدور فيها القتال دعماً للإسلوب النظامي المعهود.

ج. ظهر شعور في بعض الأوساط الشمالية يدل على عدم الإقتناع بالحرب في الجنوب بمنطق أننا لسنا أمة واحدة وإن أراد الجنوبيون الإنفصال عنا فليكن. هذا الشعور مع عوامل أخرى أدى لسلبيات عديدة أهمها عدم الجدية في القتال وانصراف البعض للمتاجرة والتكسب.

د. هذه العوامل اشتركت معاً لتذهب بالروح المعنوية لدى القوات المسلحة إلى درجة بالغة.

ه. مورس إعلام صحفي غير مسئول، عمل على كشف أسرار القوات المسلحة وعلى بث آراء وتعليقات كان لها أثرها السلبي على الروح المعنوية في القوات المسلحة.

و. وكان أداء التوجيه المعنوي متدنياً جداً. فقد كان منوطاً به أن يشرح أسباب القتال بصورة مقنعة ويشرح برنامج السلام بصورة متكاملة مع الواجبات

القتالية، وكان عليه أن يشعر القوات المسلحة في جبهات القتال أن شعبهم معهم بإرسال الوفود من كل المستويات لمقابلتهم والتحدث إليهم. وكان عليه أن يرسل وفوداً من الفنانين والشعراء بل وفوداً من كل قطاعات المجتمع في إطار برنامج موجه للقوات في جبهات القتال. لقد كان أداء التوجيه المعنوي بالقياس لما كان ينتظر منه باهتاً جداً.

ز. كذلك كان أداء الإستخبارات العسكرية متخلفاً. لقد شغلت الاستخبارات العسكرية طول عهد الفترة الإنتقالية بمهام أمن السودان الخارجي واستمرت كذلك إلى أن نشأ جهاز أمن السودان للقيام بهذه المهمة. ولكن قبل وبعد إنشاء الجهاز الجديد فإن الإستخبارات العسكرية لم تفلح في الكشف عن خطط الخصم ومصادر دعمه بالصورة المطلوبة. هذه السلبيات ظهرت في كثير من وجوه الأداء العسكري ولكنها ظهرت بصورة قوية جداً بعد سقوط الناصر في نوفمبر ١٩٨٨م.

لقد كان سقوط الناصر بعد صمود مجيد نتيجة لإخفاق الكتيبة ١١٨ في نجدة الناصر مع العلم بأن الكتيبة المذكورة كانت معدة بكل الإمكانات المطلوبة. فقد كان إخفاقها قيادياً.

هذه السلبيات أزعجتني وزملائي في القيادة السياسية فواجهنا بها هيئة القيادة العامة فاعترفت بها ووعدت بدراستها ووضع برنامج لعلاجها، ولكن بدل وقفة صريحة مع النفس ونقد الذات، رؤي تبرئة القيادة العسكرية من التقصير وتعليق مسئولية الإخفاق على نقص الإمكانات، وعلى اختلاف الجبهة الداخلية وعلى السياسيين.

هذا الأسلوب نجح في صرف النظر عن النقد الذاتي والمحاسبة العسكرية، وهيأ الأذهان للمحاسبة السياسية. هذا خلق مناخاً استغله الإنقلابيون لتحويل البنادق من وجهتها الميدانية إلى وجهة إنقلابية في العاصمة.

ثانيا : عامل الجبهة الإسلامية

الجبهة الإسلامية القومية هي ثالث حزب سوداني من حيث الحجم البرلماني والعددي ولكنها أكبر حزب من حيث الإمكانات المادية والإعلامية. هذه الجبهة

لم تكن منسجمة مع النظام الديمقراطي وبدا أنها تتعامل مع الديمقراطية إن لزم، وتبحث عن غيرها إذا لم تجد في الديمقراطية حاجتها.

لقد ساق إجتهاد الجبهة إلى موقف تناقض بين الإسلام والسلام وساقها إعلامها إلى تطرف لفظي هدم الاعتدال السوداني المعهود وخلق مراشقات أشبه بصيحات الحرب.

وعندما تجمع السودانيون في برنامج القصر في مارس ١٩٨٩م، اختارت الجبهة أن تتناقض مع هذا فعزلت نفسها وفي نفس الوقت يئست من الديمقراطية ورفعت شعارات «الجهاد» وثورة «المصاحف» وثورة «المساجد» وقرر نوابها الإنسحاب من الجمعية التأسيسية فانسحبوا وكان واضحاً أنهم يفكرون في بديل للنظام الديمقراطي.

إن إنقلاب الثلاثين من حزيران هو وليد لقاح بين ما آل إليه الحال في القوات المسلحة فاستغله الإنقلابيون وبين ما صار إليه موقف الجبهة الإسلامية.

ومهما كانت درجة التخطيط المشترك بينهما فقد أعلن الإنقلاب أول أيام عهده أنه غير مرتبط بحزب أو جماعة وأن توجهه قومي. لاحقاً وبعد المفاصلة التي حدثت بين قادة الانقلاب في عام ٢٠٠٠م انكشف المستور حيث أعلن الدكتور **حسن الترابي** أن الانقلاب كان من تخطيطهم وأنه اتفق مع العميد حينها حسن البشير على المخطط بكامله وقال: (توادعنا وذهب للقصر رئيساً وذهبتُ للسجن حبيساً). ولكن بغض النظر عن هذه الاعترافات فمنذ الأيام الأولى فإن القرائن الآتية أقنعت الرأي العام السوداني داخلياً والرأي العام العربي والأفريقي والدولي بأن الإنقلاب وراءه الجبهة الإسلامية القومية:

- كل القوى السياسية والفئوية في السودان ارتضت البرنامج الموقع عليه في القصر في مارس ١٩٨٩م. هذا البرنامج إشتمل على خطة محددة للسلام انطلقت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة لتحقيقها، الجبهة الإسلامية وحدها عارضت ذلك البرنامج وتلك الخطة للسلام. قادة النظام الجدد كذلك عارضوها

مستعملين نفس ألفاظ الجبهة الإسلامية.

- كل القوى السياسية السودانية الإسلامية والوطنية اتفقت على إرجاء أمر الشريعة الإسلامية إلى ما بعد إنعقاد المؤتمر الدستوري إلا الجبهة الإسلامية. وجاء موقف النظام مطابقا لهذا الرأي.
- كل القوى السياسية والفئوية إما عارضت النظام الجديد أو سكتت تترقب إلا بعض الإتحادات الطلابية والجمعيات هذه الإتحادات والجمعايات تنتمي إلى الجبهة الإسلامية.
- عينت الحكومة الجديدة أشخاصاً في وظائف مختلفة، وزراء، وكلاء، نواب حكام للأقاليم، كان كثيراً من هؤلاء من كوادر الجبهة الإسلامية المعروفين.
- زعماء الجبهة الإسلامية الذين بالخارج أمثال علي الحاج وعثمان خالد أعلنوا ترحيبهم بالإنقلاب.كذلك احتفل بالإنقلاب عدد من قواعد الجبهة المغتربين في لندن وجدة وغيرها.
- لقد صنف الرأي العام السوداني الإنقلاب بإنحيازه للجبهة الإسلامية القومية واتخذ منه موقفاً، كذلك فعل الرأي العام الأفريقي والعربي والدولي.

خسائر الانقلاب

وقع الإنقلاب في وقت نضجت فيه كثير من البرامج القومية المدروسة وحان قطافها:-

- برنامج الصلح في دارفور.
- برنامج شريان الحياة للإغاثة.
- برنامج السلام.
- برنامج التنمية الرباعي.
- برنامج الميثاق الاجتماعي.

..وهكذا مما سوف نشرح بالتفصيل لاحقا إن وقوع الإنقلاب سوف يؤثر على هذه البرامج سلبا.

كما وقع الإنقلاب في ذروة موسم التحضير للموسم الزراعي مما عرقل برامج التحضير ولم يتح فرصة للقادمين لوضع برانامج بديل. لذلك سيكون الموسم الزراعي ٨٩/ ٩٠ أول ضحايا الإنقلاب.

هذا فضلا عن أن الإنقلاب جاء سباحة ضد التيار في السودان المتمسك بالحرية والديمقراطية وضد التيار العالمي الذي هلل للديمقراطية وفتح بشعاراتها حصون أمريكا الجنوبية،وحصون عربية وأفريقية وانفتحت أمامه بوابات بولندا والمجر والإتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية[(١)] .

---

(١) تلك كانت خسائر الانقلاب في العام الأول، أما خسائره بعد ربع قرن الآن فمما تنوء بها العصبة أولي القوة: تمزيق السودان بانفصال الجنوب، وانفجار ست جبهات قتال مستعرة حالياً تهدد بانفصالات تالية، وتمزيق النسيج الاجتماعي ولحمة وسداة السودان في معظم أرجائه بزرع الفتن والخلافات في التكوينات الأهلية والتنظيمات السياسية وكافة مناحي الحياة، وتصفية دور القوات المسلحة لصالح مليشيات قبلية مما يفكك عرى الانتماء القومي ويبعثر الأمن والنظام والوحدة معاً، وتصفية الإنتاج في كافة قطاعاته ومشاريعه الزراعية والصناعية الحية لصالح العوائد الريعية النفطية بدون تدبر المآل لدى فقدانها بعد الانفصال، ثم السعي لإحلال الذهب الآن كمورد ريعي بديل بعدياً عن دعم الإنتاج مما يجعل السودان في حالة انهيار اقتصادي محقق آيل لمزيد من السقوط، وتفشي الفساد حتى صرنا في ذيل قائمة مؤشر الفساد في العالم للعام ٢٠١٤م حيث حصل السودان على الترتيب رقم ١٧٣ من بين ١٧٥ فقط قبل كوريا الشمالية والصومال، بل لقد صار السودان متصدراً لقوائم سوء الأداء كلها (المرتبة الخامسة في الدول الهشة من بين ١٧٨ دولة في مؤشر الدول الهشة لعام ٢٠١٤م، أسوأ القيود على الصحافة والإعلام حيث يأتي السودان في المرتبة الـ١٧٤من بين ١٨٠ دولة في مؤشر العام ٢٠١٥ لحرية الصحافة، مؤخرة الدول الأفريقية من حيث النزاهة بحسب تقرير منظمة النزاهة العالمية للعام ٢٠١٥م)، كما أن أداء النظام الإجرامي في الحروب الأهلية أدى إلى ٦٢ قرار مجلس أمن ضده جزء كبير منها وفقاً للقسم السابع من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار البلاد مهدد للسلم والأمن الدوليين، وقاد لاتهام النظام بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جعلت عدد من قيادات النظام بمن فيهم رأسه مطلوباً للعدالة الدولية وملاحق عبر المحاكم المستقلة في كل الدنيا مما جر للنظام ولرأسه مذلة، وحصاراً وجعلها عرضة لعقوبات اقتصادية وغير قادرة على الاستفادة من برامج الدعم التنموي الأوربية للدول الفقيرة مثل برنامج كوتنو، ولا مستوفية لشروط إعفاء الدين الخارجي الضخم والمتنامي بالفائدة الذي يكبل اقتصادها. =

المنافع المرجوة

ومع ذلك فإن لما حدث منافع هي:

أولا: لا يمكن للديمقراطية أن تستقر ما دام هناك استعداد دائم داخل القوات المسلحة للتفكير والتخطيط الانقلابي.إن كثيرا من صغار الضباط يبدأون حياتهم المهنية بالتفكير والتخطيط الإنقلابي حتى أن الذين خططوا الإنقلاب في ١٩٦٩م بدأوا له في عام ١٩٦١م. والذين خططوا لانقلاب ١٩٨٩م بدأوا التحضير له في عام ١٩٧١م. هذا معناه أن عدداً من صغار الضباط لم يعيروا القسم الذي أدوه أي إهتمام، ولم يعيروا عملهم المهني الإهتمام اللازم، وكان همهم مصبوباً على التحضير لدور سياسي لم يؤهلوا له.هذه الظاهرة وكل العوامل المساعدة لها في تكوين وتركيب وموقع القوات المسلحة ينبغي أن تعالج علاجاً جذرياً لإنقاذ هؤلاء الإنقلابيين من أنفسهم ولإنقاذ البلاد من آثارهم.

كذلك لا يمكن للديمقراطية أن تتطور بالصورة المطلوبة ما لم تبرأ الأحزاب من العنف والعنصرية والفتنة الدينية والجهوية وتلتزم بممارسات ديمقراطية ووطنية. ولن يسترد السودان جدواه الإقتصادية ما لم يركز على الإستثمار والإنتاج والتنمية ويضبط النشاط النقابي بموازنة عادلة بين الحقوق والواجبات. ولن تستقر الحرية بمعزل عن الفوضى و ما لم تكن حرية الصحافة ممارسة في توازن مع الجدية والمسئولية.

إن هذه الإصلاحات التكوينية كان يمكن أن تتم في الفترة الإنتقالية. ولكن

= إن السودان ظل يعاني جحيماً فر منه نحو ربع السكان في عقدي ونصف الإنقاذ في هجرة قسرية جففت معظم الخبرة العلمية والمهنية والفنية المدربة في السودان في أكبر نزيف للعقول شهدته البلاد، كما أن السودان هو أكبر بلد في العالم يشهد نزوحاً داخليا بسبب الحروب، زاد عن ثلاثة مليون نازح. ولن يكون هناك مجال لرصد الانهيار في خدمات الصحة والتعليم والتعليم العالي الذي دمرته ثورة التعليم العالي المعلنة، ولا انهيار الأخلاق، وتفشي العنف في المجتمع والأسرة، والمخدرات، والاعتداءات الجنسية على الأطفال وغيرها من الموبقات التي صارت تحدث بشكل يثير الدهشة والألم والتساؤل: هل ضيعوا السودان؟

الفترة الإنتقالية اختارت أن تسير شئون البلاد وكفى، ولم يكن بالإمكان طرق باب هذه الإصلاحات التكوينيه في عهد الحكم الديمقراطي الليبرالي بسهولة لأسباب معلومة. لذلك إنفتح ملف هذه الإصلاحات وينبغي أن تتم.

ثانيا: الإنقلاب الأخير بنهجه حتى الآن قد خلق مناخاً لدعم وتوسيع اتحاد الكلمة بين القوى السياسية والفئوية في السودان.

كذلك خلق الإنقلاب مناخاً يساعد على إذابة الجليد بين الحركة السياسية السودانية والحركة الشعبية مما سيكون له أثر إيجابي في حركة السلام في السودان.

كذلك كشف الإنقلاب العناصر التي تشكل خطراً على الديمقراطية لإيجاد وسائل فاعلة لإحتوائها وإصلاحها أوحصرها.

ثالثا: لقد كان كثير من الناس يتطلعون للديمقراطية للتصدي بحسم وسرعة لمشاكل البلاد ومعالجتها، وعندما لمسوا بطئها في الأداء أصيبوا بخيبة أمل، وكنا نقول لهؤلاء مهلا! ونقول إن النظام الديمقراطي مهما كان سيئا فكل النظم البديلة أسوأ منه. هؤلاء جميعاً عاشوا الصعوبة في ظل الديمقراطية وهاهم يعيشون العجز في ظل الأوتوقراطية. إن أداء النظام الأوتوقراطي هو أحسن دعاية للخيار الديمقراطي. وبضدها تتبين الأشياء.

دوري في الديمقراطية الثالثة

لقد أقامت الحكومة الديمقراطية في السودان حكماً طور الممارسة السياسية والفكر السياسي السوداني.

لقد بذلتُ الجهد كله، لم أعرف طعما للراحة أو العطلة، كنتُ أول مسئول يصل إلى مكتبه وآخر مسئول يغادر المكاتب، أعمل بحماس وتفان وحياء كالمعتذر عن نعم حباني الله بها في بلد جل أهله من المحرومين.

وكنت من أصول يخشى بعض السودانيين بأسها، جئتُ في فترة أعقبت الإذلال المايوي الذي كان قد كوى أحشاء الناس بالعذاب والإهانة لذلك سستُ الناس بالرحمة والرأفة والتسامح محتملا الأذى والإساءة دون انتقام أو انفعال. لقد

عاتبني كثيرون على هذا فمنهم من قال هـذه رحمانيـة لا تيلـق بالساسـة والسياسـة فعالمها هو عالم الولاية والصلاح لا النهي والأمر والقيادة.

لقد واصلت خطي، لم يصرفني عنه ثناء مادح ولا لـوم قـادح. أعامـل الجميـع بالحسنى والتكريم والإحترام، فالسياسيون والنقابيون والمهنيون وأفـراد القـوات المسلحة والشرطة، والقوات النظامية الأخرى، وأفراد الخدمة المدنية، والقطـاع الخاص رجالاً ونساءً وأهل الدين وأهل القبائل، والناس العـاديون في كـل مكـان وجدوا معاملة الحفاوة والكرامة. لقد اهتممتُ بكل شرائح المجتمع، أكـرم أهـل العلم، وأهل الفكر، والأدباء وأهل الفـن والرياضـة ومنظمـات الشـباب والنسـاء وأرباب المعاشات، والمعوقين والأطفـال، أكـرم نـزلاء السـودان مـن الأجانـب وأفـتح أبـواب السـودان لكـل الأنشـطة الخيـرة العربيـة والإسـلامية والأفريقيـة والمسيحية والدولية.

وعالجت الغبن الإقليمي بحيث أحس أبناء وبنات أقـاليم السـودان المختلفـة لأول مرة في تاريخ السودان الحديث، أن أهل الغرب والشرق والوسط والجنوب شاركوا أهل الخرطوم والشمال مشاركة حقيقيـة في ولايـة الأمـر، لقـد أصـبحت المجالس الوزارية نموذجاً مصغراً للسودان بما ضمت من تنوعه البشري الواسع، ومع أن الحكم كان إئتلافيا لا أغلبية لحزب فيه، فقـد حافظـتُ عـلى نهج تجنـب الخصومات والتزمتَّ دروباً قومية حافظت على كرامة الجميع.

ولم أحاول اسـتخدام العصـا أو التقريـع ضـد أحـد وكنـت أحـرص أن تكـون قرارات مجلس الوزراء دائما بإجماع الرأي وفد كان، فلم يصوت في موضوع طوال الثلاثة أعوام إلا مرتين.

وممـا يحـز في الـنفس أن النظـام منـذ قدومـه جعـل شـغله الشـاغل إسـاءتي وتجريحي، وعندما فحص أعمالي لم يجد فيها إلا ما يدل على الإنضـباط والجديـة ورعاية حرمة المال العام. كلف من كلف بتلفيق التهم لتلطـيخ السـمعة: حمـلات نحتملها راضين من أجل السودان كما احتملنا عشـرات الإسـاءات والتلفيقـات، فأثابنا الله بما صبرنا خيراً كثيراً ولا زلنا نرجو أن تكون هذه الظلامـات كفـارة لنـا

عند الله وأواصر عطف ومحبة لنا في نفوس أهلنا في السودان الذين عرفونا صغارا وشبابا ورجالا،عرفوا سلوكنا في السراء والضراء.

هذا الكتاب

سنوضح هنا مفصلاً رأينا للرأي العام السوداني والعربي فيما يخص الحياة العامة في السودان لا سيما والذين تولوا حكم السودان الآن أرادوا أن يتخذوا من إخفاق الديمقراطية وسيلة لإثبات شرعية أوتوقراطية.

فإنهم لو قالوا إن في الديمقراطية أخطاء في المؤسسات والممارسات ينبغي إصلاحها لكان قولهم الحق، ولكن أخطاء وخطايا الأوتوقراطيه أفظع وأسوأ وأخطر من أخطاء الممارسات الديمقراطية، لذلك نجد أنفسنا ملزمين لتقديم شهادة عن أداء الديمقراطية الثالثة في السودان. شهادة موضوعية تقص ما وقع فعلاً بلا مكابرة ولا مبالغة لأننا نشهد حلقة أخرى من حلقات تطور السودان السياسي والاجتماعي، ونريد لجيلنا هذا والأجيال التالية أن تستمد الحقائق من كل مصادرها ليكون حكمها خالياً من الجهالة والضلالة.

إن الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، وإن ظروف السودان المعنوية والمادية واعدة، ليس هذا فحسب بل إن عالمنا نفسه يتجه إلى حال أعدل وأفضل، فإسرائيل التي تشكل مصدر خطرعلى السلام العربي لن تتمكن من الإستمرار في غصبها، فالقوة الذاتية العربية رغم كل التراجعات متزايدة، والشعب الفلسطيني بعد كل الهزائم حي ومتطلع ومكافح وأعداده في زيادة سوف تفوق عن قريب أعداد الصهاينة في أرض الوطن المغصوب.

وجنوب افريقيا التي أحكمت أوضاعها على ظلم الأغلبية السمراء ترجلت من جواد الباطل الذي ركبته، وصارت تحكم بالأغلبيةً.

والمعسكر الشرقي الذي اطمأن لأوضاع قهرية عقوداً من الزمان انبثقت فيه حركة صحوة ديمقراطية تنشدها قيادات واعية وشعوب متطلعة.

وبقدر ما حدث من تطور سياسي ديمقراطي في الشرق، نتطلع أن يحدث تطور

اقتصادي اجتماعي في الغرب فيجد أنه مثلما اشترى السلام الإجتماعي في أقطاره عن طريق برامج الرفاهية والعدل الإجتماعي، فإن العالم مفتقر لبرامج عدل اجتماعي يوزع الدخل توزيعاً أعدل ويقيم نظاماً اقتصادياً ومالياً وتجارياً ونقدياً عالمياً يحقق ذلك العدل.

إن ظروف السودان الذاتية والموضوعية تؤكد آفاق الفجر الديمقراطي.

كذلك إن ظروف عالمنا المحيط بنا تناصر تطور السودان نحو الديمقراطية.

هذا الكتاب من ثلاث عشر فصلا هي:

- الوجه السياسي.
- الوجه النقابي.
- الوجه العسكري.
- المسألة الاقتصادية.
- التموين والمعيشة.
- الفساد.
- قضايا قومية ومشاركة دولية.
- إلغاء قوانين سبتمبر١٩٨٣م والقوانين البديلة.
- أجهزة الدولة.
- السلام.
- السياسة الخارجية.
- السودان في ظل حكم الإنقاذ العسكري.
- السودان إلى أين؟

عبر هذه الفصول نوضح أداء الديمقراطية في المجالات المختلفة.

إنه تسجيل للحقائق وتحليل موضوعي لها لم نلجأ فيه إلى مجاراة الإساءة ولا إلى كيل الإتهامات ولكننا لجأنا إلى إعطاء الصورة المطلوبة لإظهار الحقائق إثراءً للنقاش السياسي السوداني وتأكيداً لمقولة الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، وتنويراً لأجيال من أبناء وبنات السودان لم يشتركوا في تلك الأحداث ويسهل على الآخرين أن يمّوهوا عليهم الحقائق.

إن في هذا الكتاب انتصارا للسودان وأهله، إنه لم يكتب للكيد لأحد، أو لهزيمة أحد، إنه كتب لكيلا يغمط السودان وأهله حقهم في أعوام الحرية.



الفصل الأول

الوجه السياسي

الحزب السياسي هو أداة العمل والمشاركة في المجتمع الحديث، والسؤال الوحيد الوارد هو: أيكون الحزب واحداً يمنع الإتجاهات السياسية الأخرى من التنظيم الحر إلى جانبه ويكون أداة المشاركة الوحيدة، أم تتعدد الأحزاب فتتيح المشاركة عن طريقها والتنافس فيما بينها؟

لقد رُفعت شعارات تشجب الحزبية من حيث هي، مثلما جاء في نظرية الإتحاد الإشتراكي التي اقتبستها مايو «بتحالف قوى الشعب العاملة» بيد أنه بعد قيام مثل هذا التحالف المكون من اتحادات نقابية، أين يكون مصدر المبادرة السياسية في هذا المجتمع؟

النظرية في الأصل مشتقه من التجربة اليوغسلافية حيث تصدر المبادرة السياسية من الرابطة الشيوعية المنضوية مع الإتحادات في تكوين واحد، ولذلك عندما اتضح في مصر أن التحالفات النقابية وحدها لا تكفي، أقيم التنظيم الطليعي ليكون مصدر المبادرات والأفكار السياسية، وهذا معناه أن يتحول الإتحاد الإشتراكي من مجرد تحالف نقابات، عبر التنظيم الطليعي، إلى حزب.

وربما وجد قطر، لم تقم فيه أصلاً أحزاب ولا نقابات ذات جذور وقامت فيه قيادة سياسية متقدمة صارت بفكرها واجتهادها ومبادراتها مصدر التفكير السياسي ثم جمعت حولها الشعب، هذا هو خلاصة التجربة الليبية على عهد العقيد معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠١٢م) الذي انطلق من واقع جفاف الحركة السياسية الليبية وقام بالدور الذي يقوم به الحزب.

إذا أمعنا النظر في البلاد المختلفة في منتصف ثمانينات القرن العشرين، وهو

الوقت الذي يعنينا والذي قامت فيه الديمقراطية الثالثة في السودان، فسنجد صوراً مختلفة للتجربة الحزبية –ففي مصر مثلا– لم يوجد قبل ٢٣يوليو١٩٥٢م إلا حزب واحد حقيقي هو حزب الوفد، أما بقية الأحزاب في مصر فقد كانت غالبا أدوات القصر.عدا تنظيم الأخوان المسلمين الذي نشأ فشارك الوفد الشعبية والأصالة. أما الحزب الشيوعي المصري فقد كان تنظيماً صفوياً لم يتمدد شعبياً.أما بعد يوليو ١٩٥٢م فإن سيرة الحزبية في مصر غالبا تمخضت عن تنظيمات فوقية تحاول أن تتمدد شعبيا فأفلح بعضها ولم يفلح أغلبها في ذلك.

وفي بلاد الهلال الخصيب لم تكن الأحزاب التقليدية في كل من العراق وسوريا والأردن ذات جذور شعبية، فجاء حزب البعث ليقيم الأمر على نمط الحزب الواحد في سوريا والعراق. وفي الجزائر لم تعهد في الماضي القريب حزبية ذات جذور الا لجبهة التحرير الجزائرية، ولكن خروج بعض القيادات من هذه الجبهة إضافة إلى التجربة المعاصرة أدت للتطلع لتعددية جديدة في الجزائر.

وفي نيجريا نجد أن التعددية الحزبية تمتاز بأصول تاريخية على نحو يناقض الواقع التنزاني حيث تنعدم الأصول المماثلة وهلم جرا.

لقد أفرزت التجربة السودانية تعددية حزبية لها جذورها الراسخة ولم تستطع (٢٢عاما) من القهر العسكري (عهدا عبود ونميري) أن تقتلعها. إنها أحزاب حقيقية بمعنى أن لها جذور شعبية راسخة ينطبق هذا على الحزبين الكبيرين كما يصدق على الحزب الشيوعي والجبهة الإسلامية وكذلك على الحركة الشعبية في جنوب السودان حينذاك.

أما أن هذه الأحزاب مع أصالتها تشتمل على معالم تخلف يختلط فيها الولاء الديني والقبلي والجهوي والفكري والسياسي فهذا أمر لا مفر منه. إن السودان متخلف إجتماعيا فكل أدوات العمل العام فيه تعكس هذا التخلف.

لعبت عوامل الولاء الديني والقبلي والجهوي والشخصية الذاتية التي يموج بها الواقع الاجتماعي السوداني، وسوف تلعب دورا في كل الأنشطة الاجتماعية

السودانية ولا سبيل للقفز فوق هذا الواقع وكل محاولة للقفز سوف تأتي بنتائج عكسية.

إن هذه الأحزاب السياسية السودانية مع ما فيها من ملامح الواقع الاجتماعي السوداني هياكل مفتوحة فحزبي الأمة والإتحادي الديمقراطي فيهما الأنصاري وغير الأنصاري، والختمي وغير الختمي، بل المسلم وغير المسلم.

وهي أحزاب متطورة ففي المرحلة الأولى كان وراء الحزب السيد الراعي ويقود الحزب أفندية،هذا الشكل كان ملائماً لمرحلة أولى. ولكن بتطور الممارسة الديقراطية سلم الجميع بضرورة انتخاب القيادة ومساءلتها وأن يكون للحزب الحق في اتخاذ أي قرار داخل أجهزته فأصحاب التأييد الديني إن أرادوا المشاركة في القرار فإنما يشاركون من موقع حزبي.

والحزبان العقائديان في السودان تطورا أيضاً تطوراً ملحوظاً (الحزب الشيوعي والجبهة الإسلامية).

أما الجبهة الإسلامية فقد خرجت من صفوية تنظيم الأخوان المسلمين السوداني إلى سند شعبي شبه عريض. وللإستشهاد على تطور الأحزاب السودانية سنتحدث عن تلك الأحزاب بحسب نتائج انتخابات ١٩٨٦ :

الحزب الأول : حزب الأمة

تجربة الأمة في حركته الإصلاحية الداخلية بعد مؤتمر الجزيرة أبا في مارس ١٩٦٣م:

شهد الحزب عبر السنين حوارا داخليا حادا أعقبه انشقاق فالتئام ثم تصدي لمنازلة الدكتاتورية المايوية (١٩٦٩-١٩٨٥م) بوسائل الكفاح المسلح والهجرة فالمصالحة ثم التعبئة الشعبية.

عبر تلك المراحل استطاع الحزب أن يحقق الآتي:-

أ. إزالة الثنائية بين القيادة السياسية والقيادة الدينية، ووضع أساس انتخابي

لقيادة الحزب العليا وجميع أجهزته القيادية.

ب. وضع أساس ديمقراطي لممارسات الحزب بحيث يمكن القول إن جمع قرارات الحزب في حقبته الأخيرة(١٩٨٥م-١٩٨٩) كانت قرارات ديمقراطية نوقشت ثم أجيزت بعد تداول الرأي حولها. وسوف تنشر قريباً وقائع هذه الاجتماعات وقراراتها في سلسلة الأبحاث والدراسات إن شاء الله.

ج. شهد الحزب في ماضيه تناقضاً بين المركزية والوعي الإقليمي في جميع أنحاء السودان مما أدى إلى لشكوى ضد ظاهرة «تصدير النواب»وحرمان الصوت الإقليمي من الدور القيادي. لقد أزيل هذا التناقض تماماً واستطاع الحزب أن يتيح التمثيل العادل لكل قواعده بصورة نموذجية.

د. لم يكن للحزب وجود في القطاعات الحديثه كالطلبة والخريجين والقطاع النسوي والمهني بيد أن الحزب في مرحلة التطور تصدى لتنظيم قواعده في هذه المجالات بصورة فاعلة.

ه. كانت الوثائق الأساسية لفكر الأنصار هي وثائق المهدية ووثائق حزب الأمة الأساسية هي وثائق الحركة الاستقلالية. فكان هذا هو المعين الفكري المتاح ولكن في عهد تطور الحزب فقد تمثل اجتهادا جديدا أبان الفكر المهدوي ومساهمته في البعث الإسلامي. كما تطرق إلى الفكر السياسي والاجتماعي للدولة الحديثه إضافة إلى الاقتصاد الدولي. هذا الاجتهاد في صيغته المستجدة في إطار معادلة الأصل والعصر أعطى الحزب أغنى مدرسة فكرية في السودان فصار طلاب الأمة ينافسون المنابر الفكرية الأخرى بعطاء مميز وممتاز وذلك في دور الجامعات والمعاهد وفي معارضهم الدورية.

و. استطاع الحزب أن يقيم لنفسه قواعد في كل أنحاء السودان بما في ذلك الإقليم الجنوبي فأشبع بذلك تطلعه لتمثيل الوطن كله.

ز. اتخذ الحزب نهجاً قومياً مكنه من مد الجسور لكل القوى السياسية والفئوية الفاعلة في الحياة السودانية، ومكنه من التعامل معها بالثقة المتبادلة

والإحترام المتبادل.

ح. لقد كانت القوى السياسية السودانية الأخرى تتبارى في الإبتعاد من حزب الأمة، إعمالاً لدعايات ألصقت به في الماضي، ولكن في الوقت الحاضر صارت القوى السياسية السودانية تسعى جميعها في الاقتراب من حزب الأمة.

ط. خرج حزب الامة من الانكفاء السوداني إلى عقد تحالفات مع كثير من القوى السياسية في العالم العربي والأفريقي والإسلامي.

ي. قبيل الانتخابات العامة في عام ١٩٨٦م طرح الحزب عبر مؤتمر عام شامل عقد في فبراير ١٩٨٦م برنامج نهج الصحوة[(١)]، وخلاصته:

١. إلغاء إسلام الطوارئ المايوي وإقامة مجتمع إسلامي عصري يؤمن بأن الإسلام هو الحضارة البديلة المصححة لنقصان الحضارات الإنسانية والمنقذة لها من طغيان المادية ومفاسد الإستبداد وذلك باستصحاب الصحوة الإسلامية.

٢. إتخاذ النهج القومي في علاج إشكالية البلاد.

٣. تحرير السياسة الخارجية للسودان من التبعية والمحورية وتأكيد حرية القرار الوطني.

٤. دعم القوات المسلحة وأجهزة الدفاع والأمن.

٥. الحل السلمي للحرب الأهلية في جنوب السودان.

٦. دعم الحكم الإقليمي على أسس ديمقراطية وإعادة توزيع الثروة لصالح الريف وتحقيق المشاركة العادلة لأبنائه.

٧. إقامة نظام اقتصادي مبرأ من الظلم والاستغلال والتبعية بمشاركة القطاعين العام والخاص وذلك بدحر الأنشطة الطفيلية والفاسدة.

هذا الوصف لتطور حزب الأمة لا ينفي أن ثمة أمور قد لحقها القصور. فرغم

(١) البرنامج موجود في صفحة الحزب بالإنترنت على اللنك http://www.umma.org/03/3,4a.htm

اتساع عضوية الحزب إلا أنه لم يوفق في تنظيم ماليته بطريقه فاعلة فاعتمد كثيراً على المصادر الموسمية والتبرعات. فلم يستطع تنظيم ماليته بطريقة مؤسسية.

وفي الإطار الإعلامي أخفق الحزب: لصدور صحيفته الناطقة باسمه على نحو متقطع.

ومع أن تنظيمات الحزب القاعدية نظرياً جيدة، إلا أن تطبيقها على الواقع كان متعثراً. وواجه الحزب بعض الخلافات التي طفحت على صفحات الجرائد حيث خرجت من أجهزة الحزب الداخلية.

أولى تلك المشاكل هي مشكلة استقالة السيد **بكري أحمد عديل**[1] كوزير للصناعة في أغسطس ١٩٨٨م وقبولي كرئيس للوزراء لها، وما ترتب على ذلك من انتقادات صدرت على صفحات الجرائد.

وكان حزب الأمة قرر عن طريق مكتبه السياسي إعادة النظر في نظام الأمانة العامة الخماسية وذلك بإختيار أمين واحد مكلف.

اتخذ المكتب السياسي هذه القرارات لعدم اقتناعه بفاعلية نظام الأمانة الخماسية. ولتأخر انعقاد المؤتمر العام للحزب عن موعده في فبراير ١٩٨٨م ولكن **د.آدم مادبو**[2] لم يرض عن هذه القرارات فأعرب عن ذلك الموقف خارج

---

(١) بكري أحمد عديل، السيد، من قيادات حزب الأمة القومي، تقلد منصب الحاكم المكلف لشمال كردفان في العهد المايوي. انتخب في ١٩٨٦م ضمن الأمانة العامة الخماسية لحزب الأمة، واختير في (٢٠٠٠-٢٠٠٣) نائباً ثاني لرئيس الحزب. كان وزيراً للتربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزيراً للطاقة والتعدين، وزعيم الجمعية التأسيسية إبان الديمقراطية الثالثة.

(٢) آدم موسى مادبو، (ولد ١٩٤٢م) دكتور، مهندس معماري وسياسي بارز. من قيادات حزب الأمة منذ ستينات القرن العشرين، وذلك قبل خروجه عن الحزب في فبراير ٢٠٠٩، تقلد منصب وزير الدفاع (١٩٦٧-١٩٦٨م) إبان الديمقراطية الثانية وكان أصغر وزير حينها (٢٥ عاماً)، وانتخب في الأمانة الخماسية للحزب في ١٩٨٦م، وتقلد عدد من الحقائب الوزارية خلال الديمقراطية الثالثة. كان رئيساً للمكتب السياسي للحزب في التنظيم الانتقالي (٢٠٠٠-٢٠٠٣م)، وعين ثم انتخب نائباً لرئيس الحزب (٢٠٠٣م-٢٠٠٩).

الأجهزة الحزبية.

ثم لدى تكوين حكومة الوحدة الوطنية في مارس ١٩٨٩م لم يرض السيد **نصر الدين الهادي المهدي**[1] عن بعض التعيينات الوزارية إضافة إلى مسائل أخرى متعلقة بدوره، فاستقال من منصبه كنائب لرئيس الحزب.

هذه الخلافات لم تدفع أي واحد من هؤلاء للإستقالة من حزب الأمة ولا للتصويت ضده داخل الجمعية التأسيسية ولا حتى الإمتناع عن التصويت.

وتم بحث الخلافات المشار إليها بحثاً موضوعياً، وسويت تسوية ارتضتها كل الأطراف التي بادرت إلى إعلان ذلك.

لقد حصل حزب الأمة على أكبر كتلة نيابية في الإنتخابات العامة عام ١٩٨٦م واحتفظ بها متماسكة حتى آخر يوم من عمر الجمعية وقبل وأد الديمقراطية استطاع حزب الأمة إزالة جميع الخلافات التي طرأت بين قادته.

هذا الوصف بالطبع يقتصر على أداء الحزب إبان فترة الديمقراطية الثالثة، أما ما حدث بعد ذلك على عهد (الإنقاذ) فهو خارج موضوع كتابنا، ويندرج تحت محاولات الأوتقراطية في تمزيق الجسم السياسي السوداني.

الحزب الثاني: الاتحادي الديمقراطي

هذا الحزب مركب حزبي الشعب الديمقراطي سابقاً (الختمية) والوطني الاتحادي سابقاً (جماعة المرحوم الرئيس إسماعيل الأزهري). شهد هذا الحزب تطورا ملموسا في موقف قيادة الختمية التي تخلصت من القيادة غير المباشرة وصارت تعمل داخل أجهزةالحزب. هذه الخطوة دليل عافية.

والدليل على العافية أن الحزب لم ينقسم على نفسه طيلة العهد الديمقراطي، بل

---

(١) نصر الدين الهادي المهدي، السيد، من أقطاب أسرة المهدي وقيادات حزب الأمة القومي، اشترك في الانتفاضة المسلحة ٢ يوليو ١٩٧٦م وكان شاباً صغير السن، تقلد منصب نائب رئيس الحزب إبان الثمانينات، وتقلد المنصب من جديد بعد المؤتمر السابع (٢٠٠٩) حتى تم اعفاؤه لالتحاقه بالجبهة الثورية السودانية.

أن كل محاولات الأفراد القياديين الذين خرجوا من الحزب لإحداث شرخ فيه لم تنجح فاحتفظ الحزب بجسمه الشعبي والبرلماني متماسكاً. هذا الإنجاز ينبغي نسبته للسيد **محمد عثمان الميرغني**[1]، زعيم الحزب، فقد اكتسب مهارة ومرونة واحتراماً استطاع بها إدارة دفة الحزب والإحتفاظ بوحدته.

وكان المنتظر أن يعقد الحزب مؤتمره العام الأول ليجيز دستوره ولانتخاب قيادته ديمقراطياً، فإن حدث هذا سيتم تطور الحزب على الأسس الديمقراطية ولكن تأخر المؤتمر كثيراً دون مبرر حقيقي.

لقد عانى الحزب من أمرين هما:

أ. عدم حسم قضية القيادة عن طريق المؤتمر العام ترك مجالا لظهور قيادات اتحادية يوازي دورها دور القيادة في كثير من الأحيان هذه الظاهرة جعلت من الممكن قيام تيارات معارضة للحكومة تستند بصورة أو بأخرى على هذه الثنائية داخل الحزب رغم أنه شريك في الحكومة.

لذلك نجد في حالات عديدة أن وزراء الحزب يقرون سياسة حكومية فيعارضها آخرون من الهيئة البرلمانية فعلى سبيل المثال اتخذت الحكومة قرارا بفرض حالة الطوارئ في (٢٣ يوليو١٩٨٧) في جلسة ترأسها نائب رئيس الوزراء وهو من الحزب الاتحادي الديمقراطي ولكن ثمة اتجاه غالب في الهيئة البرلمانية للحزب عارض ذلك القرار.

وكانت الحكومة قد قررت منع المواكب حتى يتم وقف إطلاق النار لمنع المعارضين من خلق فوضى في شوارع السودان، ولكن جماعة من الاتحادي الديمقراطي سيرت موكباً للاحتجاج على ما يجري في إقليم دارفور في أبريل ١٩٨٨م.

---

(١) محمد عثمان الميرغني، السيد، مرشد الختمية وراعي الحزب الاتحادي الديمقراطي منذ وفاة والده السيد علي الميرغني في ١٩٦٨، تقلد رئاسة الحزب في ١٩٨٦م، دعم النظام المايوي وأيده وشارك فيه حزبه بوزراء وبعضوية في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. والآن حزبه مشارك في حكومة (الإنقاذ) بعد أكثر من عقد ونصف قضاها في المعارضة.

لقد كان وجود انشطار تمثل في ازدواج موقف الحزب بين موقف أحدهما الشريك في الحكومة والآخر المعارض له دلالة على عدم انضباط قيادي كان من الوارد حسمه إذا قدر لمؤتمر الحزب أن يقوم ليحدد الأجهزة القيادية بصفة قاطعة.

ب. كان السيد **محمد عثمان الميرغني** هو الجهة الأكثر نفوذاً في الحزب، ولم يكن عضواً برلمانياً ولا عضواً بمجلس الوزراء، هذه الحقيقة أدت إلى أن تتخذ الحكومة قرارات في مسائل هامة فيطالب السيد **محمد عثمان الميرغني** بإعادة النظر فيها لعدم اشتراكه في اتخاذ تلكم القرارات. فمثلا قرر مجلس وزراء القطاع الاقتصادي (الاتحادي الديمقراطي ممثل بوزرائه) إقامة المجلس القومي للتخطيط لبحث وإجازة البرنامج الرباعي. لقد اتخذ هذا القرار عام ١٩٨٧ ولكن المراجعات حدت بتأخير التنفيذ عاماً كاملاً. كما حدث تأخير مماثل لقرار تكوين جهاز الأمن الخارجي بسبب إشكالات بين الحزبين كان من الممكن تفاديها.

لقد طرأت مشاكل داخل الحزب الإتحادي الديمقراطي احتويت بوسائله فلم تؤد لانقسام فيه كما تم احتواء المشاكل التي قامت بين الحزبين في مراحل مختلفة كما سنوضح، وفي نهاية المطاف لم يكن ثمة مشكل يذكر بين الحزبين.

الحزب الثالث: الجبهة الاسلامية القومية

كانت الجبهة الإسلامية صغيرة جداً وذلك في آخر انتخابات عامة قبل انقلاب مايو ١٩٦٩م، و(كان اسمها حينها جبهة الميثاق الإسلامي)، بحيث كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم لصالحها يعادل نصف أولئك الذين أدلوا بأصواتهم للحزب الشيوعي.

نمت الجبهة نمواً ملحوظاً، ورسخت تنظيماتها في القطاع الحديث، وتمددت في القواعد الشعبية، واستطاعت كذلك أن تتخذ موقفاً قيادياً وسط تنظيمات الأخوان المسلمين العالمية. ونجحت الجبهة إلى جانب ذلك كله في تكوين إعلام حزبي قوي ومالية ضخمة ونجحت أيضاً في إقامة مؤسسات شبه مستقلة لعمل الدعوة والإغاثة والأنشطة الاجتماعية المختلفة. لقد تطورت الجبهة في كل ذلك

تطوراً إيجابياً مما كان عليه حالها في ستينات القرن الماضي، كذلك استصحبت في سياساتها قدراً من المرونة مكنها من التعامل المثمر مع الآخرين في بعض القضايا القومية. فاتفقت وهي في المعارضة مع الحكومة على التعديلات الدستورية في أول ابريل ١٩٨٧م، وقبلت مبدأ إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وإصدار قوانين بديلة، ودخلت في ميثاق حكومة الوفاق ببرنامج مشترك مع الأحزاب الأخرى، ولكن، لماذا قررت الجبهة التضحية بكل هذه المكاسب وهذا التطور في ظل الديمقراطية للمغامرة مع نظام عسكري؟ فإن نجح فسوف يقوم بتحجيمها إعمالا لظاهرة «البونابارتية»وخلاصتها أن العسكريين إذا نجحوا سيحتكرون القرار السياسي ولن يتركوه لجهة أخرى حتى وإن كانت هي التي أتت بهم للسلطة. وإن لم ينجح الانقلاب فإنها ستحاسب على جنايتها في العمل على تقويض الديمقراطية.

يمكن لنا أن نورد الآتي لتفسير هذا الإتجاه الخاسر:

١. عبأت الجبهة الإسلامية كثيراً من قواعدها على شعار الإسلام الفوري فتحول هؤلاء لتيار جارف خطر على قيادته نفسها فكان عليها أن تستمر حتى النهاية في المزايدة بشعار الشريعة.

٢. راود الجبهة تطلع باختصار الطريق إلى السلطة. هذا التطلع عظمه إعجاب القيادة الخفي بالحزب الشيوعي لدرجة بلغت تقليده في محاسنه وأخطائه، فما دام الحزب الشيوعي قد حاول اختصار الطريق إلى السلطة بالمشاركة في انقلاب مايو ١٩٦٩م فالتقليد وارد. وما يثير الدهشة أن الذي لعب الدور الأساسي في توريط الحزب الشيوعي في انقلاب مايو ١٩٦٩م هو نفسه الشخص الذي لعب دوراً هاماً في دفع الجبهة في ذات الطريق مع اختلاف الرايات المرفوعة، ألا وهو السيد أحمد سليمان الذي كان شيوعياً بارزاً عام ١٩٦٩م وأضحى قيادياً بارزاً في الجبهة الاسلامية عام ١٩٨٩م.

هذان السببان يفسران ما أقدمت عليه الجبهة من عمل يناقض تطورها الداخلي والظروف المحيطة التي ساعدت ذلك التطور.

الأحزاب الجنوبية

لقد ظهرت في الساحة السياسية أحزاب جنوبية كثيرة. هذه الأحزاب الجنوبية لم تتمكن من التطور الطبيعي لأن حركة العنف المسلح أدخلت معانٍ جديدة في العمل السياسي في الجنوب، وخلقت ظروفاً في الإقليم حالت دون النشاط السياسي الديمقراطي بل وأدت إلى نزوح الوجود الجنوبي نفسه شمالاً أو اللجوء لأثيوبيا وغيرها من دول شرق إفريقيا.

هذه الظروف غير الطبيعية أدت لمنع تطور الأحزاب الجنوبية، إبان فترة الديمقراطية الثالثة، ثم إلى تمزقها أمام الخلاف بين الذين يرون المشاركة في الحكومة دون التوصل لصيغة حول القوانين الإسلامية، والذين يرون ألا تتم المشاركة في الحكومة إلا إذا أرجيء أمر القوانين الإسلامية ليحسم في المؤتمر القومي الدستوري وبين هؤلاء الذين يرون قبول واقع الأقاليم الثلاثة في الجنوب وأولئك الذين يرون العودة لوحدة الأقاليم الثلاثة قبل التقسيم إضافة إلى من نادى بمعاداة حركة العنف المسلح، ومن ارتضى محاورتها أو موالاتها، لذلك تمزقت الأحزاب الجنوبية إلى أجنحة عديدة بيد أن الأمر انتهى بهذه الشظايا المتناثرة إلى تكوين جبهتين عريضتين هما:

١- جبهة الأحزاب الجنوبية

وهذه قبلت المشاركة في الحكومة دون اشتراط إحالة القوانين الإسلامية للمؤتمر الدستوري. وكانت أقرب لقبول واقع تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم.وكانت أصرح عداء لحركة العنف المسلح.

٢- جبهة الأحزاب الأفريقية:

وهذه اشترطت تحويل أمر القوانين الإسلامية إلى المؤتمر الدستوري كي يتسنى لها المشاركة في السلطة. وكانت أقرب لطلب العودة للجنوب كإقليم واحد مع ميل لحوار حركة العنف المسلح.

ومهما كان بين هاتين الجبهتين من خلافات إلا أنهما أجمعتا بعد طول حوار

على النقاط الآتية:

أ. رفض الإنفصال كخيار للجنوب، والمطالبة بالعدل والمساواة داخل سودان واحد.

ب. الإلتزام بوثائق النهج القومي في السودان: ميثاق الدفاع عن الديمقراطية والبرنامج الوطني للسلام والبرنامج المرحلي الذي وقع عليه في مارس ١٩٨٩م.

ج. المشاركة حسب الوزن النيابي في حكومة الجبهة الوطنية المتحدة.

الحركة الشعبية

سوف لن يكتمل الحديث عن القوى السياسية السودانية إبان فترة الديمقراطية إذا لم نحلل وزن ودور الحركة الشعبية في جنوب السودان. فقد اكتسبت وزناً في السياسة السودانية رغم أنها ما زالت تحمل السلاح مع وجود قيادتها بالخارج.

تعاظم هذا الدور كثيرا عندما وقع انقلاب يونيو ١٩٨٩م في السودان وتبنت الحركة الشعار الديمقراطي تبنياً كاملاً وجعلت منه قاعدة لبناء السودان الجديد الذي تنشده.

لقد صارت الحركة الشعبية قوة قومية ذات أثر في مسيرة السودان. أما بالنسبة للجنوب فإنها أعطت الجنوب لأول مرة قيادة لها وزنها الإقليمي والقومي.

لقد تطلعتُ إلى السيد **وليم دينق**[(١)] (رحمه الله) ليلعب هذا الدور ولكن أيدي الغدر لم تمهله.

إن وجود قيادة بهذه القدرات يسهل مهمة التفاوض للإتفاق حول المسائل الأساسية المختلف عليها في السودان بين العناصر المكونة لسكانه، كذلك إن في

(١) وليم دينق (١٩٢٩– ٥ مايو ١٩٦٨م) السيد، سياسي جنوبي، كان زعيما لحزب سانو، ومن أوائل الزعماء الجنوبيين الذين استجابوا للتغيير الديمقراطي في الحكم إبان ثروة أكتوبر ١٩٦٤م وعادوا للسودان من دول الجوار الأفريقي. اغتيل في مؤامرة لم تكشف أبعادها حتى الآن. جمعته بالسيد الصادق صداقة وتحالف كان واعداً.

بروز هذه القيادة بلورة للرأي الآخر في السودان تجعل للإتفاق قيمة أبقى.

الحزب الشيوعي السوداني

وهنالك الحزب الشيوعي السوداني الذي نما حتى صار أهم حزب شيوعي في المنطقة العربية والأفريقية، ثم تورط في انقلاب مايو١٩٦٩م، فخاض التجارب المريرة التي ذهبت بعطائه ودوخته.

لقد لعب الحزب الشيوعي دوراً هاماً في السياسة السودانية، لا لمجرد تطوره الذاتي فحسب، ولكن للأفكار والأساليب التي انتشرت عنه، فاستحدثت منها القوى السياسية والفئوية الأخرى.

أ. كانت القوى السياسية السودانية بعيدة كل البعد عن مخاطبة تنظيمات القوى الحديثة، فالحزب الشيوعي الذي استمد هذا الإهتمام من مصادر الثورة الاجتماعية في أوروبا وآسيا فتح الباب في هذا المجال.

ب. الإهتمام بقضية التنمية وربطها بالعدل الاجتماعي اتخذ شكلاً محدداً في البرامج الشيوعية.

ج. تطوير البعد الخارجي في السياسة الداخلية أيضاً فتحت بابه السياسات والممارسات الشيوعية.

ومثلما أثر الحزب الشيوعي السوداني في الحركة السياسية والنقابية السودانية، فإنه تأثر أيضا بالسياسة السودانية والواقع الاجتماعي السوداني، يساعده على ذلك الإنتفاع بالتجربة المرة. فسكت عن الفتنة الطبقية في مجتمع لم تتأطر فيه الطبقات بالصورة المعهودة في أوروبا أصلاً، وأدرك أهمية الولاء الوطني كشرط للإنتماء الأممي، وأدرك أهمية الدين كقوة اجتماعية ينبغي احترامها ولا يجوز إغفالها، كما أدرك أهمية الديمقراطية والحريات الأساسية شرطاً للعمل السياسي في المجتمع الحديث.

هكذا خلقت ظروف السودان تفاعلاً بين الحزب الشيوعي والمجتمع السوداني مكنه من نشر بعض الأفكار والممارسات على الصعيد القومي السوداني

ودفعه لتطوير آرائه وممارساته في اتجاه لحقته فيه آراء الشيوعية الصينية ثم السوفيتية، وانفتح الباب بموجبه لتطورات في المجر وبولندا لا حد لما ستأتي به من جديد.

حزب البعث العربي الاشتراكي

وفي أثناء العهد المايوي نشأ تنظيم جديد هو البعث العربي الإشتراكي في السودان. ظل هذا الحزب ضيق القاعدة الشعبية ذي قيادة صفوية وله إمكانات إعلامية ومالية كبيرة. ورغم ذلك فإنه استطاع أن يضيف للفكر البعثي المعروف اهتماماً بخصوصيات السودان. واستطاع بتقديره لتلك الخصوصيات أن يلعب دوراً إيجابياً في مؤتمر كوكادام[1]، وفي المؤتمر القومي الإقتصادي الأول والثاني، وفي ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وفي البرنامج المرحلي.

***

وعلى طول الفترة الديمقراطية كانت الأحزاب السياسية السودانية رغم اختلاف اجتهاداتها الفكرية والسياسية على وصال واتصال بي كرئيس للوزراء تجتمع إليّ في اجتماعات دورية للإستماع لموقف الحكومة حول قضايا الساعة، وللتعليق برأيهم فيها أو إثارة أية موضوعات يرونها.

وكانت الأحزاب السياسية السودانية تُدعى فتلبي الدعوة لاستقبال زوار السودان الأجانب إلى جانب الإجتماعات القومية مثل:

١- المؤتمر القومي الإقتصادي الأول، فبراير ١٩٨٦م.

٢- المجلس القومي للتخطيط الإقتصادي، أغسطس١٩٨٨م.

٣- المؤتمر التمهيدي للميثاق الإجتماعي لعام١٩٨٨م.

---

(١) المؤتمر الذي انعقد للحوار بين الأحزاب السياسية السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بمدينة كوكادام الأثيوبية في الفترة من ١٤/ ٣/ ١٩٨٦الى ٢٨/ ٣/ ١٩٨٦م. واشتركت فيه أحزاب: الأمة- الشيوعي- الاشتراكي الإسلامي- البعث- الناصريون- اتحاد القوى الوطنية- والمؤتمر الديمقراطي. والتجمع النقابي بكل نقاباته. وصدر عنه إعلان كوكادام.

٤- المؤتمر التداولي للإيرادات البديلة، ديسمبر١٩٨٨م.

٥- محادثات البرنامج المرحلي-فبراير ١٩٨٩م.

الجمعية التأسيسية

كانت الجمعية التأسيسية المنتخبة عام ١٩٨٦م أفضل جمعية تأسيسية عرفها السودان في تاريخه الحديث، وذلك لأنها تميزت عن سابقاتها بالآتي:

١. لم تشهد انقسامات كبيرة. فالبرلمان المنتخب عام ١٩٥٤م شهد انقسام الحزب الوطني الاتحادي[١] والبرلمان الثاني المنتخب عام ١٩٦٥م شهد انقسام حزب الأمة[٢]. أما هذه فلم تشهد انقساماً.

٢. لم تشهد ظاهرة تصدير المرشحين، فقد كان المرشحون من كل الأحزاب بتأييد القواعد في دوائرهم، هذا لا ينطبق على البرلمانات السابقة.

٣. لم تشهد ظاهرة نخاسة النواب، وتحول الأعداد الكبيرة من حزب إلى آخر، وهي ظاهرة عرفتها البرلمانات الأخرى.

٤. كان مستوى التعليم والثقافة والوعي فيها عالياً جداً، بحيث يمكن القول إن نصف أعضائها كانوا حملة شهادات والنصف الآخر غالبا أعلى قدر من التعليم والتجربة.

بيد أن الجمعية قد رزئت بظاهرتين سلبيتين:

---

(١) انقسم الوطني الاتحادي في يوليو ١٩٥٦م إلى حزبي: الوطني الاتحادي بزعامة السيد إسماعيل الأزهري، والشعب الديمقراطي الذي كان يضم الختمية برعاية السيد علي الميرغني، وبناء على ذلك تمت إقالة حكومة السيد إسماعيل الأزهري وتكوين حكومة السيد عبد الله خليل الأولى الائتلافية بين الأمة والشعب الديمقراطي.

(٢) انقسم حزب الأمة في يوليو ١٩٦٦م إلى حزب الأمة جناح الإمام الهادي وحزب الأمة جناح السيد الصادق المهدي، وبناء عليه تمت إقالة حكومة السيد محمد أحمد المحجوب الأولى، وتكوين حكومة السيد الصادق المهدي في ٢٧ يوليو ١٩٦٦م. كلتاهما كانت بالائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي برئاسة السيد إسماعيل الأزهري.

الأولى: كثرة غياب النواب في الجلسات، وهي ظاهرة ارتبطت بكل البرلمانات في العالم بيد أنها ظهرت بصورة مخلة لأن اللائحة كانت تتطلب نسبة عالية من الحضور حتى في الجلسات العادية على غير ما درجت عليه برلمانات العالم، واستمر هذا إلى أن تم تعديل اللائحة أخيراً.

الثانية: تأخر تكوين لجان الجمعية لدرجة أثرت سلبا على أدائها، ويعزى السبب لتأخر حزب الإتحادي الديمقراطي في تقديم مرشحيه لهذه اللجان.

ورغم ذلك فإن الجمعية قد قامت بدورها التشريعي، وبدورها في مراقبة الحكومة إضافة إلى الدور الدبلوماسي المتمثل في استقبال الوفود وإيفاد النواب إلى الخارج، وخلت الجمعية غالباً من التهريج ومبتذل الحديث، بل كان المناخ فيها ودياً بين النواب. وخلت الجمعية من الإجراءات الكيدية حتى أنه لم يناقش فيها مرة واحدة سحب الثقة من الحكومة.

وانعكس في الجمعية نجاح التجربة الديمقراطية السودانية. فكانت حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة الأولى) تحظى بتأييد ٧٠٪ من النواب. وحظيت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (الحكومة الاخيرة) بتأييد ٨٠٪ من النواب.

المعهود في الحكومات أنها تفقد السند البرلماني بالتدريج مع مضي الزمن، أما أن يكون الإتجاه هو العكس أي حدوث زيادة في السند البرلماني فإن في هذا تأكيد لنجاح التجربة.

ربما لم يتابع كثير من الناس هذه التطورات، ولعل تغيير الحكومات قد بدا لهم كأنه لعبة كراسي.

ولإزالة هذا اللبس وتوضيح أسباب اختلاف الحكومات من حكومة الوحدة الوطنية، إلى حكومة الوفاق الوطني، إلى حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، فإننا نسلط الضوء على ما جرى ليتضح أنه جزء لا يتجزأ من حركة التطور السياسي والممارسة الديمقراطية السليمة.

لقد كونتُ ثلاث حكومات في الفترة الديمقراطية تمت تسميتها على التوالي:

١- حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٦-١٩٨٨م).

٢- حكومة الوفاق الوطني (١٩٨٨-١٩٨٩م).

٣- حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (مارس١٩٨٩-يونيو١٩٨٩م).

وكانت التغييرات أشبه بتعديلات وزارية منها بتغييرات جذرية في الحكم.

قبل الخوض في تفاصيل التجربة سنتناول بيان كيفية انتقال السلطة من الاستبداد إلى الحرية عبر ثورة رجب/ ابريل ١٩٨٥م وكيفية انتقال السلطة من الحكم الانتقالي القائم على التراضي إلى الحكم الديمقراطي القائم على نتيجة الانتخابات العامة.

أيام مايو الأخيرة

كان نظام مايو نظاماً محاكياً عديم الأصالة، فنقل إلى السودان تجربة الاتحاد الإشتراكي من مصر، وهي تجربة فشلت في مصر نفسها كما فشلت في كل البلاد العربية الأخرى التي اقتبستها من مصر، مثل: سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا.

فكرة الاتحاد الإشتراكي هي أن تحل محل الأحزاب في قيادة البلاد سياسياً، وفي إتاحة المشاركة الشعبية والجماهيرية والفئوية عن طريق تحالف خمس فئات سميت قوى الشعب العاملة: العمال، والمزارعون، والموظفون، والجنود، والرأسمالية الوطنية.

لقد كانت هذه القطاعات محض لافتات، بينما كانت السلطة الحقيقية يمارسها **جعفر نميري**[1] مستنداً على سيطرة انقلابية على القوات المسلحة.

إن للقوى السياسية والحزبية والفكرية في السودان جذوراً عميقة، ولذلك كان

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، قاد الانقلاب المايوي الذي أطاح بالحكم الديمقراطي الثاني في السودان وأسس حكما شمولياً دموياً دمر الاقتصاد واتخذ سياسة خارجية منحازة، في الفترة (١٩٦٩-أبريل ١٩٨٥م) حيث أطاحت به الانتفاضة الشعبية، وظل مقيماً في القاهرة طيلة عهد الديمقراطية ولكنه عاد إبان حكومة (الإنقاذ) وتم تكريمه من قبلها.

أمراً شكلياً لم يمس واقع وجودها، وكذلك إن للنظم النقابية في السودان جذوراً وتجارب فلم يستطع النظام أن يهمشها كما أراد.

لقد شكلت القوى السياسية الحزبية والنقابية الحرة تياراً رافضاً فلم يحظ النظام المايوي أبداً بالإستقرار ولا بالقبول.

ودون الولوج في تفاصيل المعارضة والمقاومة لنظام مايو، وهي أمور فصلناها في مجال آخر (انظر كتاب: المصالحة الوطنية من الألف إلى الياء) [١] نتناول تطورات العام الأخير لنظام مايو.

قرر جعفر نميري في عام ١٩٨٣م تطهير الهيئة القضائية، فطرد عدداً من القضاة ورماهم بسوء الأخلاق والسلوك. هذا الإجراء عارضته الهيئة القضائية وتبعه تقديم القضاة لاستقالات جماعية. ولما استمروا في صمودهم حاول نميري الاستنجاد بقضاة من مصر أو بتعيين إداريين في المعاش للقضائية، فلم يفلح. وفي النهاية قرر التراجع أمام موقف القضاة، ولكنه قرر كذلك أن يغطي تراجعه بحركة هجومية فأعلن ما أسماه «الثورة التشريعية» فاشتملت على إصدار قوانين إسلامية.

لقد اعتقد نميري أن هذا الإجراء سوف يمكنه من أن يكون حاكماً مطلقاً، طاعته واجبة لأنه طبق الشريعة. واعتقد أن أحكام الشريعة نفسها بما تتيح من عقوبات على الردة والبغي ستعطيه عصا غليظة لردع معارضيه، واعتقد أن أحكام الحدود ستروع المواطنين وتجعل الجميع تحت رحمته.

وكان نميري وهو يقدم على هذه الثورة التشريعية حريصاً على ألا ينسب الفضل فيها لأحد سواه، لذلك لم يشرك أياً من حلفائه في توقيتها ولا في صياغة قوانينها. بل أوكل هذا الأمر برمته إلى «**النيل أبو قرون**[٢]»، وهو شخص سبق له أن التقاه في

(١) نشر الكتاب في العام ١٩٧٨م بعنوان المصالحة الوطنية السودانية.

(٢) النيل عبد القادر أبو قرون (ولد ١٩٤٨م) السيد، ولد بقريبة أبو قرون وهو ابن الشيخ عبد القادر أبو قرون أحد خلفاء الطريقة القادرية ، تلقى دراسته الجامعية بكلية الحقوق جامعة الخرطوم، تحول بعدها لحلقات الذكر وارتدى زيا غريبا وأطلق شعره وعمل بالقضاء. التقى به جعفر نميري في حلقة ذكر بحمد النيل وضمه إلى مستشاريته.

حلقة ذكر صوفي فاستصحبا تطلعات غيبية غامضة حول دور ديني يقوم به نميري في السودان.

فكلف أبوقرون بصياغة القوانين الإسلامية حيث استعان بصديق له يدعى **عوض الجيد**[1] إضافة إلى **بدرية سليمان**[2].

وبسرعة انبرى الرجلان لمهمتهما، وصاغا القوانين التي أصدرها نميري فيما بعد بأمر جمهوري في ٨/ ٩/ ١٩٨٣م.

صيغت القوانين على عجل، وصدرت على عجل كذلك، وأمر النميري مجلس الشعب بألا يخضعها للإجراء التشريعي المعهود. فقررت لجنة التشريع إجازتها دون مناقشة باعتبارها توجيهاً قيادياً.

انقسم المسلمون في السودان أمام هذا الإجراء، فالأغلبية رفضته وشجبت عيوبه. والأخوان المسلمون (الجبهة الإسلامية القومية فيما بعد) أيدوه واعتبروه امتثالاً لأمر الله، والجنوبيون رفضوه بمن فيهم أولئك الذين كانوا متحالفين مع النظام المايوي.

وفي يوم ١٨/ ٩/ ١٩٨٣م احتشد الناس لصلاة عيد الأضحى المبارك في الجامع العتيق أمام قبة الإمام المهدي وأممتُ الناس وأشرت إلى القوانين التي أصدرها النظام وقلتُ إننا نرحب بتطبيق الشريعة في السودان، ونعتبره واجباً دينياً

---

(١) عوض الجيد محمد أحمد، (ولد ١٩٤٦م) تخرج من جامعة الخرطوم كلية الحقوق، بدأ عمله كمساعد في مكتب النائب العام واستقال في منتصف السبعينات، والتحق بالمحاماة. وينتمي للشيخ عوض الجيد الصوفي، وهو من المتحدثين في الغيبيات ما هيأه للقرب واقترحه أبوقرون للجنة التي صاغت قوانين سبتمبر ١٩٨٣م.

(٢) بدرية سليمان (ولدت ١٩٤٨م)، السيدة، تخرجت من كلية الحقوق بجامعة القاهرة فرع الخرطوم، وعملت فترة في مكتب المرحوم السيد عبد الرحمن النور، وكانت في مطلع حياتها عضوة بالحزب الاتحادي الديمقراطي، ثم انضمت للقوميين العرب، تعرف بها جعفر نميري وجعلها مستشارته القانونية. واشتركت في صياغة قوانين سبتمبر. وبعد (الإنقاذ) عادت لتقلد مناصب قيادية فهي الآن قيادية بالمؤتمر الوطني ورئيسة لجنة التشريع في المجلس الوطني.

ووطنياً، ولكن التشريعات التي صدرت تميزت بالآتي:

١- أنها صدرت بدون دراسة وشورى.

٢- أنها بدأت تطبيق الشريعة بالعقوبات، وهي معلوم أنها وسائل يحمي المجتمع المسلم بها نفسه، فينبغي أن يسبقها قيام المجتمع المسلم العادل الرحيم فتصدر من بعد لحمايته.

٣- أنها لم تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية، فعمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يطبق حد السرقه على غلامي حاطب بن أبي بلتعة لأن أجورهما لا تكفي حاجتهما، كذلك جمد حد السرقة في عام الرمادة (مجاعة عام ١٨ هـ).

نتيجة لهذا الرفض تم اعتقالي مع نخبة من شيوخ وقيادات وكوادر الأنصار في يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٨٣م.

أما الأخوان المسلمون بقيادة **الترابي**[1] فقد رحبوا مع آخرين بالقوانين الجديدة، واستعدوا لتطبيقها على أوسع نطاق، ونظموا الاحتفالات الشعبية لها داخلياً، وساعدوا على دعوة عدد كبير من العلماء المسلمين من خارج السودان لمباركة المسيرة (مسيرة السودان الإسلامية).

ولكن كل هذا الضجيج لم يفلح في صرف نظر أهل السودان عن مشاكلهم الملحة، وإخفاق النظام في حلها، فتعددت إضرابات النقابات: أضربت نقابة الأطباء في أغسطس ١٩٨٤م، وأضربت بعدها نقابة المحاسبين والصيارفة..إلخ.

---

(١) حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، سياسي بارز وأستاذ سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم، انضم لتنظيم الإخوان المسلمون وصار من أبرز قياداته. انشق التنظيم لاحقا إلى جناحين أحدهما بقيادته والآخر بقيادة الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد. تحول التنظيم تحت قيادته إلى جبهة الميثاق الإسلامي، ثم الجبهة الإسلامية القومية، إبان الديمقراطية الثالثة، التي دبرت بقيادته انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، ودخل سجن كوبر للتمويه، أطلق سراحه وصار الأمين العام للمؤتمر الوطني الحزب الحاكم، في ٢٠٠٠م حدثت مفاصلة بينه وبين المشير البشير رئيس النظام، وفي العام ٢٠٠١م انشق الحزب وصار أمينا عاما للمؤتمر الشعبي الذي عارض النظام والآن يحاوره ضمن خطته التي رفضتها المعارضة.

أمام سيل الإضرابات هذا قرر النظام إعلان حالة الطوارئ، وأقام في ظلها محاكم سياسية التكوين سماها (محاكم العدالة الناجزة) لتستخدم القوانين الجديدة بطريقة مختصرة متخلية من ضوابط العدالة جملة واحدة، مروعة المواطنين أيّما ترويع.

وبينما كان النظام يلوح بهذه العصا الغليظة، وتعمل محاكم العدالة الناجزة بالضرب بها أثناء الليل وأطراف النهار بصورة مسرحية قطعاً وجلداً وقطعاً من خلاف، دون مراعاة لقواعد الإثبات الشرعية، كانت المجاعة تلتهم السودان، بل كان حال السودان كأن الطبيعة نفسها أعلنت الحداد، فسجل نهر النيل أسوأ إنحسار له منذ قرن، وأمسكت السماء تماماً بحيث صار موسم عام الشريعة ٨٣/ ١٩٨٤م هو عام «رمادة» بالسودان.

الانتفاضة المباركة

لقد اعتادت الحركة الطالبية السودانية أن تكون ضمير شعبها في السودان وكانت رأس الرمح في التعبير عن مواقفه يساعدها على ذلك حماسة الشباب ومثاليته وتجمعها بأعداد كبيرة في مواقع الدرس والتحصيل ودور الجامعات والمعاهد.

إن لحركة الأخوان المسلمين باعاً طويلاً في العمل الطالبي مما أدى لتبعية معظم الإتحادات الطالبية لها. هذه التبعية مكنت الإخوان المسلمين لبعض الوقت من تجميد دور الطلبة الريادي المعهود إزاء القضايا المصيرية.

وفي أكتوبر ١٩٨٣م استطاع الطلبة الأنصار في جامعة أم درمان الإسلامية أن يكّونوا تحالفاً طالبياً هزم الإخوان المسلمون مزيحاً لهم من قيادة اتحاد الطلبة، فتم تكوين اتحاد طالبي من قوى هذا التحالف الجديد، فسّير الاتحاد الجديد موكباً معارضاً للسلطة في ٢٦ مارس ١٩٨٥م، فتحالفت مع هذا الموكب قطاعات أخرى من قواعد الطلبة والمواطنين فكانت رأس الرمح لانتفاضة رجب/ أبريل ١٩٨٥م.

دعت نقابة أساتذة جامعة الخرطوم لموكب يبرز المعارضة للنظام في يوم ٣ أبريل ١٩٨٥م، واستجاب للدعوة عدد من النقابات المهنية: الأطباء، المهندسون، المحامون، البنوك، المحاسبون والصيارفة، وقبل خروج هذا الموكب أعلن النظام لموكب أسماه موكب الردع يوم الثلاثاء ٢ أبريل ١٩٨٥م.

كان موكب الردع هزيلاً، وكان موكب الأربعاء ضخماً عظيماً اشتركت فيه النقابات المذكورة، والأحزاب السياسية السودانية، وعندما تم بحث الدور السياسي المطلوب من موكب الأربعاء كان الرأي أن يكون:

أ. التوقيع على ميثاق وطني يضم كل القوى السياسية المشاركة في الموكب.

ب. إعلان إضراب سياسي يلتزم به ويعمل له الجميع حتى سقوط النظام المايوي.

وفي مساء يوم الثلاثاء ٢ أبريل كتبتُ بخط يدي مشروع الميثاق الوطني وقمت بتسليمه للسيد **أمين مكي مدني**[1]، فأوصله للآخرين حيث وافقوا عليه، وتم توقيعه مساء الجمعة ٥ ابريل ١٩٨٥م من قبل الأحزاب: حزب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي، نقابات: الأساتذة، المحامون، الأطباء، المهندسون، البنوك والصيارفة، والتأمينات. ثم انفتح الباب على مصراعيه ليوقع عليه آخرون من أحزاب ونقابات.

---

(١) أمين مكي مدني (ولد ٢ فبراير ١٩٣٩م)، دكتور، المحامي، القاضي، والمحاضر الجامعي، والسياسي والإداري والخبير والناشط في مجال حقوق الإنسان، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، عمل بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. حصل على جائزة هيومن رايتس ووتش لمراقبة حقوق الإنسان، وجائزة نقابة المحامين الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٩١)، وجائزة الاتحاد الأوربي لحقوق الإنسان مؤخراً. وزير الأشغال والإسكان في الحكومة الانتقالية (١٩٨٥-٨٦م)، رئيس التنظيم الشعبي السوداني للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية، الخرطوم، ١٩٨٦-١٩٨٩م. رئيس كونفيدرالية منظمات المجتمع المدني (٢٠١٢-٢٠١٥م)، ورئيس مبادرة المجتمع المدني العضوة في تحالف نداء السودان (ديسمبر ٢٠١٤م).

وفي يوم الجمعة ٥ أبريل ١٩٨٥م اجتمع المصلون لصلاة الجمعة في جامع الهجرة بود نوباوي وهناك خطبت فقلت:

١. لا عذر لأحد في سكوت على ما يحدث في السودان اليوم، وعلينا أن نتحرك جميعاً لإسقاط هذا النظام الظالم.

٢. إلتزام الإضراب العام وتسيير المواكب ودعم التظاهرات وتأييد الميثاق الوطني الذي قدمناه للآخرين ومهرناه معهم.

٣. على القوات المسلحة والنظامية الأخرى رفع يدها عن النظام المايوي وأن تتحرك لإسقاطه مؤيدة الشعب ومنحازة لمواقفه.

وبعد الفراغ من الصلاة تظاهر المصلون في موكب كبير إلى قلب مدينة أم درمان وقامت تظاهرات عديدة من أم درمان، والحقيقة أن العاصمة كلها قد سيّرت التظاهرات ضد نظام المخلوع.

ولم تكن الحركة عاصمية فقط فقد كان أول إقليم من السودان يحرك مواجهة العام الأخير لنظام المخلوع هو إقليم دارفور، ولعبت كذلك انتفاضة وموكب مدني دوراً هاماً في محاصرة النظام.

وفي أوساط القوات المسلحة تمت تحركات وسط صغار الضباط لاتخاذ موقف موحد من الأحداث.

وكان المرحوم فريق (م) **محمد توفيق خليل**[(١)] قائد سلاح المهندسين يومذاك يدير حواراً معي نيابة عن زملائه حيث نقل لي بأنهم كقادة قرروا تحديد موقفهم بعد تقييم موكب المعارضة (موكب الأربعاء) وموكب الردع الخاص بالاتحاد الإشتراكي والمقارنة بين الموكبين ومن ثم الإنحياز للأغلبية. وأوضح بأن صغار الضباط يمارسون ضغطاً على القادة للإنحياز للشعب بينما القائد العام الفريق

(١) محمد توفيق خليل، فريق مهندس (م)، تولى منصب رئيس هيئة الأركان للإمداد حتى ١٩٨٣م، ثم قائد سلاح المهندسين حتى أواخر العهد المايوي، وصار عضو المجلس العسكري الانتقالي بعد الانتفاضة (١٩٨٥-٨٦م).

سوار الذهب ما يزال متردداً بسبب بيعته لجعفر نميري.

فأرسلتُ رسولاً للفريق سوار الذهب ينصحه بالإنحياز إلى جانب موقف الشعب السوداني لحقن الدماء أو التنحي وأخيراً اختار الفريق الإنصياع لرأي الأغلبية.

وفي مساء الجمعة ٥ أبريل ١٩٨٥م قررت القوات المسلحة تأييد الموقف الشعبي بإجماع الرأي فيها وهكذا في صباح السبت ٦ أبريل ١٩٨٥م أعلنت قيادة القوات المسلحة إنحيازها لرغبة جماهير الشعب السوداني واستلام السلطة وخلع جعفر نميري والعودة إلى الديمقراطية.

الفترة الانتقالية (١٩٨٥- ١٩٨٦م)

كوّنت القيادة العامة للقوات المسلحة مجلساً برئاسة الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب ليتولى الشؤون السيادية والتشريعية، واختارت مجلساً للوزراء مدنياً ليتولى الشئون التنفيذية، ويكمل الدور التشريعي.

ومنذ سقوط نظام مايو اقترح حزب الأمة أن يتولى المسئولية الحكومية في الفترة الإنتقالية وزراء من التجمع النقابي بصفته جهة محايدة، ولكي تنصرف الأحزاب لتنظيم نفسها والتحضير للانتخابات العامة. وافق الآخرون على هذا الإقتراح فاختير رئيس الوزراء من التجمع (د. **الجزولي دفع الله**[1]) وكذلك أعضاء مجلس الوزراء الآخرين.

وكان من المنتظر أن تضع حركة الجيش الشعبي سلاحها تلبية لنداء النظام الجديد في السودان كيما يتفق على السلام وإعادة تعمير الجنوب، ولكن الحركة الشعبية والجيش الشعبي رفضا التجاوب بل أطلقا على نظام الفترة الإنتقالية صفة الطبعة الثانية من مايو.

---

(١) الجزولي دفع الله (ولد 1935 م) دكتور، طبيب ونقابي وسياسي، كان نقيب الأطباء (١٩٨٢-١٩٨٥م) اختاره التجمع النقابي رئيساً لوزراء الحكومة الانتقالية (٢٢ أبريل ١٩٨٥- مايو ١٩٨٦م)، يمارس الطب في عيادته ببحري، ورئيس اللجنة القومية لمكافحة المخدرات.

إن الحرب الأهلية السودانية هي أسوأ ما خلف نظام مايو من آثار في السودان.

لقد كان النظام المايوي يباهي بأنه هو الذي حقق السلام في السودان، صحيح إن النظام المايوي عقد مع حركة أنانيا الأولى اتفاقية أديس أبابا في ١٩٧٢م. حيث قام بموجبها صلح تلاه حكم ذاتي إقليمي في جنوب السودان.

استمر هذا السلام حتى عام ١٩٧٥م، حيث قامت حينها حركة مسلحة أطلقت على نفسها أنانيا الثانية.

وكانت اتفاقية أديس أبابا قد أقامت الحكم الذاتي الإقليمي على الجنوب كإقليم واحد. ولكن **جعفر نميري** قرر تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم استجابة لرأي بعض حلفائه مثل جوزيف لاقو، ولكي يضعف مركز القوة الجنوبي لأن المجلس التنفيذي كان قد عارض قراره الذي اتخذه لإقامة مصفاة البترول في كوستي، بينما كان المجلس الجنوبي يرى أن تقام المصفاة في بانتيو.

هذه المسائل: تقسيم الجنوب، إقامة المصفاة في كوستي، وحدة الأزمة الإقتصادية في الجنوب أظهرت معارضة واضحة بالجنوب لنظام **جعفر نميري**.

وكانت إتفاقية ١٩٧٢م قد اشتملت على اتفاق عسكري بموجبه تكون القوات المسلحة في الجنوب مناصفة بين القوات المسلحة القومية وبين القوات التي كانت قوام أنانيا الأولى، واتفق أن يستمر هذا النظام مؤقتاً لمدة خمسة أعوام، ثم بعدها تدمج القوات في بعضها. تأخر تنفيذ الدمج إلى عام ١٩٨٢م، وعندما تم الابتداء في التنفيذ لم يراع واقع الحال إزاء القوات في الجنوب، ولذلك عندما أُمرت الكتيبة ١٠٥ من بور بالنقل للشمال رفضت الإذعان، ومن ثم وجهت القيادة العسكرية لتطويقها، فأدى ذلك لقتال التجأت بعده فلول الكتيبة ١٠٥ إلى الغابة وانضمت في الأول لحركة أنانيا الثانية، ولكن بعد حين اختلف هؤلاء وكانوا بقيادة **جون قرنق**[1] فكّونوا الحركة الشعبية وذراعها العسكري الجيش

(١) جون قرنق ديمابيور (23يونيو ١٩٤٥م- ٣٠ يوليو ٢٠٠٥م) الدكتور، العقيد، سياسي ومفكر وعسكري جنوبي، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان المكونة في ١٦ مايو ١٩٨٣م. النائب

الشعبي ولجأوا إلى أثيوبيا.

كانت أثيوبيا قد دخلت في حلف مع ليبيا واليمن الجنوبي، في حلف مضاد للمحور السوداني المصري، احتضن ذلك الحلف الحركة المناوئة للنظام السوداني ومنحها التمويل والتدريب والتسليح وكل ما تحتاجه لنشاطها.

وبسرعة جداً استطاعت الحركة أن تحدث أثراً على نظام نميري، فقد أرعبت العاملين في حفر قناة جونقلي مما أدى لتوقف سير الأعمال فيها، ثم أرعبت العاملين في حقل استخراج البترول في شمال أعالي النيل فتوقف نشاطهم، وتعرضت أيضا لسير حركة النقل النهري بين الجنوب والشمال بالهجوم فأعاقت هذه الحركة.

لقد لعبت الحركة الشعبية دوراً في زعزعة نظام نميري، ولكنها رفضت التعامل مع النظام الذي أسسته ثورة رجب/ أبريل ١٩٨٥م، وواصلت خطها فلم تتمكن الحكومة الانتقالية من عمل شئ من أجل السلام أثناء العام الإنتقالي.

عجزت الحكومة الانتقالية عن تنفيذ ميثاق الانتفاضة بالأسلوب الثوري، فلم تلغ قوانين سبتمبر ١٩٨٣م، وتركت ذلك للحكومة المنتخبة، وعندما تطرقت لعودة الديمقراطية لم تضع الضوابط للتنظيم الحزبي والعمل النقابي والعمل الصحافي التي ترشد الممارسة الديمقراطية، وكان متوقعاً أن تنظر حكومة الفترة الإنتقاليه في وسيلة لتمثيل القوى الحديثة.

أمام كل هذه التطلعات سكتت الحكومة الإنتقالية مفضلة أن تكون حكومة إدارية محايدة ترسم الخطي لإعادة الديمقراطية وفق النمط الكلاسيكي.

إن ترك قوانين سبتمبر على ما كانت عليه، وعدم النظر في ترشيد التنظيم الحزبي والنقابي والصحافي بصورة تتجنب أخطاء الديمقراطية الكلاسيكية تفريط كان يمكن للحكومة الانتقالية كمنبر ثوري سوداني أن تتجنبه وتمهد بذلك تمهيداً

الأول لرئيس جمهورية السودان ورئيس حكومة الجنوب في الفترة (٩-٣٠ يوليو ٢٠٠٥م) حيث قتل في حادث تحطم مروحيته وهو عائد من يوغندا.

صالحاً للنظام الديمقراطي القادم.

ووجه آخر من وجوه التركة التي تركتها الفترة الإنتقالية هو أن بعض النقابيين الذين استوزروا استجابوا لمطالب نقاباتهم بشكل غير مدروس وشامل، مما خلق سباقاً مطلبياً فتح باباً لحقت أضراره النظام الديمقراطي فيما بعد.

ومن أهم تركات الحقبة الانتقالية أن المجلس العسكري الانتقالي وضع قانوناً للقوات المسلحة جعلها شبه مستقلة من الجهاز التنفيذي في الدولة التي هي جزء لايتجزأ منه، فحصر ذلك القانون السلطات في يد القائد العام، وهمش وزير الدفاع لدرجة قصوى، وبالتالي أضعف الصلة بين الحكومة والقوات المسلحة.

تلك عوائق أورثتها الحقبة الانتقالية للنظام الديمقراطي.

بيد أن الحقبة الإنتقالية نجحت نجاحاً باهراً في نقل السلطة سلمياً من ربقة الاستبداد إلى بهو الحرية، ومنها إلى الحكومة المنتخبة، كما نجحت في إدارة البلاد بحيدة تامة وإجراء الانتخابات العامة في موعدها رغم ضيق الوقت.

نتائج الانتخابات، أبريل ١٩٨٦م

أجريت الانتخابات في السودان في ٢٦٠ دائرة كسبتها الأحزاب المتنافسة على النحو التالي:

١٠٥ حزب الامة (١)

٦٣ الاتحادي الديمقراطي (٢)

٥١ الجبهة الإسلامية القومية (٣)

٣ الحزب الشيوعي السوداني (٧)

٨ الحزب القومي السوداني (٥)

٤ مستقلون (٦)

٢٦ الأحزاب الجنوبية (٤)

هذه النتيجة تعني أن حزباً واحداً لا يستطيع تكوين حكومة، وأن باب المناورة بين الأحزاب فتح على مصراعيه. فكانت أول مناورة قام بها الاتحادي الديمقراطي والجبهة، فوقعا على اتفاق سري للتعاون بينهما، والوعد ألا يدخل أحدهما في حكومة إلا إذا دخل الآخر[1]، وكان معلوماً أن حزب الأمة لن يستطيع تكوين حكومة مع الأحزاب الصغيرة الأخرى لأن تلك الأحزاب غير متجانسة.

إن اتفاق الاتحادي والجبهة يعيق حزب الأمة من تكوين حكومته بدونهما، وكذلك لن يسمح لهما بتكوين حكومة بدون حزب الأمة. على ضوء تلك النتائج غير الحاسمة دخلت الأحزاب مع بعضها في مفاوضات حيث طرح رئيس حزب الأمة في اجتماع هيئته البرلمانية ومكتبه السياسي فكرة تكوين حكومة قومية تشمل الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الإسلامية، والأحزاب الصغيرة، لأن المرحلة القادمة تحتاج لوحدة الكلمة واتفاق القول لاجتيازها بسلام، ولكن اجتماع حزب الأمة رفض هذا الرأي واختار بدلاً عن ذلك السعي لإقامة حكومة مع الاتحادي الديمقراطي وبعض الأحزاب الصغيرة.

حكومة الوحدة الوطنية (مايو١٩٨٦- مايو١٩٨٨م)

دخل حزب الأمة بقرار من أجهزته في تفاوض مع الاتحادي الديمقراطي والأحزاب الأخرى وهي: سابكو، التجمع السياسي لجنوب السودان (جناح ألدو) الحزب الفيدرالي؛ فاتفقت هذه الأحزاب على تكوين حكومة الوحدة الوطنية[2].

تم توزيع المناصب الدستورية بين الأحزاب المؤتلفة، فانتخب مجلس رأس الدولة الخماسي[3]، إضافة إلى انتخاب رئيس الجمعية التأسيسية، وتم انتخابي

(١) كان من بنود ذلك الاتفاق السري كذلك أنه: لا لإعلان كوكادام، ولا لمحاكمة سدنة مايو، ولا لإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية.

(٢) استمرت هذه الحكومة منذ يوم ٦ مايو ١٩٨٦م وحتى يوم ١٥ مايو ١٩٨٨م، وإن كان جرى تعديل وزاري بنفس الائتلاف في ٣ يونيو ١٩٨٧م.

(٣) كان المجلس برئاسة السيد أحمد الميرغني وعضوية كل من: السيد إدريس عبد الله البنا، دكتور علي حسن تاج الدين، السيد محمد الحسن عبد الله يس، والدكتور باسفيكو لادو لوليك.

رئيساً للوزراء، وعينتُ أعضاء الحكومة بالتشاور مع رؤساء الأحزاب

وشرعت الحكومة الجديدة في السادس من شهر مايو ١٩٨٦م تمارس مسؤولياتها بعد استلام السلطة من رجال الفترة الانتقالية.

واصلت الحكومة عملها في العام الأول دون حدوث مشكلة ذات بال، ولكن في يونيو ١٩٨٧م وقعت مشكلة هامة وهي أن السيد محمد الحسن عبد الله يس أخلى مقعده في مجلس رأس الدولة بالاستقالة، وكان على حزبه (الاتحادي الديمقراطي) أن يختار خلفاً له. وفي غيبتي حيث كنتُ في رحلة خارج الوطن وكذلك غيبة السيد **محمد عثمان الميرغني**، اجتمعت الهيئة البرلمانية والمكتب السياسي للاتحادي الديمقراطي واختاروا د. **أحمد السيد حمد**[٢] خلفاً للسيد **محمد الحسن عبد الله يس**[٣] في مقعد رأس الدولة الشاغر. واجتمعت أجهزة حزب الأمة

---

(١) ضمت الحكومة ١٩ وزيراً بمن فيهم رئيس الوزراء هم السادة: الشريف زين العابدين الهندي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، عمر نور الدائم وزير الزراعة والموارد الطبيعية، سيد أحمد الحسين وزير الداخلية، آدم موسى مادبو وزير الطاقة والتعدين، صلاح عبد السلام الخليفة وزير شئون الرئاسة، بكري أحمد عديل وزير التربية والتعليم، بشير عمر فضل الله وزير المالية والتخطيط، جيشوا دي وال وزير الحكومة المحلية، حسين سليمان أبو صالح وزير الصحة، مبارك عبد الله الفاضل وزير الصناعة، محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة والتموين، إسماعيل أبكر وزير الثروة الحيوانية، سرافينو واني وزير النقل والمواصلات، عبد المحمود الحاج صالح وزير العدل والنائب العام، محمد طاهر جيلاني و زير الأشغال والإسكان والمرافق العامة، والتر كوني جوك وزير الخدمة العامة، محمد توفيق وزير الثقافة والإعلام، ومحمد أحمد ياجي وزير السلام وشئون المؤتمر الدستوري.

(٢) أحمد السيد حمد، الدكتور، قطب الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي و(القيادي بحزب الشعب الديمقراطي أثناء انشقاق الحزب) شارك في مفاوضات ثورة أكتوبر كمندوب لحزب الشعب الديمقراطي، وكان وزيراً في حكومات أكتوبر الانتقالية الأولى والثالثة عن حزب الشعب، وكان وزيراً في الحكومات الائتلافية في الديمقراطية الثانية (١٩٦٧ - ١٩٦٨) و(١٩٦٨-٦٩) عن الحزب الاتحادي الديمقراطي. كما كان وزيراً للمواصلات في حكومة مايو السادسة عشرة (١٩٧٩م- نوفمبر ١٩٨١م) كما عين مستشاراً للنميري.

(٣) محمد الحسن عبد الله يس (ت ٢٠١٥م) السيد، قطب الحزب الوطني الاتحادي ثم الاتحادي الديمقراطي، تقلد منصب عضو مجلس رأس الدولة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤتلف مع حزب الأمة في مايو ١٩٨٦، واستقال في يوليو ١٩٨٧م.

وقررت رفض د. **أحمد السيد حمد** للأسباب الآتية:

١. أنه كان سادناً ومستشاراً لجعفر نميري.

٢. أنه يناصب حزب الأمة العداء.

فطلب حزب الأمة من الاتحادي الديمقراطي ترشيح شخص آخر، ولكن الاتحادي الديمقراطي قرر التمسك بمرشحه، وعزل أي مرشح آخر من الحزب يقدم نفسه. عندئذٍ قرر حزب الأمة أن يرشح شخصاً مستقلا للمنصب، فأرسل لثلاثة أشخاص ليختار منهم واحداً إذا وافقوا وهم:

١. **د. الجزولي دفع الله.**

٢. **السيد محمد يوسف مضوي.**

٣. **السيد ميرغني النصري**[1].

فاعتذر كل من الأول والثاني لأسباب أبدوها ووافق الثالث، وعندما فتح باب الترشيح في الجمعية رشح الاتحادي الديمقراطي د. **أحمد السيد حمد**، ورشح حزب الأمة **السيد ميرغني النصري** ففاز بالمقعد.

وكان الاتحادي الديمقراطي بعد أن قفل الطريق أمام أي حل وسط في أمر المرشح قد قرر أن رفض حزب الأمة لمرشحه معناه فض الائتلاف.

هكذا نشأت أزمة من لا شئ، فتعرض الإئتلاف الحاكم لهزة كادت تطيح بالعلاقات لولا أن احتوتها حكمة القيادتين.

لقد كان متعارفاً ألا يقدم أحد على ترشيح أي شخص للمناصب الدستورية ما

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧-٥ أكتوبر ٢٠١٠م) ولد برفاعة، من مؤسسي حركة التحرير الإسلامي مع بابكر كرار التي تحولت إلى الحزب الاشتراكي الإسلامي ثم الجماعة الإسلامية في الفترة (١٩٤٩-١٩٥٤م). تولي منصب نقيب المحامين السودانيين لأكثر من دورة، ووزير عدل في الحكومة الانتقالية (ابريل ١٩٨٥ - ابريل ١٩٨٦م) وعضو مجلس رأس الدولة (١٩٨٧-١٩٨٩م).

لم يجر التفاهم حول اسمه. فكان ينبغي أن يتفاهم على الاسم قبل أن تقرر أجهزة الحزب الاتحادي الديمقراطي بشأنه، ذلك لأننا إذا وجهنا قرارات متعارضة من أجهزة لها حق اتخاذ القرار سنجد أنفسنا أمام أزمة لا حل لها.

المشكلة الثانية طرأت أثناء حكم تلك الحكومة الأولى وهي مشكل الدكتور **محمد يوسف أبو حريرة**[1].

د.أبوحريرة أستاذ بجامعة الخرطوم، لم يسبق له لعب أي دور في ثورة أكتوبر ولا في ثورة رجب. وليس له تاريخ في الحزب الاتحادي الديمقراطي. جاء إلى السلطة في محاولة عجلى لوصول إلى الزعامة. فاختير وزيراً للتجارة، وكانت له آراء جد متطرفة للتعامل مع التجارة، انعكست سلباً على الوضع التجاري والاقتصادي في البلاد. هذه الآراء لا تمثل رأي حزبه ولا التفكير المعتدل الذي تنتهجه الحكومة.

وكان هناك مجلس وزراء القطاع الإقتصادي، وهوأحد أعضاءه يناقش المسائل الهامة المتعلقة بالاقتصاد والتجارة. وقد بحث المجلس في فبراير ١٩٨٧م إجراءات متعلقة بتسهيل استيراد بعض الضروريات والمدخلات الصناعية على أساس نظام الإستيراد بالموارد الذاتية. واشترك هو في النقاش برأي لم يأخذ به المجلس بعد تداول الآراء، متخذاً قراراً لإجراء تلك التسهيلات. وفجأة انتصب أبو حريرة واقفاً واستأذن مني كرئيس للجلسة ليخرج، فكان الظن أنه سيخرج لأمرٍ ما ثم يعود ولكنه وقف في الباب وقال إنني لن أنفذ شيئا مما تقرر هنا!!

نقلتُ هذا المشهد لزعيم الاتحادي الديمقراطي وطلبتُ منه أن يراجعه لينضبط، وفي جلسة لاحقة لمجلس الوزراء اتهم السيد **مبارك الفاضل**[2] اتهامات

(١) محمد يوسف أبو حريرة (ت مارس ٢٠١٣م) الدكتور، سياسي واستاذ جامعي بكلية القانون جامعة الخرطوم. من بادية البطاحين أولاد أبو حريرة. تقلد منصب وزير التجارة في حكومة الوحدة الوطنية (مايو ١٩٨٦م-يونيو ١٩٨٧م).

(٢) مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، سياسي وقيادي بحزب الأمة القومي سابقاً، تقلد العديد من المناصب الوزارية إبان الديمقراطية الثالثة: الصناعة، والاقتصاد والتجارة،

حول تسويق الصمغ العربي بسبب خطة وضعها مبارك كوزير للصناعة تقضي بتصدير الصمغ العربي مصنعاً بدلاً عن تصديره خاماً. فقبل السيد مبارك التحدي وطالب بلجنة تحقيق. فسحب د.أبوحريرة كلامه (أنظر أضابير مضابط مجلس الوزراء).

ثم ذهب الدكتور أبوحريرة في لجنة وزارية بصحبة وزراء من حزبه وحزب الأمة وآخرين كلجنة لاتخاذ إجراءات حاسمة لتفريغ الميناء، وهناك تعرضوا كلجنة لكل المشاكل واتخذوا بشأنها قرارات. ولكنه لدى عودته اتهم زملاءه مناقضاً لما قرره معهم، وتولى ليصرح باتهاماته إلى الصحف. ثم كتب لى يطالب بالتحقيق في التهم. والتقيت به وعاتبته على تصريحه قبل وصول خطابه إلى وإلا فما جدوى (سري جداً) التي زين بها صدر خطابه، وأخبرته إن لم يبادر بالاعتذار فإنني سوف أتصرف. فرد أبوحريرة قائلاً بأنه سيعتذر ولكن ليس علناً.

ومما أرقني كثيراً كرئيس للوزراء في تلك الحكومة أن الرجل الثاني فيها **الشريف زين العابدين الهندي**[1] يؤدي أداء ضعيفاً، فهو غائب عن ٧٠٪ من جلسات مجلس الوزراء وغير مواظب على العمل في وزارته (وزارة الخارجية)، وهي وزارة حساسة باعتبارها إحدي وزارات السيادة وتحتاج إلى قيادة نشطة تفجر طاقاتها لتجعلها تمور كخلية نحل.

وآخرها وزارة الداخلية. خرج سراً بعد انقلاب (الإنقاذ) وقاد المعارضة من الخارج، عاد ضمن قيادات الحزب في أبريل ٢٠٠٠م ورأس التفاوض مع النظام حيث انشق في ٢٠٠٢م وأسس حزب (الأمة الإصلاح والتجديد) وانخرط في النظام وصار مساعداً لرئيس الجمهورية منذ (٢٠٠٢) وحتى إعفائه في ٢٠٠٤، عاد بعدها للمعارضة.

(١) زين العابدين يوسف محمد الأمين يوسف بن أحمد بن زين العابدين بن حمد بن آدم بن محمد الشهير بالهندي، (١٩٣٠-٢٠٠٦م) الشريف، السياسي والشاعر والأديب المرموق، كان إبان الديمقراطية الثالثة الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة السيد محمد عثمان الميرغني، وتقلد منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء (١٩٨٦-١٩٨٧م)، عارض حكومة (الإنقاذ) ثم قاد في ٢٠٠٤م مبادرة الحوار الشامل وعلى إثر ذلك عاد وشارك حزبه (الاتحادي الديمقراطي) برئاسته في النظام.

السيد الشريف زين العابدين رجل حلو المعشر، حسن المعاملة مؤدب وفصيح اللهجة ولا يمكن لأحد أن يبغضه ولكنه مع كل هذه الصفات المميزة غير راغب حقيقة في العمل السياسي والإداري، وقد دفعه إلى هذا الدور خلافة أخيه (المرحوم) **الشريف حسين الهندي**[1]، ولكن هذه المسائل لا تورث. فالمرحوم الهندي سياسي حتى النخاع وزين العابدين أديب نعم، أما سياسي فلا، والنتيجة أنه ترك فراغاً في دوره الوزاري والقيادي كقائد للفريق الاتحادي في الحكومة، وكقائد ثان لحزبه في البلاد.

ومهما شكوت إلى زعامة الحزب الاتحادي الديمقراطي إلا أني لم أجد سبيلاً للترشيد، ونسبة لأن الشخصيات موضوع الشكوى قيادية فلم أجد بداً من إجراء تعديل وزراي أساسي ليستقيم الأمر بعد ذلك. وقد جرى التعديل في ٣ يونيو ١٩٨٧م[2].

ولئن تحدثتُ عن عدم حماسة الشريف زين العابدين السياسية والإدارية، وفي آراء د. أبو حريرة الاقتصادية، إلا أنني لم أشك قط في وطنية الرجلين ولا في حسن العلاقة الشخصية بين ثلاثتنا، فلم يخيب دكتور أبوحريرة حسن ظني في وطنيته

---

(١) الحسين يوسف محمد الأمين يوسف بن أحمد بن زين العابدين بن حمد بن آدم بن محمد الشهير بالهندي، (١٩٢٤م-٩ يناير ١٩٨٢م)، الشريف، السياسي المرموق، كان استقلالياً في مطلع شبابه، انضم للحزب الوطني الاتحادي في ١٩٥٦م، تقلد عدداً من الحقائب الوزارية في فترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٥-١٩٦٩م) عن الوطني الاتحادي ثم الاتحادي الديمقراطي، شارك في قيادة مقاومة الطغيان المايوي وأسس مع حزب الأمة والأخوان المسلمون الجبهة الوطنية التي نظمت انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦م.

(٢) استمرت الحكومة بعد التعديل حتى ١٥ مايو ١٩٨٨م. في هذا التعديل الوزاري خرج ثمانية وزراء من تشكيلة الحكومة هم السادة: زين العابدين الهندي، محمد يوسف أبو حريرة، جشوا دي وال، إسماعيل أبكر، سرافينو واني، والتر كوني جوك، محمد أحمد ياجي، وحسين أبو صالح، ودخل سبعة هم السادة والسيدة: رد شول جوك وزير الحكومة المحلية، إبراهيم يوسف عبد الجليل وزير التجارة والتموين، مأمون سنادة وزير الثقافة والإعلام، محمود بشير جماع وزير الري، لورنس مودي تومبي وزير العمل والتأمينات الاجتماعية، رشيدة إبراهيم عبد الكريم وزيرة الرعاية والشئون الاجتماعية، حسن محمد مصطفى وزير الشباب والرياضة.

عندما ذهب ليقاضي جريدة السياسة، وعندما تغيرت ظروف البلاد لم يشأ أن يجعل المحاكمة منبراً لتراشق رجالات العهد الديمقراطي وكنتُ قد دعيت للإدلاء بشهادة دفاع لصالح د. **خالد فرح** صاحب جريدة السياسة وذلك دون علمه السابق بأنني سأدلي بمثل هذه الشهادة، وقبل أن أشرع في الإدلاء بشهادتي تقدم د. أبوحريرة بكل الوعي والشهامة ليسحب البلاغ.

حكومة الوفاق الوطني (مايو ١٩٨٨م- مارس ١٩٨٩م)

استمر الأمر مستقراً بعد التعديل الوزاري لمدة، ثم اتضح أن بعض العناصر من أعضاء الاتحادي الديمقراطي التي سبق أن أعفيت من الحكومة لا تلتزم فيما تقول بتأييد الحكومة، حتى بدا كأن جزءاً من الاتحادي الديمقراطي في الحكومة وجزءاً آخر في المعارضة. وكانت معارضة هؤلاء موجهة ضد الحكومة حيناً وموجهة ضد زعامة الاتحادي الديمقراطي أحياناً. والنتيجة أن هذا السلوك انعكس سلبا على موقف الحكومة.

كانت البلاد محتاجة لتوسيع قاعدة الحكم لمواجهة القضايا القومية، وهذا السلوك من بعض العناصر الاتحادية يضيق قاعدة الحكم. في هذا المناخ فتحت حواراً مع قيادة الجبهة الإسلامية القومية، فوجدت منهم تجاوباً. ثم طرحت الأمر على أجهزة حزب الأمة فكان موقفها إيجابيا إذ عدلت عن موقفها السابق.

وبلغ الأمر بالتيار الإتحادي المعارض أن نظم مسيرة موكب للاحتجاج على بعض الأوضاع في إقليم دارفور مع أن الحكومة منعت تسيير المواكب ما لم يوقف إطلاق النار في الحرب الأهلية.

عندئذٍ خاطبتُ الجمعية التأسيسية ببيان دعوت فيه للوفاق الوطني الذي يشمل الجميع، وحددت المبادئ التي يقوم عليها هذا الوفاق.

ولما سمعت الكتل البرلمانية المختلفة هذا البيان تحركت بانفعال لمعارضته، لعلها قدرت أنها إذا لم تدخل في تشاور حول الأمر قبل إعلانه فإنها حتما تعارضه. وبينما الكتل المختلفة تستعد للمعارضة جرى تداول على نطاق قومي حول البيان

حيث تولى د.**علي حسن تاج الدين**[1] دعوة جميع القوى السياسية في القصر لمناقشة فكرة الوفاق الوطني. وعبر شهر من الزمان تداول الحاضرون الأمر واتفقوا على ميثاق الوفاق، كان ميثاق الوفاق شبيها جدا بالبيان الذي ألقيته فيما سبق، ولكن الكتل التي كانت مستعدة لمعارضته لأنها لم تشترك في مناقشته قررت تأييد البيان الثاني الذي اشتركت في مناقشته. المشاركة إذن هي كلمة سحرية لا يجوز إغفالها، وأحياناً يتحرك الناس مع أو ضد الأمر لا لأسباب موضوعية فقط، بل ربما تحركوا لأسباب ذاتية.

كانت مناقشات القصر مثمرة جداً أثمرت ميثاق الوفاق ونقاشاً ثرياً جداً للمشاكل بين الشمال والجنوب ومشاكل التوفيق بين الإلتزام الإسلامي والوحدة الوطنية.

وفي ١٥ مايو ١٩٨٨م تم تكوين حكومة الوفاق الوطني، مكونة من أحزاب:

أ. الأمة.

ب. الاتحادي الديمقراطي.

ج. الجبهة الإسلامية القومية.

د. الحزب القومي السوداني.

ه. التجمع السياسي لجنوب السودان (جناح ألدو).

و. سابكو.

ز. الحزب الفيدرالي.

وأسندت فيها حقيبة الدفاع لشخص مستقل الفريق (م)**عبد الماجد حامد**

(١) علي حسن تاج الدين، الدكتور، من قيادات حزب الأمة القومي، وحفيد السلطان تاج الدين سلطان المساليت، كان عضواً بمجلس رأس الدولة (١٩٨٦-١٩٨٩م)، كما تقلد منصب الأمين العام المكلف لحزب الأمة بعد حل الأمانة الخماسية (١٩٨٨-١٩٨٩)، حالياً مساعد رئيس حزب الأمة.

خليل[1]. كما أسندت وزارة الداخلية لشخص مستقل الفريق (م) د. **عباس أبوشامة**[2].

استمرت حكومة الوفاق بصورة سليمة ساعدت على حسم كثير من القضايا، ولكن الاشتراك في حكومة واحدة لم يفلح في تحسين العلاقة بين الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية. بل ربما بدا لكل منهما أنه ينبغي أن يزحزح الآخر ويحل محله، ومهما حاولتُ من بذل الجهد في احتواء الأمر إلا أن حدة التنافس بين حليفيّ كانت مزعجة.

كنت أتحدث مع الطرفين في كثير من القضايا، ومنها قضية الاتفاق على إطار السلام. كلاهما كان غائباً في كوكادام، ولم يشترك في الإعلان، وفي أغسطس ١٩٨٨م أبلغني الإخوة في الاتحادي الديمقراطي أنهم بدأوا اتصالات بالحركة الشعبية للتوصل للتفاهم حول السلام. فشجعتهم على ذلك.

وفي أغسطس تزايد الغضب الشعبي على تصرفات الحركة الشعبية فرأينا منع الاتصالات، واستثنيتُ اتصالات الاتحادي الديمقراطي بقرار من مجلس الوزراء، فوافق الآخرون فاستمرت تلك الاتصالات حتى أدت إلى تنظيم اجتماع بين وفد بقيادة زعيم الاتحادي الديمقراطي وآخر بقيادة الدكتور جون قرنق في نوفمبر ١٩٨٨م.

اجتمعتُ وقبيل سفر الوفد الاتحادي إلى السيد **محمد عثمان الميرغني**، وتم الاتفاق على أسس معينة سجلها السيد **محمد الحسن عبدالله يس**. ثم تم لقاء أديس

(١) عبد الماجد حامد خليل (ولد ١/ ١/ ١٩٣٥م): أول الدفعة الخامسة من خريجي الكلية الحربية السودانية ١٩٥٥م، أسند النميري إليه منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية زائدا المناصب الرفيعة المصاحبة ، ثم أعفاه من مناصبه في ١٩٨١م، تم تعيينه وزيرا للدفاع في حكومة الديمقراطية الثالثة حتى ١٩٨٨م.

(٢) عباس أبو شامة عبدالمحمود، فريق، دكتور، حائز على دكتوراة في علم الإجرام، وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني (١٩٨٨- ١٩٨٩م)، حالياً رئيس قسم العلوم الشرطية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أبابا بين الطرفين، وأثمر اتفاقية السلام السودانية في ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م. أيد هذه الإتفاقية وتحمس لها الإتحادي الديمقراطي وعناصر سياسية أخرى في السودان من أحزاب الانتفاضة والتجمع النقابي واتحاد العمال وتحمس لها الشارع السياسي السوداني.

أما الجبهة الإسلامية فقد عارضتها واعتبرتها مروقاً على الدين وانحرافاً واستسلاماً.

يدها حزب الأمة من حيث المبدأ، وأصدر بياناً بذلك، ولكن مع تأييدنا لها سعينا إلى سد الفجوة مع حليفنا.

دعوتُ كل من السيد **محمد عثمان الميرغني** والدكتور **حسن الترابي**[1] إلى بمنزل الدكتور علي حسن تاج الدين تحدثتُ فيه عن ضرورة توحيد الجبهة الداخلية تجاه السلام، وناشدتُ فيه زعيمي الاتحادي والجبهة الإسلاميه الإلتقاء في موقف وسط لقبول اتفاق نوفمبر ١٩٨٨م كإطار للسلام على أن تبحث أي تحفظات على بنوده مع الحركة الشعبية في إطار الحكومة.

وقد وافق الإجتماع على اقتراحي بإعلان موافقة الحكومة على اتفاق نوفمبر ١٩٨٨م في مؤتمر صحفي، وذلك بتفويض منهم، وبعث كل من وزير الخارجية د. **أبوصالح**[2] ووزير الدفاع **عبد الماجد حامد خليل** للاجتماع مع الحركة الشعبيه للتشاور حول التحفظات وتوضيح بنود الاتفاق والاتفاق على ترتيبات تنفيذه.

عقدت كرئيس للوزراء المؤتمر الصحفي، ثم كلفتُ الوزيرين بالسفر للقاء الحركة الشعبية، ولكن الحكومة الأثيوبية طلبت تأجيل زيارتهم إلى حين حضور رئيس وزراء أثيوبيا الذي كان يزمع زيارة السودان في نفس الشهر، وذلك ليطلع

(١) حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، للتعريف الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

(٢) حسين سليمان أبو صالح، بروفسر، طبيب جراح مخ وأعصاب، وسياسي قيادي في الحزب الاتحادي الديمقراطي، تقلد العديد من المناصب الوزارية إبان عهد الديمقراطية الثالثة، وكذلك في عهد ديكتاتورية (الإنقاذ).

على برنامج الحكومة السودانية ومساهمتها في السلام في شمال أثيوبيا. ولكن تأجيل سفر الوفد الوزاري انتكس بالوفاق مرة أخرى.

وعملتُ على إنقاذ الموقف وتحقيق إجماع حول اتفاق السلام، وبعد التشاور مع قيادتي الاتحادي والجبهة عرضتُ الأمر على الجمعية موضحاً فيه مزايا اتفاق نوفمبر ١٩٨٨م، والنقاط التي تحتاج إلى توضيح، ثم طلبتُ من الجمعية الموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م وفق ما نصت عليه الاتفاقيه، وتفويضي لتذليل كل العقبات لعقد المؤتمر الدستوري.

ولكن بعض قيادات الاتحادي وهي سعيدة بالسند الشعبي الذي وجدته الاتفاقية حرصت على وضعي والجميع أمام خيار واحد: تأييد الإتفاقية كما وردت دون أي تعديل، أو معارضتها، لذلك تقدموا بتعديل اقتراحي في الجمعية ينص على الموافقة على الاتفاقية بكامل نصوصها، بدلاً عن تفويضي للتعامل مع الموقف وإجازة الاتفاقية ضمنياً بالموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في نهاية ديسمبر حسب نص الاتفاقية.

دارت مناقشات، وعقدت اجتماعات في أروقة الجمعية بين قادة الأحزاب الثلاثة لتوحيد الموقف. وتم الاتفاق فعلاً على أن يسحب الاتحادي الديمقراطي اقتراحه كيما يتم التصويت على اقتراحي، ولكن كانت الهيئة البرلمانية للاتحادي قد عبئت، ولذلك صوتت الجمعية ممكّنة لاقتراحي. وبدا كأن الجمعية قد رفضت الاتفاقية. بيد أن مساعيّ قد تواصلت لتوحيد الكلمة حول تأييد الإتفاقية بين حلفائنا إلى أن توصلنا لصيغة مقبولة في (بيان الصادق المهدي) الذي أيده د. **الترابي في اجتماع ٤/ ١/ ١٩٨٩م.**

وفي يوم ٢٦/ ١٢/ ١٩٨٨م اتخذت حكومة الوفاق قرارات بشأن زيادة الضرائب. أهمها رفع سعر رطل السكر من ٥٠ قرشاً إلى ثلاثة جنيهات للرطل.

لقد وجدت هذه القرارات معارضة واسعة في الهيئة البرلمانية لحزبي الأمة والاتحادي والنقابات، وتحرك ضدها الشارع السوداني بحجم واسع. وفي يوم ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٨م بعد الإجتماع بمجلس الوزراء قررتُ تجميد القرارات،

ودعوت الأحزاب والنقابات والاقتصاديين إلى مؤتمر تداولي لإيجاد بديل.

انسحاب الاتحادي ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨م

ولكن التيار الاتحادي الذي آثر عدم المرونة في طرح اتفاقية ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م في الجمعية اعتقد أن تحرك النقابات والشارع كفيل باسقاط الحكومة، لذلك ضغط على قيادة الحزب للانسحاب من الحكومة، إذ وصلني هذا القرار حوالى الساعة الثامنة مساء[١]، وقبلها بساعات وصلني خطاب من السيد **محمد عثمان** يعترض فيه على إعفاء محافظ البحر الأحمر (فقراي) وطالب بإعادة النظر فيه باعتباره مشاركاً في الحكومة.

كان تحليل هؤلاء أن الحكومة لا محالة ساقطة، ولكن استجاب الجميع لدعوة المؤتمر التداولي، حين عين المؤتمر لجنة برئاسة السيد **ألدو أجو**[٢]، واستعد للبحث عن بدائل للضرائب، مع الإبقاء على زيادات الرواتب والأجور لأن الزيادة إنما قررت لتمويل البنود الآتية:

١. رفع الحد الأدنى للأجور من ٦٠ جنيهاً إلى ٣٠٠ جنيه في الشهر.

٢. إزالة المفارقات في هياكل الخدمة المدنية.

٣. رفع الحد الأدنى للمعاشات.

٤. الإنفاق الأمني الإضافي الذي أوجبته ظروف الطوارئ كاللاجئين و النازحين وإعادة التعمير.

وبعد التداول وافق الجميع بالإجماع على إجراءات إيرادية بديلة، واتفق على

---

(١) كان ذلك في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨م.

(٢) ألدو أجو دينق، السيد، سياسي جنوبي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الوفاق الوطني (بعد مغادرة الحزب الاتحادي الديمقراطي) وعدة حقائب وزارية في حكومات الديمقراطية الثالثة. لاحقاً التحق بالحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم لحزب المؤتمر الوطني، يعيش وأسرته في بريطانيا، وبعد انفصال الجنوب في ٢٠١١م عاد للجنوب وشارك في وضع دستور البلاد الجديد.

تجميد سعر رطل السكر بـ (١٢٥) قرشاً.

ربما كان الاتحادي الديمقراطي يناور بانسحابه من الحكومة، ولكني رأيتُ أن أقبل الانسحاب لأنه جاء في وقت ضعف، كان ينبغي أن يتجنب الإتحادي الديمقراطي الانسحاب في مثله لا سيما وقد كان الاتفاق حول موضوع اتفاقية السلام قد تم بموجب بياني في يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م، كما أن الإجراءات المالية التي أعلنت كانت بقرار شارك فيه الاتحادي الديمقراطي...بل إن الجلسة التي قرر فيها رفع سعر رطل السكر إلى ثلاث جنيهات كانت برئاسة د. **حسين سليمان أبوصالح** نائب رئيس الوزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي.

لم يكن انسحاب الحزب الاتحادي من الحكومة صحيحاً، ولم يكن ثمة مبرر حقيقي لذلك، ولكن نتيجة له صارت الجبهة الإسلامية هي الحزب الثاني في الحكومة[1]، وصارت للاتحاديين زعامة المعارضة، ونتيجة لذلك فإن كل القوى الداخلية التي أيدت اتفاقية السلام وقفت ضد الحكومة بصورتها الجديدة. كما أن الإرتياب في موقف الجبهة الإسلاميه بأنها تعمل ضد السلام وتقف مع خيار الحرب وأنها ستسبب فتنة دينية في السودان، انعكس على الحكومة الجديدة في نظر الغرب والشرق والعرب والأفارقة.

(١) في يوم ١/ ٢/ ١٩٨٩م كون رئيس الوزراء التشكيلة الوزارية الجديدة بعد انسحاب الاتحادي كالآتي: ضمت هذه الحكومة (١٤) وزيراً بجانب السيد الصادق المهدي، واستُحدث فيها منصب آخر لنائب رئيس الوزراء جنوبي، فصار فيها السيد «ألدو اجو دينق» نائباً لرئيس الوزراء ووزير الزراعة، ود. حسن الترابي نائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، واختفت معظم الوزارات المستحدثة في الحكومة السابقة، وفيها نفس الأحزاب المشاركة في حكومة الوفاق الأولى ما عدا الاتحادي الديمقراطي. وزراء هذه الحكومة هم إضافة للمذكورين: عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع (استقال لاحقاً)، د. عمر نور الدائم المالية، د. مأمون يوسف وزارة الصحة، وتاج السر مصطفى النقل والمواصلات، وحافظ الشيخ الزاكي العدل والنائب العام. ومبارك الفاضل، الداخلية، حبيب سرنوب الطاقة والتعدين، عبد الله محمد أحمد، الاقتصاد والتجارة الخارجية، حسن شيخ إدريس الأشغال العامة، د. بشير عمر الثقافة والإعلام وبكري أحمد عديل زعيم الجمعية التأسيسية، جوزيف لاسو الشباب والرياضة.

مذكرة القوات المسلحة

كان وزير الدفاع **عبد الماجد حامد خليل** يشعر بالآثار السلبية لبروز الجبهة الإسلامية. ويحاول موازنة الموقف بكثرة الحديث عن السلام وضرورته والتزام الحكومة به، فتصدى له بعض وزراء الجبهة الإسلامية في الحكومة وعلى رأسهم د. **حسن الترابي** وأخذوا عليه تكرار حديثه عن السلام كأنه وزير وزارة السلام بينما هو وزير الدفاع وعليه أن يواصل عمله كذلك ويترك مهمة السلام للآخرين. وتناول إعلام الجبهة (غير المهذب) الخط وفتح تهجماته على وزير الدفاع.

في هذه الفترة وجهتُ انتقادات للقيادة العامة حول الأداء العسكري حيث وعدوا بعقد اجتماع لمناقشتها، بيد أن الإجتماع اتجه نحو العدول عن بحثها وبدلاً عن ذلك بحث المسائل السياسية والخارجية والإمكانات العسكرية.

أدى هذا الإجتماع إلى كتابة مذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩م، وواضح في عبارات المذكرة أن السيد وزير الدفاع أو أصدقاؤه قد لعبوا دوراً في إعدادها لاسيما عندما ألح وزير الدفاع على قبول استقالته التي كان قد قدمها لي فأرجأتُ إعلانها في الوقت الذي يلح فيه وزير الدفاع على أن تعلن الاستقالة فوراً.

ويلاحظ القراء في سطور هذه المذكرة فحوى مفادها أننا نريد مزيداً من الدعم العسكري، ووجود الجبهة الإسلامية بهذا البروز في السلطة سوف يحول دون ذلك.

كانت خلاصة المذكرة:

أ. ينقص القوات المسلحة السلاح اللازم لمواجهة الحرب التي تخوضها.

ب. تفرق الجبهة الداخلية ينعكس سلباً على المجهود الحربي.

ج. سياسة البلاد الخارجية حالت دون الحصول على الدعم العسكري المطلوب من الخارج.

د. عدم مواكبة الإعلام للمعركة التي تخوضها القوات المسلحة.

٥. التزام القوات بالشرعية الدستورية مع انتظارها لبحث وحسم هذه القضايا في مدة أقصاها أسبوع.

جاءني في منزلي بالملازمين القائد العام ورئيس هيئة الأركان[١] ونوابه، وسلموني المذكرة، وقبل أن أطلع عليها قلت لهم: أرجو ألا يصرفنا تداول هذه الأمور عن ما يدور في جبهة القتال، ووعدت بدراستها والرد عليهم.

وفي اليوم التالي اجتمعت بمجلس رأس الدولة وطلبت منهم أن يخبروا القيادة العامة بأنني سأرد على المذكرة. وعلى القوات المسلحة الإلتزام بالشرعية الدستورية والانضباط وألا تفرط في واجباتها القتالية بينما تبحث هذه الأمور. وكنت مزمعا السفر إلى اليابان في اليوم التالي لحضور مراسم تشييع جثمان **الامبراطور هيروهيتو**، فألغيت سفري ومثّل السودان السيد **إدريس البنا**[٢].

وطلبت اجتماعا بالقيادة العامة، وبكل الذين وقّعوا على المذكرة، فوعدوا بتحضير الاجتماع، ولكن عندما ذهبت فعلا وجدت أن الإجتماع حصر في القائد العام ورئيس الأركان ونوابه، وبعض قادة القيادة، ولا أدري لماذا حصروه؟

ربما قدروا أنني أريد معرفة الذين وقعوا على المذكرة لإجراءات تأديبية، أو خشية وقوع مواجهات لا تحمد عقباها. أما أنا فقد كنت أريد لقاءاً وطنياً صريحاً لأعرف ما يريدون، وليعرفوا ما أريد، لأنني كنت أسمع بعض ما يقولون لتنوير الوحدات، وأجده غير صحيح بل أجده موجهاً لنتائج معينة ليس من مصلحة القوات المسلحة ولا من مصلحة البلاد.

كان التنوير للوحدات أشبه بالإيحاء منه بالتنوير. لم أقف كثيراً عند شكل الإجتماع، وقررت تسجيل ما أقول ليستمع إليه الآخرون. كانت خلاصة ردي:

١. نعم إن انشطار الجبهة الداخلية له آثاره السلبية وسأسعى لتوحيدها أكثر.

---

(١) القائد العام هو الفريق فتحي أحمد علي ورئيس هيئة الأركان مهدي بابو نمر.

(٢) إدريس عبد الله البنا (ولد ١٩٢٧م)، الدكتور، الشاعر والأديب، ينتمي لأسرة البنا الشهيرة بالفن والأدب، نائب رئيس مجلس الدولة (١٩٨٦-١٩٨٩م) عن حزب الأمة القومي.

٢. سياسة البلاد الخارجية الحالية أنقذت البلاد من الإنحياز والمحورية وهما سبب كل مشاكلنا الحالية. ومن يرى عيباً فيها أرجو أن يكون حديثه في أي أمر تعاب؟

٣. نعم نعترف بقصور الإعلام وانحرافات الصحافة وسنعمل على تصويب ذلك.

٤. تحظى القوات المسلحة الآن بثلث الميزانية، وبجزء كبير من الموارد الخارجية يبلغ هذا العام ٤٥٠ مليون دولار، وهذا أقصى حد تستطيعه البلاد، ويمكن متابعة الأمر للتأكد من ذلك إضافة إلى المجهود التعبوي المبذول لبذل المزيد.

٥. حسن أن تلتزم القوات المسلحة بالشرعية والانضباط ولكن تحديد زمن يشبه الإنذار يفتح باب الفعل ورد الفعل فكان الأدعى تجنبه.

أوردنا سابقا بأن الإجتماع المنتظر للقادة العسكريين لبحث أسباب الإخفاق العسكري رغم الموجود من إمكانيات. ولكن انحرف الاجتماع عن المسار المنتظر وانحدر صوب المذكرة التي التقى فيها امتزاج ثلاثة تيارات هي:

١. تيار وزير الدفاع **عبدالماجد حامد خليل** وأصدقائه الذين يلتمسون تغييراً في الحكومة على نحو يبعد الجبهة الإسلامية أو على الأقل يضعف وزنها الحكومي.

٢. تيار القيادة العامة التي تريد الحيلولة دون المساءلة عن الإخفاقات العسكرية وتعليق أسباب الإخفاق على جهة أخرى غيرها.

٣. التيار الإنقلابي الذي يريد استيلاء القوات المسلحة على السلطة.

نقلت وقائع ما دار في الإجتماع المشار إليه إلى مجلس رأس الدولة، واتفقت مع (السيد ميرغني النصري)على توجيه الدعوة للأحزاب والنقابات لبحث إشكالية توحيد الجبهة الداخلية.

ودعى السيد مرغني النصري كل القوى السياسية والفئوية، وعلى طول شهر وقعوا البرنامج المرحلي في مارس ١٩٨٩م. فكان هذا إنجازاً رائعاً، ولكن الجبهة الإسلامية لم توقع على البرنامج، بحجة أنه عارٍ من أي إلتزام إسلامي. والحقيقة أنه شمل نصاً مفاده الإسراع لعقد المؤتمر الدستوري، حيث يبحث ويتفق على موضوع الإلتزام الإسلامي، والتوفيق بين الإلتزام الإسلامي والوحدة الوطنية.

وكان من الممكن تضمين نص منفرد في البرنامج عن الإسلام، لولا أن الجبهة الإسلاميه أقنعت نفسها بعدم جدوى الخيار الديمقراطي، وطفقت تبحث عن بديل يناسب مزاج قاعدتها الشبابية التي ألهب حماسها للإسلام الفوري. هكذا عزلت الجبهة نفسها عن الجهد الوطني الذي انتهى إلى البرنامج المرحلي، وابتعدت عن كل محاولة لإيجاد حل في الإطار الديمقراطي، وشدت أنظارها نحو حل خارج ذلكم الإطار، فأخذت تسحب نوابها من الجمعية، وترفع شعارات ثورة المصاحف، وثورة المساجد.. لقد قررت في أخص مجالسها أن الديمقراطية لا تلائمها ولا تخدم أهدافها فلا بد من طريق مختصر بديل.

حكومة الجبهة الوطنية المتحدة- مارس١٩٨٩- يونيو١٩٨٩م

كونت في ٢٥ مارس ١٩٨٩م حكومة ذات قاعدة واسعة ضمت كل الأحزاب في الجمعية بأجنحتها المختلفة عدا الجبهة الإسلامية. كذلك اشتركت في الحكومة الاتحادات النقابية الست. ومثل القوات المسلحة وزير بالتشاور معها هو اللواء(م) مبارك عثمان رحمة. فكانت قاعدة هذه الحكومة في الجمعية ٨٠٪ من النواب. وخارج الجمعية حظيت بأوسع قاعدة شعبية وفئوية تقف مع حكومة في تاريخ السودان الحديث[1].

---

(١) تكونت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة من السادة: سيد أحمد الحسين وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء، د. عمر نور الدائم وزير المالية، اللواء (م) مبارك عثمان رحمة وزير الدفاع، مبارك الفاضل وزير الداخلية، عثمان عمر الشريف، وزير العدل والنائب العام، صلاح عبد السلام وزير شئون الرئاسة، د. بشير عمر وزير الطاقة، محمود بشير جماع وزير الري والموارد المائية، إبراهيم رضوان وزير الصناعة، ميرغني عبد الرحمن سليمان وزير التجارة والتعاون والتموين، بروفسر

كانت الجبهة مدعوة للمشاركة في هذه الحكومة، ودخولها كان ممكناً نظرياً، ولكن عملياً كانت الجبهة قد انصرفت عن الديمقراطية.

صحيح لقد جاءني القائد العام ورئيس هيئة الأركان بطلبين، فاستمعت لهما: أما أولهما رجاء بإسقاط الجبهة الإسلامية من الحكومة لأن وجودها يعزل بلادنا، وثانيهما أن نستشار فيمن يكون وزيراً للدفاع. وقلت لهما أما الطلب الأول فلا. . إلا إذا عزلت الجبهة نفسها، لأننا نريد توحيد الجبهة الداخلية. أما أثرها السلبي على علاقاتنا الخارجيه فيمكن احتواؤه. وأنا بذلك كفيل. أما الطلب الثاني فنعم. وأرجو أن ترشحوا لي أسماء ترتضونها للمنصب وقد كان.

ختام

في ظل الديمقراطية تغدو خلافات الأحزاب فيما بينها وفي داخلها أمراً عادياً، ومهما كانت الخلافات فإنها احتويت بصورة إيجابية وأثمرت المناقشات أدباً سياسياً ثرياً جداً.

تجنبت الأحزاب الانشقاق، وتجنب البرلمان نخاسة النواب، وتطور تأييد الحكومة في البرلمان من ٧٠٪ في عام ١٩٨٦ إلى ٨٠٪ في عام ١٩٨٩م، وتطور سندها الشعبي والنقابي إلى ما يشبه الإجماع.

بالمقياس الحزبي والبرلماني كانت الديمقراطية الثالثة ناجحة واستطاعت

الشيخ محجوب وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، د. عبد الرحمن أبو الكل وزير الصحة، د. حسين سليمان أبو صالح وزير الثقافة والإعلام، د. إسماعيل أبكر وزير الأشغال والإسكان والمرافق العامة، أبو زيد محمد صالح وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري، جوزيف أوكيلو وزير التنسيق الإقليمي وتخطيط الحكم الأهلي، روبرت باندي وزير الشباب والرياضة، محمد حماد كوة وزير السياحة والفنادق، عكاشة بابكر وزير العمل والتأمينات الاجتماعية، د. أوهاج محمد موسى وزير الرعاية الاجتماعية وشئون الزكاة، جبر الله خمسين فضيلي زعيم الجمعية التأسيسية، ألدو أجو دينق وزير الزراعة والموارد الطبيعية، باولينو زيزي وزير الثروة الحيوانية، أنجلو بيدا رئيس مجلس الجنوب، اللواء (م) فضل الله برمة وزير النقل والمواصلات.

الأحزاب السودانية علاج كل المشكلات التي طرأت بينها. بيد أن المشكلة التي عزلت الجبهة الإسلامية لم يتم علاجها لسببين هما:

- إن الجبهة الإسلاميه تطلعت إلى ما وراء الديمقراطية حيث الانفراد بالسلطة والإسلام الفوري من على أبراج الدبابات كما«بشروا».
- القاعدة الشبابية الجبهوية طربت لأنغام الفورية الإسلامية فانصرفت عن «ترهل» الديمقراطية فلم يعد ممكنا إثناؤها حتى لو حاولت القيادة ذلك.

كان أداء الديمقراطية الثالثة بكل المقاييس ناجحاً، بل إن بعض أهم قضايا الفكر السياسي وجدت حلاً:

أ. زالت حدة الصدام بين الشيوعية السودانية والفكر السياسي السوداني، وبعض أفكار الشيوعية تم استيعابها قومياً. وبعض التوجهات القومية تم استيعابها في الحزب الشيوعي.

ب. اختفى مطلب الانفصال عن مشكل جنوب السودان وانطوى الخوف من الإكراه الحضاري، وصار الأمر برمته بحثاً عن سودان عادل بين جميع أبنائه.

ج. وجدت قضية التناقض بين الإلتزام الإسلامي والوحدة الوطنية أو التناقض بين الإسلام والسلام صيغة وفاقية على يد لجنة الوفاق الوطني، وسيكون اجتهادها هذا أساسا لمداولات المؤتمر القومي الدستوري.

الحقيقة كان الأداء السياسي والبرلماني ناجحاً، وكانت التيارات الفكرية الأساسية تتجه نحو التقارب والوفاق، وأي قراءة موضوعية للأحداث تثبت بجلاء هذه الحقيقة.

الفصل الثاني

الوجه النقابي

التنظيم النقابي ظاهرة من ظواهر المجتمع الحديث والدولة الحديثة، وقد تطور كوسيلة يرعى بها العاملون حقوقهم أمام المخدم سواء كان قطاعاً خاصاً أو حكومة.

ومع تطور الفكر السياسي والعمالي صار للحركة النقابية حقها القانوني والاقتصادي، ولها تنظيماتها القطرية والإقليمية والدولية، وبرزت منظمة العمل الدولية كإحدى منظمات الأمم المتحدة لتعنى بشئون العمل والعاملين وتعطي وعاء عالمياً لتنظيمات العاملين وعلاقاتها بالمخدمين.

وفي العالم الثالث حيث الدول حديثة الإستقلال فإن التنظيمات النقابية نشأت في ظل السلطة الاستعمارية، فالتنظيمات النقابية مع أنها نظريا محايدة من الناحية السياسية لأن لأعضائها الحق في انتماء سياسي لأي جهة كانت، ولكنهم كأعضاء نقابة متوقع منهم العمل معاً لرعاية مصالح الأعضاء أمام أي مخدم أو حكومة، مع هذا التوقع إلا أن النقابات كانت في الواقع دائماً قريبة من العمل السياسي. ففي بلاد مثل بريطانيا مثلاً اختارت الاتحادات العمالية الانتماء لحزب العمال، وفي كثير من البلاد الأوروبيه توجد علاقة عضوية بين بعض الأحزاب وبعض النقابات.

أما في البلاد ذات النظام الشمولي، حيث يسيطر حزب واحد فإن ذلك الحزب يحرص على جعل التنظيمات النقابية روافد له. وفي بعض البلاد التي كانت مستعمرة نظمت النقابات نفسها في الأول كمنظمات نقابية لرعاية شئون أعضائها ولكنها سرعان ما تطلعت لدور سياسي وقامت بدور وطني في حركة التحرر الوطني.

وفي بعض البلاد انطلق العمل الوطني نفسه من قواعد نقابية، وصار القادة النقابيون هم القادة الوطنيون مثلاً سيكتوري في غينيا.

وفي بعض البلاد ذات التنظيم الشمولي تحررت بعض النقابات وصار لها دور في تطوير النظام السياسي نفسه نحو التعددية مثلاً في بولندا نشأ تنظيم التضامن العمالي كتنظيم نقابي حر من الروابط بالحزب الشيوعي، وبعد فترة من النشاط تم حظر ذلك التنظيم في عام ١٩٨٠م، فاضطر أن يعمل تحت الأرض وظل كذلك حتى هبت نسائم التغيير في بولندا فاعترفت الحكومة بالتضامن حيث تطور ليصبح حزباً سياسياً فاز مرشحوه بالمقاعد التي فتحت للتنافس الحر في سبتمبر ١٩٨٩م.

وفي السودان نشأت التنظيمات النقابية على أساس وظيفي مهني، وكان أول الأحزاب السودانية اهتماما بجر النقابات لدور سياسي هو الحزب الشيوعي السوداني الذي تدفعه عقيدته السياسية إلى التماس قاعدة عمالية لنفسه.

هذه النزعة كان لها أثران:

الأول: زرع الريبة في نفوس بعض القوى السياسية الوطنية نحو التنظيمات النقابية.

الثاني: المسارعة بالعمل في أوساطها.

ومهما كان من نشاط سياسي داخل النقابات السودانية، فإن ظروف القهر السياسي والدكتاتورية العسكرية دفعت كثيراً من النقابات للعمل السياسي الوطني، جبهة الهيئاتمثلا في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، والتجمع النقابي أيضاً في ثورة رجب/ أبريل١٩٨٥م.

إن للحركة النقابية في السودان جذوراً راسخة وتجارب غنية، لذلك استحال على الشموليين الذين اختطفوا السلطة في السودان التخلص منها أو تهميشها. فأول قانون اعترف بالتنظيم النقابي في السودان صدر عام ١٩٤٨م وبموجبه نشأت تكوينات عمالية ديمقراطية لها شخصية اعتبارية.

كانت الحكومة الديمقراطية الأولى في السودان معترفة بالتكوين النقابي،

ومقدرة للدور العمالي في الحركة الوطنية، ولكن عندما نشأ اتحاد عام لعمال السودان بدا للأحزاب الوطنية أنه تحت سيطرة كوادر شيوعية فلم تعترف به، بيد أني عندما توليتُ رئاسة الوزراء في مايو ١٩٦٦م اجتمعتُ بقيادة الاتحاد واعترفتُ بالتنظيم لأول مرة في تاريخ السودان الحديث.

بعد ذلك وقع انقلاب مايو ١٩٦٩م، وكان انقلاباً يسارياً أول الأمر، فلعب اتحاد عام نقابات عمال السودان بقيادته اليسارية دوراً هاماً في الترحيب بالنظام الجديد، وتثبيت دعائمه، ثم نشأ صراع داخل نظام مايو بين العناصر الشيوعية وغير الشيوعية، انتهى إلى انقلاب يوليو ١٩٧١م. ثم حُلت كل المنظمات التي كانت على علاقة بالحزب الشيوعي السوداني ومن ثّم أعيد تكوينها على أساس قوانين جديدة.

لقد لجأ النظام المايوي لاستعارة تنظيم الاتحاد الإشتراكي من مصر الناصرية، وفي هذا المجال فإنه فرض على الاتحادات العمالية أن تكون من روافد الإتحاد الإشتراكي.

كان النظام يسمح بانتخابات في هذه النقابات، وكان يحاول التأثير عليها بكل الوسائل بالرغبة والرهبة، وأجهزة الأمن، ولكن عدداً من النقابات حافظت على استقلالها، وأخرى احتويت.

لقد كان النضال النقابي في ظل مايو كبيراً، وعندما جاءت ساعة الحسم مع النظام فإن عدداً من النقابات كانت حرة ومستقلة بدرجة مكنتها من مواجهة النظام.

الحقيقة هي أن صراع النقابات مع النظام المايوي استمر على طول عمر النظام حتى بلغ أوجه في انتفاضة شعبان ١٩٧٣م، ولكنه واصل بعد ذلك حتى جاءت انتفاضة رجب/ أبريل ١٩٨٥م ووقعت نقابات التجمع على ميثاق الإنتفاضة ودخلت في الإضراب العام.

لقد حاول النظام المايوي اللعب على تناقض بين نقابات العمال ونقابات

المهنيين. ولكن في الساعة الحاسمة واجهته النقابات المهنية، حيث وقع على الميثاق، الأطباء والأساتذة والمهندسون والمحامون والبنوك والمحاسبون والصيارفة والتأمينات. ولم تنجده النقابات الأخرى.

كونت النقابات التي وقعت على ميثاق الإنتفاضة التجمع النقابي، حيث أوكل إليها تكوين الحكومة المدنية في الفترة الإنتقالية.

وفي ظل الحكومة الإنتقالية وجد التجمع النقابي أن الجكومة التي كونها لم تعد تصغي إليه أو تشاوره، بل بردت العلاقة بينهما حتى أحس التجمع أنه فقد الصلاحيات السياسية التي اكتسبها، وبدأ يفكر في الضغط على الحكومة الانتقالية بشتى الوسائل. لذلك لم تتسم الفترة الانتقالية باستقرار نقابي، بل تعددت الإضرابات حتى صارت بعض النقابات تفكر في الإضراب العام لمواجهة الحكومة الانتقالية، وتمت مناقشة موضوع الإضراب العام بواسطة التجمع النقابي.

وظهرت مشاكل من نوع آخر: **فالجزولي دفع الله**[1] رئيس وزراء الحكومة الانتقالية كان قبل ذلك رئيساً لنقابة الأطباء، ومن موقعه كرئيس للوزراء لبى كثيراً من مطالب الأطباء النقابية، فتطلع المهندسون وهم نقابة انتفاضة لمعاملة مماثلة، وعندما عوملوا بالمثل انفجرت المطالب من نقابات المهنيين المختلفة، وصحبت المطالب إضرابات، واستدركت الحكومة على نفسها هذا التعامل المجزأ مع النقابات، فقررت أن تتخذ قراراً شاملاً يغطي الجميع، فقررت منحهم علاوة عامة تسمى علاوة بدل طبيعة عمل. هذه العلاوة كانت أصلا مقدرة لأولئك الذين يسمح لهم تأهيلهم بالعمل الحر وقت فراغهم فأعطوا بدل طبيعة عمل للاكتفاء بها وعدم الإنشغال بعمل حر لحسابهم. هذه العلاوة التي تساوي قيمة الراتب الأصلي عممت بقرار من الحكومة الانتقالية في يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٨٦م.

قدرت الحكومة الانتقالية أن تكاليف هذه العلاوة للخزينة العامة تساوي

(١) الجزولي دفع الله (ولد ١٩٣٥م) دكتور، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول للتعريف به.

١٢٥ مليون جنيه سوداني، ولكن في أول ميزانية تلت هذا القرار اتضح أن التكلفة الصحيحة ٤٠٠ مليون جنيه سوداني.

لقد كان لهذه الإجراءات ما يبررها لأن قيمة الجنيه السوداني الشرائية تناقصت حتى صارت قيمته في ١٩٨٥م تعادل عشر قيمته في ١٩٧٥م. لكن الخطأ كان في الارتجال. ظل هذا الإشكال قائماً لأن نسبة التضخم في الفترة الإنتقالية كانت ٥٧٪ مما أدى لاستمرار تآكل قيمة الجنيه السوداني.

لقد بقيت المشاكل بين الحكومة والنقابات، إضافة إلى إشكال غلاء المعيشة وسلسلة المشاكل الأخرى لتبت فيها الحكومة المنتخبة.

لقد ورثت الحكومة المنتخبة المشاكل الآتية:

١. حركة نقابية مهنية لعبت دوراً سياسياً كبيراً وصارت متحسرة على ضياع ذلك الدور منها وتريد بشتى الطرق استرداده. كذلك كانت النقابات المهنية تتظلم من وجود مفارقات بين شرائحها. مفارقات عمقتها التسويات الجزئية مع النقابات الضاغطة.

٢. حركة عمالية نقابية مدركة أن تخلفها في الانتفاضة أضعف دورها، فصارت تتظلم من الدور السياسي الذي آل لبعض النقابات المهنية ومع هذا التظلم كانت أيضا تشكو من تآكل قيمة الجنيه السوداني وصعوبة المعيشة لا سيما أن الحد الأدنى للأجور بقي على ما كان عليه ٦٠ جنيهاً سوداني في الشهر.

ترتيب وظائف القوات النظامية

في مارس ١٩٨٥م واجه عمر محمد الطيب كنائب لرئيس الجمهورية موقفاً حرجاً. فالشارع السوداني بمبادرة من اتحاد طلاب جامعة أم درمان الإسلامية بدأ في الالتهاب. وكان جهاز الشرطة قد وضع لائحة مالية مقترحة للشرطة أمام نائب رئيس الجمهورية، وقالوا بأنهم سوف لن يتصدوا للمظاهرات حالة عدم إجازة اللائحة، فأجيزت. كانت اللائحة تضع الشرطة وظيفياً مرتبة فوق القوات المسلحة.

لم ترض القوات المسلحة عن هذه اللائحة، فضغطت على الفريق سوار الذهب فقرر لها وضعاً يضعها مرة أخرى مرتبة فوق الشرطة. لم ترض الشرطة عن هذا الوضع فضغطت على الحكومة الانتقالية وعندما لم تستجب لها أضربت فأعطيت مطالبها.

وعند مجيئ الحكومة المنتخبة واجهها ضغط من القوات المسلحة لاسترداد وضعها.

قدرتُ أن هذه الضغوط والإستجابات المرتجلة لن تجدي فتيلاً، ولن تحقق عدلاً، بل ستدخل البلاد في دوامة، مثلما أدخلت الحكومة الإنتقالية. لذلك تم إقرار نهج آخر فعين الدكتور بشير عمر[1] وزير المالية لجنة مؤهلة برئاسة د.أحمد حسن الجاك لتطلع على كل تجارب الشرق والغرب والعرب والأفارقة والهند وباكستان، لتدرس أوضاع القوات النظامية في هذه البلاد وتقدم تقريراً شاملاً لترتيب وتقويم الوظائف في القوات المسلحة والشرطة والسجون والمطافئ وحرس الصيد وكان من بين أعضاء هذه اللجنة أصحاب خبرة وكفاءة في كل المجالات المعنية.

شكلت اللجنة في سبتمبر ١٩٨٦م وشرعت في عملها حيث تمكنت من زيارة عدد من البلدان للإطلاع والمقارنة وبعد تسعة أشهر قدمت اللجنة تقريرها فدرسته الحكومة وأجازته وجعلته أساساً لترتيب وتقويم وظائف القوات النظامية.

ترتيب الوظائف في الخدمة المدنية

على الصعيد المدني فقد ازداد الضغط على الحكومة من مطالب نقابية مهنية لإزالة الفوارق بينها، حيث احتدت المطالب العمالية لرفع الحد الأدنى للأجور،

(١) بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، أستاذ جامعي واقتصادي عالمي اختير ضمن خمسمائة زعيم عالمي للقرن الجديد في ٢٠٠٨م، قيادي بحزب الأمة القومي وتقلد عدة مناصب وزارية إبان فترة الديمقراطية الثالثة، مدير إدارة التنمية بالبنك الإسلامي للتنمية، جدة.

إضافة إلى مطالب أرباب المعاشات التي تمثلت في جمود الحد الأدنى للمعاش على الرغم من تآكل قيمة الجنيه السوداني.

فكونت الحكومة لجنة لدراسة الحد الأدنى للأجور والمعاشات لإعداد تقرير بشأنها، ولجنة أخرى لدراسة المفارقات الحادة تمهيداً لازالتها.الى جانب لجنة قومية موسعة لدراسة موضوع ترتيب وتقويم الوظائف بصفة شاملة بحيث يلحق القطاعات المدنية ما لحق بالقطاع النظامي من تقويم وترتيب للوظائف.

أنيطت بهذه اللجنة مهمة اعتماد ونشر كتاب للخدمة المدنية في السودان يرتب ويقوم الوظائف العامة، ولأهمية اللجنة أوكلتُ رئاستها لخبير سوداني هو د. قلوباوي محمد صالح وأعطيت اللجنة كل التسهيلات للفراغ من مهمتها.

أما لجنة الحد الأدنى للأجور والمعاشات فقد فرغت من عملها واقترحت أن يكون الحد الأدنى للأجور ٣٠٠ جنيه سوداني شهرياً وأن يكون الحد الأدنى للمعاش ١٥٠ جنيها سوداني شهرياً.

كذلك قدمت لجنة إزالة المفارقات الحادة تقريرها واتضح أنه يزيل أغلب المفارقات إذا تم تطبيقه.

وافقت الحكومة على تقريري هاتين اللجنتين وقدرت أن المبلغ المطلوب للتنفيذ لا يقل عن بليونين من الجنيهات السودانية في السنة وأنه ينبغي أن يؤتى بهذا المبلغ من مصادر حقيقية أي من إيرادات محددة لا من استدانة من النظام المصرفي.

كانت العلاقة بين الحكومة المنتخبة والحركة النقابية متصلة بلا قطبية ولا عداوة بيد أن عدة مشادات قد وقعت أهمها:

١. بعد أن فرغت الحكومة من إعداد قانون تسجيل النقابات إثر استشارة كل شرائح الحركة النقابية قالت النقابات المهنية إنها تريد قانوناً جديداً يختلف عما كان عليه القانون من العهد المايوي، وكان اتحاد نقابات العمال لا يرى بأساً من الإستمرار في بعض وجوه القانون الموروث بل اعتبرها مكاسب للحركة النقابية،

على أن تعدل الوجوه الأخرى. استمعت الحكومة لكل الاطراف، ثم قدمت قانوناً للنقابات اشتمل على مكاسب الحركة النقابية في الماضي، وعلى معالم جديدة. صدر هذا القانون في عام ١٩٨٨م بموافقة الحركة النقابية عليه.

استطاعت الحكومة بصعوبة تجاوز اختلافات النقابات حول هذا القانون حتى صدر بمباركتها بحيث يقوم التنظيم الجديد للعاملين على نقابات فرعية فوقها نقابات عامة تعلوها اتحادات عامة في جماعتها ستة اتحادات:

أ. اتحاد عام نقابات العمال.

ب. اتحاد عام نقابات المهنيين والفنيين.

ج. اتحاد نقابات المعلمين.

د. اتحاد نقابات الموظفين.

ه. اتحاد المزارعين.

و. اتحاد اصحاب العمل.

٢. وقع عدد كبير من الإضرابات التي ليس لها مبرر ولا سند قانوني وبسببها فقد الاقتصاد الوطني كثيراً من الإنتاج وساءت سمعة البلاد في كثير من الأوساط. هذه الإضرابات الضارة نستشهد عليها بالآتي:

أ) في بداية عهد الحكومة الديمقراطية ونسبة لتدني كفاءة عمل الخطوط الجوية السودانية عين السيد رئيس الوزراء لجنة قومية برئاسة السيد **مبارك عبد الله الفاضل**[1] لدراسة الموقف واستشارة نقابات الخطوط الجوية السودانية وجميع المعنيين وتقديم توصيات. عكفت اللجنة على مهمتها واستشارت نقابات العاملين الخمس: نقابة الطيارين، نقابتي المهندسين، نقابة الموظفين، ونقابة العمال؛ وبعد استماعها لكثير من الخبراء والفنيين تقدمت بتوصية خلاصتها أن

---

(١) مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول لترجمته.

يتم تحويل الهيئة لشركة عامة تعمل بمقياس الربح والخسارة وأن يتم ذلك عبر فترة انتقالية مداها عامان. وعلى ضوء الأداء يتخذ القرار النهائي بشأن استمرار الشركة العامة هذه، أو أي قرار آخر. قبلت الحكومة هذه التوصية فعينت مجلس إدارة الشركة الجديدة وفوضته لاتخاذ القرارات اللازمة وتسيير العمل لمدة عامين ترفع الحكومة يدها أثناءها تماما. ثم تقييم الأداء في نوفمبر ١٩٨٩م توطئة لاتخاذ القرار النهائي بصددها. شرع مجلس الإدارة يباشر مهامه. وأول قرار بالنسبة للعاملين في الهيئة سابقا كان إنهاء خدماتهم السابقة وإعطاؤهم حقوقهم كاملة ثم استخدام الذين تريد الشركة الجديدة استخدامهم بشروط خدمة جديدة. هذا الإجراء منطقي مع طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة. ولكن بعض نقابات الخطوط الجوية السودانية اعترضت عليه وأعلنت الإضراب لإيقافه، وأيد الإضراب بعض النقابات الخمس ثم أعلنت نقابات مهنية أخرى تضامنها مع هذا الإضراب معلنة إضرابات تضامنية. لقد تمت استشارة النقابات حول خطة تحويل الهيئة لشركة وفتح صفحة جديدة بشروط خدمة جديدة فالإضراب لإيقاف هذا العمل إجراء غير قانوني. ينطبق هذا الحكم أيضا على بقية الإضرابات التضامنية. لقد أضاعت هذه التصرفات كثيراً من الجهد والوقت والمال.

وفي النهاية قام كيان الشركة الجديد بطريقة صحيحة، فتحسن أداء الخطوط الجوية السودانية تحسناً ملحوظاً بل يمكن اعتباره نموذجاً لما يمكن أن يحدث لإنعاش شركات القطاع العام من ركودها الخاسر. لقد أحدثت المقاومة النقابية في هذه الظروف تعويقاً كبيراً للمصلحة العامة.

ب) في سبتمبر ١٩٨٨م كانت ثمة معدات كثيرة مطلوبة لميناء بورتسودان لتحسين أدائه في مهام الشحن والتفريغ والتمويل. وكانت الشكوى: أن هذه المعدات تأخرت كثيراً مما عطل عمل الميناء. وأثناء رحلة تفقدية للميناء اكتشف وزير المواصلات (السيد **ألدو أجو دينق**[1]) أن المعدات الهامة المنتظرة وصلت قبل ثلاثة أشهر إلى ميناء بورتسودان، فحاسب المسؤولين عن هذا الإهمال الشنيع،

(١) للتعريف بالسيد ألدو أجو الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

فما كان من نقابات الميناء الخمس إلا أن أعلنت الإضراب مطالبة برفع تلك المحاسبة. هذا الإضراب بلا مبرر ولا سند قانوني أدى لخسائر فادحة. وكنتُ في زيارة لشرق البلاد أثناء تفقد الأحوال في موسم أمطار ١٩٨٨م، فوجدتُ أمامي هذا الإشكال، فتدخلتُ فيه حاسماً إياه. ومن ثمّ عادت النقابات إلى عملها. ولكن هل من مبرر للإضراب ابتداءا؟ وكم ضاع على البلاد بسببه.

ج) الهيئة القضائية في عهد الديمقراطية مستقلة. وهي التي تضع شروط خدمتها ويصدرها رأس الدولة من بعد. استطاعت الهيئة القضائية أن تميز نفسها بشروط خدمتها، ولكن نشأ تقليد يربط بين شروط الخدمة في القضائية وفي ديوان النائب العام لوحدة التخصص والتأهيل. وبرز موقف أن الهيئة القضائية تبدي حرصاً على تمييز شروط خدمتها. فإن مس هذا التمييز، فإنها ترفض ذلك وتضرب. وإن أبقي على امتيازها، فإن نقابة ديوان النائب العام ترفض وتضرب. وقعت الحالتان، حيث تأثر سير العدالة.

د) جامعة الخرطوم هي أكبر جامعات السودان وأقدمها عهداً، ولذلك تميزت تاريخياً شروط خدمة أساتذتها، ولكن مع قيام جامعات أخرى في البلاد تقدم أساتذتها مطالبين المساواة بأساتذة جامعة الخرطوم لتساوي العمل والتأهيل فأعطوا ذلك. ولكن أساتذة جامعة الخرطوم أضربوا إضراباً طويلاً، مطالبين بالاعتراف لهم بوضع مميز عن أساتذة بقية الجامعات. وحتى في نطاق جامعة الخرطوم نفسها فإن الأساتذة الأطباء يرون أن موقفهم مميز عن بقية زملائهم من أساتذة الجامعة لأنهم يستطيعون أن يفتحوا عيادات خاصة، فما داموا لا يعملون في عياداتهم الخاصة، فإنهم بذلك يستحقون بدل تفرغ يميزهم على الآخرين. ولكن الأساتذة الآخرون يرون أنهم كذلك يستحقون نفس المعاملة ويسمون هذا الأجر المتساوي للعمل المتساوي والجماعتان من الأساتذة يدعمون موقفهم ومطالبهم بالإضراب.

هـ) مشروع الجزيرة هو أكبر وأقدم مشروعات القطاع العام الزراعية وللعاملين في هذا المشروع شروط خدمة معينة. وعندما نشأت مشروعات زراعية

أخرى في القطاع العام، فإن شروط خدمة العاملين ألحقت بشروط خدمة مشروع الجزيرة. ولكن العاملين بمشروع الجزيرة، يرون أن وضعهم مميز وينبغي أن يبقى كذلك، والآخرون يرون أن ربطهم بهم عادل، وينبغي أن يكون. والجماعات المختلفة تدعم مطالبها بالإضراب، وقد كان.

هذه الإشكالات القائمة لا حل لها، مهما حسنت النوايا، ولا يستقيم أمرها إلا في نطاق إصلاح أساسي للنظرة النقابية نفسها، وافتتانها باستخدام سلاح الإضراب.

و) في ديسمبر ١٩٨٨م بعد أن قررت الحكومة رفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات وإزالة المفارقات الحادة من هياكل العاملين، وقدرت أن هذا يكلف بليوني جنيه سوداني، قررت أن تستمد الإيرادات الإضافية من ضرائب إضافية. ففرضت زيادات في رسوم الإنتاج والجمارك، ورفعت أسعار بعض السلع المدعومة وقررت رفع سعر رطل السكر من (٥٠) قرشاً إلى ثلاث جنيهات.

وقفت الحركة النقابية موحدة ضد هذه الزيادات، مع وقوفها إلى جانب الزيادات في الأجور والرواتب.

لم تهرب الحكومة من هذا الموقف مثلما حدث لكثير من الحكومات التي واجهت رفضاً شعبياً لإجراءاتها المالية. لقد جمدت الحكومة هذه الإجراءات، وقامت بدعوة النقابات إلى مؤتمر تداولي لمناقشة الأمر، وتقرر في نهاية المطاف:

١. الإبقاء على زيادات الرواتب والمعاشات.

٢. الموافقة على زيادات الضرائب التي قررتها الحكومة كما هي، مع تعديل زيادة سعر رطل السكر لتكون ١٢٥ قرشاً بدلاً عن ثلاثة جنيهات، هذا مع استيراد سكر بسعر عال في السوق الحر.

لقد لازمت ظاهرة الإضرابات الحياة الديمقراطية. وشكلت خطراً كبيراً على صحة الاقتصاد الوطني. ولا يمكن القول إنها مجرد أعمال تخريبية ولكن يمكن أن تعزى للأسباب الآتية:

١. عانت النقابات من كبت وقهر شديدين على أيام النظام المايوي، وها هي تنعم بالحرية. إن مناخ الحرية بعد الكبت يؤدي حتماً لنوع من الاندفاع.

٢. النقابات كيانات ديمقراطية وقياداتها تتنافس أمام قواعدها. والقيادة التي تنال تأييداً أكبر هي التي تأتي بمكاسب أكبر لذلك تدخل القيادات في مزايدات وإلا فقدت ثقة القواعد.

٣. الغلاء والضائقة المعيشية مدعاة للضغط على القواعد النقابية وهذا بدوره يؤدي إلى نفاد الصبر.

٤. بعض النقابات تملك قوة على الضغط أكثر من غيرها، وهي تستعمل القوة أحياناً، لأن قواعدها تأخذ عليها الامتناع من ذلك: كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول!

الحل هو الخروج نهائيا من ذهنية المواجهة. فالحركة النقابية لا سيما في ظل النظام الديمقراطي معترف بها لا كتظيمات نقابية للعاملين فحسب، ولكن كشريكة في الأداء العام، شراكة على كل المستويات. فضد من يوجه الإضراب حالة الشراكة في اتخاذ القرار؟ من هذا المنطلق مطلوب إبرام اتفاق يوازي بين الحقوق والواجبات، تلتزم به كل الأطراف، كي ينظم علاقة الدولة بالنقابات على أساس جديد خالٍ من المواجهات.

منذ تكوين الحكومة الأولى، ناديتُ بضرورة صياغة ميثاق اجتماعي يناقش بحرية، وفي نطاق إمكانات البلاد ليحدد واجبات وحقوق كل الأطراف، ويلزم الحكومة كما يلزم النقابات ويلزم أصحاب العمل. لقد أنجز عمل كبير جدا نحو هذا الميثاق، وتم عقد عدد من الاجتماعات إضافة إلى الدراسات ذات الصلة بالموضوع، مع استشارة منظمة العمل الدولية، وكان الوصول لميثاق اجتماعي قاب قوسين أو أدنى.

إن إنجاز هذا الميثاق ضرورة وطنية واقتصادية. كذلك إعادة النظر في شكل ومضمون التنظيم النقابي في إطار المشاركة التامة على المستويات المختلفة.

إن كثيرا من النقابات تتصرف بذهنية المواجهة للإستعمار أو الديكتاتورية أو الرأسمالية المستغلة. والحقيقة أننا في ظل الديمقراطية والنجاح القومي التقدمي الذي سرنا فيه نكون أبعد الناس عن مقتضيات ذهنية المواجهة.

لا بد لهذه الإصلاحات أن تكون. وعلى الرغم من كل أسباب الخلاف والاضطراب فإن العلاقة بين القيادة السياسية والنقابية على أيام الديمقراطية احتفظت بقدر معلوم من الاحترام المتبادل والاتصال المستمر والتشاور المثمر بل كان آخر عهد العلاقة بين الطرفين مسك الختام.

في مارس ١٩٨٩م عندما تم إقرار طرح شكل الحكم وبرنامجه لنقاش موسع، حيث أقدم السيد **ميرغني النصري**[١] على دعوة الأحزاب والنقابات، دار حوار مثمر في القصر، أدى للاتفاق على البرنامج المرحلي الذي وقعت عليه إتحادات العاملين الست.

وقبل تكوين الحكومة رأيتُ تمديد التزام النقابات نحو الحكومة الجديدة بصفة قاطعة. لذلك أعلنتُ على الجمعية أنني سوف أستقيل إذا لم أتلق في ظرف أسبوع تأكيد من النقابات بإيقاف الإضرابات أثناء تنفيذ البرنامج المرحلي، وأن القوات المسلحة سوف تلتزم بالشرعية الدستورية والانضباط. وكنتُ في قرارة نفسي مصمماً على التنحي حالة عدم الحصول على التأكيدات. ولا لوم علي. أمام هذا الموقف اتصل رأس الدولة بالاتحادات والتزمت بإيقاف الإضرابات، على أن يتم الالتزام، بعد دعوة جمعياتها العمومية. والتزمت قيادة القوات المسلحة مرة أخرى لرأس الدولة بالشرعية الدستورية وبالانضباط.

وبعد أن استخلص رأس الدولة هذين الموقفين، كتب إليَّ مفيداً بها مناشداً الاستمرار في تكوين الحكومة وفق البرنامج المرحلي، وقد كان.

لقد اشترك في الحكومة الجديدة كل أحزاب السودان الممثلة في الجمعية التأسيسية ما عدا الجبهة الإسلامية. وكل الإتحادات النقابية، ومع التزامها

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧- ٢٠١٠م) لترجمته الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

المذكور لم تستطع إيقاف الإضرابات تماماً، رغم مشاركتها في الحكومة بـوزيرين، ولكنها عملت بجد في احتواء ما وقع من إضرابات.

لقد استطعنا رغم كل شئ أن نتعامـل مـع الـرقم النقـابي وواصـلت النقابـات دورها النقابي.



الفصل الثالث

الوجه العسكري

منذ قديم الزمان، كانت القوة المسلحة هي عصام الدولة من التفكك الداخلي، وحمايتها من العدوان الخارجي، وأداتها للتوسع على حساب الآخرين.

وكان المشكل الحقيقي في الدول القديمة، هي كيفية التعامل بين الشرعية الحاكمة وقيادة القوة المسلحة. وغالبا ما كانت القوة المسلحة لأنها تملك السلاح والرجال تقهر الشرعية الحاكمة وتتولى شؤونها.

وأحياناً كثيرة تكون القيادة الشرعية الحاكمة هي القيادة العسكرية، وأحياناً تجد القيادة العسكرية لنفسها شرعية تحكم بموجبها، وهكذا.

تقوم الدولة الحديثة، كما نشأت في أوروبا وأمريكا على نظام نيابي مدني، وتقوم القوات المسلحة على نظام الضبط والربط في كيان هرمي محكم بضوابطه خاضع للقيادة المدنية.

وهذا ما عليه الحال في الدولة الحديثة الشيوعية. فالقيادة الشرعية الحاكمة تجد شرعيتها من الحزب وهذه القيادة المدنية تعتمد على القوات المسلحة.

وفي بلاد العالم الثالث، حيث نظام الدولة الحديثة مقتبس غالباً من البلاد الغربية لأنها هي التي أسسته في عهد الاستعمار، أو مقتبس أحياناً من البلاد الشرقية عن طريق التمدد الأيدولوجي، إذ أن ظروف التخلف حالت دون أن تكون العلاقة بين الشرعية الحاكمة والقوة المسلحة على نحو مستقر.

إن بلدان العالم الثالث ستظل على ماهي عليه من تخلف سياسي واضطراب، إلى أن تستقر العلاقة بين الشرعية الحاكمة وبين القوة المسلحة، وتصير القوة المسلحة متماسكة ومنضبطة وخاضعة للقيادة السياسية.

إن للقوات المسلحة وظيفة لا بد منها في الدولة الحديثة لأنها المدافع عن السيادة الوطنية والتراب الوطني حالة الاعتداء عليه.

ثمة عوامل لا مناص من توفرها كيما تقوم القوات المسلحة بهذا الواجب، نذكر هنا أهمها:

١. أن تكون القوات المسلحة منضبطة ومتماسكة وبعيدة عن عوامل التفرقة التي تضطرب في المجتمع العرقي.

٢. أن يكون فيها من الجنود العدد الكافي لأداء مهمتها، وقد قدر ذلك العدد الكافي بنسبة ١ في المئة من السكان في الظروف العادية. وأن تحظى بقيادة مؤهلة مهنياً لأداء عملها.

٣. أن تكون الجهة الوحيدة التي تحتكر السلاح في الدولة المعينة، وأن يتفوق تسليحها على أية فئة متمردة، وأن توازي درجة التسلح -على الأقل- نسبة ما يتاح منه لأي بلد أجنبي من المحتمل أن يعتدي على السيادة الوطنية.

وهنا تنشأ مشكلة هامة: ما الذي يحصر هذا العدد الكبير من القوات ذات التسليح العالي في مهامها كيلا تقتحم بقوتها مجالات الحكم والسياسة؟

الوسيلة التي استخدمت بفاعلية في كل من الشرق والغرب لتحقيق ذلك، هي التربية العسكرية المنضبطة منذ الكلية الحربية واختيار الطلبة لها، والعقيدة الملقنة لهم، ونمط التدريب. كل عوامل التأثير على الإنسان تستخدم لتأكيد أن القوة المسلحة تعلم وظيفتها تماماً، وتعكف عليها، وتعلم أن جزءً من شروط انضباطها: الابتعاد عن قضايا الحكم والسياسة، وموالاة الشرعية الحاكمة. وتعلم أن ولوج ميدان السياسة والحكم سيذهب بالانضباط والتماسك العسكري، مما يختل معه أساس تكوين القوات المسلحة.

لقد حلت الدولة الحديثة في الغرب والشرق مشكلة التعامل المدني السياسي العسكري الانضباطي. وهو حل ظل ناجحاً، في حالات السلم والحرب وإن كان يشوبه التوتر في حالات الحرب، للخلاف حول الأهداف القومية. فربما رأت

القيادة المدنية أن هدفاً سياسياً ما، يمنع الهجوم على موقع أو ميناء، بينما رأت القيادة العسكرية أن احتلال ذلك الميناء ضرورة عسكرية وإلا عرضت قواتها للخطر. قد ينشأ ذلك التوتر في العلاقات المدنية/ العسكرية في ظرف الحرب أو الطوارئ، ولكنه يبقى محكوماً بالقواعد الكلية المتبعة، فلا يؤدي لانهيار أساس العلاقة.

قال **ونستون تشرشل**[١] وهو يدافع عن ضرورة امتثال العسكريين للتقويم السياسي في تحديد الأهداف الحربية: «الحرب أهم من أن تترك للجنرالات وحدهم». وقال **شارل ديغول**[٢] وهو يدافع عن ضرورة احترام السياسيين للتقديرات العسكرية وهم يخوضون الحرب: «الحرب أهم من ان تترك للسياسيين وحدهم».

هذه الآراء تفسر التوتر الذي قد ينشأ في ظروف الطوارئ والحرب في الدولة الحديثة. ولكن كلاهما لا يساوره أدنى شك إزاء القاعدة الذهبية ألا وهي الشرعية الحاكمة يجب أن تكون مدنية، حتى إن كان شخص الرئيس أو الحاكم في الأصل من العسكريين. مثلما كان الحال بالنسبة **لايزينهاور**[٣] عندما صار رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، أو الجنرال **ديغول** عندما صار رئيساً لفرنسا، فأضحيا مدنيين متجردين من العوامل العسكرية. فالقوات المسلحة ينبغي أن تكون منضبطة متماسكة وخاضعة للقرار السياسي.

أما في بلدان العالم الثالث حديثة العهد بالإستقلال وبالدولة الحديثة، فهنالك عوامل تدفع القوات المسلحة للقيام بدور سياسي. تلك العوامل هي:

١. هذه البلدان حديثة عهد بالدولة الحديثة وأجهزتها، ولذلك لا تعمل تلك

---

(١) السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل (٣٠/ ١١/ ١٨٧٤م- يناير ١٩٦٥م) من أبرز الساسة البريطانيين كان رئيس وزراء بلاده إبان الحرب العالمية الثانية.

(٢) شارل ديغول (١٨٩٠ - ١٩٧٠م) جنرال ورجل سياسة فرنسي.

(٣) دوايت ديفيد أيزنهاور (١٤أكتوبر ١٨٩٠ - ٢٨ مارس ١٩٦٩م)، سياسي وعسكري أمريكي والرئيس رقم ٣٤ تولى حكم الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦١م .

الأجهزة بالكفاءة المطلوبة، إضافة إلى هشاشتها. وربما تهشمت أمام أية أزمة سياسية أو قبلية أو فتنة تنشأ، فلا تتمكن الشرطة من احتوائها، فيضطرب الأمن والنظام فتستلزم تدخل القوات المسلحة. هذه الأزمات ومثيلاتها التي تدفع الجيش إلى دور عسكري، تجعل عديداً من عناصره تفكر في القيام بدور سياسي. إن ضعف أجهزة الدولة الحديثة في البلاد الفقيرة وعدم قيامها بدورها المطلوب بكفاءة عالية في الإدارة والأمن وإدارة العدالة وغيرها من وجوه الأداء العام يشد القوات المسلحة للقيام بدور سياسي.

٢. تقوم هذه البلاد على كيان قومي هش تفرقه الولاءات الدينية والقبلية والجهوية. فالحزبية السياسية فيه بل سائر وجوه التنظيم العام كالنقابات مثلا تتأثر بعوامل التفرقة التي تسود المجتمع.

عوامل التفرقة التقليدية في المجتمع تشكل ضعفاً في البنية القومية، ومدخلاً للتدخل الأجنبي. ويؤديان بدورهما إلى نزاعات حادة تبلغ درجة الحروب الأهلية. وثمة عوامل تفرقة حديثة تمزق هذه المجتمعات، مثل الظلم الإجتماعي وإحساس المجموعات المختلفة بأن هذه العوامل كلها أو بعضها تتراكم محدثة شرخاً أساسياً في الوحدة الوطنية ومهددة الكيان الاجتماعي بالانهيار. هذا العامل من شأنه أن يدفع القوات المسلحة لدور سياسي.

٣. من الأهداف الهامة التي ترمي لتحقيقها هذه البلاد الإنجاز التنموي، وتحديث المجتمع لحاقاً بالعصر الحديث. هذه الأهداف تنادي بها بعض القيادات، وتراها ممكنة في تقليدها للغرب. وتراها ممكنة في تقليد الشرق قيادات أخرى. وتصبو لتحقيقها قيادات أخرى وترى من غير الممكن تحقيقها إلا إذا انطلقت من جذور المجتمع فكانت مؤصلة. ومهما كانت التنمية والعصرنة تقليدا للغرب أو الشرق أو تأصيلا فإنها مطلوبة.روقد تعجز القيادات السياسية المدنية في تحقيقها بالسرعة والكفاءة المطلوبة، مما يدفع القوات المسلحة للقيام بدور سياسي لتحقيق هذه الأهداف.

إنطلاقا من هذه الأسباب درج كثير من المفكرين على اعتبار أن للقوات

المسلحة في بلاد العالم الثالث دوراً لازماً لبناء الدولة الحديثة، وتكوين الأمة، وتحقيق العصرنة والتنمية، والتمسوا البراهين على ذلك من التجربة التركية، والمصرية، وغيرهما.

إن انقلابات عسكرية كثيرة جداً قد وقعت في العالم الأفريقي والعربي والإسلامي، وفي أميركا اللاتينية وفي اليونان.

لذلك فإن دراستها ومعرفة ما حققت، وما لم تحقق، ومعرفة جدواها، صارت ممكنة. ونورد هنا قراءة موضوعية لأهم الدروس المستفادة من هذه الانقلابات:

١. أخفقت الحركات العسكرية تماماً في دعم أجهزة الدولة الحديثة، وذلك لأن رؤيتها الغالبة عسكرية مما يثير ضدها الأجهزة الأخرى كالشرطة والإدارة والقضاء. كما أخفقت كذلك في البناء القومي للوطن لأن هذا يقتضي تطوير ولاء مشترك، لا يمكن توفره بالأوامر والتعليمات. وأخفقت كذلك في تحقيق الاستقرار لأن العسكريين الذين ينالون السلطة بانقلاب عسكري يفتحون الطريق لآخرين للانقلاب المضاد. ولكي يقطع العسكريون الذين استولوا على السلطة الطريق أمام الآخرين فإنهم غالباً ما يلتمسون لنظامهم شرعية خاصة بهم. هذه الشرعية في معظم الأحوال شرعية مصنوعة تنسج بعد الاستيلاء على السلطة. وهذا يجعل منها شرعية للسلطة لا سلطة للشرعية كما ينبغي الأمر.

لذلك تظل القيادة الانقلابية تطارد شبح الشرعية، ويظل الشبح شارداً منها.. لا أرضاً قطعت ولا ظهراً أبقت.

٢. نمط التفكير العسكري في مجاله صحيح. لأنه يبسط الأمر ويقطع الحجة بالتعليمات، ويعين بذلك على إنجاز المهام المحددة. ولكن أسوأ ما في هذا التدريب أنه يخلق وهماً لدى البعض مفاده إن سائر أمور الناس والحياة كلها يمكن أن تساس بنفس الطريقة. التربية العسكرية، لأغراضها، تهون من أمر المدنيين. السياسة بواقعها تقتضي احترامهم واحترام آرائهم وحقوقهم. التربية العسكرية تعطي الأمن أولوية قصوى، ولكن الواقع يقتضي تكامله مع حقوق الإنسان، فلا أحد يريد أمن القبور؛ لذلك

استخفت كل النظم العسكرية بحقوق الإنسان وكانت لدى كثير من الشعوب أشبه باحتلال داخلي أكثر بطشاً من الاحتلال الأجنبي.

٣. كل الجيوش التي استولت على السلطة أو استولى البعض على السلطة باسمها، اكتشفت حقيقتين هامتين لهما أسوأ الأثر على العسكرية والجندية والأداء القتالي نفسه هما:

أ. الحكم والعمل السياسي يطيحان بالضبط والربط وتماسك القوات المسلحة حتماً.

ب. الحكم والعمل السياسي يصرفان القوات المسلحة من التدريب والمناورة العسكرية والتأهيل المهني العسكري مما يجعلها غير قادرة على أي عطاء قتالي.بل يصبح الضباط حقيقة مدنيين بأزياء عسكرية.

في ظل الحكم العسكري تنصرف الكفاءات التي دربت على وجوه القتال وتكنولوجيا الحرب إلى مسائل لم تدرب عليها. وتضطر للتعامل مع أساليب لا تعرفها. فتضطر إلى أسلوب الحل الوسط، والتعامل مع رفقاء السلاح على أساس أنهم في حزب واحد، فينالون الحظوة والمنافع. أو على أساس أنهم في حزب معارض فيسلط عليهم الكيد ويخضعون للتجسس. إضافة لمن يتم إعفاؤهم عن العمل العسكري نفسه رغم كفاءتهم، لأن ولاءهم للنظام مشكوك فيه. هل يمكن لأي حرب أن تستنزف القوات المسلحة أكثر من هذا الاستنزاف؟ وهل تقاتل قوات هذا شأنها؟ وهل إن قاتلت ستصمد أمام القتال؟ شهدنا الرد بوضوح على هذه الأسئلة في كل أنحاء العالم:

- الجيش الأرجنتيني أرهب شعبه كما لم يُرهب شعبٌ من قبلها، حتى إذا طرأت أزمة جزرالفوكلاند، وظن كل الناس، إن تورط بريطانيا في عمل عسكري في تلك المنطقة البعيدة، ضربٌ من الخيال. ولكن أداء القوات الأرجنتينية، كان مضرب المثل في التدني والقصور.

- وسمعنا ما سمعنا عن القوات المسلحة المصرية في عهد جمال عبدالناصر.

ولكن الحكم والسياسة أفسدتا كل شئ، فكانت قيادة عبدالحكيم عامر مرآة صادقة للقيادة المسيسة. فكان ما كان من أداء هزيل في اليمن وفي سيناء.

- كما وقف الجيش اليوناني عاجزاً، بعد أن رفع ما رفع من شعارات أمام أزمة قبرص، لعجزه العسكري.

لقد أدركت الجيوش في كل مكان أن تطلعها لدور سياسي في الحكم، لا يخدم هدفاً وطنياً معيناً، ويودي بكفائتها العسكرية وقدراتها القتالية. والحقيقة التي صارت من مسلمات السياسة في عصرنا هي:

أولا: إن المجتمعات التي حققت الاستقرار والتنمية وبناء الوطن من الغرب والشرق هي مجتمعات تقودها قيادات سياسية مدنية.

ثانيا: القوات المسلحة ذات الكفاءة القتالية العالية وذات الانضباط في العالم كله، هي البعيدة كل البعد عن ممارستها الحكم وشئوون السياسة.

التجربة السودانية للوجه العسكري في السياسة

١- انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨:

في عام ١٩٥٨ نشأ نزاع داخل حزب الأمة صاحب الأكثرية النيابية، وكان رئيس الوزراء هو أمين عام حزب الأمة السيد **عبدالله خليل**[١]، وكان يرى أن استقرار السودان يتم إذا تحالف حزب الأمة مع حزب الشعب الديمقراطي.

وكان رئيس حزب الأمة السيد **الصديق المهدي**[٢] يرى أن التحالف الأكثر تجانساً هو بين حزب الأمة والحزب الوطني الإتحادي برئاسة السيد **إسماعيل**

(١) عبد الله خليل (١٨٩٢-١٩٧١م)، الأميرآلاي، البك، من مؤسسي حزب الأمة في ١٩٤٥م وكان أول سكرتير عام للحزب، ورئيس وزراء السودان في الحكومة الائتلافية الأولى بعد الاستقلال (يوليو ١٩٥٦-مارس ١٩٥٨م)، أعيد انتخابه في الفترة (مارس١٩٥٨م- نوفمبر ١٩٥٨م) حيث قام بتسليم السلطة للجيش.

(٢) الصديق عبد الرحمن المهدي (الإمام) (١٩١١-١٩٦١م). أول رئيس لحزب الأمة انتخب في ١٩٤٩م، بويع إماماً للأنصار بعد وفاة والده الإمام عبد الرحمن المهدي في مارس ١٩٥٩م.

الأزهري[1] ووقعت بين زعيمي الحزب اختلافات أخرى.

كان من الممكن أن يتغلب اتجاه التحالف مع الحزب الوطني الاتحادي بانحياز أغلبية نواب حزب الأمة لهذا الإتجاه. بيد أن رئيس الوزراء لم يكن يثق في السيد **إسماعيل الأزهري**. ويعتقد أنه يناور مناورات مع جهات أجنبية ربما عرضت استقلال السودان للخطر، وبالفعل أعدت سفارة السودان في مصر تقريراً ينذر بمثل هذا الاتجاه. وبعد أن درس حزب الأمة التقرير، اقترح البعض أنه في هذه الحالة تسلم السلطة إلى القوات المسلحة. بيد أن هذا الرأي وجد الرفض بعد دراسته. ولكن رئيس الوزراء كان يرى أن إتجاهات النواب لن تسند موقفه. وأنه يحظى بسند أكبر في داخل القوات المسلحة، وأنها مأمونة على القيام بمهمة تأمينية مؤقتة، تصرف شبح الائتلاف بين حزب الأمة والوطني الاتحادي، وتزيل المخاطر المتأتية من مناورات السيد **إسماعيل الأزهري**. لذلك اجتمع رئيس الوزراء يومها بالقائد العام وهيئة أركانه، وأفضى لهم بهمومه، واتفق معهم على التسليم والتسلم فكان سير الأحداث المعروفة من بعد ذلك.

وعندما استولت قيادة القوات المسلحة على السلطة، وحصلت على مباركة السيدين، رأت ألا يكون ذلك لحساب حزب أو شخص، بل تم تخريج الاستيلاء بناء على ذرائع قومية واقتضاء المصلحة العامة. كان السيد **الصديق عبدالرحمن المهدي** خارج البلاد يوم ١٧/ ١١/ ١٩٥٨م ولم يكن موافقا على إجراء مباركة السيدين للانقلاب. بل عده موجها ضده. ولم يكن موافقاً على البيان الذي أصدره والده **الإمام عبدالرحمن**[2] تأييداً للإنقلاب.

---

(١) إسماعيل الأزهري(١٩٠٠-١٩٦٩م) رئيس حزب الأشقاء داخل مؤتمر الخريجين ثم رئيس الحزب الوطني الاتحادي المكون في ١٩٥٢م، رئيس وزراء السودان(١٩٥٤-١٩٥٦م)، ورئيس مجلس السيادة في الفترة (١٩٦٥-١٩٦٩م).

(٢) عبد الرحمن المهدي (الإمام) (٢٥ يونيو ١٨٨٥م- ٢٤ مارس ١٩٥٩م- أول شوال ١٣٠٢هجرية- ١٥ رمضان ١٣٧٨هـ): مؤسس حزب الأمة وباعث المهدية وإمام الأنصار منذ ١٩٤٩م وحتى وفاته. أبو الاستقلال، وعرف بمبادراته في كافة أوجه العمل الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحافي والتعليمي السوداني وكافة أوجه النشاط في السودان الحديث.

هكذا تحول التسليم إلى استيلاء. واتخذت القيادة العسكرية الجديدة لنفسها اسم ثورة. ووجد رئيس الوزراء نفسه بعيداً عن الدور الذي تصوره لنفسه.بل حتى الأشخاص الذين ظن أنهم يشكلون ضماناً لاتجاه السلطة الجديدة في نظره تم إبعادهم من مواقعهم في المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد حركة شنان[١].

أقام نظام الفريق **إبراهيم عبود**[٢] حكما عسكريا تقليدياً أدار شؤون البلاد بمحافظة معهودة في حكم الجنرالات وإن كان يتسمي بالثورية. واستمر يواجه معارضة عريضة قوامها الجبهة القومية المتحدة التي ضمت كل الأحزاب السودانية إضافة إلى المعارضة النقابية.

حكم نظام الفريق عبود السودان لمدة ست أعوام ، حتى أطاحت به ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م.

٢- الانقلاب المايوي ١٩٦٩:

وفي الديمقراطية الثانية التي أعقبت ثورة اكتوبر وجد الحزب الشيوعي نفسه في مركز قوة كبير. واستطاع أن يحصل على عدد أحد عشر نائباً من النواب في الجمعية التأسيسية. وكان مشاركاً في التجربة البرلمانية، ومسيطراً على جزء مهم من الشارع السياسي السوداني، ومهيمناً على اتحاد عام نقابات عمال السودان.

وفي أواخر عام ١٩٦٥م، أثناء إحدى الندوات، تحدث أحد الحاضرين بصورة مسيئة لآل بيت الرسول (ص). أدى هذا الحادث لإنفعال شعبي، طورته بعض العناصر، وعلى رأسها جبهة الميثاق الإسلامي، للمطالبة بحل الحزب الشيوعي

(١) وهي الحركة التي أسموها ب«الحركة التصحيحية» في ٢ و٤ مارس ١٩٥٩م، وقام بها الأميرالاي محي الدين أحمد عبد الله، والأميرالاي عبد الرحيم محمد خير شنان، وكانت موجهة ضد اللواء أحمد عبد الوهاب نائب القائد العام واثنين من المقربين له بسبب صلتهم بحزب الأمة.

(٢) إبراهيم عبود(١٩٠٠-٨ سبتمبر ١٩٨٣م)، الفريق، كان رئيس هيئة الأركان بالقوات المسلحة السودانية وصار رئيس جمهورية السودان (١٩٥٨-١٩٦٤م) بعد تسلمه السلطة من رئيس الوزراء المنتخب. بعد ثورة أكتوبر ٦٤ كان رأساً للدولة حتى أجبرته الضغوط الشعبية على الاستقالة في نوفمبر ١٩٦٥م.

السوداني وطرد نوابه من الجمعية حيث تم ذلك بالفعل.

استأنف الحزب الشيوعي قرار الطرد من الجمعية. وحكمت له المحكمة صاحبة الاختصاص. مما وضع السلطتين التشريعية والقضائية في صدام[1].

أقنعت تلك الظروف الحزب الشيوعي السوداني، لا سيما العناصر المغامرة منه، بقيادة السيد أحمد سليمان بأن لا جدوى من الديمقراطية. فنشطت كوادر الحزب العسكرية في اتجاه انقلابي.

وكانت مصر الناصرية تعاني من حالة خواء بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م. ولم يرق لها وجود نظام ليبرالي في السودان، في الوقت الذي قدم لها هذا النظام خدمات إستراتيجية في مؤتمر الخرطوم المنعقد في أغسطس ١٩٦٧م، وفي التوسط إلى المملكة العربية السعودية، لذلك شجعت مصر الناصرية الكوادر القريبة منها من مدنيين: أمثال السيد **بابكر عوض الله**[2] وعسكريين: أمثال الإخوة **أحمد ومحمد عبدالحليم**[3] في اتجاه انقلابي.

ظهرت حالة من السخط بين أفراد الجيش الموجودين في جنوب السودان.

---

(١) الصدام المؤسف بين الجمعية التشريعية والهيئة القضائية والحكومة تم احتواؤه في النهاية بالوصول إلى اتفاق بين الهيئة القضائية ومجلس السيادة والحكومة صدر به بيان في ١٣/ ٥/ ١٩٦٧م. ولكن برغم ذلك تقدم رئيس القضاء السيد بابكر عوض الله باستقالته في ١٧ مايو ١٩٦٧م.

(٢) بابكر عوض الله (ولد ١٩١٧م)، مولانا، كان رئيس برلمان الاستقلال، ورئيس القضاء بعد ثورة أكتوبر (١٩٦٤-١٩٦٧م)، من أبرز مخططي انقلاب مايو وكاتب بيان الانقلاب والمدني الوحيد في مجلس قيادة الثورة، ورئيس وزراء حكومة مايو الأولى من ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتى أكتوبر ١٩٧٠م، ثم نائباً لرئيس الوزراء، ثم نائباً أول لرئيس الجمهورية حتى مايو ١٩٧٢م. يعيش حالياً مع أبنائه في بريطانيا.

(٣) محمد عبد الحليم، العميد، ضابط بالقوات المسلحة كان مستشاراً قانونياً لمجلس الثورة الذي عينه الانقلاب المايوي. وأخوه أحمد عبد الحليم (ولد ١٩٢٩م) تقلد عدة مناصب وزارية في العهد المايوي ومناصب قيادية في الاتحاد الاشتراكي، من الوزراء المايويين الذين اعتقلوا عقب انتفاضة أبريل ١٩٨٥م.

أدى هذا الحادث إلى ذهاب كل من وزير الدفاع والقائد العام إلى جوبا لمقابلة الضباط الساخطين، فتم اعتقالهما. عدد من هؤلاء الضباط الساخطين تفرغ لمواصلة ما كان يداعب خواطرهم من أفكار انقلابية.

وفي عام ١٩٦٩م نشأ فراغ سياسي دستوري، سببه أن حزبي الائتلاف الحاكم (الأمة والاتحادي الديمقراطي) اختلفا اختلافا ترجع جذوره لأسباب أهمها أن الانتخابات العامة في عام ١٩٦٨م جرت أثناء توحد الحزب الاتحادي الديمقراطي وانشطار حزب الأمة ثم اتحد حزب الأمة. فكان ذلك مدعاة إلى إعادة النظر في الائتلاف بصورة تأخذ هذه الحقيقة في الحسبان. ولم يكن الإتحادي الديمقراطي مستعداً لإجراء مراجعة جذرية في الإئتلاف القائم. لا سيما وقيادة الاتحادي الديمقراطي تواجه ضغطاً نيابياً وتحدياً لنفوذها من نواب المذكرة (عدد من النواب قدموا مذكرة تطالب رئيس الحزب بإصلاحات جذرية.

وعندما طال الخلاف بين الحزبين قدم رئيس الوزراء السيد **محمد أحمد محجوب**[1]، استقالته على ألا يستأنف مسؤولياته إلا إذا اتفق الحزبان. فهل كان رئيس الوزراء على علم بحركة انقلابية، فقدم استقالته لخلق فراغ تستغله، لأنه لم يكن راضياً على تطور الأوضاع السياسية في داخل حزبه؟ آخرون ينفون ذلك ويسوقون شواهدهم. إنني لا أستطيع أن أقطع برأي، لأنني أعرف أن السيد **محمد أحمد محجوب** كان محبا للديمقراطية الليبرالية لدرجة بالغة. وللتاريخ أن يبحث عن الحقيقة الحاسمة في هذا الأمر.

وقع الإنقلاب في ٢٥ مايو. وأعلن أن السودان سيقيم ديمقراطية شعبية. اتجه النظام يساراً وشرقاً حتى أوغل. ثم وقع خلاف أساسي بداخله، وتمت تصفية الحسابات بين أطرافه. فاتجه النظام بعد ذلك يميناً وغرباً حتى أوغل. كان النظام

---

(١) محمد أحمد محجوب (١٩٠٨ - ١٩٧٦م)، السياسي البارز والقانوني والأديب والشاعر، تخرج وعمل مهندسا ثم تحول للقانون وعمل بالقضاء ثم المحاماة وصار نقيبا لمحامين عدة سنوات. التحق بحزب الأمة في ١٩٥٦م، كان زعيم المعارضة في برلمان الاستقلال، وزير الخارجية في الديمقراطية الأولى، رئيس للوزراة إبان الديمقراطية الثانية.

المايوي يتعامل مع القوات المسلحة وفق سياسة كشفها تفصيلا الشهيد محمد نور سعد في كتاب نشرناه بقلمه. يقول النظام إن القوات المسلحة شريحة من تحالف قوى الشعب العاملة ويعمل على تسييسها في هذا الاتجاه. ولكن عندما يتحدث قادتها في أي مناسبة على أساس المشاركة السياسية، يقال لهم: أنتم قوة نظامية ينبغي أن تحافظ على الضبط والربط. وإذا قال القادة العسكريون في أي مناسبة تقحم فيها القوات المسلحة في عمل سياسي أنهم يرون ابتعادها عن ذلك حفاظا على الضبط والربط، يقال لهم أنتم شريحة من شرائح التحالف. فعليكم الإلتزام بأهدافه السياسية والمشاركة فيها! ويعطي الشهيد محمد نور سعد عددا من الشواهد كجندي اختار المهنة العسكرية رغم أن شهادته الثانوية تؤهله لأية مهنة أخرى، بغرض أن يعمل للإطاحة بنظام مايو لتسترد القوات المسلحة وظيفتها وتقفل باب استغلالها لأهداف سياسية وأغراض شخصية.

لقد أبعد نظام جعفر نميري[1] القوات المسلحة من دورها وأهمل الانضباط والتدريب فيها، دعك من تسليحها، فكل التجارب التي مرت على القوات المسلحة كشفت هذه العيوب بصورة واضحة:

أ. حركة ٢ يوليو ١٩٧٦م كشفت ضعف الجيش في العاصمة، إذ استطاع ثمانمائة شخص، أن يحيطوا بقوات تزيد عن عشرة أضعافهم. ولم يسعفهم إلا وجود نجدة من خارج العاصمة.

ب. حركة الجيش الشعبي منذ أكتوبر ١٩٨٣م كشفت هذا الضعف في عدة مناسبات.

ج. تحليق طائرة قاذفة ليبية عبرالحدود الليبية السودانية فوق الخرطوم، وإسقاطها أربع قنابل على منطقة إذاعة أم درمان، دون أن يرصدها رادار، ولا أن تصوب ضدها قذائف مضادة للطائرات، ولا أن تلحق بها مقاتلات، كشف ثغرة

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

عسكرية كبيرة.

د. تفريط **جعفر نميري** في التركيبة القومية للقوات المسلحة بصورة لا تتلاءم مع مبدأ:(قوتها في قوميتها تكويناً وتوجهاً).

وعندما نضجت ظروف الثورة في أواخر مارس ١٩٨٥م، اتصلتُ بعدد من القادة العسكريين، لمعرفة موقفهم، في حالة حدوث مواجهة بين نظام نميري والشعب السوداني. فكانوا يؤكدون أنهم سوف يقفون مع الشعب. على رأس هؤلاء الفريق **محمد توفيق خليل**[1]. فأعلنت قيادة القوات المسلحة انحيازها للشعب السوداني، فخلعت **جعفر نميري**، وتفاوضت مع التجمع الوطني لإنقاذ البلاد، وفق نظام انتقالي لمدة عام يعقبه انتخابات عامة حرة امتثالا للميثاق الوطني.

٣- القيادة العسكرية الانتقالية بعد رجب/ أبريل ١٩٨٥:

وفي الفترة الانتقالية (ابريل ١٩٨٥-مايو١٩٨٦م)، كونت القوات المسلحة المجلس العسكري الانتقالي، الذي تولى شؤون السيادة وجزءً من شؤون التشريع، وتولى قادة القيادات حكم الأقاليم.

كانت الولاية العسكرية ولاية برضا الشعب، وموافقة جميع القيادات السياسية، والفئوية، فكانت الفترة مثالاً للوفاق العسكري المدني في أبهى صوره.

في مايو ١٩٨٦م استلم مقاليد السلطة حكم ديمقراطي منتخب. مكون من مجلس رأس دولة خماسي ومجلس وزراء، وشرع النظام الديمقراطي يمارس المسؤولية، وفق الدستور المؤقت، الذي استن إبان الفترة الانتقالية عام ١٩٨٥م. ورغم أن العلاقة المدنية/ العسكرية كانت على أفضل ما يكون، إلا أن احتكاكاً قد وقع مرتان: الأولى مع القائد العام ونائبه، والثانية مذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩م.

القائد العام الفريق تاج الدين عبدالله فضل، ونائبه الفريق **محمد توفيق خليل**،

(١) محمد توفيق خليل، فريق مهندس (م)، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

كانا عضوين في المجلس العسكري الانتقالي، وحبذا لو أنهما أقدما، كما أقدم الآخرون، على الإحالة للمعاش بعد انتهاء الفترة الانتقالية. لأن الممارسة السياسية المكشوفة التي مارساها إبان الفترة الانتقالية تقيد عودتهما للحياد والابتعاد عن السياسة.

في الحقيقة، لم يزعجني ذلك فقد كنتُ أعرف الرجلين وميلهما للاعتدال والإنضباط، ولكن تبدّى لي، أن خلافاً حاداً وقع بينهما، بحيث سعى كل منهما في توريط الآخر. لقد حجب نائب القائد العام عن قائده نصحاً قانونياً لو أسدى إليه ربما منعه من التورط فيما تورط فيه. كان القائد العام بحكم منصبه رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية العسكرية.

المؤسسة الاقتصادية العسكرية، قوامها مجموعة شركات زراعية وصناعية وتجارية حولّها **جعفر نميري** من القطاع العام. يبلغ رأسمالها أكثر من بليون جنيه سوداني. إن فكرة وجود مؤسسة عسكرية اقتصادية، في حد ذاتها معقولة، ولكن نميري كوّنها كوسيلة لخلق مناصب وتسهيلات لبعض الضباط لاسترضائهم، لا سيما وقد أخذ الناس عليه إقامة جمعية ود نميري لتوزيع الحظوة على المحاسيب. لذلك لم تنهج المؤسسة نهجاً اقتصادياً سليماً، بل لم يزد دورها عن خلق مناصب لبعض الضباط، ودعم دخولهم منها، بيد أنها بالنسبة للمصلحة العامة فقد كانت سبباً في ضياع المال العام وتراكم الخسائر. وكانت مجالاً لكثير من الممارسات الفاسدة. وكان أحد مديريها **الزبير رجب** قد أتهم بالفساد المالي حيث رفعت في حقه قضايا أثناء الفترة الانتقالية، وتم حبسه قيد المحاكمة وقرر القاضي إمكانية إطلاق سراحه بكفالة قدرها أربعة مليون جنيه سوداني.

وكان الإتهام ضده: سرقة أموال الشركة التجارية التابعة للمؤسسة، فما كان من القائد العام إلا أن قدم ضماناً له بذلك المبلغ. كانت هذه قاصمة الظهر. فعرضنا على مجلس الدفاع فكرة إعفائه هو ونائبه وهيئة القيادة باعتبار أنه لا يوجد فيها من يتولى منصب القائد العام بكفاءة. فوافق مجلس الدفاع وكذلك مجلس رأس الدولة. وبحثنا عن شخص مؤهل ليكون القائد العام فرشح اللواء فوزي أحمد

الفاضل، حيث تولى المسؤولية وكان أهلاً لها. واستمرت العلاقة المدنية العسكرية في عهده على أحسن ما يكون.

لقد جعل قانون القوات المسلحة، الموضوع في الفترة الانتقالية، المسؤولية عن القوات المسلحة، في يد القائد العام، مهمشاً دور وزير الدفاع، الذي هو المسؤول السياسي. لذلك كانت إدارة القوات المسلحة وإدارة الحرب كلها في يد القائد العام، وهيئة قيادته. وقد اقتنع الجميع بخطأ هذا الوضع.

فكلفت لجنة لدراسته ومقارنة الحال في البلاد الأخرى، لتتم مراجعة قانون القوات المسلحة على أساس يؤكد قوة موقف وزير الدفاع، والمسؤولية السياسية.

٤- مذكرة القوات المسلحة فبراير ١٩٨٩:

كنت أحضر من وقت لآخر تنويراً في غرفة العمليات في جبهات القتال وبصحبتي أعضاء مجلس الدفاع المكون من: وزراء الداخلية، المالية، الخارجية، النائب العام، القائد العام، ووزير الدفاع.

وفي سبتمبر ١٩٨٨م، سقطت مدينة كبويتا، بعد أن انسحبت منها قواتنا المسلحة، بطريقة انهزامية. وتركت سلاحاً كثيراً استفاد منه العدو، من بينه دبابتان. وقررت القيادة العامة أن تدعم الموقف في شرق الاستوائية، بإرسال لواء كامل، سمته لواء الردع. ووفرنا له اللازم من تسليح ومهام ومركبات. وبعد أن استلزم إعداده مالاً كثيراً، سار لواء الردع إلى إنجاز مهمته. ولكنه بقي عاماً كاملاً في جوبا، لا يتحرك لأداء مهمته!

وكانت مدينه الناصر في إقليم أعالي النيل محاصرة. وفي سبتمبر رؤي أن ترسل لها كتيبة من كوستى (الكتيبة١١٨)، لدعمها ورفع الحصار عنها. تحركت هذه الكتيبة عن طريق شرق النيل، وكان معروفاً لدى الجميع، حتى التجار في كوستي، أن شرق النيل يعرقل السير فيه أربعة خيران (نهيرات) وأن الطريق المأمون جغرافياً هو الطريق الغربي وإن تواجدت فيه جيوب متمردين.

أمضت الكتيبة ١١٨ شهرين، لم تقطع خلالهما إلا واحداً من الأنهر الصغيرة.

كانت الناصر ما زالت صامدة في انتظار النجدة. فعندما اتصل بها مدير العمليات (**اللواء أبوقرون**) لاسلكياً ردت عليه بأنها تستطيع الصمود أسبوعين آخرين. ولكن ودون إنذار عادت الكتيبة ١١٨ إلى كوستى لتحاول السير بالضفة الغربية. وعند سماع حامية الناصر لهذا الخبر قررت التسليم فوراً وعدم تعريض القوة لزيادة في الخسائر.

كان لسقوط الناصر أثر سيئ على القوات المسلحة، لا سيما في جبهات القتال. وتقرر أن تتحرك كتيبة من كتائب لواء الردع من جوبا لتوريت لدعم الدفاع فيها.

أرسلت تلك الكتيبة في يناير ١٩٨٩م، وفي الطريق إلى توريت واجهت مقدمتها قوة للعدو تتقدمها إحدى الدبابات التي تم احتيازها من كبويتا. ففوجئت القوة بالعدو يفتح عليها نيران دبابته. هذا الموقف غير المتوقع أحدث صدمة للقوة وشتتها.

صحيح إن بقية الكتيبة استطاعت أن تدمر الدبابة، وتهزم الكمين، ولكن الذين تشتتوا من هول الصدمة الأولى فروا في كل الاتجاهات، حيث لجأ بعضهم إلى ليريا الواقعة ما بين جوبا وتوريت. كانت هناك قوة قتالية كبيرة في ليريا فلما سمعت خبر الدبابة وقد نقله إليها الفارون في شئ من التهويل والمبالغة لم تنتظر تأكيداً أو نفياً لما سمعت بل استغلت ٦٤ ناقلة مخصصة لها وفرت إلى جوبا، تاركة الموقع في ليريا خالياً تماماً.

كان هذا الفرار مقياساً لتدني الروح المعنوية في القوات المسلحة. لأن ليريا تقع في موقع حصين، تحيط بها الجبال، ولا يمكن دخولها إلا من مدخل واحد يسهل الدفاع عنه. هذه القوة الهاربة المذعورة لم تطع التعليمات عندما قيل لها ألا تدخل جوبا. وبعد لأي اقتنعت بالبقاء خارج جوبا إلى أن يقابلها نائب رئيس هيئة الأركان. وعندما التقاها الفريق عبدالرحمن سعيد وجدها قوة في حالة معنوية سئية جداً.

هكذا تعددت الشواهد مؤكدة على تدني أداء القوات المسلحة في حامية كبويتا،

ولواء الردع، والكتيبة ١١٨، وحامية ليريا.

لقد هالني جداً ماحدث في ليريا، فطلبتُ تنويراً في غرفة العمليات. وكان الحاضرون: وزير الدفاع **عبدالماجد حامد خليل**[١]، القائد العام، رئيس هيئة الأركان، مدير العمليات، مدير الاستخبارات، وزير المالية، نواب هيئة الأركان، وبعض كبار الضباط، وذلك للاستماع لتقرير عن ما حدث في ليريا (يناير ١٩٨٩م)، فكانت خلاصة التنوير:

١. سرد مختصر لكل ما حدث مما ذكرناه أعلاه.

٢. تفرق الجبهة الداخلية وأداء الإعلام يؤثران سلبا على الروح المعنوية للقوات.

٣. المطالبة بمزيد من الإمكانات العسكرية.

بعد استماعي لهذا التنوير الذي اعتبرته سطحياً جداً خاطبتُ الحاضرين بالآتي: إننا حقا نعاني من تصدع في الجبهة الداخلية، والموقف الإعلامي غير المسؤول، ولكن هناك مسائل متعلقة بالأداء العسكري، الذي هو مسؤوليتكم، ينبغي ألا نتركها دون دراسة لها. أنا شخصياً لست مقتنعاً بأننا نستخدم ما عندنا من معدات بالكفاءة المطلوبة. وعندي ملاحظات سأبديها لكم بصراحة، راجياً أن نعكف على دراستها معا:

أ. هناك انهيار في المستوى القيادي الميداني في كثير من المواقع، والدليل على ذلك ما حدث في كبويتا، وليريا، ولواء الردع، والكتيبة ١١٨. هذا الإنهيار جعل المعدات الموجودة لا تستعمل بكفاءة بل جعلها مصدراً لتسليح العدو.

ب. ثمة هبوط مريع في الروح المعنوية للقوات، فبعد أن كان مجرد ظهور قواتنا يرعب العدو انعكست الآية.

ج. إنّ خطتنا القتالية قائمة على الدفاع وحده، فالعدو هو الذي يختار: متى،

---

(١) عبد الماجد حامد خليل (ولد ١/ ١/ ١٩٣٥م): للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

وكيف، وأين يهاجم. ونحن لا نهاجم معسكراته، ولا خطوط إمداده، ولا نهاجمه من خلفه، لذلك تركنا له زمام المبادرة. وهذا يلحق بنا الهزائم.

د. إن طبيعة القتال الذي نواجهه تقتضي تجنيد عناصر فدائية تدعم القوات المسلحة وتستخدم أساليب مبتكرة لزعزعة العدو.

ه. الأداء القاصر لقسم التوجيه المعنوي، فلم ترسل بعثات سياسية ونقابية لمؤازرة المقاتلين ولا بعثات حماسية من فنانين وشعراء لشحذ همة المقاتلين. إضافة إلى عدم بيان أسباب القتال نفسها وقضيته العادلة. تحتاج هذه المسائل لبرامج شاملة تدار بكفاءة عالية ولا ألمس لذلك أثراً في برامج التوجيه المعنوي بل أراه غير مواكب لظروفنا القتالية.

و. قسم الاستخبارات العسكرية، وقد فرغ من المهام الطارئة بعد قيام جهاز أمن السودان، لا يعمل بالكفاءة المطلوبة. فلم يبلغنا أبداً بما سيحدث من خطط، وتحركات العدو، بل اكتفى دائماً بتحليل ما حدث فعلاً. إنّ وظيفته أن ينبهنا إلى ما سيحدث.

ثم ختمتُ حديثي بالآتي:

لقد ظللتُ أعلق بمثل هذه الآراء بعد استماعي إلى التنوير، و لا أدري لماذا لا يستفاد منها لترشيد الأداء العسكري. إنني ألتزم بعلاج صدع الجبهة الداخلية والإعلام، ولكن هذه المآخذ الستة، إن صحت، فلن ينفع معها علاج، إلا إذا واجهناها أصلحنا ما بها.

وجم الحاضرون أمام هذه التعليقات، ولكنهم بعد حين أمنوا على صحتها، ووعدوا بدراستها، وتقديم مقترحات، وبرامج؛ لرفع مستوى الأداء العسكري.

بعد ذلك دعت القيادة العامة، قادة القيادات، والضباط ، من رتبة عميد، فما فوق، لتداول الأمر. وفي هذا الاجتماع انصرف الحاضرون عن البحث في المآخذ الستة المشار إليها، فتلاقحت ثلاثة تيارات:

١. تيار الفريق **عبد الماجد حامد خليل** وأصدقائه: الذين يريدون تركيبة

الحكم القائم بما يقضي على أو يقلل من شأن الجبهة الإسلامية القومية.

٢. تيار القيادة العامة: الذي يريد صرف النظر عن أية محاسبات للأداء العسكري. وآخرون كان يهمهم عدم المحاسبة على الأداء العسكري بل يفضلون تعليق المسئولية على قلة المعدات.

٣. تيار الانقلابيين: الذين يريدون تعليق المسؤولية على الأداء السياسي والمدني لتبرير استلام السلطة.

هذه التيارات هي التي أفرزت مذكرة فبراير ١٩٨٩م التي وقع عليها جميع الحاضرين. حيث أقدم القائد العام على رفعها باسمهم.

لقد كشف التنوير الذي قدمه القادة، للقيادات والوحدات المختلفة، هذه التيارات. إذ صبغ كل ضابط كلف بالتنوير الأشياء بصبغته. لقد كان التنوير غير منضبط مما خلق تشويشاً وتوقعات ضارة.

القيادة العامة لم تكن عازمة أو راغبة في الاستيلاء على السلطة. ولكنها كانت راغبة في إبعاد نفسها عن المسؤولية عن سوء الإدارة. فساهمت في تحميل المسؤولية للإمكانات وللتقصير السياسي. هذا مهد بدوره للتفكير الانقلابي.

٥- انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م:

قامت جماعة من الضباط بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير بالإستيلاء على السلطة في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م لمصلحة الجبهة القومية، وأطلقت على ذلك ثورة الإنقاذ الوطني.

وحتى قبل أن يكشفوا ورقهم بعد المفاصلة، فقد تأكد للرأي العام السوداني والخارجي أنها نسخة أخوا نية من مايو النميرية وذلك للآتي:

١- تبنيها لسياسات مطابقة لبرنامج الجبهة- لاسيما حول موضوع السلام وقوانين سبتمبر المسماة إسلامية.

٢- تعيين أشخاص من مواقع قيادية معروفة بانتمائها للجبهة، إضافة إلى

إلحاق كوادرها في الخدمة المدنية، وبعثات السودان الدبلوماسية، بعد أن أفرغت هذه من دبلوماسييها المحترفين.

٣- سيطرة تجار الجبهة على التجارة والعمل الإقتصادي. حيث بيعت المؤسسات العامة (القطاع العام) لكوادر جبهوية معروفة. وهي السياسة التي عرفت بـ(التمكين).

٤- الرحلات المكوكية التي كانت تقوم بها زعامة الجبهة في الاتصالات الخارجية، السياسية، والمالية، جلباً للتأييد والسند الخارجي وإضفاء الشرعية على النظام الانقلابي.

٥- بعد مسرحية تسريح أكثر من ألف ضابط في القوات المسلحة السودانية ومجموعة كبيرة من ضباط الشرطة، شرعت الحكومة الإنقلابية في تكوين المليشيات الخاصة من كوادر الجبهة وإلحاقها بالجيش.

٦- بُعيد وقوع الانقلاب، أيدته جميع الاتحادات الطالبية في الجامعات والمعاهد العليا، حيث كانت بقيادة كوادر الجبهة الطالبية.

٧- صدور الصحف الرسمية للنظام الإنقلابي بأقلام جبهوية معروفة، سواء أكان ذلك كتاب الأعمدة أو رؤساء التحرير والإدارة، حيث نال رئيس تحرير كل صحيفة درجة وزير.

كانت تلك هي الحالات الخمس التي تدخلت فيها القوات المسلحة في شئون الحكم والسياسة في السودان (انقلاب نوفمبر، انقلاب مايو، الحكومة الانتقالية بعد الانتفاضة في ١٩٨٥، مذكرة الجيش فبراير ١٩٨٩، انقلاب يونيو ١٩٨٩). ولانتزاع الدروس المستفادة وتحديد وسائل الإصلاح في هذا المجال، سنتطرق بشيء من التفصيل لعلاقة القوات المسلحة بالحكومة الديمقراطية.

الحكومة المنتخبة والقوات المسلحة

استغل النظام المايوي القوات المسلحة واستخدمها أداة لأغراضه السياسية، مستبيحاً كل قدراتها. واستهتر بمنصب القائد العام: يتلاعب به تلاعب الأفعال

بالأسماء. ولشعوره بأن الجنوبيين يوالونه بعد اتفاقية ١٩٧٢م فإنه استباح التكوين القومي للقوات المسلحة، ولأنه أراد ضباطاً موالين له، استباح نظامها المعهود. وأدخل الدفعتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين لتخريج سبعمائة ضابطاً في نصف عام. مع أن الدفعة عادة لا تزيد عن ثمانين ضابطاً على أن تقضي فترة تدريبية بالكلية الحربية لا تقل عن عامين.

وجعل النظام المايوي القوات المسلحة السودانية عالة على القوات المسلحة المصرية، وجردها تماماً من سلاح الطيران والدفاع الجوي، باعتبار أن القوات المسلحة المصرية ستكمل النقص.

وبقيام حلف عدن، وتبنيه لحركة العنف المسلح داخل السودان، تخلت القوات المسلحة المصرية عن الحماية المتفق عليها في عهد السادات، معلنة أن حركة العنف المسلح داخل السودان إنما هي حركة «داخلية».

واتجه الرئيس مبارك غير الوجهة الساداتية: فصالح أثيوبيا، وأكد لها أنه محايد في أمر القتال الدائر في جنوب السودان. هكذا زال أي غطاء جوي تصوره نظام نميري لنفسه، وقد سبق أن سقنا الدليل لما آل إليه حال قواتنا المسلحة من تدنٍ: (يوليو٧٦، حركة الجيش الشعبي التي أوقفت العمل في قناة جونقلي واستخراج البترول وأعاقت الملاحة بين الشمال والجنوب، والطائرة النى ألقت قنابل في أم درمان).

لقد ورثت الحكومة الإنتقالية هذا الحال المتردي، ولم تفعل فيه شيئاً واحداً إيجابياً نحو القوات المسلحة. رغم أن قيادتها كانت هي القيادة المعروفة للقوات المسلحة. كل الذي فعلته في تلك الفترة، طلبها لدعم عسكري من الأشقاء، حيث جاء بحجم متواضع جداً، ولم يؤثر على الموقف الحربي.

وانتهت الفترة الإنتقالية بقرار اعتبره العسكريون ظلماً عليهم لصالح قوات الشرطة.

هذا ما وجدته القوات المسلحة في عهدين كانا تحت قيادة من صفوف القوات

المسلحة، وهما: العهد المايوي والعهد الانتقالي.

كان تسليح الجيش في عهد مايو يأتي من المعونة العسكرية الأمريكية، حيث بلغت قيمتها ١٥٠ مليون دولار في السنة، وارتبط هذا العون بالإنحياز للموقف الإستراتيجي الأمريكي. وسنوضح فيما بعد كيف أنه كلف السودان أضعاف ما أعطاه، حيث تم دفع السودان نحو مسائل لا ناقة له فيها ولا جمل. ومع التخلي عن الانحياز في العهد الديمقراطي، وانخفاض الدعم الأمريكي لأفريقيا، تقلص العون العسكري الأمريكي.

ومما حال دون التسليح الغربي للسودان، هو أن أمريكا وبريطانيا ودول منظومة غرب أوروبا، أوضحت أنها لا تستطيع تسليح السودان وهو يحارب مسيحيين في جنوبه.

كان متوقعاً أن يعاون الاتحاد السوفيتي في تسليح السودان بعد أن أزيلت الجفوة معه. ولكن أمرين حالا دون ذلك:

١- كانت العلاقات الأثيوبية السودانية ما زالت متوترة، والاتحاد السوفيتي حليف لأثيوبيا فلا يرجى مع ذلكم تسليح سوفيتي للسودان.

٢- دخول الاتحاد السوفيتي مرحلة جديدة بقيادة غورباتشوف، تمت فيها مراجعة أمر تسليح الآخرين، فاتجه نحو قضايا الإصلاح الداخلي، حتى توقف عن تسليح حلفائه أنفسهم في أثيوبيا.

الفصل الرابع

المسألة الاقتصادية

شرط الاستقرار لأي مجتمع هو أن تكون القيادة السياسية حائزة على رضا السكان، وأن تكون قادرة على كفالة الأمن والمعيشة لهم.

ومنذ أن تكونت دول العالم الثالث بعد جلاء الاحتلال الأجنبي، كان هم قيادتها منصّباً حول الشرعية التي تنال بها رضا السكان، والتنمية التي تحقق بها أسباب المعيشة والأمن.

ومنذ بداية الإستقلال نشأ تساؤل عن الأسلوب الأفضل لتحقيق التنمية: فرأي يقول إن الطريق الرأسمالي هو الأفضل. ورأي آخر يقول إن الطريق الاشتراكي هو الأفضل. ويستشهد الأول بالمثال الياباني، بينما يستشهد الثاني بالاتحاد السوفيتي.

وتتدخل القوى الكبرى في هذا الصراع، كل معسكر يدعو للتنمية وفق نهجه، ويعد بالدعم. باسم هذا النزاع وقعت انقلابات عسكرية تارة يمينية، وتارة أخرى يسارية.

وهناك آراء استقلت من المعسكرين، مشيرة لوجود طريق آخر إسلامي، إضافة إلى طرائق أخرى عربية، أو أفريقية أو موفقة بين الرأسمالية والاشتراكية.

لقد نشأ الإقتصاد الحديث في السودان في ظل الاحتلال. وكان الاحتلال البريطاني في السودان قد تهيأت له الإستنارة بعد مرحلته الأولى الهمجية الدموية فتجنب الأخطاء التي ارتكبها في شرق أفريقيا، عندما سمح للبعض امتلاك الأرض والاستيطان، وتجنب كذلك الأخطاء التي ارتكبها في كل من مصر والعراق عندما سجل الأراضي للأفراد في إقطاعات كبيرة.

لقد أبقى الاحتلال البريطاني على ملامح ملكية الأرض في السودان كما تركتها

دولة المهدية، الملكية العامة في الغالب. ونشأت السكة حديد، والخدمات الإجتماعية، قطاعات عامة، وقام إنتاج القطن قطاعا خاصاً في البداية، ولكن مشروع الجزيرة بعد نهاية فترة رخصته الأولى في ١٩٥٠م، تم تأميمه وصار قطاعاً عاماً، لذلك عندما انجلى الاحتلال في السودان، كان في البلاد اقتصاد حديث، نشط، وقطاع عام كبير جداً.

وفي عهد الحكم الوطني الأول، حدث توسع كبير. فأضيف المناقل لمشروع الجزيرة، واتجهت السكة حديد غرباً وجنوباً بعد أن كانت محصورة في الخط الشمالي والشرقي والوسطي.

عندما وقع الانقلاب الأول في عام ١٩٥٨م كان الاقتصاد السوداني مجدياً بشكل قياسي، قادراً على كفالة معيشة الشعب السوداني، وعلى تحقيق درجة مقبولة من التنمية.

لقد تجنب انقلاب الفريق إبراهيم عبود، الخوض في المغامرات الاقتصادية. وأقام عدداً من المشروعات التنموية، واحتفظ الاقتصاد السوداني بجدواه بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م وحتى مايو ١٩٦٩م، أي بعد الانقلاب الثاني.

ملامح جدوى الإقتصاد السوداني المقصودة هي:

أ. كانت الإيرادات فائضة على المصروفات، مما يحقق فائضاً في الميزانية العامة، يوجه للتنمية.

ب. كان هيكل إيرادات الحكومة صحياً، بحيث كونت فوائض مشروعات القطاع العام من ٢٥٪ إلى ٤٠٪ من إيرادات الحكومة.

ج. حقق ميزان المدفوعات فائضاً سنوياً خلق للسودان رصيداً بالعملة الصعبة.

د. كان الجنيه السوداني قويا يساوي ٣.٨٧ دولاراً.

ه. كان القطاعان العام والخاص يعملان بكفاءة معقولة.

و. استطاع الاقتصاد السوداني أن يقوم بذاته، سواء في التنمية، أو ضرورات المعاش، فلم يشهد تجارب المعونة الخارجية أو الإغاثة.

اقتحم النظام المايوي بإدارته وسياساته، هذه الحال فشوهها تشويهاً أساسياً.

أقدم على توسيع رقعة مشروعات القطاع العام، وأفسد إدارتها فخّربها.وشوه التجارة وهبط بالإنتاج، وزاد المصروفات: ففاقت نسبة الإيرادات أضعافاً، وكبل السودان بحبل من الدين غليظ.

فأضحت ملامح الإقتصاد السوداني بعد العهد المايوي:

١. زادت مصروفات الميزانية الداخلية على الإيرادات مما ألجأ المالية للإستدانة من النظام المصرفي، استدانة تراكمت على عهد مايو حتى صارت مديونية الدولة لبنك السودان ١٣ بليون جنيه.

٢. اتسع القطاع العام على عهد مايو نتيجة للتأميمات والمصادرات ولمشروعات جديدة أقامها، ولكن سوء الإدارة الإقتصادية لهذه المؤسسات جعل عائدها سالباً.

٣. فكان حجم استثمارات الدولة في القطاع العام لا يقل عن ٥٠ بليون جنيه سوداني بلا عائد يذكر(١٥٠ مليون جنيه سنوياً) لذلك صارت إيرادات الدولة كلها من مصدرين هما: الضرائب والاقتراض من النظام المصرفي.

٤. لم تعد الميزانية الداخلية تحقق فائضاً، لذلك ساهمت الحكومة في تمويل التنمية من مدخراتها، بل صارت معتمدة في ذلك إعتمادا كاملاً على القروض، والمعونات الأجنبية.

٥. تدني الإنتاج: بحيث صار إنتاج المحصولات النقدية في الثمانينات نصف ما كان عليه في السبعينات. وتدنت تبعاً لذلك قيمة الصادرات وزادت عليها نسبة الواردات عاماً إثر عام، حتى بلغت قيمتها ضعف قيمة الصادرات، مما جر عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات السوداني.

٦. التضخم الداخلي وعجز ميزان المدفوعات أديا لتدهور قيمة الجنيه السوداني الذي كان ٣.٨٧ دولاراً في أول عهد مايو. فصار الدولار يساوي أكثر من أربعة جنيهات في آخر ذلك العهد.

٧. تدني الإنتاج والإنتاجية في القطاعين العام والخاص، في أغلب مناشط الاقتصاد الحيوية، فالسكة الحديد التي كانت تنقل ٣ مليون طن من أول عهد مايو صارت تنقل نصف مليون طن فقط في آخر العهد.

٨. أما القطاع الخاص فقد أقعده الاستهتار بحرمة المال والحقوق، ولذلك انصرف إلى العمل الطفيلي في المتاجرة قصيرة الأمد، وحيثما حقق دخولاً، عمل على تهريبها للخارج.

٩. منشآت القطاعين العام والخاص التي أقميت في عهد مايو بالقروض في الغالب، درجت على إنتاج منخفض لغياب المدخلات من قطع الغيار والخدمات.

ظاهرة الاغتراب

ثمة عوامل طرد مثل تدني قيمة الجنيه السوداني، إهدار الحقوق القانونية والحريات العامة، والتضييق على الناس وغيرها. وعوامل جذب مثل ارتفاع مستوى الرواتب في بلاد البترول.

عوامل الطرد والجذب دفعتا بعدد كبير من الكفاءات السودانية للهجرة حتى بلغ المغتربون السودانيون حوالى مليونين حسب بعض التقديرات.

ؤلاء المواطنون بمكتسباتهم ومدخراتهم صاروا جزءً هاما من نسيج الاقتصاد السوداني، وهو اقتصاد مغترب وغير خاضع لظروف الاقتصاد الوطني. إذا أضفنا الأموال الكبيرة التي هربها السودانيون من الداخل خوفاً عليها، إلى مدخرات هؤلاء المغتربين، لجاز لنا أن نصدق أن حجم أرصدة السودانيين بالخارج بلغت، في ثمانينات القرن العشرين، ٢٠ بليون دولار.

ويلاحظ أن هذه الظاهرة لم تكن موجودة من قبل، أي قبيل العهد المايوي، ولم يكن للسودانيين قبل ذلك أية أرصدة في البنوك الخارجية حتى أغنى أغنيائهم كانت أموالهم داخل السودان.

تركة مايو الاقتصادية

لقد ابتلى الحكم الديمقراطي بوراثة عشر إشكاليات اقتصادية أساسية من النظام المايوي، سنذكرها هنا ونحدد ماذا فعلت الحكومة الديمقراطية لعلاجها:

المشكل الأول: العجز الدائم في الميزان الداخلي والخارجي.

المشكل الثاني: التدني الخطير في الإنتاج والإنتاجية.

المشكل الثالث: التضخم، حيث انعكس بصورة واضحة في ارتفاع الأسعار وفي انكماش القوة الشرائية للجنيه السوداني.

المشكل الرابع: تدني الاستثمار وانخفاض معدلات النمو.

المشكل الخامس: توقف التنمية.

المشكل السادس: الدين الخارجي، إذ بلغ ثلاثة أضعاف الدخل القومي.

المشكل السابع: تغريب الثروة الوطنية.

المشكل الثامن: انهيار الخدمات الأساسية: الصحة، التعليم، المياه والكهرباء، الإسكان، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والأمن.

المشكل التاسع: الإضطراب التمويني وضائقة المعاش.

المشكل العاشر: انهيار الخدمة المدنية والفراغ الإداري.

بالإضافة إلى ذلك، زاد الاستهلاك نتيجة لعدة عوامل أهمها: تأثير الاغتراب على العادات الاستهلاكية للمجتمع، والنزوح الكبير من الريف إلى المدينة. فلم تعد العودة إلى معدلات الانتاج القديمة حلاً في حد ذاتها، بل توسيع قاعدة الإنتاج، مما يتطلب إعادة بناء وتوسيع البنيات الأساسية من خزانات وكهرباء وطرق ووسائل

نقل.

هذا مع العلم بأن نظام مايو قد ترك إرثا من المديونية بلغت ١٤ بليون دولار. منها بليونين عبارة عن دين خارجي لـ١٥٥ مصرفاً تجارياً عالمياً، مما وضع السودان في القائمة السوداء في كل دوائر المال والأعمال.

فكل تسهيلات بنك السودان (المصرف المركزي) لم تتجاوز عشرين مليون دولار في عام ١٩٨٦م.

ولم تتجاوز الطاقة التخزينية للمياه في الروصيرص وسنار١٢ مليار متر مكعب. بينما تبلغ احتياجات الزراعة والتوليد الكهربائي ١٤.٥ مليار متر مكعب سنوياً، ويبلغ نصيب السودان من مياه النيل ١٨ مليار متر مكعب. فتفضل البلاد خيار التوليد الكهربائي عن الزراعة في الصيف وبالتالي تبقى ملايين الأفدنة دون زراعة، والمصانع والمرافق دون كهرباء.

وتدنت وسيلة النقل الأساسية (السكة حديد) من ٦ مليون طن في عام ١٩٦٩م إلى ٦٠٠ ألف طن في عام ١٩٨٥م، ولا توجد طرق تربط مناطق الإنتاج الرئيسية في غرب البلاد مع مناطق التصدير والاستهلاك. وعندما حقق الإنتاج الزراعي أرقاما قياسية في الأعوام (١٩٨٦م-١٩٨٨م)، قعدت إمكانات البلاد من وسائل النقل وتجهيز الميناء عن تصدير كل الفوائض الممكن تصديرها.

لذلك فإن الموقف أعقد مما يتصوره البعض، وأخطر من بداهة اعتقاد زمرة من العسكر والعقائديين.

هذه هي الإشكالية المعروفة التي كانت تعمل في ظلها الحكومة الديمقراطية الوليدة. فماذا فعلت لعلاجها؟ وماذا حققت؟

المشكل الأول: العجز الداخلي والخارجي:

كانت نفقات الحكومة قد ارتفعت بنسبة عالية أثناء عهد مايو لطائفة من الأسباب:

١- توسع في مصروفات الحكومة المركزية للإنفاق السياسي على جهاز موسع للدولة، وعلى رئاسة الجمهورية، وعلى الاتحاد الإشتراكي، على الصحافة الحكومية، وعلى أجهزة الأمن المتعددة.

٢- الصرف على الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب، والحكومات الإقليمية من الشمال، دون إيجاد إيرادات حقيقية إقليمية مواكبة.

لم تواكب الإيرادات هذا الإنفجار الصرفي لجملة أسباب هي:

(أ) التهرب من دفع الضرائب.

(ب)التهرب من دفع الجمارك الذي أفقد الدولة إيرادات جمركية ضخمة.

(ج) تدني رسوم الإنتاج لاشتغال المصانع بجزء محدود من إنتاجيتها بسبب عدم توفر المدخلات.

(د) غياب فوائض مشروعات القطاع العام من إيرادات الحكومة وقد كان لها دور هام.

وعند مجيء الحكم الديمقراطي، طفقت الحكومة تهتم بضبط الصرف. فحققت خفضا لعجز الميزانية في العامين الأول والثاني وكان الإتجاه مستمر للعام الثالث لولا طروء النفقات الإستثنائية أدناه:

(أ)الزيادة التي طرأت على الفصل الأول من الموازنة لمقابلة الحد الأدنى للأجور لإزالة المفارقات.

(ب)عبء الإنفاق الدفاعي الإضافي.

(ج) مواجهة كارثة السيول والفيضانات التي حدثت عام ١٩٨٨م.

(د) مواجهة ظروف النازحين من الجنوب للشمال وعددهم مليونين.

أخلت هذه العوامل بالانضباط الصرفي في العام الثالث. فكان متوقعاً دخول إيرادات تمول كثيراً منها مثل برامج إعادة التعمير وبرامج النازحين. ولكن تأخر

وصول الدعم المرتقب فكان على الحكومة مواجهة الموقف.

بعد دراسة مسألة العجز، وجد أن حجم الإنفاق، مع ما بلغه، لا يمكن تخفيضه كثيراً، إلا إذا أمكن إيقاف الحرب وخفض النفقات العسكرية. وهو على أي حال حجم معقول بالمقياس الاقتصادي، لأنه يمثل ١٨٪ إلى ٢٠٪ من الدخل القومي.

ولكن الرقم الذي يمكن التأثير عليه وبالتالي خفض العجز هو حجم الإيرادات. فالدولة تملك استثمارات بخمسين بليوناً من الجنيهات، وهذه يمكن أن يكون ريعها، على الأقل ٥ بليون جنيه سنوياً، لولا ترهل مؤسسات القطاع العام.

لقد تمت أيضاً دراسة مشاكل مؤسسات القطاع العام. وتم وضع خطة لإعادة تأهيلها، وتحسين إدارتها، وخفض مصروفاتها، بالتعاون مع البنك الدولي. فإنّ إلتزاماً حازماً بالإصلاح في مؤسسات القطاع العام هو المفتاح الحقيقي لإزالة عجز الميزانية الداخلية.

أما العجز الخارجي، فقد تم السعي لإزالته، بما تحقق من زيادة في الإنتاج والصادرات. لقد جاء وقت في أواخر عهد مايو توقف فيه التصدير من السودان، إلا قليلاً. لقد استأنف السودان على عهد الحكم الديمقراطي التصدير بحجم لا بأس به، حتى بلغت قيمة الصادرات في آخر ميزانية حوالي ٧٠٠مليون دولار.

خططنا في الديمقراطية كانت تؤكد أن الاقتصاد السوداني قادر على إزالة عجز الميزان الخارجي إذا تحققت الإجراءات الآتية:

١- زيادة الصادرات: وقد زادت بالفعل (في العهد الديمقراطي) ولكن المطلوب رفع نسبة الزيادة.

٢- استخراج بترول السودان: وفي هذا المجال مخزون البترول السوداني الذي تم اكتشافه حتى نهاية الثمانيات كان ٤ بليون برميل، ويمكن أن ينتج نصف مليون برميل يوميا. ولكن شركة شيفرون توقفت عن متابعة العمل محتجة على الظرف الأمني. فعرضت عليها الحكومة إجراءات أمنية، بيد أنها ما زالت تترقب.

والمخرج هو إيجاد شركة بديلة تدفع لشيفرون العالمية ما صرفته وتتولى استخراج البترول، مع قدر من المرونة. لأن مصالح شركة شيفرون العالمية مع وجود تخمة في سوق البترول يجعل شفرون تفضل خيار ترك البترول السوداني في طبقات الأرض الباطنية في الوقت الحاضر. إن لليمن الشمالي، مخزون يساوي نصف مخزون السودان. وبعد صرف أقل مما صرفت شفرون، وفي مدة أقل، بدأ استخراج البترول، وتصدير مائتي ألف برميل في اليوم. ولعل السبب الأهم لهذا الأداء هو أن الشركة العاملة في اليمن الشمالي شركة صغيرة لا تكبلها مصالح بترولية عالمية. وإلى أن يتم استخراج البترول السوداني فقد طرحتُ عرضاً لبعض الأشقاء، وهو عرض ممكن وعادل، لحل الأزمة البترولية: أن تضخ السعودية أو ليبيا لصالحنا ٢٠ مليون برميل في السنة، لسد حاجة السودان من بترول. على أن نسدده بعد استخراج البترول السوداني برميلاً ببرميل. ويمكن أن تضمن الشركة المعنية (شفرون أو غيرها) هذا الإتفاق. فإن حدث هذا، فان فاتورة البترول سترفع عن كاهل ميزاننا الخارجي بمقدار ٣٠٠/ ٤٠٠ بليون دولار، لقد تمت مناقشة هذه المسائل مع الأطراف المعنية، فقبلت. ولكن تأخر التنفيذ.

٣- إيقاف تغريب الثروة السودانية وتحقيق تدفق كبير للمدخرات السودانية من الخارج إلى الداخل. وفي هذا المجال قامت الحكومة الديمقراطية بعدة إجراءات لم تحقق المطلوب منها. ولكن دفع تدفق هذه الأموال إلى مبلغ ١-٢ بليون.

٤- هناك ضرورة قصوى لترشيد استهلاك السلع المستوردة كالقمح والسلع والخدمات والتي يدخل فيها عنصر مستورد كالكهرباء والمياه. إن استخدام بلادنا للقمح ودقيق القمح وللبترول والمياه والكهرباء فيه إسراف لا يناسب واقعنا، وهامش الترشيد في هذه المجالات عريض.

إن ظروف السودان الإقتصادية، بما لحقها من تشويه، هو السبب الأساسي في العجز الداخلي. وأهم بند فيه هو تدني الإيرادات، وجفاف فوائض مؤسسات القطاع العام. ومفتاح العلاج يكمن في إعادتها لربحيتها. والعجز الخارجي يمكن

علاجه بالإستمرار في زيادة الصادرات، مع تنفيذ برنامج البترول المذكور وترشيد الاستهلاك المبرمج له.

المشكل الثاني: تدني الإنتاج والإنتاجية:

شهد الإنتاج في عهد مايو تدنياً رهيباً في كل مرافق البلاد الصناعية والزراعية وفي القطاعين العام والخاص حتى كان إنتاج القطن مثلاً في الثمانينات (النصف الأول) نصف ما كان عليه في السبعينات.

هذا التدني في الإنتاج هبط بالدخل القومي السوداني حتى صار نموه في أواخر سنوات العهد المايوي بنسبة سالبة (-٦.٣٪ في السنة)[1].

ومنذ تولي الحكومة الديمقراطية سدة الحكم أولت الإنتاج اهتماماً كبيراً. ففي القطاع التقليدي وزعت البذور المحسنة مجاناً. ودعمت أسعار المحاصيل تشجيعاً للإنتاج وحجم دعم هذه المحاصيل في عام ١٩٨٧م وحده بلغ ١.٤ مليون جنيهاً سودانياً.

وفي القطاع الزراعي والصناعي العام، قامت بوضع وتنفيذ برامج إعادة تأهيل المشاريع والمصانع، ويحفز المنتجين بتجميد الديون وتحديد أسعار مجزية للمحاصيل الزراعية مثل القمح والقطن والفول.

هذه الإجراءات زادت الإنتاج زيادة ملحوظة:

في القطاع الخاص الزراعي والصناعي حددت الحكومة المدخلات المطلوبة ووضعت برامج لتحضيرها في أوقاتها المناسبة. أما المدخلات الزراعية للقطاع العام فقد أمكن تحضيرها بنسب عالية، ولكن نسبة توافر المدخلات الصناعية للقطاع الخاص كانت أقل.

هذه الإجراءات زادت الإنتاج مما انعكس على نمو الدخل القومي السوداني وفق الجدول الآتي:

---

(١) انظر/ ي موقع البنك الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول، للعام ١٩٨٥
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?page=6

العام	نسبة النمو في الدخل القومي
٨٤-١٩٨٥م	-١٢.٨ (حكومة نميري)
٨٥-١٩٨٦م	+٣.٦ (العهد الديمقراطي)
٨٦-١٩٨٧م	+٤.٣ (العهد الديمقراطي)
٨٧-١٩٨٨م	+٢.٢ (العهد الديمقراطي)
٨٨-١٩٨٩م	+١٢.٣ (العهد الديمقراطي)
٨٩-١٩٩٠م	-٦.٦ (حكومة البشير)

المرجع: تقارير صندوق النقد الدولي ١٩٩٠م والخطة الرباعية ١٩٨٨م[1].

لقد ارتفع الإنتاج والإنتاجية في السودان على عهد الديمقراطية وأديا لمتوسط نمو جيد مفارق للنمو السالب الذي ورثناه من العهد المايوي.

عند سقوط النظام المايوي كان نمو الدخل القومي سالبا -١٢.٨٪ فارتفعت به الحكومة الديمقراطية لتصل به إلى +١٢.٣٪ من يونيو ١٩٨٩م وفق مضابط صندوق النقد الدولي وبنك السودان.

لقد هبط النظام الإنقلابي العسكري في عامه الأول إلى -٦.٦ وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

المشكل الثالث: التضخم:

تمويل العجز المتراكم عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي أدى لزيادة هائلة في كتلة النقود المتداولة حتى صار حجم النقود المتداول في آخر عهد مايو

(١) البنك الدولي يورد أرقامه للنمو في الدخل القومي، وهي تظهر نفس الحقيقة: أن الديمقراطية تسلمت دخلاً سالب النمو فجعلته موجباً ثم أوقعته (الإنقاذ) في الحفرة من جديد: ١٩٨٥ (آخر عهد مايو): -٦.٣٪. العهد الديمقراطي: ١٩٨٦م: ٤.٥٪، ١٩٨٧: ١٤.٢٪، ١٩٨٨: -٠.٣٪، ١٩٨٩: ٨.٩٪. أول عام للانقلاب الإنقاذي ١٩٩٠: -٥.٥٪
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?page=5

١٧ بليون جنيه سوداني.

هذه الزيادة لم تصحبها زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المتداولة لذلك ظهرت في شكل زيادات في أسعار السلع والخدمات الموجودة في الواقع. هذه الزيادات في الأسعار هي التضخم الذي يقاس ويدل على تشويه الإقتصاد.

كانت نسبة التضخم في آخر عام للنظام المايوي ٦٠٪ في السنة نزلت هذه النسبة في عهد الحكومة الانتقالية إلى ٥٠٪ في السنة، ومنذ العام الأول للحكومة الديمقراطية نزلت النسبة إلى ٤٠٪ وهبطت إلى ٣٢٪ في العام الثاني، وفي العالم الثالث للديمقراطية بسبب الظروف التي ذكرناها سابقاً، زيادات الأجور والصرف على إعادة التعمير بعد الأمطار والسيول المعروفة، ارتفعت مرة أخرى إلى ٦٠٪.

ومنذ العام الأول للديكتاتورية الثالثة ارتفعت النسبة، فأصبحت ٨٠٠٪ وزادت السيولة في الاقتصاد بنسبة ٥٥٪ في العام المالي ٨٩/ ٩٠.

إن التضخم هو بارومتر يعكس العجز الداخلي والخارجي لاقتصاد البلاد ولا سبيل إلى علاجه علاجاً ناجعاً إلا بالعمل على إزالة ذلك العجز.

المشكل الرابع: تدني الاستثمار:

الاستثمار هو الوسيلة لزيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية والصناعية والتعدينية.

وفي السنوات الأخيرة من عهد مايو توقف الإستثمار في القطاعين العام والخاص.

وفي عهد الحكومة الديمقراطية وضع برنامجٌ موسعٌ للإستثمار وذلك لإعادة تأهيل مؤسسات القطاع العام وتوسيعها في بعض الحالات مثلاً:

- السكة حديد، إعادة تأهيل.
- مشروع الجزيرة،إعادة تأهيل.
- مصانع السكر، إعادة تأهيل.
- مصانع الأسمنت، إعادة تأهيل وتوسيع.

- مصانع النسيج، إعادة تأهيل.

وبالنسبة للقطاع الخاص فقد وضعت الحكومة الديمقراطية قانوناً جديداً لتشجيع الاستثمار بعد استشارة كل الأطراف المعنية، ولكن لوحظ بطء الإستثمار في هذا المجال وعدم الاستجابة الكافية إلا في مجال إنتاج عباد الشمس، والذرة، والمطاحن الخالطة للذرة والقمح بنسبة ٥٠٪ لكل في الخبز.

ويمكن رد عدم الاستجابة بالقدر الكافي لوجود طاقة إنتاجية كبيرة معطلة بسبب عدم توافر المدخلات بالقدر الكافي، إضافة إلى انصراف كثير من الأموال الخاصة ومؤسسات التمويل، لا سيما التي سمت نفسها إسلامية لتمويل نشاط تجاري طفيلي يعود لأصحابه بعائد كبير، فلماذا يلجأ أصحاب الأموال للاستثمار الحقيقي ما دامت أموالهم تتمدد عن طريق قصير؟

وطريق قصير آخر ساهمت فيه البنوك الخاصة أيضاً وهو الإتجار في الدولار. فما دامت أسعاره مرتفعة بإستمرار فهذا يتيح لها أرباحاً مضمونة من المتاجرة فيه.

لقد تم وضع قانون الاستثمار مما سّهل الإجراءات وشجع على الاستثمار، ولكنه لن يحقق مقاصده ما لم تزل أسباب التشويه الحالية في الاقتصاد السوداني باحتواء التضخم، وقفل أبواب الأنشطة الطفيلية، وإلا إذا دعمت الثقة في استقرار السودان وأزيل هاجس العدوان على أموال الناس وحقوقهم باحترام سيادة القانون.

المشكل الخامس: توقف التنمية:

إن إفلاس الاقتصاد السوداني من أواخر عهد مايو، وانقطاع علاقة ذلك النظام بالعالم العربي والغربي بسبب السياسات التي عزلته، هذه العوامل أدت إلى توقف مشروعات التنمية بالسودان.

ومنذ قيام الحكومة الديمقراطية فإنها دخلت في نشاط تنموي كبير بلغ تمويله من المصادر العربية والغربية ٣ بليون دولار.

برنامج خلاصته:

١. إعادة تأهيل المشروعات الزراعية والمصانع.

٢. رصف عدد كبير من الطرق: كوستي-الأبيض، الأبيض –الدبيبات، الطريق الدائري للجبال الشرقية، طريق سنجة- الدمازين، طريق خشم القربة.

٣. إعادة تأهيل طريق بورتسودان وطريق النيل الأبيض وطريق الدبيبات الدلنج ورصف طريق الدلنج –كادوقلي بأطوال تزيد على ما تم رصفه في ١٦ عاماً من عهد مايو.

٤. وتم إنشاء الكباري الآتية: كبري سنجة، كبري السنجكاية، كبري الجنينة.

٥. وتم إنشاء المطارات الآتية: بورتسودان (كمطار عالمي)، الفاشر، نيالا، الجنينة، دنقلا(كمطار عالمي) الدمازين، كادوقلي.

وفي مجال الكهرباء: تم التوجه لدعم كهربة المدن والريف على النحو الآتي:

إقامة خط النيل الأبيض البديل الذي يكهرب النيل الأبيض شرقاً وغرباً من الرنك إلى القطينة، ضمن الشبكة الشرقية للشبكة القومية، إدخال التوربين السابع بخزان الروصيرص.. بدأ تنفيذ مشروع الخط الدائري بالخرطوم الذي كان سيحل مشكلة توزيع الكهرباء التي تعاني منها العاصمة وكهرباء الأبيض والقضارف والنهود.

مشروعات المياه الحضرية والريفية: مياه العاصمة القومية، مياه الأبيض، مياه النهود، برنامج مكثف للمياه الريفية، مشروع اليونسيف للآبار السطحية بكردفان ودارفور والإقليم الأوسط ويشمل آلاف الآبار، ومياه الفاشر وبورتسودان.

مشروعات التخزين: الصوامع المتحركة، صومعة الخرطوم بحري الجديدة، صومعة الدبيبات، تجربة المطامير الموسعة (البنك الزراعي) وقد ثبت نجاحها كنمط ناجح للتكنولوجيا الوسيطة، والتوسع في التخزين الاستثماري الخاص.

لترشيد التنمية وضعت الحكومة البرنامج الرباعي للإنقاذ وإعادة التأهيل والتنمية.

عرضت الحكومة هذا البرنامج على المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي الذي كونته، وأشركت فيه الأحزاب السياسية والنقابات والجامعات والمفكرين والعلماء ورجال الأعمال وأقامت معه أجهزة متخصصة.

استعرض المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي البرنامج الرباعي، وبعد اقتراح تعديلات معينة أجازه، وقرر أن يكون برنامج إعادة التعمير لما أتلفه موسم أمطار ١٩٨٨م، وما أتلفته الحرب في الجنوب، ملحقين بالبرنامج الرباعي ١٩٨٨م، وخلاصته هي:

استثمار ١٥ بليون جنيه سوداني على مدى البرنامج.

تحقيق متوسط نمو ٥٪ في السنة.

وكان متوقعا أن يعرض البرنامج على ممولي نادي باريس، وممولي الأسرة العربية، لتحديد حجم مساهمتهم في الاستثمار. ووضعت الحكومة برنامج تحت الإنتظار إذا وجدت مصادر التمويل، محددة أولويات مشروعات البنية الأساسية المطلوبة للسودان وأهمها مشروعات أساسية:

١- طريق الجيلي- شندي -عطبرة-هيا، شمالاً.

٢- طريق الأبيض -النهود- أم كدادة- الفاشر، غرباً.

٣- طريق الجبلين- الرنك – ملكال، جنوباً.

٤- تعلية خزان الروصيرص.

٥- تشييد خزان ستيت.

٦- تشييد خزان الحماداب.

وفي مطلع عام ١٩٨٩م عقدت الصناديق المالية العربية بقيادة وزراء المال في الدول الشقيقة، بمبادرة من المملكة العربية السعودية، اجتماعاً استثنائياً في دولة الكويت لبحث وسائل دعم التنمية في السودان. وحضر الإجتماع د. عمر نور

الدائم[1] وزير المالية، حيث انبثقت عن الاجتماع لجنة للمتابعة، واجتمعت اللجنة في الخرطوم في يونيو ١٩٨٩م إلا أن وقوع الانقلاب أوقف هذا المسعى.

المشكل السادس: الدين الخارجي:

بعد أن بطش نظام النميري بالحزب الشيوعي السوداني في عام ١٩٧١م حظي بشهر عسل مع البلاد الغربية. فأتيحت له فرص اقتراض من دول ومؤسسات غربية بحجم كبير ولأسباب سياسية. لم تراع تلك الدول والمؤسسات ضوابط الجدوى المعهودة في مثل هذه الحالات.

ومنذ عام ١٩٧٤م تراكمت رصائد البترودولارات لدى البنوك الغربية، وكان من بين قراراتها للإستفادة من هذه الرصائد أن تعمل على تدويرها. وأدت سياسية التدوير هذه لإقراض عدد كبير من الدول حيث اقترض السودان بدوره يومئذٍ من ١٥٥ مصرفاً.

هذه القروض لم تراع الضوابط التجارية المعهودة، بل كان أكثرها تنقصه الوثائق القانونية المطلوبة.

وأزعج النظام المايوي الأشقاء العرب بالسؤال، حتى كان هم الوزراء السودانيين السفر للعواصم العربية المعنية وطلب القروض والمنح، فانهالت على السودان أيضاً قروض عربية.

هكذا تراكم على السودان قروض حجمها ١٠ بليون دولار، تزيدها الفوائد «المستحقة» عليها حوالي بليون دولار كل عام. وهذه واحدة من أسوأ تركات

(١) عمر محمد نور الدائم الفكي إدريس (الدكتور) (١٩٣٤- ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣م)، خريج الزراعة بجامعة الخرطوم١٩٥٧م. دكتوراه بجامعة قوتنقن ألمانيا ١٩٦٣م. من رموز حزب الأمة عمل في وزارة الزراعة واستقال في ديسمبر ١٩٦٤م وتفرغ للعمل الحزبي، كان وزير الزراعة (١٩٦٦م)، انتخب بأعلى الأصوات في الأمانة الخماسية للحزب ١٩٨٦م، وتقلد العديد من المناصب الوزاية في الديمقراطية الثالثة، اعتقلته الإنقاذ وصادرت منزله، تقلد منصب النائب الأول لرئيس حزب الأمة. وهو صديق للسيد الصادق وساعده الأيمن في الحزب، توفي في حادث أليم هو وسيدنا عبد الله إسحق بطريق الدويم.

النظام المايوي. تراكمت هذه الديون بزياداتها السنوية حتى بلغت ١٤ بليون في نهاية العهد الديمقراطي، وتضخمت هذه الديون بحوالي بليون دولار كل عام، وسوف تستمر تتضخم إلى أن يتم وضع حد لهذه الدوامة.

والغريب أنه في أواخر عهد مايو اتضح أن الحكومة لا تملك إحصاء لهذه الديون، فاستأجرت شركة متخصصة لإحصاء الديون المستحقة عليها من مصادرها!

وبمجئ الحكومة المنتخبة اطلعنا على رواية التفريط والفساد هذه، فرأينا مراجعة الأمر. فعين النائب العام لجنة متخصصة قامت بالمراجعة. فوجدت أن كثيراً من تلك الديون غير موثقة. لقد تمت دراسة مسألة الدين الخارجي وتم الإقتناع بأنه إضافة إلى تفريط نظام الانقلاب المايوي إلا أن المسؤولية أيضا مشتركة: بين حكومة غير مسؤولة وحكومات صديقة تساهلت معها لأغراض سياسية، وبنوك أعمتها سياسية التدوير عن مراعاة الضوابط التجارية.

وأصبح الرأي أن البلاد لا تستطيع تحمل هذا الدين وأعباءه، وأن الحكومة سوف لن توليه الأولوية على التنمية أو معاش الشعب السوداني، وأن هذا الدين هو إجبار النظام الديمقراطي على دفع ثمن حماقات الدكتاتورية.

لذلك تم اقتراح الآتي:

١- الإعتراف بأن المسؤولية عن هذا الدين مشتركة بين ثلاثة أطراف.

٢- أن بعض البلاد الفقيرة والتي طالتها ظروف قاهرة طبيعية مثل الجفاف والتصحر ليس بوسعها مواجهة أعباء هذا الدين. لذلك ينبغي أن تجد معاملة خاصة للتخلص من ربقة الدين وذلك عن طريق إعفائه.

٣- إيجاد وسيلة ما، لحماية البنوك التجارية من سلبيات آثار الإعفاء.

٤- ارتباط الإعفاء بجدية البلاد المعنية إزاء قضية التنمية، وأن تُرفد دعماً وتشجيعاً في طريق التنمية.

٥- وجود الدين باسم هذه البلدان يحرمها من أية تسهيلات مالية أو تجارية

أو مصرفية. بل يجعلها تعامل كبلاد مفلسة لذلك يجب الإسراع لحسم الموقف.

٦- إن السودان، رغم عدم شرعية النظام الذي اقترض باسمه مما يدل على بطلان أفعاله، لا يريد أن يقرر بشأن الموضوع منفرداً، ويرى أن يعقد مؤتمر دولي لتداول الأمر، واتخاذ قرار بشأنه.

نشرت هذه الآراء على أوسع نطاق وكان لها أثر إيجابي في كثير من الأوساط.

وقد ناظرتُ بها عدداً من الساسة والمفكرين والصحافيين من أمريكا وأوروبا أمام اتحاد جامعة اكسفورد في فبراير ١٩٨٧م، وانقسم الرأي لصالحنا بنيل ٧٥٪ من أصوات الحاضرين. واستجاب عدد من البلاد فبادرت مشكورة بإعفاء دينها على السودان.

وقبِلها المؤتمر الخاص الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في ديسمبر ١٩٨٧م وأصدر قرارات مشابهة لها.

إن الخطة القومية التي وضعها السودان للتخلص من هذه التركة المايوية المثقلة، والتي صارت خطة لجميع أفريقيا، والتي وجدت تجاوباً كبيراً، هي الوسيلة الأمثل للتعامل مع هذه التركة ، حيث أنه:

١- لا سبيل للالتزام بهذا الدين.

٢- لا مصلحة في الانفراد باتخاذ قرار بشأنه.

٣- لا مفر من إطار دولي لدراسة واختراع علاج للمشكلة وفق مقترحات السودان.

٤- الإسراع في إيجاد الحل لأن السودان يعامل كبلد مفلس مما يحرمه من التسهيلات المتاحة في السوق العالمي.

المشكل السابع: تغريب الثروة:

لم يعرف السودان قبل عام ١٩٦٩م مفهوم تغريب الثروة. ولكن لطائفة من الأسباب ذكرناها في محلها اغترب قرابة مليوني سوداني حيث صار وجودهم

الاقتصادي خارج السودان، وكونوا مدخرات بقيت بدورها في حسابات خارجية.

بعد عام ١٩٧٤م ظهر في السودان ما يشبه حركة الانفتاح في مصر على عهد السادات، فاقترضت الحكومة السودانية مبالغ طائلة وصرفتها بطرق غير منضبطة، فانتفع بذلك عدد من محاسيب النظام. هؤلاء هرَبوا الجزء الأكبر مما حصلوا عليه من أموال عن طريق ما سرقوه عبر المقاولات والقروض التي أقرضهم إياها القطاع العام، فحولوها إلى دولارات وتم تهريبها إثر ذلك.

وتفنن الناس في وسائل تغريب الثروة: فتارة يهربونها عبر فواتير استيراد بأسعار زائدة عن الحقيقة Over invoicing وتارة أخرى يهربونها بفواتير تصدير ناقصة عن الحقيقة Under invoicing. لقد أقدم نظام مايو على تأميمات ومصادرات عشوائية نفذت بطريقة هوجاء، فأفزعت أصحاب الأموال. وبقي الخوف قائماً حتى عندما أعيدت لهم ممتلكاتهم، خاسرة ومخرَبة. فترسب انطباع عام بالإستخفاف بحرمة المال. فبحث أكثرهم وسائل يتم بها تهريب ما لديهم من أموال خارج السودان. وبعضهم باع أملاكه التي أعيدت وهرب قيمتها للخارج عن طريق شراء الدولارات.

هنالك أرصدة حولّها بعض رجال النظام المايوي أنفسهم في تعاون مع المشاهير أمثال **عدنان خاشقجي**(1) أو بحجة حماية «الثورة» عند اللزوم.

لقد اختلفت تقديرات أموال السودانيين بالخارج ولكن بعد دراسة الأمر يمكن القول أنها كانت لا تقل عن ٢٠ بليون دولار في نهاية العهد المايوي.

ويدل على هذا الحجم الكبير حجم الاستثمارات والنشاط التجاري السوداني في الخارج: حجم مشتروات السودانيين من عقارات في الخارج لا سيما في بريطانيا ومصر، وحجم المبالغ التي يصرفها السودانيون على تعليم أبنائهم وبناتهم (غير المبعوثين عن طريق بعثات رسمية)، وقد قدر المبلغ ب١٢٠ مليون دولار

(١) عدنان خاشقجي (ولد ٢٥/ ٧/ ١٩٣٥م)ملياردير سعودي وتاجر سلاح مشهور بصفقاته ونشاطاته الغامضة، وعلاقاته مع رجال العهد المايوي..

سنوياً آنذاك، إضافة إلى ما يصرفه السودانيون في الخارج على السياحة والعلاج بغير طريق التحويلات الرسمية.

ففي عام واحد (١٩٨٧م) زار بريطانيا أربعون ألف سوداني. يقدر ما صرفوه من مبالغ بحوالي (٨٠-١٠٠)مليون دولار.

لقد أدركت الحكومة المنتخبة أن هذه الثروة المغربة، يمكن أن تكون أكبر مصدر للعملة الصعبة للسودان إذا أمكن ربطها بالاقتصاد الوطني، وتحويل ما يراد تحويله منها عبر القنوات الرسمية. فإن حدث ذلك، لكان تدفقها ما بين بليون إلى بليوني دولار سنوياً.

لقد اجتمعت الحكومة بالمغترب السوداني ووضعت برنامجاً مفصلاً لحل مشاكله في دار اغترابه، ولحل مشاكله حال عودته إلى الوطن في إجازة أو عودة دائمة. إضافة إلى حل مشاكله القنصلية ومشاكل تعليم أبناء المغتربين، وأقامت لهم مجتمعاً تحكمه إدارة عامة مع تمثيل لكل الإدارات من الوزارات المختلفة التي يقصدها المغتربون، بل أنشئت وزارة خاصة بالمغتربين على رأسها وزير دولة.

وكان همّ الحكومة، عبر الوفود المرسلة لأماكن المغتربين، وعبر المؤتمرات التي أقيمت، أن يتم التفاهم الكامل بين الحكومة والمغتربين ويجدوا الرعاية الكاملة كمواطنين.

هذه السياسة هي الصحيحة ومواصلتها ضرورة ولكنها لم تنجح في إقناع المغتربين باستخدام القنوات الرسمية لتحويلاتهم، فظل حجم التحويل الرسمي لا يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار في العام.

إن أكثر الأسباب التي حالت دون بلوغ الهدف المنشود هو وجود سوق سوداء للدولار تمنح المغترب سعراً يفوق ما تمنحه الحكومة بما فيه السعر التشجيعي. إن الأدوات التي أفشلت خطة الحكومة في هذا المجال هي:

١- وجود سوق سوداء تمنح الدولار قيمة أعلى من القيمة الرسمية

التشجيعية.

٢- وجود مؤسسات داخل السودان وخارجه ذات ترخيص للعمل المصرفي القانوني ولكنها في واقع الأمر معولة على تجارة الدولار.

٣- قيام جهاز كامل بوثائقه وقنواته داخل وخارج السودان يسهل لأصحاب الدولارات طلباتهم عن طريق قنوات غير قانونية.

إنه نظام إجرام منظم يفوق أو يضارع المافيا في أدق صورها.

هذا الوضع جعل لأصحاب الأموال المغتربة مصلحة في الهبوط المستمر بقيمة الجنيه السوداني لأن في ذلك زيادة مستمرة في قيمة أموالهم. إنه كسب دون جهد مبذول.

لقد أقامت الحكومة أجهزة لردع هذه الممارسات ولكنها ظلت وستظل متمردة على كل إجراء إلا إذا حدث أمران هما:

١- تمكن الإقتصاد السوداني عن طريق إزالة العجز والإدارة الإقتصادية السليمة أن يثبت قيمة الجنيه السوداني ويجعلها مستقرة.

٢- أن يستطاع خلق الثقة في الاقتصاد السوداني ليهرع أصحاب الأموال إلى الإستثمار فيه.

فإذا فاتنا ذلك، فإن أصحاب الأموال المغتربة سيحفظون أموالهم بالدولار ولا يحولون منها إلا قدر الحاجة الماسة عن طريق السوق الأسود. هذا معناه أن الاقتصاد السوداني المغترب سوف يستمر في استنزاف الاقتصاد الوطني إلى ما شاء الله.

المشكل الثامن: انهيار الخدمات الأساسية:

التعليم: وجدت الحكومة الديمقراطية التعليم في السودان بحالة رثة. فوضعت برامج لإصلاحه ودعت إلى مؤتمر لبحث قضايا التربية والتعليم وتقديم توصيات للإصلاح.

انعقد المؤتمر في مارس ١٩٨٧م. وبعد دراسة المشاكل المختلفة قدمت توصيات أهمها:

١- ضرورة التخطيط للتربية والتعليم من كل المراحل للقضاء على ظاهرة الفاقد التربوي ولربط التعليم بحاجة البلاد الفعلية.

٢- العدول عن النسبة العالية للتعليم الأكاديمي بالمقارنة بالتعليم الفني. النسبة القائمة هي: ٨٥٪ للأكاديمي و١٥٪ للفني. وحققت التوصية بقلب هذه النسبة لصالح التعليم الفني.

٣- الاهتمام بالكتاب المدرسي وتحضير الأعداد الكافية منه، ومراجعة المناهج مراجعة جذرية.

٤- الاهتمام بتدريب المعلمين في كل المراحل. باعتبارهم آباء الأجيال، وتحسين شروط خدمتهم الطاردة.

٥- الاهتمام بتأصيل التعليم في البرامج التعليمية وبالتربية الدينية والوطنية.

٦- الاهتمام بالأنشطة الإضافية كالرياضة والمكتبات والأنشطة الأدبية والاجتماعية. .إلخ.

٧- صيانة مؤسسات التعليم، وتكملة النقص في أدوات الكتابة والجلوس والتدريس والمعامل.

هذه التوصيات وجدت القبول منا وشرعت وزارة التربية والتعليم في التنفيذ تحت مسؤولية السيد **بكري عديل**[1] وقد تحقق الآتي:

١- تحسين شروط خدمة المعلمين في كل المستويات.

٢- إعادة تنشيط مؤسسات تدريب المعلمين مثل كلية بخت الرضا.

٣- وضع برنامج صيانة شامل لكل مؤسسات التعليم.

(١) بكري أحمد عديل، السيد، للتعريف به الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

٤- تكوين لجنة قومية لاستقطاب المال لصيانة المدراس. وقد نظمت حملات واسعة لهذا الغرض جمعت مبالغ كبيرة.

٥- الدعوة لمؤتمر مؤهل لمراجعة المناهج على أساس تحقيق إصلاح جذري فيها يراعي الأصالة والمعاصرة واحتياجات السودان.

وبدأ العمل في هذا الجهد التأسيسي وكون رئيس الوزراء لجنة قومية عالية التأهيل برئاسة د.**الشيخ محجوب جعفر**[1] قامت بعمل شامل لإصلاح التعليم العالي.

ورمت خطة الإصلاح التعليمي التي قررتها الحكومة للتعليم العام والفني والعالي إلى الآتي:

١- الالتزام بالتأهيل في حقل التعليم والسعي لتحقيقه.

٢- زيادة نسبة التعليم الفني والمهني لتفوق نسبة الأكاديمي.

٣- ربط التعليم بحاجة البلاد التنموية في كل مراحله.

٤- البحث عن موارد إضافية: شعبية وخارجية لدعم ميزانيات التعليم.

٥- تخطيط التعليم في كل مراحله، وإخضاع التعليم الأجنبي والخاص للخطة الموحدة.

٦- التنسيق بين مجالي التعليم العام والتعليم العالي.

التعليم العالي:

في سبتمبر ١٩٨٦م تم تعيين اللجنة القومية المذكورة وحددت لها المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي، وطلبتُ منها دراسة وتقديم توصيات محددة لعلاجها، فدرست اللجنة مشاكل التعليم العالي ودعت لعدد من المؤتمرات

(١) الشيخ محجوب جعفر (ولد ٢/ ٣/ ١٩٣٥م) بروفسر، أستاذ الطب بجامعة الخرطوم، حائز على جائزة منظمة الصحة العالمية لأبحاثه في فطر (المايستوما)، رئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء بحزب الأمة القومي حالياً، وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي (مايو ١٩٨٨-١٩٨٩م).

التداولية، ثم قدمت توصيات خلاصتها:

١- تأصيل مناهج التعليم العالي كيلا يكون أداة للتغريب.

٢- إيقاف التوسع الأفقي، واعتماد التوسع من قاعدة البنيات الحالية (كأن توظف المباني لفصلين في اليوم أو لعامين دراسيين من العام الشمسي).

٣- إعطاء مؤسسات التعليم العالي الحالية طابعاً قومياً، مثلاً، بتوزيع كليات الجامعات على أقاليم السودان المختلفة.

٤- تقديم التعليم المهني والفني على الأكاديمي.

٥- توحيد هيكل التعليم العالي الإسلامي.

٦- ترشيد البعثات الخارجية، ثم الاستغناء عنها للمرحلة الجامعية. ذلك أن السودانيين يصرفون حوالي ١٢٠ مليون دولار سنوياً على تعليم جامعي عادي لأبنائهم في الخارج، فإن أمكن جذب هذه الأموال لتوسيع فرص التعليم العالي لكان مفيداً للوطن ولهم.

٧- تحقيق التجانس مع خطة التعليم العام والفني.

٨- توسيع قنوات تمويل التعليم العالي عن طريق إنشاء مؤسسات استثمارية وأنشطة تجارية.

٩- ترشيد مصاريف الإعاشة في مؤسسات التعليم العالي، مثلاً، بإنشاء كافتريا مدعومة للطعام، وتسهيل السكن المدعوم، وصرف النظر عن الداخلية الكاملة لصرف المال على أولويات أخرى.

١٠- التنسيق الشامل بين التعليم العالي والتدريب والبحث العلمي.

تمت دراسة وقبول هذه التوصيات ثم شرع في تنفيذها.

لقد كانت مؤسسات التعليم العالي ومبانيه وأثاثاته ومكاتبه ومعامله ومكتباته وملاعبه كلها في حالة رثة للغاية، لذلك تم تكليف الجهات المعنية بوضع برامج

شاملة لإعادة التأهيل.

ولدى زيارتي للبنك الدولي ناقشتُ مع رئيسه خطة يمولها البنك لإعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي، فوافق وانتدب لجنة فنية لدارسة الأمر في السودان، وقد وضع البرنامج ويشارك في تمويله البنك الدولي واليونسكو مع ما تخصص الحكومة من اعتمادات لإعادة التأهيل. وتم إخراج البحث العلمي من قصره العاجي بتكوين مجلس تنسيقي للتعليم العالي والبحث العلمي.

وسبق أن قدم طلب إلى المجلس القومي للبحوث أن يقدم خطة قومية للبحث العلمي في السودان، بحيث تلبي حاجة البحث العلمي في السودان في جميع المرافق، وتلتزم بها جميع وحدات البحث العلمي في المصالح والجامعات.

وتم تقديم الخطة المقترحة وتمت دراستها في مؤتمر تداولي وتم إجراء بعض التعديلات فيها، وانتهي هذا المجهود إلى مشروع خطة قومية للبحث العلمي. لتوجه الدعوة لمؤتمر موسع تحضره الأسرة العلمية السودانية لاتخاذ قرار بشأنها.

لقد كان عمل المجلس القومي للبحوث منطلقاً من غير استرشاد بخطة محددة توضح الأولويات المناسبة للسودان، ومن غير تنسيق مع التدريب والتعليم العالي، فتم وضع حد لهذا.

الصحة:

لقد تردت حالة الخدمات الطبية في السودان لدرجة بالغة. فورثنا من النظام المايوي مستشفيات حضرية في المدن ومستشفيات ريفية أهملت حكومة النظام المايوي صيانتها وتأهيلها مع أن مستواها قبل عام ١٩٦٩م كان حسناً.

أهم ما قامت به الحكومة المنتخبة في شأن الخدمات الصحية:

١. وضع برنامج لإعادة تأهيل المستشفيات الحضرية الكبيرة، واستقطاب عون منظمة الصحة العالمية واليونسيف للمساهمة في ذلك، وتشجيع مجهودات إعادة التأهيل التي قامت بها اللجان القومية مثل مجهود إعادة تأهيل مستشفي أم

درمان التعليمي بقيادة د.**موسى عبدالله حامد**[1] وزملائه.

٢. وضع برنامج شامل لإعادة تأهيل المستشفيات الريفية وعددها ١٧٠ مستشفى أمكن إعادة تأهيل نصفها وكان العمل سائراً في نصفها الباقي إضافة إلى ما قام بها الأخوة الأردنيين لتأهيل مستشفى كاس.

٣. دعم برامج الطب الوقائي، لا سيّما مشروع اليونسيف السوداني لتحصين أطفال السودان ضد انتشار أوبئة مستوطنة.

نفذ هذا البرنامج في السودان بمستوى عالٍ فاق مثيلاته في الدول الأخرى. وفي هذا الصدد لا بد من كلمة تقدير لممثل اليونسيف في السودان مستر دوتش كول، ونائبته جين كاميل (زوجة السفير البريطاني) فقد كانا يعملان بروح التضحية والتفاني، وقد ذللتُ لهما ووزير الصحة كل العقبات أمام البرنامج الإنساني الصحي لإنقاذ أطفال السودان. الطريقة المثلى التي نفذ بها مشروع اليونسيف في السودان تعتبر نموذجاً مرجعياً.

لقد تقدم إصلاح الخدمات الطبية في عهد الديمقراطية خطوات ملموسة. وكنتُ ووزير الصحة د.**عبدالرحمن أبوالكل**[2]، نزمع الدعوة لمؤتمر صحي ليطلع على برامجنا إضافة إلى القضايا المختلفة ثم يقترح خطة قومية صحية كي تكون دليلاً للإصلاح الصحي في السودان ووسيلة لاستقطاب التعاون الدولي مع بلادنا في الحقل الصحي.

التعليم والتدريب الصحي في البلاد يتطلبان الدعوة لمؤتمر يهتم بأمريهما والدعوة لمثل هذا المؤتمر لا مناص من الشروع فيها عندما يسترد السودان حريته.

---

(١) موسى عبد الله حامد، بروفسر، مواليد الكوة، طبيب جراح وعالم وأديب ومؤرخ سوداني، كان مدير عام مستشفى ام درمان التعليمي حينها ورئيس مجلس إدارة المستشفى.

(٢) عبد الرحمن إبراهيم أبو الكل، دكتور. مواليد ود مدني. تم اختياره من قبل التجمع النقابي وزيراً للصحة في حكومة الجبهة الوطنية المتحدة.

الإسكان:

إن للعاصمة القومية كما للمدن السودانية الأخرى، خطة سكنية وضعت قبل عشرين عاماً. أخفقت هذه الخطط تماماً في الحقبة الماضية لعدة أسباب:

١. ازدحام عدد من المدن لا سيما العاصمة بالسكن (العشوائي).

٢. انحراف بعض المنتفعين الذين حولوا ما خصص لهم من قطع لأغراض مختلفة جرياً وراء الكسب.

٣. التدخلات السياسية لا سيما على عهد مايو الذي كان يقرر ما يشاء دون حساب.

لقد كانت خلاصة البرنامج الموضوع في هذا الصدد:

١. إعادة النظر في الخطط السكنية ووضع خطط جديدة تأخذ في الحسبان المستجدات والواقع الجديد.

٢. استيعاب المحتاجين لسكن اضطراري في مناطق مخططة لهم تقدم فيها الخدمات الضرورية وتوزع فيها قطع سكنية لهؤلاء.

٣. وضع برنامج للسكن القطاعي بحيث تعمل الشرائح المختلفة مع الدولة في تسهيل سكن أعضائها، مثلاً:

أ. لقطاع العمال بالتعاون مع نقاباتهم.

ب. للمهنيين بالتعاون مع نقاباتهم.

ج. للقوات النظامية بالتعاون مع قياداتها.

د. التوسع في السكن الاستثماري لكل الدرجات.

ه. التوسع في المساكن الشعبية.

تم تنفيذ جزء من هذا البرنامج وتبقى الجزء الآخر تحت الدراسة. ولا يرجى لأزمة السكن حلا فورياً دون اتباع هذا الطريق.

المياه:

وجدت الحكومة المنتخبة حالة خدمات المياه في المدن والريف بالغة السوء.

حسب تقدير عدد سكانها في عام ١٩٨٣م، قدر احتياج العاصمة القومية للمياه بـ ٧٥٠ ألف متر مكعب يومياً. لكن طاقة إنتاج المياه في العاصمة هي فقط ٢٥٠ ألف متر مكعب في اليوم، ومعلوم أن حجم سكان العاصمة قد ازداد لأكثر من الضعف فيما بين ١٩٨٣م و١٩٨٨م، إضافة إلى الزيادة الطبيعية التي نتجت بسبب النازحين واللاجئين.

لذلك وضعت الحكومة الديمقراطية برنامجاً لمياه العاصمة وشرعت في تنفيذه على النحو الآتي:

- إعادة تأهيل وتوسيع محطة المقرن التي تضخ ٧٢ ألف م.م لتضخ ٩٠ ألف م.م في اليوم.
- تأهيل محطة بحري التي تضخ ٣٦ الف م.م لتضخ ١٨٠ألف م.م.
- محطة الخرطوم الجديدة كانت قيد الإنشاء لتضخ ٣٠٠الف م.م في اليوم.
- محطة القماير (الجديدة) كانت قيد الإنشاء لتضخ ٣٦الف م.م في اليوم.

كما تم وضع برنامج شامل لتحديث كل شبكات توزيع المياه في جميع أنحاء العاصمة القومية، ولقد قطع التنفيذ شوطاً.

ولعل أكبر مشروع لمياه المدن تم وضعه هو مشروع مياه بوتسودان الذي تبلغ تكلفته ٣١٠ مليون دولار. وذلك لحسم ظاهرة شح المياه بتلك المنطقة، وقد شارك في تمويله البنك الدولي والصناديق العربية وبنك التنمية الأفريقي وألمانيا الإتحادية.

ومشروع مياه الأبيض مدها من بارا الذي تنفذه شركات يوغسلافية تنفيذاً للبرتوكول اليوغسلافي، وتم توسعة مياه الفاشر بهدف تزويد الفاشر بمياه مضمونة، إضافة إلى مياه النهود.

ووضعت الحكومة الديمقراطية برنامجاً موسعاً للمياه الريفية بإشراف د.آدم مادبو[1] من آبار جوفية وحفائر وآبار سطحية، بما يبلغ آلاف الوحدات المائية في كل البلاد كما تم وضع برنامج لإعادة تأهيل الحفائر والآبار القائمة التي تحتاج لتطهير وتجويف مع احتياج الآبار لإصلاح آلات الضخ وتأمين الوقود.

الكهرباء:

بلغت حاجة السودان للكهرباء على عهد الديمقراطية الثالثة، ما مقداره ٥٠٠ ميقاواط وكانت المولدات الموجودة من مصادر كهرومائية وحرارية تكفي لسد حاجة البلاد من الكهرباء ولكنها غير مأمونة لأن ظروف تدفق مياه النيل ربما أعاقت الإنتاج.

- ولزيادة إنتاج الكهرباء في البلاد، فقد أُقدمنا على مشروع لإنتاج ثلاثمائة ميقاوات تصدرها أثيوبيا للسودان بعد ربط شبكة البلدين. وقد تمت دراسة المشروع حيث أبدى البنك الدولي استعداده لتمويله.

- هنالك مشروع خزان الحماداب ومن المنتظر توليده لألف ميقاوات.

- مشروع استيراد الكهرباء من زائير عبر شبكة دولية تمر من زائير فالسودان ثم مصر لتوصيل الكهرباء من شلالات جنجا.

- تم إدخال كسلا والقضارف وخشم القربة في الشبكة القومية.

- تم تمويل وبدأ العمل في إقامة مشروع كهربة النيل الأبيض، إذ سيمكن من كهربة مدن وريف النيل الأبيض من الرنك إلى القطينة. يتيح المشروع الذي تم تمويله من البرتوكول اليوغسلافي الري المستديم لمليون فدان على ضفتي النيل الأبيض مما يجعله أكبر بستان في السودان.

- وأقيم في الجزيرة أبا معهدٌ للتعليم الفني على نمط جديد يؤهل الطلبة فنياً ودينياً ويكون أساساً لتدريب الكوادر المطلوبة لنهضة النيل الأبيض المرتبطة

---

(١) آدم موسى مادبو، دكتور، للتعريف به الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

بالكهرباء، وتم وضع مشروع لتطوير الجزيرة أبا كنموذج للعمل الزراعي المكثف المقترن بصناعات خفيفة ليعمم في مناطق النيل الأبيض الأخرى كي تلعب الجزيرة أبا دوراً رائداً مثلما لعبته في الماضي عندما كانت النموذج الذي قامت عليه مشاريع إنتاج القطن الخاصة.

- وأهم مشروع توزيع للكهرباء الحضرية هو مشروع الخط الدائري في العاصمة وهو خط يدور حول العاصمة بضغط كهربائي عالٍ ويمد الشبكات الفرعية بهدف حل مشكلة توزيع الكهرباء في العاصمة القومية وقد مولته دولة الكويت بما قيمته ٤٢ مليون دولار وقطع العمل فيه شوطاً بعيداً.

الاتصالات السلكية واللاسلكية:

كانت هذه الخدمات منهارة تماماً وقد تم وضع برنامج لإعادة تأهيلها ولإنشاء إضافات تلحقها كالآتي:

- كبانية الخرطوم جنوب والعمارات والديم وهذه تم إنشاؤها.
- البرمجة لكبانية جديدة لأم درمان وأخرى جديدة للخرطوم بحري.
- إنشاء جهاز اتصال لاسلكي هاتفي شامل لمشروع الجزيرة والمناقل مولته اليابان بما قيمته ٣٥ مليون دولار.
- إقامة إتصال هاتفي بالراديو لربط مدن كردفان ودارفور ولربط الإقليمين ببعضهما وبالعاصمة، وكان هذا سيتم تنفيذه ضمن البروتكول التركي.
- إعادة تأهيل محطات الأقمار الصناعية وعددها ١٤ موزعة على ١٤ من مدن السودان بحيث تكون ثلاث محطات بالجنوب ومثلها بكردفان ومحطتين في كل من أقاليم دارفور والأوسط والشمالي والشرقي.

هذا البرنامج سوف يربط هذه المدن لاسلكياً ويربطها بالعاصمة القومية من بعد.

***

الخدمات الأمنية:

كان **جعفر نميري**[1] يناصب الشرطة العداء، ومنذ سقوطه بدأت الشرطة تسترد مكانتها ووضعت الحكومة المنتخبة برامج إعادة تأهيل القوات النظامية المختلفة كالشرطة والسجون والمطافئ وحرس الصيد.

لقد استطاعت الحكومة الديمقراطية تحسين شروط خدمة ومعاشات الشرطة، وتزويدها بالمركبات وأدوات الاتصال اللاسلكي، كما تم تسليحها وقد خصص جزء من البرتوكول اليوغسلافي لسد حاجة الشرطة من هذه الأشياء.

وكانت الشرطة العاصمية عاجزة عن ملاحقة الجريمة، فبدأ مشروع شامل لتأهيلها، وأشرف السيد **عباس أبوشامة**[2] على وضع سيارة مزودة بأدوات الإتصال اللاسلكي وبطاقم شرطي على استعداد في كل أنحاء العاصمة.بلغ عدد هذه السيارات أكثر من أربعمائة سيارة ساهمت بفاعلية في أمن العاصمة كذلك دعمت شرطة الأقاليم لا سيما في كردفان ودارفور. ولعبت الشرطة دورا أساسيا في الأمن هناك، بل كان أداء شرطة الطوارئ في معارك ضواحي كادوقلي متفوقا جدا. لقد بلغت المرحلة الأولى والثانية من خطة تأهيل الشرطة ١٦٠ مليون جنيه تم تنفيذها بالكامل قبل يونيو ١٩٨٩م ورصدت المبالغ في ميزانية ٨٩/ ٩٠ للمراحل الأخرى.

هذا ما كان من أمر ثمانية من المشاكل ضمن تركة مايو الاقتصادية، أما المشكلتين المتبقيتين من التركة وهما: التموين والضائقة المعيشية، وتردي الخدمة المدنية فسوف تتم مناقشتهما في فصلين منفصلين.

---

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

(٢) عباس أبو شامة عبدالمحمود، فريق، دكتور، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

الفصل الخامس

التموين والمعيشة

لم يعرف السودان المشاكل التموينية قبل ١٩٦٩م، إلا في ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠-١٩٤٥م)، ولكن فيما عدا تلك الظروف الشاذة التي وقعت فيها الحرب، معطلة سبل الاتصال والترحيل، فإن السودان كان يحظي بوضع تمويني سليم.

كان إنتاجنا المحلي كافيا لسد حاجة المواطنين، وكنا نصدر أكثر مما نستورد. مما أتاح لنا رصيداً من العملات الصعبة، فمول به كل حاجتنا من الواردات.

وكانت التجارة الخارجية في السودان تقوم بها شركات خاصة فتصدر صادراتنا. وتعمل شركات خاصة أخرى في استيراد حاجة البلاد، وتقوم تجارة جملة بتوزيع السلع على تجارة التجزئة في البقالات والمتاجر المنتشرة في أحياء المدن والأرياف. هذا النظام كان يسير بكفاءة، وكانت الحكومة تحتكر بعض الواردات مثل السكر والبترول وتوزعه ميدانياً عبر قنوات محددة، وكانت البنوك القائمة في البلاد تمول تجارة التصدير والاستيراد والتجارة الداخلية. هذا النظام كان يعمل به قبل عام ١٩٦٩م بكفاءة معقولة ولم تظهر مشكلة تموينية أبداً.

بيد أن النظام المايوي انبري له فغيره تماماً. فقام بتأميم التجارة، صادرها وواردها. وربط التوزيع الميداني بقنوات الاتحاد الإشتراكي، ليشتري بها الولاء السياسي من القاعدة الشعبية. وبذا مسخ نظام مايو التجارة السودانية، وجر البلاد إلى تجارة مشوهة، لم تخرج من أسرها بعد.

ليس العيب في أصل التأميم. ولكن العيب في تأميم مرتجل تولى إدارة مؤسساته في معظم الأحيان جهلة لا هم لهم إلا الانتفاع الذاتي. ومع أنهم استلموا المسؤوليات باسم الاشتراكية ومصلحة الجماعة، فقد قاموا بتحويل المؤسسات

إلى مصالح شخصية ذاتية. فهموا الاشتراكية أنها تعني مصلحة أدعيائها فعاثوا في الأرض فساداً وحطموا النظام التجاري السوداني.

فقد نشأت سبع مشاكل في مجال التموين في ظل مايو نستعرض فيما يلي كيفية مجابهتها، لحلها:

المشكل الأول: الاضطراب السكاني

آخر تعداد للسكان، في ذلك العهد، جرى في السودان في عام ١٩٨٣م، ولكن الرئيس المخلوع قرر عدم نشره لأن عدد سكان السودان جاء أقل مما أعلن على الناس، وكان يباهي بكثرة السودانيين، فلما جاء التعداد أقل من الأعداد التي أعلنها تملكه الغضب! كان يقول بأن العدد هو ٢٥ مليون وجاء التعداد محدداً أن تعداد سكان السودان حوالي ٢١.٦ مليون ومهما كانت قيمة تعداد ١٩٨٣م، فإن حركة واسعة من الريف إلى المدن قد تمت، دفع إليها إهمال الريف وحالة الأمطار من الأعوام (٧٨-١٩٨٤م)، حيث كانت دون الوسط مما ألجأ كثيرا من سكان الريف إلى المدن. حتى أن نسبة زيادة سكان المدن الكبيرة في السودان صارت في الأعوام الأخيرة في عهد مايو ٨٪ في السنة.

كانت أكثر المدن تضرراً من هذه الزيادة الورمية في السكان هي العاصمة القومية.

وفي عام الجفاف (٨٣-١٩٨٤م) ازدحمت العاصمة بعدد كبير من النازحين، ثم كثر عدد النازحين إليها بعد عام ١٩٨٦م، بسبب ظروف الأمن في الجنوب. لذلك قدرت معتمدية العاصمة سكانها في عام ١٩٨٨م بعدد ٧ مليون. مع أن تعدادها الذي قامت عليه المعادلة التموينية لا يزيد عن ٣.٥مليون.

هذا الاضطراب في حقيقة عدد السكان، كان له أثره في عدم دقة الحصص التموينية الموزعة على الأقاليم المختلفة.

لقد شَرع في إجراء تعداد جديد لسكان السودان. ومن ثم تقرر وضع سياسة سكانية قومية، تحدد ماهو الوضع الأمثل بالنسبة للنمو السكاني، ولنسبة الحضر

للريف، وما هو الهرم السكاني الأمثل، ماهو الكم والنوع الذي ينبغي أن يكون عليه سكان السودان. لقد وجهت تساؤلات محددة في هذا الصدد للمؤتمر السكاني الثالث الذي عقد في الخرطوم في أكتوبر ١٩٨٧م، وكونت لجنة قومية انبثقت في المؤتمر لوضع مشروع سياسة قومية مثلى للسكان في السودان.

المطلوب تكملة التعداد السكاني الجديد ليتم الاستهداء به في التخطيط التمويني في البلاد. كذلك المطلوب وضع خطة سكانية قومية لتحديد الوضع الأمثل لحجم ونوع سكان السودان[١].

المشكل الثاني: اللاجئون

لجأ إلى السودان عدد كبير من جيرانه من أثيوبيا ومن تشاد ويوغندا حتى بلغ العدد مليوني نسمة.

هذا العدد الكبير انتشر في السودان في شرقه وغربه ووسطه وجنوبه دون وجود برنامج سوداني واضح نحوهم سوى كرم الضيافة المعهود في أهل السودان.

ومنذ أن اتضح غياب سياسة محددة نحو اللاجئين تم تعيين لجنة قومية برئاسة البروفسير **مدثر عبدالرحيم**[٢] لدراسة المشكلة من كل أبعادها وآثارها السلبية على السودان. وما ينبغي عمله لمصلحة اللاجئين ولحماية مصالح السودان.

عكفت اللجنة على دراسة الموقف ثم رفعت تقريرها وخلاصته:

١. ينبغي إجراء إحصاء دقيق للاجئين مع استخراج الأوراق الثبوتية وبطاقات الهوية حال تحركهم.

---

(١) أجري تعداد سكاني في العام ٢٠٠٨م ولكن نتيجته ظلت موضع شك غالبية الدوائر واتهم بأنه سيس لغرض الانتخابات التي أجريت في (٢٠١٠م). انظر/ي كتاب (انتخابات أبريل ٢٠١٠م في الميزان) الذي أصدره حزب الأمة في موقع الحزب بالإنترنت وفيه فصل حول تقسيم الدوائر والتعداد السكاني يشرح التفاصيل.

(٢) مدثر عبد الرحيم الطيب، أكاديمي ومفكر سوداني بارز، حالياً مسئول عن برنامج الإسلام والحداثة في المعهد العالمي للفكر والحضارة الإسلامية بماليزيا.

٢. حصر إقامة اللاجئين داخل معسكرات في مناطق آمنة على مسافة معقولة (٥٠ كلم على الأقل من حدود دولهم) والحيلولة دون اختلاطهم بالمواطنين إلا في حدود معينة ومنع استقرارهم في المدن.

٣. ضرورة تأدية اللاجئين لعمل إنتاجي مستمر أثناء الإقامة في السودان.

٤. تشجيع اللاجئين للعودة الاختيارية لبلادهم.

٥. استقطاب العون الدولي لا سيما من منظمة غوث اللاجئين لاحتواء آثار وجودهم السلبية على خطة البلاد التموينية وعلى بنياته الأساسية.

٦. وضع برامج تساهم فيها الأمم المتحدة لتشجيع عودة اللاجئين إلى بلادهم عن طريق مساعدات تخصص لاستقرار العائدين في أوطانهم.

لقد شرع في تنفيذ هذه التوصيات واستطاعت الحكومة الديمقراطية بتعاون الحكومة اليوغندية تنظيم عودة اللاجئين اليوغنديين، ولكن لم يتم بعد حصر اللاجئين في معسكراتهم المعتمدة بل ما زالت أعداد كبيرة منهم في المدن الكبيرة مثل كسلا، بورتسودان، الخرطوم ونيالا.

هذا الوجود يؤثر سلبا على الموقف التمويني في السودان. وقد تفهمت هيئة غوث اللاجئين هذا الموقف والتزمت بمساعدة السودان على احتواء آثاره السالبة: على اقتصاده وعلى تموينه.

المشكل الثالث: النازحون

كثر عدد النازحين في مناطق الجفاف إلى العاصمة القومية وبعض المدن الأخرى مثل نيالا، وكوستى في عام ١٩٨٤م. ثم جاء عدد كبير من النازحين من الجنوب بسبب ظروف الأمن إلى الشمال: إلى كردفان ودارفور والإقليم الأوسط والعاصمة القومية حتى بلغ عددهم مليوني نسمة في عام ١٩٨٨م.

ظاهرة النزوح هذه، من مواقع القتال في الجنوب إلى أقاليم الشمال، في حد ذاتها دليل على معانٍ سياسية إيجابية لأن هؤلاء المواطنون لم يعتبروا الشماليين ولا

العرب ولا المسلمين أعداءهم فبحثوا عن المأوى في جوارهم. وكان بعض الناس يرى في هذا النزوح تخطيطاً سياسياً وعملاً لخلق أطواق بشرية جنوبية في الشمال لا سيما العاصمة القومية. وروج هؤلاء لرأيهم حتى خلقوا فزعاً، وكادوا يبثون روحاً عدائية في مناطق الشمال ضد هؤلاء النازحين حيثما استقروا، بيد أني بعد استطلاع الحقائق وجدتُ أن حالة هؤلاء النازحين من حيث الضعف والمشكلة، حالة استنجاد حقيقي ونفور من ظروف القتال. وأنهم أحق بالعطف والضيافة. وخاطبتُ سكان المناطق التي اتجه إليها النازحون أن يحسنوا استقبالهم وضيافتهم كأخوة في الوطن منكوبين.

وقامت الحكومة بإسعافهم غذائياً وعلاجياً، وكونت لجنة قومية لدراسة أحوالهم.

وأوصت اللجنة بأن يتم إحصاء عدد النازحين في المناطق المختلفة، وأن تكون لهم إدارات ذاتية وتعد لهم ترتيبات أمنية لإدارة شؤونهم ورعاية أمنهم، وأن يعمل على مدهم بالإغاثة الغذائية اللازمة، وبالخدمات الضرورية من صحة ومياه، إضافة إلى تحديد مناطق بعينها في أقاليم الشمال يتم ترحيلهم إليها توطئة لدخولهم في عمل إنتاجي، حيث يتم تزويدهم في تلك المناطق بالخدمات الضرورية.

وفي يوليو ١٩٨٧م اتصلتُ بالأمين العام للأمم المتحدة وتحدثتُ معه في موضوع النازحين حيث أوضحتُ له أن ما نريد عمله بصددهم يفوق طاقة البلاد، فلا مناص من مساعدة الأمم المتحدة. فأرسل الأمين العام مساعده للشؤون السياسية والخاصة السيد **عبدالرحيم فرح**[1] للإطلاع على الأمر في السودان. وبعد اطلاعه على الحقائق، وما أعد من برنامج، كلف السيد **لامونير** ممثل اليونسيف في أفريقيا، وهو رجل نشط ذو مروءة وإلمام. فبنى على البرنامج المقدم، وقدم تقريراً للأمم المتحدة نوقش في الجمعية العمومية. فقررت الأمم المتحدة بالإجماع مساعدة السودان في هذا الأمر الإنساني الهام. وإلى أن يتم ترحيلهم ويشرع في تنفيذ

---

(١) عبد الرحيم أبي فرح (ولد أكتوبر ١٩١٩م) سياسي ودبلوماسي صومالي، كان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون السياسية والخاصة في الفترة (١٩٧٩-١٩٩٠م).

البرنامج المعد لإغاثتهم فإن وجودهم حيث هم الآن يشكل ضغطاً على الموارد التموينية في تلك المناطق.

هنالك مشكلة أخرى سببت وسوف تسبب خللا تموينيا: ففي مشروع الجزيرة وفي المشروعات الزراعية الكبيرة مثل مشروع خشم القربة تم إيجاد فرص لاستخدام مواطنين في الزراعة وغيرها من أجل العمل وبالفعل تم استيعاب عدد كبير من عمال الزراعة والري والصناعة والحراسة والترحيل..الخ.

استقر هؤلاء المواطنون في معسكرات سميت «بكنابي» ولكن إدارات المشاريع التي استقروا فيها لم تخطط لهم ضمن مسؤولياتها كما لم تفعل إدارات الأقاليم التي تقع فيها تلك المشاريع. فلم يجدوا الخدمات الاجتماعية المستحقة في السكن أو التموين.هذه الثغرات قررت الحكومة سدها باعتماد حقهم في الخدمات الاجتماعية وتخصيص السكن لهم وإدخالهم في الخطة التموينية.

المشكل الرابع: قنوات التوزيع

في نظام الديكتاتورية الثانية، حاول النظام الربط بين التموين والولاء السياسي، لذلك جعل لجان الاتحاد الإشتراكي والمجالس الشعبية قنوات للتوزيع. وأقيمت جمعيات تعاونية. في حقيقتها هذه القنوات درجت على الانتفاع بالمواد التموينية التي أشرفت على توزيعها ونشأت ثلاث قنوات لتوزيع المواد التموينية هي: بقالات الأحياء، والجمعيات التعاونية، ومواقع العمل.

هذه القنوات لم تكن منضبطة ولا منسقة مع بعضها ولذلك ارتبطت بعلتين:

١. أن يحصل مواطن ما، على مواد تموينية من الثلاث قنوات.

٢. أن يحول المشرفون على هذه القناة أو تلك بعض المواد لتباع في السوق الأسود حتى صار هذا السوق يمتص جزءاً كبيراً من المواد التموينية.

وضعت الحكومة الديمقراطية انضباطاً مفاده الآتي:

١. توحيد قناة توزيع المواد التموينية.

٢. ضبط التوزيع عن طريق بطاقات تموينية توزع على المواطنين ويدون فيها ما يشترون.

٣. إعادة تحديد حصص العاصمة والأقاليم على أساس واقعي.

٤. قيام لجان شعبية للرقابة.

٥. الإسراع بتكوين المجالس المحلية على أساس ديمقراطي لتشرف على سير التموين.

٦. إقامة جهاز مباحث تموين لضبط التوزيع ومراقبة الأسعار ومحاصرة السوق الأسود.

أما ما يتعلق بقيام المجالس المحلية الديمقراطية فقد كون رئيس الوزراء لجنة قومية برئاسة د.**الجزولي دفع الله**[1] تم تكليفها بدراسة الأمر وتقديم توصيات بشأنه، بما في ذلك مشروع قانون للحكم المحلي الديمقراطي. وقد أنجزت اللجنة مهامها بتقديم دراسة جيدة، ومشروع قانون للحكم المحلي. حيث استعرضت الحكومة ذلك التقرير وأدخلت عليه بعض التعديلات ولكنها أجازته في جوهره.

مشروع قانون الحكم المحلي المجاز:

١. تقسيم البلاد إلى ١٥٠ مجلساً محلياً.

٢. الانتخاب المباشر أساس العضوية في هذه المجالس.

٣. تحظى المجالس بشخصيتها الاعتبارية وتنتخب رؤساءها وتكون لجانها المتخصصة بالانتخاب.

٤. يشكل التنفيذيون جهازاً تنفيذياً لهذه المجالس.

٥. توكل مهمة التشريع في المسائل المحلية إلى المجالس.

وعلى ضوء ذلك التقرير وضع قانون الحكم المحلي الذي أجيز بأمر مؤقت،

(١) الجزولي دفع الله (ولد ١٩٣٥م) دكتور، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول للتعريف به.

بعد تعثر سببته استئنافات المناطق المختلفة حول حدود المجالس وعددها.

أما اللجان الشعبية فقد تعثرت كثيراً في الأقاليم بسبب خلافات حزبية حول تكوينها، لا سيما بين حزبي الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية.

أما إعادة تحديد حصص الأقاليم فقد تم بطريقة عادلة بالنسبة لكل الأقاليم ماعدا العاصمة القومية التي حال الاختلاف حول حقيقة عدد سكانها دون التخصيص العادل.

أما مشروع بطاقات التموين فقد بدأ تنفيذه. كذلك قام جهاز مباحث التموين.

إن إيجاد المطلوب للتموين من الإنتاج والاستيراد ممكن، لولا عقبة عدالة التوزيع، نسبة لأن السوق الأسود هو أداة لأشخاص ذوي قدرات هائلة في التأثير على قنوات التوزيع، وربما أمكن دحر السوق الأسود ومفاسد أصحابه بخطة تموينيه تقوم على إشراف المجالس المحلية المنتخبة، وتوحيد قنوات التوزيع وتعميم بطاقات التموين، إلى جانب رفع كفاءة مباحث التموين، وتجنب ظهور الندرة في السلع التموينية.

المشكل الخامس: تدني الإنتاج المحلي

المواد التموينية الضرورية وهي: السكر، الخبز، الوقود، الذرة، زيت الطعام، والسلع المصنعة (الصابون، الأقمشة الشعبية، الكبريت، حجارة البطارية، والأحذية) تنتج غالباً في السودان والباقي يتم استيراده.

هنالك مصانع في السودان تستطيع أن توفر كل حاجة البلاد من السلع المصنعة الضرورية إذا أمكن توفير المدخلات لها (الكهرباء، قطع الغيار، والخامات).

المدخلات اللازمة للصناعة السودانية كيما ترتفع نسبة إنتاجيتها إلى المستوى المطلوب تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في السنة. تدنى الإنتاج الصناعي في عهد مايو لعدم تمكن توفير المبلغ المذكور إلى متوسط ٢٥٪ من الطاقة الإنتاجية للمصانع.

وفي عهد الحكومة الديمقراطية أمكن توفير حوالي ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من المبلغ المطلوب مما رفع الإنتاج، ولكن ليس للحجم الذي يغطي الحاجة تماماً، إلا في بعض السلع.

أما السكر فإن استهلاك البلاد المقدر له يبلغ ٦٠٠ ألف طن في السنة. ولايتعدى إنتاج البلاد منه الـ ٥٠٠ ألف طن في السنة إبان العهد الديمقراطي. والحل الذي تم إقراره هو أن يوزع إنتاج البلاد توزيعا تموينياً عادلاً بسعر محدد. ويستورد ما بين مئة ومئتي ألف طن من الخارج ليباع بأسعار التكلفة على أن يستورد سكر الصناعات حوالي ٥٠ ألف طن بسعر التكلفة.

أما الخبز فإن إستهلاك البلاد للقمح والدقيق يبلغ ٦٠٠ ألف طن في السنة.

كان السودان ينتج على عهد الديمقراطية حوالي ثلثها ويستورد الثلث عن طريق القرض الأمريكي الميسر (PL٤٨٠) ويستورد الثلث الثالث تجارياً من موارده الذاتية.

وتم اعتماد زيادة الإنتاج المحلي إلى ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف طن في السنة، وأن يخلط القمح بالذرة لإنتاج خبز مخلوط بنسبة ٥٠٪ ذرة و٥٠٪ قمح، وتم التصديق لمشروع مطاحن كبيرة بمبلغ ٥ مليون دولار من قرض بنك التنمية الأفريقي للبنك الصناعي لاستيراد مطاحن الذرة المحسنة لتوفير الدقيق المطلوب للخلط، وأسند التنفيذ لشركة السيد **عثمان الطيب**[1] لما لها عن سابق خبرة في هذا العمل في نيجريا.

أما الذرة فبعد أن تدنى إنتاج البلاد منها في عهد مايو فإن سنوات الديمقراطية أنتجت منه كميات كبيرة غطت الإستهلاك السنوي من الذرة و مقداره مليوني طن في السنة.

وحققت مخزوناً استراتجياً يبلغ ٧٠٠ ألف طن في السنة، وصدرت فائضاً

(١) عثمان الطيب البشير الريح (ت ٢٠١١م) رجل الأعمال المعروف والقنصل الفخري للسودان بنيجريا.

ساهم في دعم صادرات السودان على طول سنوات الديمقراطية الثلاث.

أما الوقود فإن فاتورة البترول للسودان من بنزين وجازولين وسائر المحروقات كانت تبلغ حوالى ٣٠٠ مليون دولار في السنة، وذلك لاستيراد ميلون وأربعمائة ألف طن سنوياً.

لقد عجز نظام مايو تماماً أمام فاتورة البترول. وأثناء الفترة الانتقالية غطت هدايا الأشقاء حاجة السودان ترحيباً بالوضع الجديد في السودان.

أما في عهد الحكومة الديمقراطية فقد كان الحل كالآتي:

- في أول ستة عشر شهراً من عمر الحكومة دفعت الحكومة فاتورة البترول من مواردها الذاتية. واستفادت من منحة سعودية لثلاثة أشهر. ولكن الذي غطى حاجة العام التالي هو قرض ميسر من الجماهيرية العربية الليبية زود السودان بستمائة ألف طن رفعت إلى ٨٦٠ ألف طن في سبتمبر ١٩٨٨م باتفاق وقعه السيد **مبارك عبد الله الفاضل**(١) كوزير للطاقة. وأوفت الجماهيرية بالتزامها كاملاً مما غطى ٦٠٪ من احتياجات السودان من البترول الخام، حيث دفع السودان باقي احتياجاته البترولية من موارده الذاتية.

- عرض السودان على عدد من الأشقاء من منتجي البترول فكرة أن يقوموا بمد السودان بمليون وثلاثمائة ألف طن سنوياً لتغطية استهلاك السودان السنوي على أن يستمر هذا لأكثر من عام حتى يستخرج السودان بتروله، وعندها يسدد السودان ما عليه برميلاً ببرميل. ووعدوا بدراسة الموضوع، وريثما يتم الاتفاق على هذا الموضوع فإن الحكومة استطاعت أن توفر حاجة البلاد من البترول لمدة ثلاثة أعوام بكفاءة معقولة.

وفيما يتعلق بشح الزيوت والشحوم في أبريل ١٩٨٩م، فقد اتصلتُ بالحكومة الإيطالية لتزويد السودان باحتياجاته في هذا المجال. وذلك في حدود أربعين

(١) مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول لترجمته.

مليون دولار منحة من ايطاليا، ونجح د.بشير عمر[1] كوزير للطاقة في إجراء اللازم في روما لولا وقوع انقلاب يونيو، مما أدى إلى تجميد التنفيذ. وكان هذا على حساب الموسم الزراعي.

وكنتُ رئيس الوزراء متجهاً إلى ليبيا ومصر في الأسبوع الأول من يوليو لبحث مزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي. وعليه فإن جميع الأطراف التي كانت تتعامل مع النظام الديمقراطي سوف ترى حسابات جديدة للتعامل، أو عدم التعامل مع النظام الانقلابي في السودان.

المشكل السادس: اضطراب الاستيراد

إن العجز في الميزان الخارجي معناه أن السودان لا يستطيع -كما كان الحال قبل ١٩٦٩م أن يغطي ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار.

لقد استطاعت الحكومة المنتخبة عبر الأعوام الثلاثة أن تسد الفجوة بالقروض والمنح وموارد المغتربين. وكان سد الفجوة من أسباب الضغط على الدولار. فالمستوردين لأية سلعة سواء للاستهلاك أو للمدخلات الصناعية يلجأون للسوق الأسود لشراء الدولار. هذا اللجوء هو سبب الارتفاع المستمر في قيمة الدولار. ولا يهدأ هذا الارتفاع إلا إذا تحقق الآتي:

١. ترشيد استهلاك السلع المستوردة كالبترول والقمح والدواء... إلخ. ذلك أن حاجتنا لاستيرد الدواء تبلغ الآن (في ١٩٩٠م) ٨٠مليون دولار في السنة في القطاعين العام والخاص. ويمكن أن ينخفض هذا الرقم كثيراً إذا استوردنا الدواء بعبوات كبيرة، وإذا نشّطنا الصناعة المحلية للدواء ووفرنا لها المدخلات.

٢. توظيف بعض مدخرات المغتربين في تمويل بعض الضروريات المستوردة ضمن خطة تجارية يرتضونها.

٣. زيادة إنتاج محصولات السودان النقدية للتصدير.

---

(١) بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، للتعريف به رجاء مراجعة هوامش الفصل الثاني.

٤. حل مشكلة فاتورة البترول وفق الاقتراح المذكور سابقاً، أو الإسراع باستخراج البترول السوداني.

ورغم الحاجة الماسة فإن الحكومة الديمقراطية استطاعت أن تفي بحاجة البلاد التموينية بنسبة عالية (٧٠٪) أكثر مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة في عهد مايو. وطبعا أكثر كثيراً مما صار إليه الحال في عام الديكتاتورية العسكرية الثالثة الأول.

٥. ترشيد استيراد السلع الكمالية والتركيز على استيراد السلع الضرورية.

المشكل السابع :الفساد التجاري

لقد تطور جهاز متعدد القنوات، كثير المنتفعين، هو جهاز السوق الأسود. وصارت له قنوات تمويل داخل وخارج السودان. واكتسب خبرات ومهارات وزبائن. ووجد السبيل للتعامل مع شركات أجنبية وقوى عديدة حتى صار مافيا شرقية (مقابل مافيا الغرب إيطالية الأصل).

هذا الكيان هو أحد آثار مايو الخطيرة جداً على السودان.

وقام إلى جانب ذلك المارد التجاري كيان آخر يعمل بالتهريب.

فتم تهريب الصمغ العربي والسكر إلى أثيوبيا، وتشاد، وأفريقيا الوسطى. وتهريب الشاي والبن والخمور من زائير وأثيوبيا. وتهريب الجمال إلى مصر، وأثيوبيا، وليبيا؛ بالإضافة إلى تهريب الضأن إلى السعودية وتهريب السجائر منها.

السوق الأسود، والتهريب، غولان ترعرعا في ظل الديكتاتورية الثانية، وصارا مشكلتين لا بد من تعبئة القدرات الوطنية وتعاون الجيران معنا لاحتوائهما.

لقد تم وضع برنامج لذلك، بيد أن برنامج محاربة السوق الأسود عطلت بعض وجوهه اختلافات سياسية حالت دون الحزم المطلوب: فمثلاً، بعد حملة ناجحة لبرنامج مكافحة السوق الأسود في عام ١٩٨٧م تم ضبط بضائع مخزنة قيمتها ٦٠٠ مليون جنيه سوداني، ولكن اختلافات سياسية حول درجة الحزم، وقرارات

قضائية حول درجة الإثبات حالت دون تحقيق المفعول اللازم.

ومع تلك الصعوبات زيدت إمكانيات الشرطة، وأعطى رجال الأمن حوافز ٢٥٪ من قيمة المهربات، ولكن الأمر يحتاج لتعاون صادق من الجيران.

إن إمكانيات السودان الزراعية والصناعية كفيلة بسد حاجة البلاد الضرورية:

- إذا أمكن توفير المدخلات الزراعية ١٧٠ مليون دولار، والمدخلات الصناعية ٣٠٠ مليون دولار.

- وإن أمكن تنظيم التجارة الخارجية والداخلية على أسس تمكنها من الأداء بكفاءة عالية.

- وإن أمكن ضبط قنوات التوزيع داخلياً ومحاصرة السوق الأسود والتهريب، وضرب الكيانات الداخلية والخارجية التي انتظمت حولهما.

إنها أهداف ممكنة التحقيق: وهي صعبة في ظروف الديمقراطية، ولكنها مستحيلة في ظروف الديكتاتورية. لأن ظروفها تنشط كل الأعمال السرية والسوق الأسود والتهريب. وهما أكثر الأنشطة اعتماداً على السرية.



الفصل السادس

الفساد

الفساد المالي والإداري ظاهرة صحبت كل مجتمعات الإنسان. وليس وارداً في مجتمع الإنسان أن تختفي تماماً، ولكنها تزيد حتى تكاد تعم، وتنقص حتى تكاد تغيب.

ومن الناس: قلة لا يغريها فساد، ومن الناس: قله فاسدة بطبعها. وفيما بين هؤلاء وأولئك أغلبية الناس. وأغلبية الناس يدفعهم للفساد عاملان: الحاجة، وغياب المساءلة.

فإن زادت الحاجة لأي سبب، وغابت المساءلة، فثق أن الفساد سوف يطغى. لذلك كانت نظم الحكم الفردي دائماً أكثر النظم تفريخاً للفساد. أما النظم التي تقوم على الشورى والمساءلة والحريات الأساسية فتضيق فيها فرص الفساد.

الفساد المالي والإداري نوعان: نوع يمارسه القادة والتنفيذيون المسؤولون على المستوى السياسي، ونوع آخر تمارسه الأجهزة الإدارية والقضائية والأمنية والإدارات الاقتصادية والمؤسسات النشطة في العمل الاقتصادي الزراعي والصناعي والتعديني والتجاري والمصرفي.

إن نوعي الفساد منتشران في بلاد العالم الثالث بدرجة كبيرة. حتى أنه يقدر أن حوالي ٤٠٪ من الدخل القومي في جيوب الفساد.

لقد كان الفساد من أهم الأسباب التي أثارت شعوب أمريكا الجنوبية ضد الديكتاتوريات العسكرية.

إن ما سببته تلك النظم من فساد مالي وإداري، وهزائم عسكرية، وتجاوزات في حقوق الإنسان، هي الأسباب التي جعلت كثيراً من شعوب أمريكا الجنوبية

كارهين للديكتاتورية العسكرية، محتملين المشاكل في ظل النظم الديمقراطية. ففي فنزويلا، والأرجنتين، بلغ التضخم أكثر من ١٠٠٠٪ في السنة، واختفت البضائع التموينية حتى هجم الناس على البقالات، وانهار الأمن والنظام في كثير من المدن في عام ١٩٨٩م، ورغم ذلك لم يحرك العسكريون ساكناً لاستلام السلطة، لأن المفاسد التي ارتكبت في عهد الديكتاتورية أبلغ شاناً.

الفساد المالي والاداري ليس محصوراً في النظم الديكتاتورية وحدها:

ففي ١٩٧٣م أُتهم سبيرو اقنيو نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأنه استلم رشوة مقدارها ١٠ألف دولار، وكانت التهمة شبه ثابتة لذلك استقال من منصبه.

وفي نفس العام اتهم الرئيس الأمريكي نكسون بفساد إداري بأنه أمر جماعته للسطو على مبنى ووترقيت. وعندما كشفت صحيفة «واشنطن بوست» عن الخبر نفى علمه بما حدث، فكذب على الشعب الأمريكي واتضح بعد التحقيق وجود أشرطة مسجلة تدل على أنه كان يعلم ويتابع عملية السطو، لذلك استقال قبل أن يحاكمه الكونغرس الأمريكي.

وفي مارس ١٩٨٩م قال جورج كوستاكوس مدير بنك كريت في اليونان، والذي اتهم بسرقة ٢١٠ مليون دولار من مال البنك، قال إنه كان يدفع الرشوة لزعماء الحزب الحاكم وعلى رأسهم رئيس الوزراء اندرياس باباندريو وأن رئيس الوزراء استلم منه عن طريق وسيط مبلغ ٧٣٤.٠٠٠ ألف دولار.

وبعد مناقشة هذه الإتهامات قرر البرلمان اليوناني الجديد أن فيها ما يكفي من البينات لتقديم رئيس الوزراء وبعض زملائه للمحاكمة وسيقدمون.

وفي الهند، واجه رئيس الوزراء راجيف غاندي اتهاماً بأن صفقة شراء الهند لأسلحة سويدية بمبلغ ١.٣ بليون دولار شملت ٥٠ مليون دولار رشاوى لمسؤولين هنود، وأن رئيس الوزراء ساهم في التستر عليهم والاتهام ما زال قائماً، وينذر بأن يلعب دوراً هاما في انتخابات الهند المتوقعه قبل عام ١٩٩٠م. وقد حدث.

تلك الإتهامات كلها متعلقة بنظم ديمقراطية لـذلك كانـت مفتوحـة ومعرضـة للرأي العام والقضاء. أما في السـودان وفي عهـد نميـري فقـد كـان الفسـاد المـالي والإداري كبيراً وبقي ليزكم أنوف الناس نذكر منه:

- غالبية القروض التي تراكمت على السودان حتـى صـارت مـع متـأخرات فوائدها ١٤ بليون دولار تمت بطرق غير سليمة وغير موثقة وانطوت على سرقات كثيرة للمال العام:
- أعطت السعودية قرضا للسودان مبلغه ٢٠٠مليون دولار في عام ١٩٧٢م أودع ١٠٪ منه في حساب خاص لصالح **جعفر نميري** كمستلم لشركائه من السودانيين.
- وهناك فضيحة ترحيـل اليهـود الفلاشـا في عـام ١٩٨٤م (عـام الشـريعة) والرشاوي التي استلمت في هذه العملية مما ذكرته المحاكم السودانية.
- وهناك أسوأ إهدار للمال العام في فضيحة مالية إدارية حدثت في عـام ١٩٨٥م، عندما اتفق نميري مع الشهير عدنان خاشقجي على استغلال ثـروات السـودان مناصـفة بين السودان وبين خاشقجي وقد وصفت هذه الصفقة بأنها أشبه بالصـفقات التـي كـان يعقدها المستعمرون مع زعماء العشائر في أفريقيا في القرن التاسع عشر وقبله.
- أما على مستوى الإدارات وأجهزة الأمـن والـدفاع والبنـوك وغيرهـا مـن الأجهزة فقد استشرى فساد كبيـر في عهـد مـايو فكـان للأسـف عـدد مـن رجـال الشرطة يعملون مع المهربين. وفي كثير من مرافق الخدمة العامة صار عـدد ممـن لديه الأمر بترخيص أو رسم أو ضـريبة أو تصـديق يجـد سـبيلاً للانتفـاع الـذاتي، يدفعهم لذلك تدني القوى الشرائية لمرتباتهم الرسمية وضغط الحياة.
- وقد بلغ فساد البنوك، لاسيما الخاصة التي انتشرت في السودان على عهـد الإنفتاح الذي أعقب عام ١٩٧٤م مبلغاً كبيراً. وعينت لجنـة مؤهلـة أثنـاء الفتـرة الإنتقاليه لمراجعة أعمال تلك البنوك ووجدت في ممارستها فساداً كبيراً، أهمه:
  - عدم التزامها بما أبرمته من عقد مع بنك السودان لدى تصديقها.
  - وأنها تجاوزت السقوف المسموح بها للإقراض.

- وأنها عملت في تجارة العملة وغيرها من الممارسات الضارة بالاقتصاد.

إن الفاسد المالي والإداري على مستوى أجهزة الأمن والدفاع، والقضاء، والخدمة المدنية، والبنوك، استمر حتى بعد سقوط الديكتاتورية.

إننا سوف نتطرق للإصلاحات التي قامت بها الحكومة الديمقراطية لاحتواء الفساد في هذه المرافق.

لايخالنا شك في أن الفساد الذي قام به بعض الضباط والقادة لا سيما في المتاجرة بظروف الحرب في الجنوب قد لعب دوراً في الهبوط بروح القوات المعنوية وزمجرة الجنود.

فبعض الضباط يستغل المساحة المحدودة للترحيل الجوي والنهري والبري وعبر طريق السكة حديد لأغراض تجارية ذاتية، وبعضم يوافق على اصطحاب الأطواف لتجارة الأفراد على أن يكون له نصيب منها «الخمس» أو النصف وبذلك يسمونهم.

إن نشاط هؤلاء الفاسدين في كل المرافق أثار غضب الآخرين من زملائهم الغاضبين على الفساد.

ماذا فعلت الحكومة الديمقراطية مع الفساد في هذا المستوى؟

أما على مستوى القوات النظاميه فقد وجهتُ قادتها للقيام ببرنامج محدد لمحاربة الفساد وتطهير المفسدين على أسس موضوعيه وعادلة.

أما على مستوى الخدمة المدنية فسوف أبين ذلك عندما أتطرق للخدمة المدنية في فصل لاحق.

أما على مستوى البنوك فقد اكتملت التحقيقات في البنوك الخاصة، واتخذت إجراءات المحاسبة، وكونت لجنة للتحقيق في أداء البنوك العامة ومراجعة أعمالها.

ولكن الأمر الذي سوف أركز عليه هنا هو الفساد على المستوى السياسي أثناء حكم الديمقراطيه، لاسيما وقد اتخذت حركة يونيو ١٩٨٩م من الفساد ذريعة للإطاحة بالديمقراطية، مرجعة صدى أقوال بعض الصحف الحزبية المعارضة أثناء

الديمقراطية.

إن الحقيقة التي أود أن أركز عليها هي أن الديمقراطية الثالثة في السودان كانت خالية نسبياً من الفساد المالي والاداري لدرجة مدهشة، وأنه بالمقارنة مع تجارب السودان في الماضي، وتجارب الدول الأخرى ذات الظروف المشابهة للسودان، فإن تجربة النظام الديمقراطية الأخيرة في السودان، تجربة احترام المال العام وانضباط على المستوى الإداري.

الاتهامات المحددة:

١. أثناء فترة الحكومة الأولى (١٩٨٦-١٩٨٧م)، إتهم د.**أبو حريرة** بعض زملائه بالفساد أثناء جلسة مجلس الوزراء. وتصدى له الأخ **مبارك عبد الله الفاضل**[1] متحدياً له، فسحب أبو حريرة إتهاماته. هذا مسجل في مضابط المجلس.

٢. وفي مرة أخرى دخل د.محمد أبوحريرة مع عدد من زملائه في اتهامات ونتيجة لذلك عينت لجنة برئاسة القاضي (م) دفع الله الرضي، لتقصي الحقائق ولم يجد أساساً لاتهام أو مساءلة جنائية.

٣. واتُّهم د.أبوحريرة نفسه بأنه أقام شركة لحوم تعاونية إسماً، ولكنها فعلاً مكونة من محاسيب، وأعطاها امتيازات حكومية، وطالب لها بضمان مالي حكومي. نعم تلك الشركة لم تكن تعاونية بالمعنى الصحيح، ولا تستحق ضماناً حكومياً. وقد أضاعت مالاً عاماً بالفعل (١٨ مليون جنيه). وأنا اعتقد أنه خطأ إداري شارك فيه المصرف الذي أقرض المال في تجازوه للضوابط المطلوبة في إدارة القرض.

٤. ثم اتهم د.**بشير عمر** بأنه أعطى تعويضات لآل المهدي على أرض أم دوم.

٥. ود. عزالدين علي عامر على أثاثات ومعدات عيادته، وأثير الموضوع في الجمعية التأسيسية.

(١) مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول لترجمته.

وهنا أود أن أذكر حقيقة هي: أن الدكتور **بشير عمر** لم يستشرني لا بشأن الضمان لشركة اللحوم المشار إليها بطلب من أبي حريرة ولا بشأن تعويضات آل المهدي ود.عزالدين، كذلك لم يعرض الأمر على مجلس الوزراء. لم يترسب لدي أي شعور بأن د.بشير قام بهذه الأعمال بسوء نية، وكان في تقديري بعد سماعي الاتهامات أنه لم يأخذ الأبعاد السياسية في الحسبان، لذلك عندما عرض الأمر على الجمعية التأسيسية تقدم الدكتور **بشير عمر** بشرح واف للموضوع من كل جوانبه، وأمام الحقائق أيدت الجمعية التأسيسية ما فعل وزير المالية. ولكن لوجود ملابسات سياسية حول موضوع التعويضات رأيت أن يحال الأمر للقضاء. فوجهت بإلغاء قرارات وزير المالية ولجوء المتضررين للقضاء. وقد كان ذلك برضاء وزير المالية إسكاتاً للأصوات التي اعتادت الصيد في الماء العكر.

٦. وجه وزير التجارة في حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (**السيد ميرغني سليمان**[1]) لزميله وزير الداخلية (**السيد مبارك الفاضل**) نقداً حول إجراءات قام بها أثناء توليه وزارة التجارة تتعلق بصفقة الذرة المخلوط بالقمح. حيث تعاقد البنك القومي للتصدير والاستيراد مع عدد من التجار لتصدير ذرة واستيراد قمح وتمويل إستيراد بترول، على أن يستورد القمح قبل تصدير الذرة.

وطالب السيد **مبارك الفاضل** بتقصي الحقائق في هذا الاتهام وأية اتهامات أخرى تشاع عنه.

وكونتُ لجنة لتقصي الحقائق شملت أمين عام مجلس الوزراء، أمين عام الجمعية التأسيسية، وكيل النائب العام، ومحافظ بنك السودان. وبعد أدائها القسم، شرعت اللجنة في عملها وانتهت بعدم وجود أساس يصلح للإتهام، بل أشاد بعض المسؤولين الذين تم استجوابهم في الوزارات المعنية بأدائه في الوزارة.

---

(١) ميرغني عبد الرحمن الحاج سليمان، السيد، من قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي، كان مساعداً اول للمحافظ في اقليم كردفان في عهد مايو، ١٩٧٨م، ووزيراً للتجارة في الديمقراطية الثالثة. ترشح في منصب والي كردفان في انتخابات ٢٠١٠م عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل.

٧. ثم صدرت تهم جزافية بحق السيد **إدريس البنا**[1] نائب رئيس مجلس رأس الدولة بأنه أساء التصرف في الإغاثات التي جاءت للبلاد.

والذي لا يعلمه كثيرون هو أن **إدريس البنا** رئيس لجنة فرعية سودانية لمؤتمر الشعب العربي وهو تنظيم للشعوب العربية رئاسته في طرابلس. قرر هذا التنظيم التضامن مع الشعب السوداني في ظروف المجاعة وخصص مساعدات لتوزع في السودان عن طريق لجنته الفرعية. وكانت هذه الإجراءات قائمة قبل أن يصبح **إدريس البنا** عضواً في مجلس رأس الدولة، أثناء عهد الحكومة الإنتقالية. وقد أثارت صحف المعارضة خاصة «ألوان» التهم ضده في أمر الإغاثة السورية والليبية ورد عليها الأخ **إدريس البنا** في حينها.

وبعد قيام انقلاب ٣٠ يونيو تم تعيين لجان للتحقيق في الفساد وتقديم المفسدين لمحاكم عسكرية خاصة وكانت أولى القضايا ضد **إدريس البنا**، حيث اتهم بتحويل حفارة جاءت من ليبيا للسودان لمصلحته الخاصة. وبعد محاكمة هزلية كشفت جهل الاتهام والقاضي، حكمت المحكمة بالسجن أربعين سنة، هذا مع أن **إدريس البنا** بيده خطاب من مكتب الإخاء الليبي (السفارة) فيه تأكيد من أمين مؤتمر الشعب العربي أن هذه الحفارة مرسلة منهم كتنظيم للشعوب لادريس البنا بصفته رئيس لجنة المؤتمر السودانية للتصرف فيها بالكيفية التي تقررها اللجنة، فلهم حق التصرف دون سواهم. وبعد أسبوعين من المحاكمة الهزيلة أرسل رئيس المحكمة للأخ **ادريس البنا** خطابا يذكر فيه أن الحكم عليه قد ألغي وأصبح هو بريئاً مما اتهم به، اللهم إلا اذا كانت ضده تهم أخرى.

٨. ثم حاكمت محكمة خاصة أخرى الأخ عثمان عمر الشريف على ثماني قطع أرض صدق بها كوزير للإسكان. الإتهام أصلاً لا أساس له فالتصديق بهذه القطع من اختصاص الوزير القانوني، وإن صح أن هناك سوء تقدير في تصرفه فالمحاسبة على ذلك سياسية أمام الجمعية أو أمام الناخبين، وليست جنائية أمام القضاء. إن حق التصديق على قطع الأرض وعلى الرخص التجارية يقع ضمن

---

(١) إدريس عبد الله البنا (ولد ١٩٢٧م)، الدكتور، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

صلاحيات الوزير القانونية، وكل وزير يراعي ضوابط معينة في التصديق فإن أخطأ فلا يقال أنه خرق القانون بل الخطأ تقديري ويحاسب سياسياً.

٩. ثم حوكم إسماعيل أبكر وزير الإسكان الأسبق، بعد أن اتهم، لمنحه قطعاً سكنية لبعض المواطنين.

١٠. أثارت صحافة انقلاب يونيو ضجة كبيرة حول إعفاءات جمركية قررتها الحكومة الديمقراطية: الإعفاء حق قانوني للحكومة الشرعية ولكن لكشف الحقائق نوضح الآتي:

أ. أعطت الحكومة الديمقراطية إعفاءات مستحقة لبعض المسؤولين، وعندما قامت حكومة الإنقلاب فإنها أصدرت قانوناً بتاريخ سبتمبر ١٩٨٩م، زادت فيه مخصصات ورواتب وامتيازات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ووزراء الدولة وحكام الأقاليم ومعتمد العاصمة ونوابهم زيادات فاقت ما كانت عليه مخصصاتهم في العهد الديمقراطي ومنحتهم ضعف الإعفاءات القديمة، واستلم أعضاء المجلس العسكري سلفيات بلغت ٢٠٠ ألف جنيه لكلٍ، وتوزعوا منازل الدولة، وخصص لبعضهم أكثر من منزل بحجة أن له زوجتين.

ب. أعطت الحكومة الديمقراطية إعفاءات لبعض ضباط الجيش من رتبة مقدم إلى فريق. هذه مسألة لها تاريخها ففي آخر عام لنظام مايو، أراد الرئيس المخلوع إستمالة ضباط القوات المسلحة فقرر أن يمنح رخصة لتصدير ذرة للحصول على عملة صعبة لاستيراد سيارات هوندا معفية من الجمارك وتباع لعدد من ضباط الجيش بالتقسيط. الملاحظ أن هذا الترخيص لتصدير الذرة كان في عام المجاعة التي عمت السودان كله، وبدأ موت الناس جوعاً يشاع، ودفع عدد من الضباط عربوناً للاستفادة من هذه الفرصة.

ولكن الإجراء كله، كعادة أساليب مايو اضطرب بفساد الوسطاء، وصارت المشكلة معلقة على طول الفترة الانتقالية. وبعد مجيئ الحكومة الديمقراطية كنتُ إضافة لرئاستي للوزارة وزيراً للدفاع، وحيثما ذهبتُ في طوافي على الوحدات العسكرية سألني الضباط عن صفقة الهوندا. فأجريتُ تحقيقاً أوضح لي فساد ما

حدث، فالذرة المصرح بتصديره تاه ما بين الوسطاء. ولكن تبقى حقيقة أن عدداً من الضباط وعدوا بسيارات ودفعوا أقساطاً. فرأيتُ إلغاء الصفقة ومفاسدها وفتح صفحة جديدة لاستيراد سيارات للضباط المعنيين على أساس إجراءات سليمة، فوصلت ألف وثلاثمائة سيارة جديدة، بلغ إعفاؤها الجمركي ١٣٨ مليون جنيه، أُعتمدت ضمن الميزانية.

ج. أعطي إذن خاص لبعض شرائح المهنيين (الأطباء والأساتذة) لاستيراد سيارات، إذن كانت قد قررته الحكومة الانتقالية وأمضته الحكومة الديمقراطية.

د. إعفاءات أعطيت لنواب الجمعية التأسيسية لاستيراد ٢٥٠ سيارة بلغت في جملتها ٣٨ مليون جنيه. هذه الإعفاءات مستحقة فالنائب يخدم الجمهور، وهو نائب لدائرة واسعة، وحركته فيها جزء لا يتجزأ من رفع كفاءة نيابية. هذا هو الامتياز الوحيد الذي نقضته حكومة الإنقلاب وهو إجراء فيه ظلم لقطاع انتخبه الشعب ويعمل في متابعة الخدمات للجمهور: مركزياً وإقليمياً. إن الإعفاء حق قانوني مارسته حكومة شرعية منتخبة وسحبه بهذه الطريقة فيه غبن للنواب.

هذه هي قصة الفساد التي ركزت عليها أجهزة الإعلام، ولم تجد شيئاً آخر تدعم به مزاعم الفساد بعد عام من البحث الدقيق عن فساد الحكم الديمقراطي الذي قصدوه دون سواه. ولذلك صرفوا النظر عن مفاسد مايو لأنهم لا يبحثون عن الفساد من حيث هو بل عن فساد ذي عائد سياسي لصالحهم.

لقد كان النظام الديمقراطي في السودان نظاماً مفتوحاً، فكل حركة يقوم بها المسؤول في أي موقع يراها الآخرون وكانت هناك صحافة حرة تتهم جزافاً. وكان هناك قضاء مستقل، لذلك فإن أية تهمة أو شبهة أثيرت، نوقشت بإسهاب في الصحافة وفي الجمعية التأسيسية وحققت فيها الحكومة بواسطة لجان مؤهلة.

بالإضافة لهذه الضمانات فإن قانون الإجراءات المالية والمحاسبية الذي تتعامل به حكومة السودان يجعل كل المال في يد وزير المالية ومن ينتدبهم للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة. فالمراقب المالي والمدير المالي لكل وزارة يتبع في الواقع لوزارة المالية ويكون منتدباً منها، ويعمل وفق الميزانية العامة

المجازة من الحكومة ومن البرلمان، ولا يخرج عن تنفيذ بنودها.

ثم هناك مكتب يراجع كل الأداء ويلفت نظر المسؤول المعني إذا حدثت أية مخالفة بصورة لرئيس الوزراء لعلاج الموقف. وله أن يلفت النظر لأية مخالفة في تقريره للجمعية التأسيسية.

وهناك رقابة أخرى، مصدرها التكوين الإئتلافي للحكم في العهد الديمقراطي الثالث فلا يجرؤ وزير من حزب أن يغفل ذلك. فالحزب الآخر سيطلع على أي إجراء خاطئ ويكشفه.

هذه العوامل يضاف إليها أن الوزراء وكبار المسؤولين في العهد الديمقراطي حساسون جداً للرأي العام، لذلك يمكن القول إن عهد الديمقراطية الثالثة خلا من الفساد المالي والإداري على المستوى السياسي والتنفيذي بصورة يحق للسودان أن يباهي بها.

مهم جداً أن يكون المسؤولون عن المال العام أمناء. ولكن هذا وحده لا يكفي فكم أمين صار لصاً، وكم مؤتمن خان أمانته... ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾ ﴾ [العلق:٦، ٧]. الأهم هو أن توجد مؤسسات محاسبة ومساءلة يراعيها الأمين، فيحافظ على أمانته، ويخشاها الآخرون.

إن وجود حريات أساسية في النظام الديمقراطي، وصحافة حرة، وقضاء مستقل؛ هي العوامل التي تعطي الأمانة ضماناً مؤسسياً، وتتصدى لفساد المفسدين.

أما إذا غابت المؤسسات، وصار الحكم فردياً، وسلب القضاء استقلاله، وحرمت الصحافة حريتها، وكتم الرأي الآخر، وامتنع النقد الحر، فإن الفساد سوف يطغى على كل شئ.

إنها قاعدة نفسية واجتماعية معروفة إن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

الفصل السابع

قضايا قومية ومشاركة دولية

السودان في عهد نظام مايو تأرجح ما بين الامتثال للوصاية الشرقية في حماية مصر الناصرية في أعوامه الأولى وبين الامتثال للوصاية الغربية في حماية مصر الساداتية ثم المباركية في أعوامه الاخيرة.

وسنرى في الفصل عن السياسية الخارجية إبان الديمقراطية الثالثة كيف انفصل السودان عن التبعية والوصاية وانطلق في خطه الوطني الأصيل بلا انحياز ولا محورية. لا انقطاعاً عن الغرب أو الشرق أو مصر بل وضعاً للعلاقات معها على الأساس المستقيم.

إن عدم الانحياز، وعدم المحورية، لم يعنيا أبداً أن السودان انكفأ على نفسه، بل سنوضح في ذلك المجال كيف خلق السودان صداقات أساسية مناسبة لمصالحه القومية، وفي الفصل الحالي سنوضح كيف اهتم سودان الديمقراطية الثالثة بالقضايا القومية الملحة، وبالأزمات الوطنية، وكيف عبأ الجهد الرسمي والشعبي والدولي لدراسة وعلاج تلك المشاكل.

لقد أعد السودان خطته التنموية الرباعية، وكان منتظراً أن تبحث مع الدول الصديقة والدول الشقيقة لتحديد دورها في التمويل، كما أن السودان درس مشاكل مختلفة وبرمج لعلاجها في إطار مشاركة إقليمية ودولية.

في هذا الفصل سوف نركز على تسع قضايا ملحة درست في مؤتمرات جامعة شارك فيها قادة الحكم الديمقراطي والإداريون والفنيون والأكاديميون وخبراء دوليون.

القضية الأولى: الجفاف والتصحر

نظم السودان مع بعض جيرانه الهيئة الحكومية للتنمية ومحاربة الجفاف (إيقاد). وهي منظمة تضم السودان وجيبوتي، والصومال، وأثيوبيا، وكينيا، ويوغندا.

بحث أعضاء هذه المنظمة مشاكل الجفاف والتصحر، وكيفية محاربتهما، وتقدموا بمشروعات لتحقيق الغرض.

قدم السودان ٢٣ مشروعاً بتكلفة قدرها ١٧٠ مليون دولار.

وفي مارس ١٩٨٧م اجتمع مؤتمر للدول التي أبدت استعدادها لمساعدة أفريقيا على محاربة الجفاف والتصحر.

في هذا المؤتمر بحثت مشروعات السودان، وقد وجدت القبول والاستعداد للتمويل.

وقدم السودان ٥ مشروعات أخرى في إطار محاربة الجفاف والتصحر، وجدت القبول في مؤتمر برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتكلفة قدرها ٢٠ مليون دولار.

وجرت الدراسة الأولية بين د. **حاج الطيب** كممثل لدول شرق أفريقيا ود. **المحمدي عيد** وزير البيئة المصري ممثلاً لدول شمال أفريقيا لسبعة عشر مشروعاً، مستفيدين من المياه الجوفية في الحوض النوبي في شمال السودان، وجنوب مصر: ٦ مشاريع في الجانب المصري، ومثلها في الجانب السوداني، و٥ مشاريع مشتركة.

اتفقتُ مع الأستاذ العالم **عبد السلام**[1] رئيس أكاديمية العالم الثالث للعلوم،

---

(١) محمد عبد السلام (٢٩ يناير ١٩٢٦- ٢١نوفمبر ١٩٩٦م) فيزيائي باكستاني، حاز على جائزة نوبل في الفيزياء عام ١٩٧٩م وكان أول مسلم يحوز على جائزة نوبل في العلوم، والثاني بعد أنور السادات.

والحائز على جائزة نوبل للفيزياء على إنشاء مركز دولي لأبحاث الصحراء بالخرطوم، وعرضت الفكرة على مؤتمر الهيئة الإقليمية للتنمية ومحاربة الجفاف بشرق أفريقيا، فقبل الفكرة وتبناها. وعرضت الفكرة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة فتبناها، بعد ذلك خاطبنا اليونسكو واليونسيف والفاو والبنك الدولي وحكومات ايطاليا والنرويج والمانيا للمشاركة في التمويل وكانت الردود إيجابية ، وكونا لجنة عالمية من ١٤ عالماً من جامعات العالم، ولجنة سودانية قومية من بعض العلماء في مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير، والمجلس القومي للبحوث، وجامعة الخرطوم لمتابعة التنفيذ وخصصنا قطعة أرض مساحتها ٢٠ فدان ليقوم عليها المركز ومزارع الأبحاث التابعة له. بخطة أن يكون هذا المركز مركز الإشعاع لسياسات محاربة الجفاف والتصحر في أفريقيا.

لقد لعب سودان الديمقراطية دوراً رائداً في تركيز الإهتمام الأفريقي والعالمي على قضايا الجفاف والتصحر، وعن طريق المركز الجديد خطط لكي يقيم السودان المنبر المناسب لمواجهة هذين العدوين اللدودين للحياة.

القضية الثانية : لإغاثة وإعادة التعمير

هناك عدد من الأسباب بعضها طبيعي وبعضها بفعل الإنسان ساقت لبلادنا الجفاف والتصحر. أما الأسباب الطبيعية، فأهمها تدني معدل هبوط الأمطار في الست سنوات من ١٩٧٨م إلى ١٩٨٤م.

وأما الأسباب العائدة لأفعال الإنسان: فهي التوسع غير المرشد في الزراعة الآلية، وزيادة الحيوان عن احتمال المراعي، وكثرة الاحتطاب للوقود، والتراخي في تطبيق قوانين صيانة التربة وحماية الموارد الطبيعية.

لقد كانت هناك مؤشرات عامة للشر الزاحف ولكن حكومة نميري لم تعبأ بها، بل ظل يكرر إنتقاده للنظام الأثيوبي بأنه عاجز عن إطعام شعبه ولذلك عندما ظهرت المجاعة في السودان لم يشأ أن يعترف بها مكابرة، بل ظلت حكومته تعطي التصديق لمصدري الذرة بينما بدأ السودانيون في غرب السودان يموتون جوعا فعلاً.

واستمر يواصل هذه الحماقة، حتى بدأ طوافاً بالأقاليم يصحبه أمين الزكاة ليشرحا للناس نظام الزكاة الجديد الذي توهم الرئيس المخلوع أنه سوف يملأ الخزينة العامة بالمال بين عشية وضحاها. كان في اندفاعه لا يذكر وإن تذكر لا يفهم أن للزكاة مصارفها المحددة ولا يستطيع أن يوجهها لمصروفات الدولة المختلفة.

وكان في اندفاعه لا يذكر أن البلاد كانت تعاني من مجاعة، وفي عام المجاعة عطل عمر رضي الله عنه جمع الزكاة! وأثناء طوافه واجهه مواطنو إقليم دارفور بحقائق المجاعة، فأوقف طوافه السخيف، وفرضت حقيقة المجاعة وجودها في السودان.

ولحسن الحظ كان الأمريكيون عن طريق سفارتهم ومعونتهم متابعين لحقائق الموقف في السودان، فقاموا بهمة إنسانية حميدة بنقل كمية هائلة من الذرة للسودان، وكان لهم الفضل الأكبر في إنقاذ السودان من تلك المجاعة.

وكُونت في عهد مايو لجنة للإشراف على الإغاثة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية آنذاك. وفي عهد الحكومة الانتقالية بدأ أول تخطيط علمي للإغاثة بإنشاء مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير، وصدر قانونها في ٨ أبريل ١٩٨٦م.

وعندما جاءت الحكومة الديمقراطية توليتُ الإشراف على الإغاثة. وكونتُ بموجب القانون مجلس إدارة قومي من ٣٤ شخصاً يمثلون الفعاليات السياسية، وحكام الأقاليم، ووكلاء الوزارات، والقوات المسلحة، والشرطة، وبعض الشخصيات القومية. ورأيتُ أن يكون لهذا المجلس الإشراف العام لوضع برنامج علمي موضوعي للإغاثة وإعادة التعمير، دون تأثر بمقاصد حزبية أو شخصية.

وعلى ضوء حقائق الموقف وضعت مفوضية الإغاثة خطة سنوية مستفيدة من:

- تقارير حكام الأقاليم.
- تقارير الجمعيات الطوعية.

- تقارير فرق المسح الميداني والتي ترسلها للمفوضية.
- المعلومات المتوفرة لدى إدارة الإنذار المبكر بالمفوضية.

وعلى ضوء هذه المعلومات وزعت الكميات الآتية (من الذرة) على كل أنحاء السودان وكانت كافية بالغرض:

١٩٨٦ - ٢٢٢ ألف طن.

١٩٨٧ - ٨٢ ألف طن.

١٩٨٨-٢١٩ ألف طن.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

بعد وضع البرنامج القومي للإغاثة لاحظتُ صعوبة في إغاثة مواطنينا في المناطق المتأثرة بالقتال، ولذلك اقترحتُ على بعض المواطنين على رأسهم السيد **إدريس البنا** تكوين مجلس من رجال الدين الإسلامي والمسيحي والسماح له بالإتصال بحملة السلاح ليعطيهم الطرفان الأمان لنقل مواد الإغاثه للجنوب. كان هذا في يوليو ١٩٨٧م، وفعلاً تكون مجلس سُمي مجلس الرحمة الإسلامي-المسيحي، واتصل بحملة السلاح في أديس أبابا ولكنهم رفضوا الاقتراح.

كنتُ أقرأ كتاباً عن الحرب العالمية الثانية فلفت نظري الدور الإنساني الكبير الذي قام به الصليب الأحمر. ففكرتُ في مخاطبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف لتقوم بتوصيل الإغاثة للمناطق المتأثرة بالقتال.

وفي مارس ١٩٨٨م كتبتُ خطاباً بهذا المعنى لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فرد موافقاً في مايو ١٩٨٨م، فكونت لجنة سودانية برئاسة د. حاج الطيب وعضوية بعض سفرائنا من الخارجية، وممثلين للقوات المسلحة والشرطة وكلفتُ السيد صلاح عبدالسلام وزير شئون الرئاسة بالإشراف عليها لتنظم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهمة إغاثة المناطق المتأثرة بالقتال.

وفوضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتتفاوض مع الحركه الشعبية،

ففعلت. ولكن هذه المفاوضات أخذت زمنا طويلاً (٧أشهر) للتوصل لاتفاق، بدأ بموجبه نقل الإغاثة. ولكن حجم وسرعة حركة هذا البرنامج كان متواضعاً. كل ما استطاعت أن تنقله اللجنة الدولية للصليب الأحمر بلغ ١٥ ألف طن(؟) حتى نهاية برنامجها.

ولكن ينبغي أن نشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا سيما ممثلها في الخرطوم دومنيك قرس على جهدهم. فإن العمل الذي قاموا به كان ممهدا للعمليات الأكبر التي تمت فيما بعد.

شريان الحياة: لم تكن قدرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر كبيرة، لذلك كان ما استطاعت أن تنقله من إغاثة محدوداً. وبفعل الجوع والحاجة نزح من جنوب السودان إلى الشمال: العاصمة والإقليم الأوسط وإقليم كردفان وإقليم دارفور، عدد كبير من الجنوبيين بلغ مليوني نفس.

لذلك اتصلتُ بالسكرتير العام للأمم المتحدة في يوليو ١٩٨٨م، وأبلغته أني أعتقد أن حجم الإغاثة المطلوب في ظروف تعرقل فيها الحرب النقل والتوزيع، وتكاثر عدد النازحين، مشاكل بلغت حجماً لا يطيقها الجهد الذاتي، ولذلك اقترحتُ أن تتدخل الأمم المتحدة لتنظيم جهد دولي لمواجهتها، لا في السودان وحده، ولكن أيضا في دول القرن المجاورة. وأن تتخذ الأمم المتحدة هذا الجهد الإنساني العالمي مدخلاً للسلام. فإن هذه المآسي الإنسانية لن يحاط بها إلا إذا تحقق السلام.

تجاوب السكرتير العام للأمم المتحدة مع هذه الآراء وأرسل فوراً مساعده للشؤون السياسية والشئوون الخاصة السيد **عبدالرحيم فرح** لزيارة السودان.

ولتحديد البرنامج السوداني المطلوب، كونت لجنة من مفوض النازحين، مفوض الإغاثة، وممثلين للمالية والخارجية، بجانب ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الغذاء العالمي، وممثل الفاو، ورئيس وحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. أعدت اللجنة تقريراً أوليا لنوع وحجم الإغاثة المطلوبة

للنازحين، واقترن الأمر بفكرة أوسع تغيث النازحين في كل أقاليم الشمال، وتنقل الإغاثة للمتضررين بالأقاليم الجنوبية.

ورؤي بالتفاهم بيننا وبين سكرتير الأمم المتحدةعن طريق مندوب خاص عينه هو السيد جيمس قرانت المدير التنفيذي لمنظمة اليونسيف، أن يدعو السودان بالتضامن مع الأمم المتحدة إلى مؤتمر دولي خاص يعقد في الخرطوم، لبحث هذه المشاكل. ووجهت الدعوة للمؤتمر الذي انعقد في ٨-٩ مارس ١٩٨٩م وكان لوزير الإغاثة والنازحين دور مقدر في التحضير له،، وحضره جميع المدعوين، وبعد التداول حول ورقة عمل أعدت لهم بإتقان تقرر أن تعطى أولوية لتحضير ونقل الإغاثة للجهات المتضررة.

وكانت الإحتياجات المقدرة ١٧٣ ألف طن من المواد الغذائية والمواد الأخرى بتكلفة قدرها ١٣٢ مليون دولار. توفر منها في نفس يوم المؤتمر ٧٧ مليون دولار، وفي اجتماع لاحق في واشنطن في ١١/ ٤/ ١٩٨٩م أمكن سد الفجوة الباقية (٥٥مليون دولار)، ووجه المؤتمر نداء لحكومة السودان وللحركة الشعبية للإلتزام بشهر هدوء (وقف إطلاق نار محدود) لتمكين عمليات الإغاثة من الوصول لغاياتها.

وبعد دراسة مقررات المؤتمر وافقت الحركة عليها كلها. كان هذا موقف إيجابي من الحركة الشعبية، فقد استجابت لمؤتمر لم تكن طرفاً في التحضير له، ولم تُدع لحضوره، وكان من المتوقع أن يبدأ البرنامج أول أابريل ١٩٨٩م ولكنه تأخر قليلا ثم بدأ بطاقة ترحيل كبيرة وبإمكانات هائلة، فقد زيدت ميزانية البرنامج ٥٠ ميلون دولار أخرى لتصبح ١٨٢ مليون دولار.

وهكذا انطلق «شريان الحياة» البرنامج الفريد في حجمه ونوعه فلم يحدث قبل ذلك في العالم أن نظمت عملية إغاثة، ونقل لها بهذا الحجم، عبر خطوط القتال بين جهات ما زالت في حالة حرب.

إن نجاح هذا البرنامج بهذه الصورة أدى لبروز نهج جديد في تنظيم العلاقات

الإنسانية في ظروف الحرب سمي THE SUDANESE FORMULA وسجل بهذا الإسم في الأمم المتحدة واعتبر نمط تسعى الأمم المتحدة لتطبيقه في الظروف المماثلة مثل: أفغانستان، أنجولا، أثيوبيا، الصومال...إلخ.

ونحن نستعرض النجدة الإنسانية الكبرى التي أخذت بيد السودان في ساعة المحنة في عام المجاعة (١٩٨٣-١٩٨٤م)، وفي الإهتمام بمشروعات إعادة التعمير من آثار الجفاف والتصحر، وفي نجدة المتضررين بالقتال من مواطنينا؛ نشيد بالضمير الإنساني الحي لدى عدد من حكومات وشعوب أميركا وأوروبا الغربية ولدى الأسرة الدولية كما تمثلها الأمم المتحدة.

ونخص بالذكر والتقدير أمين عام الأمم المتحدة (بيريز ديكويار) ومدير الفاو (إدوارد صوما) ومدير برنامج الغذاء العالمي (جيمس انقرام) أما مدير اليونسيف (جيمس قرانت) فله شكر وتقدير خاص لأنه وقف معنا بوعي المفكر ووجدان المؤمن واندفاع المحب.

وأظهر عدد من المسؤولين من غير السودانيين حماسة خاصة للمساعدة في هذه المهام الإنسانية مثل السفير الأمريكي (اندرسون)، والبريطاني (بيفن) والهولندي (بيرت فيت)، والإيطالي (د.فارينللي)، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وارن ونوب).. عقد من الهمم الإنسانية التي مهما قيل عن نواياها فقد نجدتنا أعمالها بما فاق كل تصور.

قائمة الذين استجابوا لإغاثة السودان في هذا المجال حسب حجم ونوع ما قدموا وهم:

١. الولايات المتحدة الأمريكية- السيد/ السفير اندرسون.

٢. برنامج الغذاء العالمي -السيد/ جوبر.

٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -السيد/ وارن ونوب.

٤. هولندا- السيد/ السفير بيرت فيت.

٥. المجموعة الأوروبية- السيد/ دايك ماستر

٦. إيطاليا-السيد/ السفير د.فارينللي.

٧. اليونسيف -السيد/ جيمس قرانت.

فلهم منا جميعا -أهل السودان الشكر الجزيل.

القضية الثالثه :النازحون

بعد الوقوف على حال النازحين، كونتُ جهازاً خاصاً بهم، ليكون له كيانه القانوني أسوة بمفوضية الإغاثة.

وبعد دراسة الأمر من جميع جوانبه تقرر الآتي:

أ. إحصاء النازحين.

ب. تقديم الإغاثة العاجلة لهم.

ج. تحديد مناطق يرحلون إليها في الأقاليم الشمالية حيث يعملون لكسب قوتهم.

د. إقامة أجهزة إدارة وأمن لحفظ النظام بينهم.

وقد وضع برنامج شامل، تناوله السيد لامونير ممثل اليونسيف في أفريقيا، وعلى أساسه وضع تقرير شامل، عرضه الأمين العام على الأمم المتحدة فقررت مساعدة السودان بموجبه.

هذا البرنامج عُزم أن يلحق به قبل موسم ٨٩/ ٩٠ ولكن الإنشغال بشريان الحياة حال دون ذلك. إن الإسراع بهذا البرنامج ضرورة قصوى للأخذ بيد هؤلاء المواطنين وإلى جانب ما فيه من معان إنسانية، فإن فيه هدفا وطنيا جليلا وهو: أن يشعر هؤلاء الأخوة أن من بالشمال هم إخوتهم رغم التباين العرقي والديني مما يدعم إحساسهم بسودانيتهم، وهو الإحساس الذي جاء بهم نحو الشمال في المقام الأول، ولعله هو الإحساس الذي جعل الحركة الشعبية تقبل برنامجا دعت إليه

آلية حكومة يناصبونها العداء. وهو قطعا أحد العوامل التي دفعتنا في الحكومة للتفكير في هذا البرنامج. هذا الإحساس المشترك بالإنتماء لوطن واحد هو الأساس المتين للوحدة الوطنية.

القضية الرابعة- اللاجئون

لقد ذكرنا سابقا أن السودان وضع سياسة قومية محددة نحو اللاجئين وهي سياسة اشتملت على ملامح جديدة لم تعرفها هيئة غوث اللاجئين من قبل ويمكن أن يكون لها أثرها في قضية اللاجئين في العالم وربما استنبط منها نهج سوداني آخر. SUDANESE FORMULA تلك الملامح الجديدة التي اشتملت عليها خطتنا هي:

أ. أن يميز بوضوح بين اللاجئ لأسباب قهرية سياسية، واللاجئ لأسباب المجاعة والمرض. فالأخير لا يعتبر لاجئ، ويعمل على توصيل الإغاثة أو العلاج له في وطنه.

ب. ألا يطلب من أي قطر استقبال أكثر من ١٠٪ من حجم سكانه من اللاجئين، لأن في ذلك تشويهاً لكل أوضاعه وتعجيزاً له.

ج. أن تسرع الأسرة الدولية بمساعدة القطر المعني لتحمل العبء الاستهلاكي للاجئين، والأثر السلبي على البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية في الوطن المضيف.

د. أن تهتم هيئة غوث اللاجئين ببرامج عودة اللاجئين الاختيارية لأوطانهم، وأن تشجع على ذلك بمساعدات للعائدين حتى تكون العودة مغرية.

ه. أن يشتغل اللاجئون في وطن اللجوء في أعمال إنتاجية مخصصة لهم بحيث لا تزحم سوق العمل أمام المواطنين وبحيث يستطيعون المساهمة في إعاشة أنفسهم.

لقد نوقشت هذه الأفكار مع ممثلي هيئة غوث اللاجئين وإنا ننتظر أن يكون لها أثرها في التفكير والتخطيط نحو اللاجئين في كل مكان.

القضية الخامسة: السكان

لقد اكتشف الوعي الإنساني العصري الحاجة لسياسة سكانية كونية، لأن عدد سكان الأرض صار الآن ٥ بليون نسمة، ولا بد من تنظيم الأسرة العالمية بصورة تتفق وأفضل الحياة لسكان الأرض: الآن وللأجيال القادمة.

والحاجة ماسة لسياسة سكانية إقليمية في كل منطقة جغرافية في العالم. هذه السياسات السكانية الكونية والإقليمية ينبغي أن ترفدها وتتناسق معها سياسة سكانية قومية في كل قطر من أقطار العالم.

لذلك تم التعاون مع مؤتمر السكان الثالث المنعقد في الخرطوم في أكتوبر ١٩٨٧م، المحضور دولياً، واقترحتُ للمؤتمر أن يساعدنا في وضع سياسة سكان قومية للسودان. وبعد استلام توصيات المؤتمر، كّون جهاز قومي للسكان مهمته وضع خطة سكانية للسودان، تناقشها وتقرها الأجهزة الشرعية لتصبح ملزمة لكل أجهزتنا التنفيذية. وليقوم عليها برنامج سكاني سوداني محدد.

القضية السادسة: الموارد المائية

إن الأمر الذي استقر عليه اتجاه السودان في الماضي هو أن تعنى وزارة الري، بالري الذي مصدره النيل أو فروعه أو راوفده، أو الأنهر الأخرى التي تشق أرض السودان.

إن تدفق مياه النيل كله لا يتجاوز ٨٤ بليون متر مكعب في المتوسط السنوي، نصيب السودان منها حسب اتفاقية ١٩٥٩م هو ١٨ بليون متر مكعب.

لكن في السودان موارد مائية أخرى، فحصيلة مياه الأمطار التي تهطل في السودان الممكن حصرها وجمعها والإستفادة منها تبلغ ٢٠٠ بليون متر مكعب. والمياه الجوفية في السودان تقدر ب ٢٥٠ بليون متر مكعب. هذه الكميات الهائلة التي تبلغ خمسة أضعاف تدفق مياه النيل، يمكن الاستفادة منها إذا أقيمت البنيات الأساسية المناسبة، وذلك يعطي السودان موارد مائية كافية لتأمين مستقبله الزراعي، ذلك أن الشح في السودان في الماء وليس في الأرض الزراعية.

لذلك قررنا توسيع اختصاصات وزراة الري في السودان، لتقوم بدراسة وتطوير استغلال هذه الموارد المائية ولوضع خطة بعيدة المدى لاستغلال موارد البلاد المائية.

لقد عملت دراسات مبدئية ساهم فيها سودانيون وخبراء دوليون، وينبغي أن نواصل تنشيط الجهد السوداني واستقطاب الخبرة والتكنولوجيا والتمويل الأجنبي لتحقيق هذا الهدف الوطني الهام.

القضية السابعة: إعادة التعمير

آثار السيول والأمطار:

في عام ١٩٨٨م هطلت الأمطار على السودان بصورة غير عادية، وفاض النيل بحجم غير عادي، بل غير النيل مجراه.

أما مقياس الأمطار فمتوسط هطول الأمطار على العاصمة سنويا يبلغ ١٦٠مم، لكن في أسبوع واحد من يوم ٣٠/ ٧/ ١٩٨٨م إلى يوم ٧/ ٨/ ١٩٨٨م هطلت أمطار في العاصمة بلغت ٢٧٩.٥مم.

أما النيل فقد كان مقياسه قريباً من مقياس فيضان ١٩٤٦م، ولكن لأن أمطاراً هطلت بصورة غير معتادة في مناطق السودان الشمالية مما أدى لتدفق سيول زادت من مياه النيل في شمال السودان، وهجمت على القرى على ضفاف النيل فإن فيضان ١٩٨٨م كان أبلغ أثراً على الإقليم الشمالي من فيضان ١٩٤٦م.

أما في العاصمة فقد أدى هطول الأمطار بالحجم المذكور إلى إيقاف الحياة. فقد تأثر توليد وتوزيع الكهرباء لأن عدداً من محطات التوليد غطتها المياه، وتأثرت تنقية وتوزيع المياه لزيادة الطمي وإتلافه للمواسير وعرقلة التنقية.

لقد كان الطمي في زمن الفيضان العادي ١٣ غراماً في لتر الماء الواحد. لكن في أغسطس كان اللتر من الماء يحتوي على ٢٧ غراماً من الطمي.

إن توقف الكهرباء يوقف المطاحن والمصانع. وانقطاع المياه يوقف الحياة.

وهذا ما كان في العاصمة حتى تعرضت لمجاعة وضائقة شديدة.

ولمواجهة هذا الموقف عينتُ لجنة وزارية برئاسة د. **عمر نورالدائم**[1] (وزير المالية) وأعطيت صلاحيات استثنائية، وفوضت لاستخدام كل إمكانيات السودان، واستقطاب كل عون الأشقاء والأصدقاء لمواجهة هذا الظرف الحرج.

فأقبلت اللجنة على عملها بهمة شديدة، مواصلة الليل بالنهار، متفقدة أحوال الناس في كل أنحاء العاصمة والأقاليم، مستنفرة لكل قدراتنا.

نجحت اللجنة نجاحاً باهراً إذ:

- أمكن توزيع عدد كبير من الخيام لإيواء الذين سقطت منازلهم.
- أمكن توزيع الغذاء للناس بصورة دقيقه وعادلة.
- أمكن احتواء الأوبئة حتى أنه لم ينتشر وباء واحد.
- استخدت القوات المسلحة في استلام وتوزيع الإغاثة، ولعبت دوراً متقناً في هذا العمل.
- أشرف النواب على لجان شعبية في المناطق المختلفة للتأكد من عدالة توزيع الإغاثات.

إن عمل اللجنة الوزارية للإغاثة في الفترة التي أعقبت الكارثة مباشرة (٤/ ٨/ ١٩٨٨م) نموذج حي للنجاح الذي يستطيعه أهل السودان عندما يكون عملهم نفيرياً تتكاتف في سبيله كل المجهودات: الوزراء، الخدمة المدنية، القوات المسلحة، النواب، واللجان الشعبية.

لقد اعتمدت اللجنة غالباً على مخزون السودان الغذائي لدرء الكارثة، ولكن جاءتنا نجدة سريعة، هذه المرة من الأشقاء فاقوا الأصدقاء، من الغذاء والدواء والخيام، كان النصيب الأكبر من المملكة العربية السعودية، ولكن كل الأشقاء

---

(١) عمر محمد نور الدائم الفكي إدريس (١٩٣٤- ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣م)، للتعريف انظر/ ي هوامش الفصل الرابع.

تقريباً ساهموا: الجماهيرية الليبية، العراق، مصر، الجزائر، اليمن الشمالي، سورية، الأردن، إيران، تركيا، نيجيريا..إلخ.

وبعد أن احتوينا الآثار المباشرة للأمطار والسيول والفيضانات كون مجلس الوزراء لجنة عليا برئاستي لإحصاء الخسائر، ووضع خطة لإعادة التعمير. اجتمعت هذه اللجنة وعينت لجنة فنية برئاسة السيد **أبوزيد محمد صالح** لإحصاء الخسائر في كل أنحاء السودان. بسرعة فائقة أحصت اللجنة الخسائر وقدرتها بمبلغ ١٤ بليون جنيه سوداني في كل أنحاء الوطن.

اجتمعت اللجنة الوزراية العليا واعتمدت حجم الخسائر، ووضعت برنامجاً لإعادة التأهيل وإعادة التعمير اشتركت فيه الوزارات المختلفة. ثم خاطبتُ البنك الدولي للدعوة لمؤتمر دولي لدراسة حجم الخسائر والبرنامج الذي وضعناه لإعادة التعمير. وكانت تلبية البنك الدولي سريعة جداً. فانعقد مؤتمر دولي في الخرطوم في شهر نوفمبر ١٩٨٨م، واستعرض المؤتمر حجم الخسائر، ومقترحاتنا لإعادة التعمير وكونت لجان تخصصية اشترك فيها الخبراء والإداريون السودانيون وانتهى المؤتمر إلى القرارات الآتية:

أ. اعتماد برنامج تأهيل وإعادة تعمير لكل الخسائر في حدود ٤٠٧ ميلون دولار.

ب. إنشاء جهاز خاص لمتابعة أعمال إعادة التعمير بصورة تتناسب مع سرعة الإنجاز المطلوبة على أن يكتمل في ظرف عامين.

ج. تدفع الأسرة الدولية ٩٠٪، من التكاليف. على أن يدفع السودان ١٠٪.

ثم دعا البنك الدولي إلى مؤتمر عالمي في باريس في أول ديسمبر ١٩٨٨م، حضرته إلى جانب الدول الغربية المانحة أمريكا، واليابان، والسعودية، وصندوق النقد الدولي، وفيه حددت كل هذه الأطراف مساهماتها المالية في تمويل برنامج إعادة التعمير في حدود ٤٠٧ ميلون دولار. فكان هذا تجسيداً عملياً لنجاح سياسة السودان الخارجية، والمكانة التي يتمتع بها بين دول العالم كافة.

درست الحكومة هذا البرنامج، ووافقت عليه. حيث كلفت اللجنة الوزارية العليا بمتابعة خطوات التنفيذ.

وبدأ العمل فعلاً في تنفيذ هذا البرنامج الذي من شأنه إعادة تعمير وتأهيل البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية ووسائل الإنتاج التي لحقت بها الخسائر لا سيما في العاصمة والإقليم الشمالي حيث كان التلف أكبر.

ولقد بذل السيد جاسب سنج ممثل البنك الدولي في السودان جهداً وافراً. فقد لعب دوراً أساسياً في استيعاب المشكلة، ومخاطبة رئاسته، وكان يعمل في موقعه بوعي وإمكانات الموظف الدولي، وعاطفة المواطن السوداني، فلا يمكن تناول المشكل المذكور دون أن نحبوه بالاختصاص ونخصه بالشكر.

ولا بد من الإشادة برئاسة البنك الدولي لاستجابتها لكل نداء وجهناه لها في هذا المجال، إضافة إلى مجال إعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي، ومجال إصلاح جميع مؤسسات القطاع العام، وغيرها من المشروعات السودانية الهامة.

إن البنك الدولي منذ عهد ماكنمارا صار ذا وعي وعقل وقلب دولي حقا. وانتهى به الأمر إلى إدراك مشاكل العالم الفقير والوعي بأبعادها الاجتماعية. ولقد تخلص كثيراً من الأغلال التي قيدت مواقعه في الخمسينات من القرن الماضي.

القضية الثامنة :الأبعاد الإنسانية للتنمية

كان الفكر الاقتصادي الغربي لا يعطي الجوانب الإنسانية والاجتماعية في التنمية أهمية كبيرة.

وكان نقد ذلك التقصير من أهم ماجاء في الفكر الإشتراكي. وبفتور الحرب الباردة، ومراجعة الفكر الرأسمالي لبعض آرائه، بدأ شعور حقيقي بضرورة الاهتمام بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية في الغرب. ثم بدأ هذا الوعي في الانتشار.

كان الفكر التنموي الأفريقي مهتماً أساساً بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية.

لذلك اجتمعت كل مصادر الفكر الإنساني حول الاهتمام بهذه القضايا. وصار

التيار الغالب ألا تقبل زيادة دخل الفرد أساساً للنمو، بل ينبغي أن يؤخذ في الحسبان كيفية توزيع ذلك الدخل بين الناس، ونصيب الخدمات الاجتماعية منه.

تثبيتاً لهذا الدور التنموي الصحوي فقد عُقد مؤتمر دولي في الخرطوم حضرته الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وعدد من الدول الأفريقية؛ في مارس ١٩٨٨م، لدراسة الأبعاد الإنسانية للتنمية في أفريقيا.

وأحسن السودان الضيافة من حيث المخاطبة الفكرية للمؤتمر التي كانت على مستوى الأحداث، ومن حيث الإعداد للمؤتمر فقد قاد الدكتور **بشير عمر**(١) (وزير المالية)، يعاونه فريق المالية التحضير والدراسة بكفاءة عالية.

وخاطبتُ المؤتمر بأفكار محددة استقبلها المؤتمرون استقبالاً إيجابياً، وبعد التداول أصدر المؤتمر إعلان الخرطوم حيث صار معياراً لقياس الأبعاد الإنسانية للتنمية من أفريقيا.

وكانت خلاصة (إعلان الخرطوم) ما يلي:

أ. ألا تقاس التنمية بنصيب الفرد من الدخل القومي فحسب، بل تحدد أيضاً عدالة التوزيع، وتوزيع الخدمات الاجتماعية الضرورية.

ب. تأصيل سياسات التنمية منعاً للاستلاب والاستغراب.

ج. إعطاء أولوية في التنمية لحاجات الإنسان الضرورية من مأكل ومشرب وصحة وتعليم وسكن.

د. الإهتمام بالتنمية الريفية لتكون التنمية متوازنة.

ه. احترام حقوق الإنسان فلا تكون التنمية على حسابها بل دعماً لها.

و. الاهتمام بتوازن البيئة.

ز. استئصال الأمراض المستوطنة يعطي أولوية في البرنامج الصحي.

---

(١) بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، للتعريف به رجاء مراجعة هوامش الفصل الثاني.

ح. أن يراعي التعليم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، ومطالب التأصيل والعصرنة، وأن يعمل على محو الأمية.

ط. الحيلولة دون هجرة العقول بوسائل اختيارية.

ي. الاهتمام بدور المرأة في النشاط الاقتصادي والتنمية بصورة تتناسب مع ظروفها الشخصية والاجتماعية.

إن إعلان الخرطوم من السياسات التي شع بها السودان الديمقراطي في قارته وعالمه.

القضية التاسعة: إعادة تعمير الجنوب

لقد لحق بالجنوب تخريب كبير بسبب الحرب. والجنوب أصلاً أكثر تخلفا من بقية أنحاء القطر، هذا معناه أن فجوة التنمية بين الشمال والجنوب قد اتسعت كثيراً.

لقد وضعنا برامج لتعمير الجنوب عندما تضع الحرب الأهلية أوزارها. ونبهنا كل أصدقائنا وأشقائنا إلى ذلك الأمر، فوجدنا منهم استعداداً جاداً للمساهمة في هذا البرنامج.

وعندما قابلتُ أمين عام الأمم المتحدة ذكرتُ له الموضوع، فوافق على أن يكون للأمم المتحدة دورها في توجيه النداء والمشاركة في المؤتمر. ثم ناقشتُ الموضوع مع السيد جيمس قرانت أثناء عمليات شريان الحياة، فأبدى تجاوباً حماسياً مع الموضوع.

لذلك فإن برنامج تعمير الجنوب الآن من أولويات حكومة السودان وسيجد احتضاناً دولياً عندما يقف إطلاق النار.

***

إن ما حدث من دراسة، وتحضير لبرامج علاج في مجال هذه القضايا التسع، يوضح ظهور نمط جديد في الحكم: نمط قومي، يجمع السياسيين والإداريين

والفنيين والنقابيين والأكاديميين في عمل مشترك. ثم يشترك في الدراسة والقرار خبراء دوليون ودول صديقة في منبر قومي- دولي تقدم نتائجه لاتخاذ القرار السياسي الملزم.

هذا النمط سيبقى وينمو ما بقي في السودان حكم ديمقراطي مستنير، وسيقتدى به في أنحاء العالم الأخرى.



الفصل الثامن

إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م والقوانين البديلة

الأنصار في السودان هم سلالة الدعوة التي جسّدت تطلعات الأمة الإسلامية في البعث الإسلامي، والوحدة الإسلامية، وتحرير ديار الإسلام من قبضة الاحتلال.

وفي ١٨٨٥م أسست تلك الدعوة دولة قوية على إقليم أوسع من إقليم السودان الحالي، وشخصت بأبصارها إلى كل أنحاء العالم الإسلامي، فتصدى لها الاحتلال، وقد كان في عنفوانه، فحاصرها بالعدوان وصاولته بالجهاد. فتغلب عليها. ولكن **خليفة المهدي**[١] وسائر خلفائه وأمرائه استشهدوا ولم يستسلموا حتى أن الأمير **عثمان دقنة**[٢] بعد أن أمضى في الأسر سنين، فوتح في إطلاق سراحه إذا قبل أن يعود للحياة الطبيعية فقال: أنا بايعت على الجهاد وسأموت على بيعتي.

هذه الروح أبقت الدعوة حية بعد زوال الدولة. وفي عهد الحكم الثنائي انبرى لها **السيد عبد الرحمن**[٣] الذي غير الأسلوب، ولكن لم ينكس الراية. فأبقى روح الجهاد والالتزام الإسلامي، وسلامة العبادات أساساً لتربية الأنصار، وإن كان قد نسج حول هذا الحديد ثوباً من حرير.

---

(١) عبد الله بن السيد محمد (استشهد نوفمبر ١٨٩٩م) خليفة المهدي، قائد الراية الزرقاء في المهدية، وتولى زعامة دولة المهدية بعد وفاة المهدي في يونيو ١٨٨٥م، استشهد في معركة أم دبيكرات ببطولة جعلت ونجت باشا قائد حملة الغزو يرفع قبعته إجلالاً أمام جثمانه هو وأمراء المهدية المجندلين.

(٢) عثمان دقنة (١٨٣٦م- ٤ ديسمبر ١٩٢٦م) أمير الشرق، أحد أبرز قادة المهدية، من الهدندوة..

(٣) عبد الرحمن المهدي (٢٥ يونيو ١٨٨٥م- ٢٤ مارس ١٩٥٩م- أول شوال ١٣٠٢هجرية- ١٥ رمضان ١٣٧٨هـ)، الإمام، مؤسس حزب الأمة وباعث المهدية وإمام الأنصار منذ ١٩٤٩م وحتى وفاته.

وعبأ **الإمام عبدالرحمن المهدي** الأنصار ومن حالفهم من القوى السياسية لتحقيق استقلال السودان. وبعد صراع طويل أجمع السودانيون على الإستقلال. وكان واضحاً أن معركة التأصيل والتعمير ستأتي بعد التحرير.

وبعد أن اكتملت معركة التحرير واستقل السودان، تعثر الاستقرار السياسي في السودان، ثم بدأت أولى حلقات الاحتلال الداخلي (الحكم العسكري الأول) في عام ١٩٥٨م.

وأثناء ذلك الحكم في عهد **الإمام الهادي**[1] عقد الأنصار مؤتمراً لوكلاء الإمام في الجزيرة أبا، في مارس ١٩٦٣م وهناك، بعيداً عن جواسيس الخرطوم، وضعت معالم البرنامج السياسي للمستقبل. وتقرر أن يكون الهدف هو بناء مجتمع إسلامي متطور. ومنذ ذلك المؤتمر شرعت قيادة الأنصار، ثم قيادة حزب الأمة فيما بعد، تدعو للنهج الإسلامي الذي يلبي تطلعات الشعب السوداني ويلائم تاريخهم.

لقد كانت القوى السياسية السودانية ترفع شعاراً إسلامياً. لذلك لم يكن مستغرباً أن تتجه بعد إسقاط نظام الفريق **إبراهيم عبود** في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م، وبعد قيام الجمعية التأسيسية وانصرافها لمهمة وضع دستور البلاد الدائم، إلى النص على التشريع الإسلامي في الدستور الدائم المقترح.

هذا ما تضمنه مشروع دستور ١٩٦٧م الذي أجازته لجنة دستور قومية، وأحيل للجمعية التأسيسية لمناقشته. وبينما كان يناقش وقع انقلاب ٢٥ مايو١٩٦٩م الذي كان في بداية عهده يساري التوجه فمزق «الوريقة الصفراء» أي دستور التشريع الإسلامي مثلما مزق الدستور الديمقراطي المؤقت (دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤م)، الدستور الذي كانت تحكم به البلاد منذ ثورة أكتوبر.

---

(١) الهادي عبد الرحمن المهدي، (١٩١٨ - ٣١ مارس ١٩٧٠م)، الإمام، تولى إمامة الأنصار خلفاً لأخيه الصديق المهدي في أكتوبر ١٩٦١م، تصدى للنظام المايوي الذي ارتكب في الأنصار مجزرة الجزيرة أبا في ٢٧ وحتى ٣١ مارس ١٩٧٠ وأزمع الهجرة شرقاً حينما أسر بالكرمك وقتل مع الخال محمد أحمد مصطفى والملازم سيف الدين الناجي. ولم يعرف مكان دفنه إلا في عام ١٩٨٦م حيث نقلت رفاته في موكب مهيب إلى قبة الإمام المهدي بأمدرمان.

وبينما مضى نظام الديكتاتورية الثانية يحاول تأسيس دولة «ديمقراطية شعبية» في السودان، مضت القوى الوطنية والإسلامية تكّون جبهة وطنية عريضة ضده. وأخفقت شعارات اليسار. واختلف النظام بين عناصره الشيوعية وغير الشيوعية. وبطش جعفر نميري[1] بحلفاء الأمس في مذابح مشهورة. وفي حالة عدائه للشيوعية وجد داخلياً بعض القوى السودانية التي رحبت بأفعاله، ووجد خارجياً ترحيباً غربياً وعربياً.

وبدأت تداعب خاطر جعفر نميري أفكار إسلامية، ما لبث أن صاغها في كتاب، أو صيغت له في كتاب، نشره باسم النهج الإسلامي لماذا؟ هذا الكتاب تحدث عن أهمية الإلتزام الإسلامي. وربط برنامجه الإسلامي هذا بالتربية والترشيد وقال: إن هذا هو كل ما يمكن تحقيقه في هذا الجيل، على أن تتولى أجيال أخرى ما وراء ذلك.

وقبيل المصالحة الوطنية فكر في إجراء إصلاحات تشريعية إسلامية. فعين لجنة لأسلمة القوانين، برئاسة د. حسن الترابي[2] في يناير ١٩٧٧م.

عكفت هذه اللجنة على مشروع الأسلمة، وتطرقت لموضوع تطبيق الحدود. فالتزمت نهجاً متدرجاً، ورأت أن في مثل هذا التطبيق المتدرج المقترح مصلحة كبيرة للإسلام. تحدثت -مثلاً- عن ضرورة التدرج في تحريم الخمر والعقوبة عليها، حتى لا يفر بعض الناس من الدين نفسه، فراراً من هذا التحريم. اتخذوا نهجاً تخفيفياً لم يرضه آخرون، حتى أن مجلة المجتمع الإسلامية الكويتية، رمت الترابي بتحليل الخمر.

هكذا كان اتجاه الرئيس المخلوع وحلفائه (الأخوان المسلمون). يتعاملون مع الشعار الإسلامي بطريقة مخففة تميل إلى التربية والتدرج.

---

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

(٢) حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، للتعريف الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

وكان العالم الإسلامي منذ ١٩٧٥م، يمر بمرحلة أطلق عليها «الصحوة الإسلامية» وهي مرحلة انصراف عن الأيدولوجيات الوافدة واستقبال للبعث الإسلامي.

وكثرت على الساحة الإسلامية نداءات الصحوة الإسلامية، ومن بينها منبر عالمي اسمه المجلس الإسلامي الأوربي مركزه في لندن. كان الأنصار والأخوان المسلمون السودانيون أعضاء في هذا المجلس. ومساهمة من هذا المجلس في فكر الصحوة الإسلامية، وضع بمشاركة واسعة من أعضائه من كل أنحاء العالم الإسلامي وموافقتهم وثائق أساسية توضح النظام السياسي الإسلامي، والنظام الإقتصادي الإسلامي، وحقوق الإنسان في الإسلام، ومشروع دستور إسلامي. وكان أمين عام هذا المجلس الأخ سالم عزام وهو مسلم مخلص شجاع ينسق مجهودات الجميع ويدعو المؤتمرات لمناقشة ونشر هذه الوثائق الهامة.

وأهم سمات هذه الوثائق:

أ. أن النظام السياسي الإسلامي يقوم على الشورى والحرية واستقلال القضاء.

ب. أن النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على العدالة وكفالة معيشة الكافة.

ج. أن حقوق الإنسان: في الحرية، والكرامة، والحرمات الشخصية، والعدالة؛ هبة من الله، ولا يجوز لبشر أن يعتدي عليها.

د. أن النظام الإسلامي يقيم الحرية والعدالة الاجتماعية، ويحمي الحقوق بالعقوبات الشرعية. فالنظام قبل الحدود والحدود لحماية النظام.

وكان أمين عام المجلس الإسلامي يبعث بهذه الوثائق للحكومات الإسلامية، مناشداً لها وللمفكرين والدعاة والحركات الإسلامية التجاوب معها.

وهكذا خلق المجلس الإسلامي رأياً عاماً إسلامياً ذا معالم واضحة، وقفت جنباً إلى جنب مع أطروحات البعث الإسلامي الأخرى التي زحمت الساحة الإسلامية.

وعلى إثر وقوع الثورة الإسلامية في إيران ونجاحها، وارتفاع راية الإسلام في مجالات مختلفة، مع حضور إسلامي على رأس حركات تحرير مختلفة، فزع الفكر الغربي من الصحوة الإسلامية. وصاروا يخشون أن تنجح الصحوة في إيجاد فكر إسلامي مستقل من الفكر والثقافة الغربية، وقادر على تعبئة الشعوب الإسلامية في مواقف متحررة من التبعية للغرب، فتضع حداً لتغريب الثروة، وتقيم كياناً فكرياً وسياسياً أكثر تحدياً للغرب من الكيان الشيوعي نفسه. لأن الشيوعية في نهاية المطاف اجتهاد غربي، وإن رأوه منحرفاً.

وكان وارداً في أذهان كثير من مفكري الغرب أن هذه الصحوة يمكن إجهاضها من الداخل، وذلك عن طريق تبني الإنتهازيين لها، فيتخذونها وسيلة لدعم سلطتهم، ويطبقونها بطريقة مشوهة فاشلة، فيخبو بريقها مثلما حدث لشعارات القومية العربية، ومثلما حدث لشعارات الاشتراكية الأفريقية (على يد الزعيم نكروما وآخرين).

لا أحد يعلم على وجه اليقين لماذا تبنى **جعفر نميري** وضياء الحق في باكستان الحماس للشعار الإسلامي؟ ولكنهما تبنيا هذا الشعار بحماسة، وربطاه بتدعيم سلطانهما. وربطاه أيضا، بخطٍ لهما في السياسة الخارجية ملتزم استراتيجياً بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إنني أظن ظناً معقولاً أن جهة ما في الغرب كانت حريصة على تبني هذين الديكتاتورين للشريعة الإسلامية ليحرقا هذا الشعار. فيتخذ من تجربتهما البرهان على عدم صلاحية الشريعة والأيام ستكشف الحقائق جلية.

في أبريل ١٩٨٣م كان نميري يطوف بإقليم دارفور، وهناك أعلن عن تطهير الهيئة القضائية من ٤٥ قاضياً رماهم بكل قبيح من فساد الأخلاق، وسوء السلوك. رفض قضاة السودان هذا الإجراء والاتهام الذي انبثق منه وقدموا استقالات جماعية في شهر يونيو.

وحاول أن يقهرهم بتعيين قضاة من أرباب المعاشات، وحاول أن يجلب قضاة

من مصر. لكن الوسائل المختلفة لم تسعفه. لذلك تراجع أمام موقف القضاة وأعيد المفصولون في أول سبتمبر ١٩٨٣م.

وكان النظام مكروهاً معزولاً، فأراد أن يغطي تراجعه التكتيكي هذا، بهجوم استراتيجي، لكيلا يرمى النظام بالضعف. لذلك أعلن في ٨ سبتمبر ما أسماه «الثورة التشريعية». وفي هذه الثورة أعلن أول حلقة من قوانين سبتمبر لتطبيق الحدود. وأعلن أنه قد طبق الشريعة الإسلامية.

وتصور الرئيس المخلوع أنه بهذه الثورة التشريعية قد حقق:

أ. إيجاد ركيزة فكرية لنظامه المتهاوي، ركيزة لها سندها الأصيل في السودان.

ب. أنه بإعلان تطبيق الشريعة سوف يصبح حاكماً شرعياً طاعته واجبة بأمر الدين، ومخالفته بغي يعاقب عليه الدين.

ج. أن أحكام الإسلام الحدَية، سنردع كل المخالفين. وأن في إعلانها ما يثير حماسة المسلمين داخل السودان وخارجه فيدعمون نظامه.

ولكي لا يشارك أحد في فضل هذا الإنجاز، فإن الرئيس المخلوع لم يشرك حلفاءه (الأخوان المسلمين) في القرار ولا في وضع القوانين. بل أوكل المهمة لأشخاص يستمدون وجودهم منه (**النيّل أبوقرون، عوض الجيد، وبدرية سليمان**) وترك للأخوان المسلمين دور التجاوب والتأييد والتعبئة.

الأشخاص قليلو الخبرة والمعرفة الذين أوكل إليهم صياغة هذه القوانين، صاغوها فأصدروها بأوامر مؤقتة. وألزم لجنة التشريع في مجلس الشعب ومجلس الشعب نفسه رفع لائحة المجلس، لإجازة هذه القوانين دون مناقشة، وقد كان.

القوانين التي صدرت على التوالي، وسميت (قوانين سبتمبر) تبلغ عشرة قوانين. وتلى إصدارها إعلام كبير بأن السودان قد طبق شرع الله. وعلى صدى ذلك

بويع جعفر نميري إماماً للدين.

كنتُ خارج البلاد عندما صدرت هذه القوانين. ولما قفلتُ راجعاً، اجتمعت إلى زملائي، فرأوا أن الذي حدث يشوه الإسلام، ويعارض النهج الإسلامي الذي خططنا له مع آخرين.

عندما صليتُ بالناس في عيد الأضحى المبارك في يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٣م، أوردت في الخطبة تعليقاً على التشريعات الجديدة ما خلاصته:

أ. أننا نرحب بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان.

ب. تطبيق الشريعة يعني أن يقوم نظام سياسي واقتصادي إسلامي بكل حقوقه وضوابطه، ثم تأتي العقوبات الشرعية لحمايته. ولكن أن نبدأ بالعقوبات، فتشويه للإسلام.

ج. إن السودان يعاني من مجاعة. وفي عام المجاعة عطل عمر رضي الله عنه حد السرقة. كما عطله في حالة الحاجة، فلم يقطع يدي غلامي حاطب بن أبي بلتعة لأنه كان يجيعهما.

أما عيبها من الناحية الإسلامية فبيانه:

أ. لقد اتفق جميع دعاة الشريعة الإسلامية في هذا العصر أن البدء في تطبيق الشريعة بالعقوبات فيه تشويه للإسلام وهزيمة لمقاصده،هذا ما جاء على لسان الشيخ حسن البنا في مصر، وما قاله الشيخ أبو الأعلى المودودي في باكستان. كلاهما تحدث عن كيفية تطبيق الشريعة وعن الضوابط اللازمة في هذا الصدد. وكلاهما أسس حركة إسلامية.الأول مؤسس حركة الأخوان المسلمين. والثاني مؤسس حركة الجماعة الإسلامية.

ب. وإذا صرفنا النظر عن تلك النقطة، فكثير من الجرائم التي نصت عليها الأحكام جرائم أركانها وضعية وعقوباتها إسلامية مثلا:

- السرقة الحدية في الشريعة: هي أخذ مال الغير خفية من حرز دون اضطرار

على أن يبلغ المسروق نصاباً معيناً. هذا التعريف للسرقة لم يراع في هـذه الأحكـام. فلم تراع شروط الحرز، ولا الخفية، ولا الاضـطرار، وقطعـت الأيـدي بموجـب أركان وضعية للجريمة.

- الحرابة في الشريعة لها أركانها وهي النهب المسلح مع تعذر النجدة. هـذه الأحكام أطلقت الحرابة على كل نهب أو كسر لمنزل أو دكان دون ضوابط.

- في الشريعة لا يجوز أن يرمى أحد بتهمة فيها عبارة الزنـا إلا إذا جـاء معه بثلاثة شهود هو رابعهم. هذه الأحكام نصت على مـا سـمته الشـروع في الزنـا. إن مفهوم الشروع في الزنا هو مفهوم وضعي.

لذلك عندما دعوت جماعة من علماء المسلمين من مصر وباكستان والأردن في عام ١٩٨٧م وكلفتهم بإصدار رأي في قوانين سبتمبر هذه بعد دراستها، قـالوا إنهـا معيبة في جوهرها وفي صياغتها وقدموا تصويباً لها.

عيوبها من الناحية العدالية:

أ. في قانون سبتمبر الجنائي أدخل النظام قانون أمن الدولة، وهو قانون ظـالم يصادر حريات المواطنين وحقوقهم.

ب. القوانين لم تراع أبداً وجود سودانيين غير مسلمين، لا سـيما في الجنـوب، لهم حق المواطنة والرأي فيما يطبق عليهم من أحكام. خصوصاً إن كانت صـادرة من تشريعات مخالفة لدينهم. لذلك عارضوها جميعـاً حتـى أولئـك الـذين كـانوا مؤيدين للنظام أمثال أبيل الير وجوزيف لاقو.

ج. إن تطبيـق الشـريعة واجـب عـلى كـل مسـلم، ولكـن اسـتنباط الأحكـام وتقنينها، إجراءات اجتهادية للمسلمين فيها حق الشورى. هذه الأحكام صـدرت بطريقة فوقية، مستعجلة، خالية من الشورى الواجبة.

العيوب التطبيقية:

لقد أساء نظام مايو إساءة بالغة للإسلام وللعدالة بطريقة تطبيق القوانين.

صادر النظام الضوابط القضائية المعهودة، وأقام جهازاً قضائياً «للعدالة الناجزة»، اختار له قضاة حسب ولائهم السياسي له. ونتيجة لهذا التفريط في العدالة وقعت مهازل كبيرة، فقطع من الأيدي ٢٠٠ في ظرف عام واحد. وجلد عدد كبير من الرجال والنساء بتهمة الشروع في الزنا دون إثبات. وفتح بلاغ ضد الأستاذ **محمود محمد طه**[1] وآخرين تحت قانون أمن الدولة لأنهم وزعوا منشوراً ضد السلطة الحاكمة. وأثناء المحاكمة غير القاضي التهمة للردة. وحكم عليه بتأييد حكم صدر ضده في بورتسودان في عام ١٩٦٥م، أي الردة. وأعدم تنفيذاً لهذا الحكم إهداراً لكل عدالة شرعية ووضعية.

هذا التشويه لعدالة السماء، ولعدل الإنسان، أثار غضب أهل السودان على قوانين سبتمبر ١٩٨٣م: على جوهرها وعلى صياغتها وعلى تطبيقها. فقرر ميثاق الإنتفاضة إلغاءها.

لقد خاض حزب الأمة الإنتخابات العامة في ١٩٨٧م ببرنامج أجازه مؤتمره العام، الذي انعقد في فبراير ١٩٨٦م وهو برنامج (نهج الصحوة).

وكان نص (نهج الصحوة) في هذا الصدد هو إلغاء قوانين سبتمبر، وإصدار قوانين بديلة صحيحة، من حيث إسلاميتها وعدالتها.

وبعد الانتخابات قرر حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي تكوين إئتلاف بينهما وآخرين في حكومة الوحدة الوطنية، واتفقا على ميثاق ليحكم سياسات وبرامج تلك الحكومة.

كانت أول مشكلة واجهت الحزبين في هذا المجال هي: إلحاح حزب الأمة على «النص على إلغاء قوانين سبتمبر ورفض الإتحادي الديمقراطي للإلغاء طالباً تعديل القوانين» ورغم أن الحزب الإتحادي كان قد وقع على ميثاق الإنتفاضة،

---

(١) محمود محمد طه (١٩٠٩م- ١٨ يناير ١٩٨٥م) الأستاذ، مفكر و مؤلف و سياسي، مؤسس الحزب الجمهوري ١٩٤٥م، ولاحقاً صاحب الفكرة الجمهورية و(الرسالة الثانية). اغتاله النظام المايوي جوراً بعد إصدار حكم بالردة عليه.

وفي الميثاق النص على الإلغاء، إلا أنه تراجع عن هذا الإلتزام.

وفي النهاية اتفق على تعبير توفيقي (إصدار قوانين بديلة لقوانين سبتمبر تلغى بموجبها).

لعل السبب هو تخوف الحزب الإتحادي الديمقراطي من الدعاية الإعلامية الصحافية من قبل الجبهة الإسلامية وسط قواعدها.

وفيما يلي الخطى التي اتخذت في هذا الطريق:

١. في ظرف شهرين من قيام الحكومة المنتخبة قدم النائب العام أول مشروع بديل للقانون الجنائي، أي قدمه في سبتمبر ١٩٨٦م. لم نقبل ذلك المشروع وقررت الحكومة توسيع دائرة التشاور بشأنه.

٢. وجه النائب العام النداء لكل الجهات السياسية والحقوقية للمساهمة في الأمر. وبالفعل تقدمت عدد من الجهات بمشروعات قوانين نذكر منها:

- مشروع قانون نقابة المحامين.
- مقترحات قدمتها الهيئة القضائية بطريقة غير مباشرة.
- مشروع قانون اقترحته الجبهة الإسلامية القومية.
- مشروع قانون اقترحه الأخ **علي محمود حسنين**.

جمع النائب العام في ديوانه هذه المشروعات، وبعدها قدم مشروع قانون منقح، عرض على الهيئتين البرلمانيتين للأمة وللاتحادي الديمقراطي. أبدت الهيئة الاتحادية عليه تحفظات. لذلك اتفق على تكوين لجنة فنية مشتركة من الحزبين.

٣. تكونت لجنة من الحزبين مقررها **جبرالله خمسين**، و**تاج السر مصطفى** وقدما بعد فترة مشروع قانون بديل.

٤. قبل الوصول لحل حاسم للقوانين البديلة دعيتُ لتقديم محاضرة عن قوانين سبتمبر والقوانين البديلة في ندوة جريدة السياسة. كان ذلك في اكتوبر

١٩٨٧م. بعد الندوة اتفق أن يقوم د. **خالد فرح** على الموضوع بجهد أهلي. لتكوين منبر شعبي فني قومي لبحث قضية القوانين البديلة. وأقدم د. **خالد فرح** على الموضوع بهمة ونشاط، فوجه الدعوة في منزله لعدد من الشخصيات الممثلة لكل الأحزاب السياسية، وبعض النقابات، وبعض المفكرين فحضر الاجتماع المنعقد في ٦/ ١١/ ١٩٨٧م الأخوة: **ميرغني النصري**[(١)]، أبيل ألير، عثمان خالد مضوي، الطيب أبوجديري، الحبر نورالدائم، **ألدو أجو دينق**[(٢)]، عثمان عبدالله، جبرالله خمسين، محمد عمر بشير، أندرو ويو، انعام عبدالرحمن المهدي، خالد فرح، مناسا مجوك، عبدالوهاب محمد عبدالوهاب، بونا ملوال، خلف الله الرشيد، محمد نورالدين الطاهر، مدثر عبدالرحيم، والصادق المهدي.

أطلق على هذه المجموعة (اللجنة الأم) وانبثقت منها لجنة تنفيذ ومتابعة مكونة من: **ميرغني النصري**، أبيل ألير، الطيب أبوجديري، عثمان خالد مضوي، جبرالله خمسين، اندرو ويو، عبدالوهاب محمد عبدالوهاب، الحبر نورالدائم، ومحمد نورالدين الطاهر، مقرراً.

وفي بداية عمل هذه اللجنة أتفق على المبادئ الآتية:

أ. الحوار الديمقراطي هو السبيل الأوفق والطريق المعبد لحل المشكلات، لا المواجهة والعنف. وفي إطار ذلك يعطى المؤتمر الدستوري أولوية قصوى لتحديد السمات العامة للمجتمع والدولة وشكلها.

ب. التنوع الحضاري والثقافي حقيقة ماثلة في السودان يتحتم الاعتراف بها ومعالجة مشكلاتنا الوطنية على ضوئها.

ج. الوفاق يقوم على كفالة فرص النمو والتعبير، المتكافئة لكل ثقافة أو حضارة تمارسها المجموعات الوطنية.

د. لا مكان لفرض الإسلام على غير المسلمين أو لقسر المسلمين على

---

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧- ٢٠١٠م) لترجمته الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

(٢) للتعريف بالسيد ألدو أجو الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

التخلي عن عقيدتهم.

هـ. القوانين السارية (قوانين سبتمبر) يلزم إستبدالها لأنها غير مبرأة من الشوائب إسلامياً، ومعيبة فنياً، وشرعت في غيبة الديمقراطية والشورى.

و. تتحدد الأسس الدستورية والقانونية للبلاد عبر المؤتمرالقومي الدستوري وتجاز، بواسطة الجمعية التأسيسية.

ز. لا اعتراض على تطبيق أحكام الشريعة على المسلمين.

بعد الاتفاق على هذه المباديء العامة، دخلت لجنة المتابعة في مهمة فنية: هي مهمة مراجعة التراث القانوني الموجود بالتفصيل للاتفاق على قوانين بديلة.

وفي هذه المرحلة انضم للجنة مندوبون من نقابة المحامين هم الأخوة: إسحق شداد، د.سليم عيسى، جلال السيد، تيسير مدثر، مأمون أحمد محمود، وجريس أسعد.

شرعت اللجنة الموسعة في عملها مستمدة من خبرة أعضائها الطويلة في الحقل القانوني ومستفيدة من الأدب القانوني الآتي:

أ. مشروعات القوانين التي أعدها ديوان النائب العام كقوانين بديلة.

ب. قوانين عام ١٩٧٤.

ج. مشروعات قوانين نقابة المحامين.

د. مشروعات قوانين الجبهة الإسلامية القومية.

هـ. قوانين ١٩٢٥ و ١٩٢٩.

و. قوانين الإثبات ١٩٧٢ و ١٩٨٣ ومشروعات الإثبات ١٩٧٦، وقانون الحركة ١٩٦٢.

ز. التجربة المهنية الطويلة والسوابق القضائية في السودان.

درجت اللجنة على الإجتماع كل يوم سبت وثلاثاء في فترة زمنية امتدت من نوفمبر ١٩٨٧ إلى مارس ١٩٨٨ وأثناء عملها، اشترك فيها حقوقيون آخرون:

حافظ الشيخ الزاكي، ويوهانس بور أكول.

وفي نهاية الفترة قدمت اللجنة تقاريرها وهي مكونة من خمسة قوانين بديلة اتفق عليها هي:

قانون العقوبات.

قانون الإجراءات الجنائية.

قانون الإجراءات المدنية.

قانون الإثبات.

قانون الحركة.

وفي التقرير النهائي أوضحت اللجنة الفنية أنهم اتفقوا على تلك القوانين، إلا أنهم استبقوا مسألة أحكام الحدود لتكون اللجنة الأم، لجنة سياسية، فنية للنظر فيها.

إن هذه القوانين التي اتفق عليها تشكل أعلى درجة وفاق، وأكثر اجتهاد قانوني سوداني حديث.

وكان المتوقع أن يقبل الجميع هذه القوانين كقوانين بديلة، مع تكوين لجنة سياسية فنية لمناقشة مسألة الحدود، ويضم ما يتفق عليه بشأنها إلى قانون العقوبات.

ولكن دخلت عوامل غير موضوعية حالت دون ذلك هي:

- الإتحادي الديمقراطي سحب ممثله من آخر مرحلة بعد أن كان قد شارك في كل المراحل وذلك نتيجة لسوء العلاقات بين نائب أمين عام الحزب (الأخ سيد أحمد الحسين) ومنسق اللجنة الأخ خالد فرح. صحيح كان من الممكن البحث عن شخص غير مختلف عليه ليكون منسق اللجنة ولكن لم يفطن أحد لهذه المشكلة ولم يظن أحد أنها يمكن أن تكون سبباً لعرقلة عمل من هذا النوع، لا سيما ومن العسير إيجاد شخص يلاحق الآخرين في منازلهم ويحرص على جمعهم

مثل الأخ خالد فرح.

- الجبهة الإسلامية، مع أنها شاركت في كل المراحل بل وفي الآخر كانت تطالب بأن يصّعد عمل هذه اللجنة (لجنة الوفاق) ليأخذ طابعاً رسمياً- في مقابلة بيني والدكتور **حسن الترابي**- ومع هذا الاقتراح، انسحبت الجبهة فجأة من اللجنة في آخر اجتماع لها. ولدى صدور التقرير النهائي، أعلن الأخ حافظ الشيخ في الصحف أنه انسحب تنفيذاً لقرار حزبي! والتفسير المعقول لهذا التناقض هو أن الجبهة كانت مستمرة في اللجنة وترى أن تتحذ طابعاً أكثر رسمية، ولكن لاح بعد ذلك شبح استفحال الخلاف بين الحزبين الكبيرين فرأت أن تحتفظ بموقفها كله للمساومة به في حلبة التنافس السياسي.

٥. بعد ذلك كونت حكومة الوفاق الوطني في مايو ١٩٨٨ وانضمت الجبهة الإسلامية القومية للحكم. وصار د.**حسن الترابي** وزيراً للعدل ونائباً عاماً. وكنا نتوقع أن يبني على إنجاز لجنة الوفاق المشار إليها ويضيف مقترحات بشأن تطبيق الحدود. لو أنه فعل ذلك لاختصر الطريق وحاصر المشكلة. ولكنه لم يفعل ذلك. بل دخلوا كجبهة في حملة إعلامية حزبية هدفها أنهم دخلوا الحكومة لتطبيق الشريعة معطين الانطباع أن الآخرين كانوا يعبثون.(لو بنوا على الإنجاز القومي لهزم الانطباع الذي أرادوا إعطاءه).

لقد حرصت الجبهة الإسلامية القومية، لأسباب سياسية وحزبية،أن تضع بصماتها على القوانين البديلة. نفس هذا المنطق استعدى الآخرين -لا سيما الاتحادي الديمقراطي الذي حرص ألا تكون بصمات الجبهة على القوانين البديلة. إن حرص الجبهة على الكسب السياسي الحزبي بالقوانين الإسلامية أضر بمصير القوانين ضرراً بالغاً.

٦. في سبتمبر ١٩٨٨ قدم النائب العام أول القوانين البديلة باسم القانون الجنائي لعام ١٩٨٨م وبعد الفحص، اتضح أنه ذات المشروع الذي سبق أن قدمته الجبهة الإسلامية مع تعديلات طفيفة. نوقش الأمر في مجلس الوزراء وصار واضحاً أن العامل الأهم ليس هو تقديم مشروع قانون جنائي، بل لمن

ينسب الفضل، ومشروع من يكون الأساس؟ الموقف الذي انتهى له المجلس هو: ادخال تعديلات في المشروع وإرساله للجمعية مصحوبا بالمشروعات الأخرى وهي:

- مشروع قانون لجنة الوفاق.
- مشروع قانون لجنة الحزبين المشتركة (جبر الله و تاج السر مصطفى) لتبحث الجمعية هذا الأدب القانوني وتقرر بشأنه.

وكان واضحا أن ثمة خلافات مهمة ينبغي أن تقرر الجمعية بشأنها هي:

أ. اختلافات فنية وقانونية: فهل يؤخذ بالترقيم المعهود لمواد القانون الجنائي وقدرها ٥٣٢ مادة، أم بالترقيم الجديد للمواد وقدرها ١٣٢ مادة. وهل يعتمد النص المقتضب في صياغة الأحكام، أم النص المطول المصحوب بالشروح والأمثلة؟

ب. اختلافات اجتهادية إسلامية حول عدد الحدود ما بين اتجاهين: معتدل ومتشدد. فمن قائل الحدود أربعة وقائل بل ثمانية.

ج. كيف يستثنى غير المسلمين من الأحكام الإسلامية؟ جغرافياً أم شخصياً؟ أم على مزج بين الاثنين؟

لقد قدمت الحكومة المشروع الجنائي الجديد، وأرفقت معه المشروعات الأخرى المذكورة، وبدأ النقاش في الجمعية في أكتوبر ١٩٨٨. وبعد تداول الأمر، أحيل للجنة التشريع في الجمعية التأسيسية، وهنا ثار جدل:هل أجازت الجمعية المشروع في مرحلة القراءة الثانية وحولته للجنة التشريع لتقديم تقرير بشأنه في مرحلة اللجنة أو مرحلة القراءة الثالثة؟(هذا رأي الجبهة الإسلامية). أم أن الأمر كان يسير بطريقة غير معتادة في لوائح الجمعية مما يجعل أعمال لجنة التشريع مندرجة في مرحلة القراءة الثانية؟ (رأي الإتحادي الديمقراطي).

الحقيقة هي أن طريقة مناقشة مشروع القانون الجنائي المذكور في مجلس الوزراء وفي الجمعية التأسيسية، وأهمية الموضوع الفريدة اقتضت أن يكون بحث

الموضوع بصورة فضفاضة فيها عدم التزام باللوائح. وقبل أن يقدم الموضوع للجمعية وقع انقلاب يونيو.

إن الجهد السوداني الذي بذل في سبيل وضع قوانين بديلة لقوانين سبتمبر جهد ضخم وجاد، وقد أثمر أدباً قانونياً ضخماً سطرته أقلام سودانية، وسيكون رصيداً أساسياً للتشريع السوداني.

إن التشريع في مسائل حساسة تثير المشاعر، وتختلف حولها الآراء، أمر عسير جداً في ظروف الديمقراطية. وبالرغم من ذلك فقد كان إنجاز هذه قاب قوسين أو أدنى.

لقد أبطأ بالمهمة عدة عوامل بعضها موضوعي وبعضها ذاتي نلخص أهمها وهي:

أ. أن هذه التشريعات تمس عقيدة المسلمين، فهم يتطلعون للامتثال لأمر الله، ففيها إنفاذ لواجبات العقيدة. كذلك إنها تمس مشاعر وآراء غير المسلمين الذين يرون أن عقيدتهم وحريتهم توجب ألا تطبق عليهم أحكام دين آخر.

ب. زاد الأمر تعقيداً عدم وجود أغلبية من حزب واحد تحسم الأمر، فصار محتاجاً لتسويات واتفاقيات.

ج. ومن أسباب التعطيل أن الجبهة الإسلامية القومية جعلت التشريع الإسلامي سبب وجودها ووسيلة تماسك قواعدها، فلابد إذن أن يتم التشريع الإسلامي بصورة يكون فيها الفضل الأكبر لها، وإلا فلا مبرر لوجودها أصلاً. وما دام في الأمر مصلحة حزبية، فإن ذلك يثير التنافس الحزبي لدى الآخرين ويتأثر مصير القوانين بهذا التنافس.

د. ومنذ مدة ظهر تعارض بين الإسراع بإصدار التشريعات الإسلامية، وبين العدول عن ذلك إلى حين عقد المؤتمر القومي الدستوري للإتفاق بشأنها. هذا الرأي الأخير قبلته أحزاب ونقابات السودان إلا الجبهة الإسلامية القومية، وقد كان تجميدها مقترناً بعقد المؤتمر القومي الدستوري في يوم ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م.

وهذا الرأي هو الصحيح، وما عداه تعصب حزبي لا يجدي.

إننا الآن إذا ألقينا نظرة موضوعية للأمر نجد أن الذي ينبغي عمله هو إلغاء قوانين سبتمبر للأسباب التي سقناها، وإصدار القوانين البديلة التي صاغتها لجنة الوفاق، وهي قوانين اشتركت فيها كل الأحزاب ونقابة المحامين في فترة ٤ أشهر من العمل الجاد.

وهي قوانين تتسم بالآتي:

أ. أنها تقنين لكل التراث القانوني السوداني والسوابق القضائية والتطورات القانونية في السودان.

ب. أن فيها ضبطاً للأحكام مما يضيق مجال تقديرات القاضي.

ج. أن فيها إدخالاً للدية كعقوبة إسلامية، في كل المواد الخاصة بالأذى مع تقدير الدية على أساس نقدي.

د. لقد صيغت أحكام القتل والقصاص في النفس كما هي في الأحكام الإسلامية، وقد قبل ذلك غير المسلمين على أساس تمشيه مع أعرافهم.

ه. إلغاء المواد الفضفاضة في قوانين سبتمبر مثل المادة ١٠٥ والمادة ٣٢٧ (أ) (الإخلال بالأمن العام) والمادة ٣٥١ (تبديد المال العام عن طريق الإهمال).

و. أبقى المشروع على نفس ترقيم المواد القديمة لاعتياد الجهات المختلفة: من شرطة واتهام ومتهمين ومحامين عليها.

ز. توسع المشروع في الأمثلة والشروح، وهذا مفيد لا سيما وقد تدنى مستوى التعليم الحقوقي في البلاد.

ح. أدخلت مادة جديدة توجبها مقاصد الشريعة وحقوق الإنسان لمنع التعدي على الحرمات الشخصية.

إن هذه النصوص قد اتفق عليها الجميع، والديات وأحكام القصاص في النفس التي تطابق الشريعة قبلها غير المسلمين على أساس العرف الذي اعتادوه. أما

أحكام الحريات الشخصية التي يراها المسلمون من الشريعة يراها الآخرون من حقوق الإنسان هكذا وقع التطابق مما يجعل تطبيق هذه الأحكام شاملاً بلا استثناء.

أما مسألة الحدود الشرعية فسوف يتفق بشأنها في المؤتمر الدستوري القومي وفيه يتفق على كيفية تطبيقها بما يوفق بين رغبات المسلمين وحقوق غير المسلمين.

إننا في وطن واحد نريد أن نحافظ على وحدته وفي وطننا قتال نريد أن نوقفه، فماذا يضيرنا أن نؤجل تطبيق بعض الأحكام الشرعية العقابية حتى يتفق بشأنها؟ ومن قواعد الشريعة الأساسية أن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة؟!

وشريعة الإسلام في كثير من وجوهها قائمة في بلادنا اليوم: نصلي ونصوم ونحج ونقيم الزكاة، ونقيم على الشريعة أخلاقنا ومعاملاتنا وأحوالنا الشخصية، ونقيم عليها قيمنا وثقافتنا، ونستعد لتوسيع الأحكام الشرعية بالفكر والتشريع الرصين، فما الضير أن نتريث إذا كان في ذلك درء مفسدة الحرب؟؟

إن أسوأ ما في نهج مايو ونهج الجبهة الإسلامية القومية أمران هما:

الأمر الأول: إيهام الناس أن تطبيق الحدود هو الشريعة كأن الشريعة مؤسسة عقابية!!

بينما ترتبط الشريعة بقضية الصحوة الإسلامية، وهي قضية تأصيل وأسلمة للمعرفة وانتصاف للشرق كله أمام غصب الغاصبين:

- الصحوة الإسلامية تعني رد اعتبار لحضارة كانت تحمل مشعل الحضارة بحق.
- الصحوة الإسلامية تعني فكراً يعالج قضايا الحكم والتنمية والمجتمع بصورة أفضل مما يوجد في الأيدولوجيات الأخرى.
- الصحوة الإسلامية تعني إسعاف الفكر والحضارة الإنسانية المعاصرة

بمعاني تفتقدها ولا خلاص لها إلا بها.

- الصحوة الإسلامية تعني النظرة الشاملة الكلية المتوازنة للإنسان والمجتمع والتخلص من النظرات المبتسرة.

هذه الكنوز المعنوية الحافلة، والإمكانات المادية الضخمة انصرف عنها هؤلاء وحاولوا صرف قضية الإسلام عنها ليجعلوها قضية عقوبات لا قيمة لها أصلاً إلا في حماية مجتمع إسلامي.

الأمر الثاني: هو الربط بين مصلحة حزب ما ومصلحة الإسلام، على نحو ما تحاول الجبهة الإسلامية.

يمكن لفئة أن تقوم بدور الرائد: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [آل عمران].

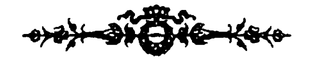
أما أن تقوم فئة بتكوين حزب تعلم أنه أداة صراع على السلطة، وتستخدمه كأداة صراع على السلطة ثم تحاول جعل هذا النفق الضيق قناة الإسلام الوحيدة، دعما لطموحاتها، فخطر على الإسلام ما بعده خطر.

لقد وجه كثير من الناس انتقادا لي ولحزب الأمة، وحملونا مسئولية عدم إلغاء قوانين سبتمبر حسب ما أعلن الحزب في برنامج نهج الصحوة ومواقفه السياسية.

ولكن الحقيقة أني وحزب الأمة عملنا وسعنا لإقناع الحزب الاتحادي الديمقراطي، الشريك في الحكم، بإلغاء هذه القوانين عند تكوين أول حكومة في مايو ١٩٨٦. وبعد أن وافق الاتحادي الديمقراطي على الإلغاء شريطة أن يكون ذلك بعد إيجاد البديل، قمتُ بجهود جبارة في صياغة البديل والاتفاق عليه. ولكن عدم حماسة الحزب الاتحادي الديمقراطي لمشروع الإلغاء من الأساس أجهضت كل هذه المجهودات التي قام بها حزب الأمة.ولم يكن باستطاعة الحزب بقوته النيابية منفرداً تمرير الإلغاء المنشود على صعيد الجمعية التأسيسية.

***

لقد كان هنري كيسنجر أثناء أزمة البترول فيما بعد ١٩٧٤م، حريصاً على ارتفاع أسعار البترول. مع أن الظاهر من سياساته أنه ضد ارتفاعها، لأنه يعتقد أن ذلك في المدى البعيد لمصلحة مستهلكي البترول لأنهم سيجدون له بديلاً، كما أن ارتفاع سعر البترول يؤذي اليابان وألمانيا الغربية أكثر من غيرهما.. وهما منافسا أميركا اقتصاديا!!



الفصل التاسع

أجهزة الدولة

تقوم الدولة الحديثة على مؤسسات ينبغي أن تعمل في تكامل وتناسق لتحقيق أهداف المجتمع التي يتضمنها دستوره.

وعندما يكون الحكم استبدادياً فإن جميع الأجهزة تخضع للإدارة العليا المتحكمة. فلا شيء يفصل بين السلطات، كما هو الحال في السودان في ظل الديكتاتورية الثانية.

أما في ظل الديمقراطية، فالدستور يحدد صلاحيات مؤسسات الدولة، والجميع يمتثل لذلك.

السلطات الأساسية في الدولة الحديثة أربع هي:

- السلطة التنفيذية.
- السلطة التشريعية.
- السلطة القضائية.
- الصحافة.

السلطة التنفيذية

السلطة السيادية والتنفيذية تدخلان في مجال واحد وقد تتولاهما جهة واحدة كما هو الحال في الجمهورية الرئاسية. وقد تتولاهما جهتان: رئيس الجمهورية أو المجلس السيادي ومجلس وزراء كما هو الحال في الجمهورية البرلمانية.

لقد اعتاد السودان منذ استقلاله أن يقسم الأمر بين مجلس سيادة أو مجلس رأس دولة يتولى الصلاحيات السيادية، ومجلس وزراء يتولى المسئوليات

التنفيذية.

ومن خصائص هذا التقسيم في النظام البرلماني، أن تكون صلاحيات المجلس السيادي رمزية لأنه يمارسها دون مساءلة، بينما مجلس الوزراء مسئول للبرلمان حيث يحاسب هناك على أدائه.

وعندما اتفق الحزبان الكبيران (الأمة والإتحادي) على تكوين حكومة الوحدة الوطنية، اتفقا أن يكون رئيس الوزراء من الحزب الأكبر، ورئيس مجلس رأس الدولة من الحزب الثاني.

ولكيلا ينشأ نزاع في الإختصاصات عين الحزبان الكبيران لجنة لتحديد اختصاصات مجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء بصفة قاطعة على ضوء الدستور البرلماني القائم (دستور ١٩٨٥ المؤقت).

قامت هذه اللجنة بدراسة للمؤسسات المشابهة في بلدان أخرى وخلصت إلى الآتي:

أ. أن رأس الدولة يملك ولا يحكم، أي يرمز للسيادة ولكن لا يمارسها من تلقاء نفسه.

ب. كل المناشط التنفيذية من اختصاص مجلس الوزراء.

ج. المناشط السيادية التي يمارسها مجلس رأس الدولة يمارسها بتوصية من مجلس الوزراء.

قبلت لجنة الحزبين هذه التوصيات وكونت لجنة لتفريق القوانين السارية وقتها على ضوء هذه الأسس. وقد كان.

وصار الأمر كالآتي:

أ- صلاحيات مجلس رأس الدولة الدستورية حصرت في قوانين الأوسمة والأنواط، والزيارات الإنسانية، والتصديق على التشريع الذي يجيزه مجلس الوزراء بأمر مؤقت أو الذي تجيزه الجمعية التأسيسية، والتصديق على أحكام

الإعدام.

ب- الأنشطة ذات الطابع التنفيذي كتعيين الوزراء، أو ترقيات القوات المسلحة يمارسها مجلس رأس الدولة بتوصية من رئيس الوزراء أو الوزير المختص.

هذا هو الأساس النظري. ولكن هناك عوامل في الواقع السياسي لم تخضع تماماً لهذا الأساس.

فرئيس مجلس رأس الدولة هو أحد زعماء حزب سياسي شريك في السلطة التنفيذية. وأعضاء مجلس رأس الدولة الآخرون هم أيضا ساسة معروفون. لذلك كان لهم دور سياسي وممارسات دخلت في نطاق العمل التنفيذي. مثل:

- أن يحضر رئيس مجلس رأس الدولة مؤتمرات القمة العربية في قيادة وفد السودان مع أن هذه المؤتمرات تتناول قضايا سياسية وتنفيذية.

- أن يبحث مجلس رأس الدولة أموراً سياسية وداخلة في النطاق التنفيذي مع وفود أجنبية أو شقيقة زائرة للبلاد.

- قيام رئيس مجلس رأس الدولة والأعضاء بزيارات ميدانية في السودان حيث تعرض لهم قضايا سياسية وتنفيذية فيقررون بشأنها أحياناً.

- إن مجلس رأس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهذا مفهوم رمزي لتكريم القوات المسلحة. ولكن هذه الرمزية خلقت لدى بعض الناس فهما خاطئاً كأن القوات المسلحة ليست جزءاً من الجهاز التنفيذي، أو كأنها ليست خاضعة للحكومة. بل هي كذلك، وينبغي أن تكون خاضعة للحكومة. وأي تصرف يقوم به رأس الدولة نحوها ينبغي أن يكون بتوصية من رئيس الوزراء أو وزير الدفاع.. لكن الفهم الخاطيء لهذا الموضوع خلق فجوة زادت من تهميش وزير الدفاع، وبالتالي من إضعاف صلة الحكومة بالقوات المسلحة وخضوعها لها.

إن الدستور واضح في بيان الصلاحيات، ولكن هناك سببان خلقا تداخلاً غير

مشروع، وجعلا رأس الدولة يمارس بعض الأنشطة التي ليست له بموجب الدستور الذي ارتضته البلاد. وهما:

السبب الأول: أن مجلس رأس الدولة مكون من ساسة كانوا نشطين في أحزابهم فواصلوا في الموقع الجديد بعض نشاطهم.

السبب الثاني: الرمزية والحيل الدستورية التي توجد في الدساتير الديمقراطية محتاجة لتطور في الفهم والممارسة قل ما يوجد في بلاد حديثة العهد بالدولة الجديدة والمجتمع الحديث.

وهنالك حالات قام فيها مجلس رأس الدولة بأنشطة سياسية ذات أثر تنفيذي ولكنها كانت بتوصية من الحكومة، كالحالات الآتية:

- التماس رئيس الوزراء من رئيس وأعضاء مجلس رأس الدولة إعلان ومتابعة التعبئة العامة بعد حادث احتلال الكرمك وقيسان. وقد تم ذلك واجتمع مجلس رأس الدولة بي وبالسيد **محمد عثمان الميرغني**(١) وبآخرين كزعماء أحزاب، وخاطب عدداً من الاجتماعات لتعبئة إمكانات السودان، ومخاطبة الأشقاء لدعم السودان. وكانت حملة ناجحة وموفقة.

- كذلك التمستُ من د.علي حسن تاج الدين عضو المجلس دعوة القوى السياسية لمناقشة ميثاق الوفاق في أبريل ١٩٨٨م. فوجه الدعوة للقوى السياسية السودانية، كلها ودار نقاش مثمر جداً في القصر. تناول كثيراً من القضايا المزمع بحثها في المؤتمر القومي الدستوري، وسوف تشكل وقائع ما دار رصيداً ثرياً للمستقبل. وفي نهاية تلك المناقشات أمكن التوصل لميثاق الوفاق الوطني الذي قامت على أساسه حكومة الوفاق الوطني في مايو ١٩٨٨.

- وفي مارس ١٩٨٧م التمستُ من **إدريس البنا**(٢) نائب رئيس مجلس رأس الدولة رعاية مجلس الرحمة الإسلامي/ المسيحي الذي أنيط به إيجاد وسيلة

---

(١) للتعريف بالسيد محمد عثمان الميرغني الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

(٢) إدريس عبد الله البنا (ولد ١٩٢٧م)، الدكتور، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

لتوصيل الإغاثة والدواء للمتضررين من غير المقاتلين عبر خطوط القتال. وقام المجلس بإجراء الاتصالات اللازمة ولكنه لم يجد تجاوباً من الحركة.

- التمستُ من السيد **ميرغني النصري**[1] عضو المجلس دعوة القوى السياسية والفئوية مناقشة قضية توحيد الجبهة الداخلية في فبراير ١٩٨٩م، وقد وجه السيد ميرغني الدعوة لكل القوى السياسية والفئوية السودانية وترأس اجتماعات دامت شهراً، وأثمرت البرنامج المرحلي الذي وقع عليه ٢٩ حزباً ونقابة، والذي بموجبه قامت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة في مارس١٩٨٩م. لقد كان جهداً مقدراً خلق رصيداً من الأدب السياسي السوداني له أثره في تطور البلاد السياسي.

وأحياناً كثيرة قام رئيس وأعضاء مجلس رأس الدولة بمبادرات من عندهم في مجالات مختلفة، مبادرات لم تعترض عليها الحكومة أو رحبت بها مثل:

- التوسط لإزالة الفرقة: كالاجتماع الذي دعا إليه السيد **أحمد الميرغني**[2] في القصر في يوم ٤/ ١/ ١٩٨٩ لإيجاد صيغة توفيقية بين الأمة والإتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية حول مبادرة السلام. وقد كان الاجتماع موفقاً وصدر بيان من القصر بذلك.

- مجهودات استقطاب الإغاثة من بعض البلاد العربية التي قام بها السيد **إدريس البنا**.

- تبني وثائق توفيقية سياسية مثل تبني السيد **ميرغني النصري** لوثيقة الدفاع عن الديمقراطية والإعلان الوطني للسلام.

وأهم عمل قام به السيد **ميرغني النصري** في هذا المجال هو رئاسته للجنة الوفاق التي صاغت القوانين البديلة وما توصلت إليه تلك اللجنة من أسس

---

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧- ٢٠١٠م) لترجمته الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

(٢) أحمد الميرغني (١٦ أغسطس ١٩٤١م- ٢ نوفمبر ٢٠٠٨م)، السيد، قطب الختمية ونائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي حتى وفاته، سفير السودان بمصر ثم وزير الخارجية في العهد المايوي (١٩٧٩-١٩٨٤م). رئيس مجلس رأس الدولة في الفترة من (٦مايو١٩٨٦ حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩) عندما قام انقلاب (الإنقاذ) على الحكومة المنتخبة ديموقراطياً.

ستكون رصيداً قوياً للمؤتمر القومي الدستوري في موضوع التوفيق بين الالتزام الديني والوحدة الوطنية.

وبالرغم من التجاوزات التي حدثت، والثغرات التي ظهرت، فإن رئيس وأعضاء مجلس رأس الدولة كانوا يدركون حدود مسئولياتهم، وإن تخطوها فبحذر؛ وكانوا أقرب إلى تبني المسائل القومية.

ولا بد من ذكر أن السيد **أحمد الميرغني** منذ انتخابه رئيساً لمجلس رأس الدولة حرص على تجنب الأنشطة الحزبية والتزام النهج القومي.

والشهادة لله أنه مع كل أسباب الإحتكاك السياسية والحزبية لم تقع أزمة واحدة حقيقية بين مجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء على نحو الأزمات التي كانت تنشأ بين المرحومين السيد إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة، والسيد **محمد أحمد محجوب**[1] رئيس مجلس الوزراء في منتصف الستينات.

إن تاريخ العلاقة بين رأس الدولة الرمزي ومجلس الوزراء التنفيذي حافل بالنزاعات الحادة في كل أنحاء العالم، وأهم مجال تطور فيه هذا النزاع هو نظام الحكم البريطاني. حيث كان التطور السياسي الديمقراطي أصلاً من ضمن مراحل انتزاع البرلمان للسلطة الفعلية من الملك، حتى صار العرش رمزياً لا يمارس سلطات حقيقية، وصار هذا هو النمط الذي قيست عليه صلاحيات رئاسة الجمهورية البرلمانية.

في مجال العلاقة بين رأس الدولة ومجلس الوزراء أيضاً كما في الحالات الأخرى التي طرقناها من قبل، كان أداء الديمقراطية الثالثة في السودان أفضل من سابقاتها.

الخدمة المدنية

كانت سمعة الخدمة المدنية في السودان طيبة جداً، من حيث الأمانة والكفاءة، بل كان كثير من المراقبين الأجانب الذين يزورون السودان يدهشون لمستوى

(١) محمد أحمد محجوب (١٩٠٨- ١٩٧٦م)، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الثاني للترجمة.

جامعته، ولمستوى شرطته، ولمستوى قواته المسلحة، ولمستوى قضائه، وسائر مؤسساته؛ فيقولون إن السودان هو بروسيا أفريقيا (إشارة لامتياز بروسيا في ألمانيا).

ولكن الخدمة المدنية السودانية تعرضت لأولى هزاتها في عهد الديكتاتورية الأولى. لذلك عندما توليتُ رئاسة الوزراء في مايو ١٩٦٦م عينتُ لجنة مؤهلة برئاسة المرحوم السيد كرار محمد أحمد لدراسة مشاكل الخدمة المدنية واقتراح وسائل الإصلاح. وقبل أن تفرغ اللجنة من أعمالها ضايقتني المناورات داخل البرلمان، فطلبتُ تأييداً من الكتل البرلمانية لبرنامج اقترحته، فوقف معي من وقف ولكن تأييد البرنامج سقط بعشرة أصوات. فاستقلتُ في ١٥ مايو ١٩٦٧م، وفي يوليو ١٩٦٧م صدر تقرير كرار، ولكنه أهمل.

ثم تعرضت البلاد لطامة المايوية، فلحق بالخدمة المدنية مفاسد كثيرة خلاصتها:

أ. **التطهير العشوائي**: لقد صنف النظام المايوي السودانيين على أساس أعوانه (وهم في المرحلة الأولى اليسار وحلفاؤه) وخصومه (وهم بقية أهل السودان). وانبري يستأصل أعداءه من مواقع الخدمة المدنية ويعين بدلهم أعوانه بصرف النظر عن الكفاءة والتجربة.

هكذا طرد تعسفياً عدداً كبيراً من موظفي وعمال السودان المهرة. هذا أكبر نزيف شهدته الخدمة المدنية. واتجه هؤلاء المطرودين للاغتراب: فكانوا رأس الرمح في حركة هجرة العقول التي تمت في السودان بحجم كبير، وكانوا أساس السمعة الطيبة التي اكتسبها السودانيون في الخارج. من يسمع الملك فهد أو أو العقيد القذافي أو الأمير الحسن أو أمير الكويت أو رئيس جمهورية اليمن..إلخ يتحدثون عن أداء السودانيين في بلادهم وفي دواوينهم يحس بالفخر والإعجاب لهذه الجماعات المهاجرة من أهل السودان. ولكنهم من ناحية أخرى خسارة على الخدمة المدنية السودانية.

ب. تصور النظام المايوي أنه يمثل تحالف قوى الشعب العاملة. متى اجتمعوا ومتى تحالفوا وكيف؟ ولكن مهما كانت حقيقة الأمر، فالنظام فرض نفسه وصياً وأعلن تحالفاً بين الموظفين، العمال، المزارعين، الجنود، والرأسمالية الوطنية. وكما قرر لها تحالفها، قرر لها مباديء هذا التحالف وألزمها بها. فمن لم ينخرط في الولاء لهذه التصورات التعسفية فإنه عدو للشعب ولقوى تحالفه، مندرج في الثورة المضادة، وعليه اللعنة! بهذا الأسلوب حاول النظام تسييس الخدمة المدنية. وعلى أساس هذا النهج صارت الخدمة المدنية أداة «للحزب» الحاكم فتسلق على رأسها الموالون للنظام، أو الإنتهازيون الذين يحسنون مسح الجوخ. وانبرت وحدات الاتحاد الاشتراكي في مواقع العمل تحاول السيطرة على المصالح والوزارات مستعينة بأجهزة الأمن والقهر.

هذا التسييس الأرعن شكل إفساداً واستنزافاً للخدمة المدنية ما بعده إفساد.

ج. ونظام مايو كان يعشق عبارة التثوير في حد ذاتها ظناً منه أن هذا النهج يعطيه شرعية، ويبرهن على ثوريته، ويقدم التوجه السياسي والثوري كما يتصوره على النظم واللوائح. لذلك انتهك نظم الخدمة المدنية ولوائحها، وتخطى اختصاصات الوزارات والمصالح. وفي الثلث الأخير من ذلك العهد بعد أن استحكم حكم الفرد طغى القصر على كل الممارسات، فتعدى على النظم واللوائح. وبلغت الفوضى أن القروض الخارجية التي تحكمها القوانين واللوائح استبيحت لكل من يجد الضوء الأخضر من القصر فتعقد الصفقات والاتفاقيات وتتراكم على البلاد الالتزامات دون ضابط من قانون أو لائحة. هكذا تراكمت الديون على البلاد: ديون لم يكن النظام نفسه يعرف حجمها، ولا تفاصيلها.

د. وفي عهد مايو تدنت قوة الجنيه السوداني الشرائية ففقدت في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٧ ألف في المائة (١٠٠٠٪) من قيمتها. هذه الظاهرة سببت ضغوطاً معيشية لكل أصحاب الدخل المحدود برواتب أو أجور مما دفع كثيراً منهم للفساد المالي لدعم دخولهم. هكذا انتشر الفساد المالي في أجهزة الخدمة المدنية السودانية بصورة لم يعهدها السودان من قبل.

ه. استباحة اللوائح، والإصرار على ولاء سياسي مصطنع، وتدني قيمة الجنيه السوداني، والترهيب الأمني..هذه العوامل كانت طاردة للكفاءات السودانية الإدارية والفنية والأكاديمية والتنفيذية والمهنية والماهرة بحجم كبير حتى أنك تجد تخصصا ما فقد كوادره بنسبة ٩٠٪ (المساحون، الفنيون في المهن الطبية، خبراء الإرصاد الجوي. .الخ).هذا كان على حساب الخدمة المدنية.

و. وكثر في عهد مايو التوسع في تكوين الهيئات المستقلة، فتحول عدد كبير من المصالح لهيئات مستقلة بفكرة تحسين الأداء. ولكن الذي حدث فعلاً كان كالمستجير من الرمضاء بالنار. فالهيئات نشأت بطرق غير منضبطة فأقامت إمبراطوريات يتربع على عرشها أصحاب الولاء للنظام، بعيدة عن المساءلة، يحرص قادتها على توفير امتيازات ورواتب العاملين فيها دون حرص مماثل على رفع الإنتاج وتحسين الأداء. ليس العيب في فكرة تكوين هيئات مستقلة بقانون. ولكن العيب في ممارسة كانت وبالاً على الاقتصاد السوداني إذ جعلت استثماراً مقداره ٥٠ بليون جنيه يمد إيرادات الدولة بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه سنويا: أكبر جمل تمخض فولد فأراً صغيراً!!

ز. وقامت تنظيمات نقابية في جميع الوحدات في القطاع العام، وهذه أيضا نشأت بطريقة غير منضبطة. فكبار المسئولين، وهم في الواقع هم المخدمون، دخلوا في عضوية هذه النقابات. مع من يكون التفاوض بين النقابة والإدارة في هذه الحالة؟

النقابات محكومة بمصالح أعضائها، وهذا طبيعي، والإدارة محكومة بمصلحة دافع الضريبة صاحب القطاع العام. لقد أهدر حق الأخير كثيراً تماماً مما أدى للنتائج التي شهدناها في أداء كثير من هذه الهيئات. إذا كان كبار المسؤولين في هذه الهيئات أعضاء في النقابات، وربما رؤساء لها، وعليهم حتماً تحقيق مصلحة الأعضاء لضمان إعادة الإنتخاب، فمن الذي يعني بأمر المصلحة العامة؟ هذه ظروف أدت لضغوط مستمرة لنيل الحقوق وتفريط مستمر في الواجبات، وهو أمر يضر على المدى البعيد بمصلحة النقابات نفسها لأنه يقتل الدجاجة التي

تبيض الذهب. وفي حالة صفاء وموضوعية فإن القواعد النقابية أول من يعترف بذلك ويوافق على الإصلاح، ولكن في حالة الغفلة عن الأمر ترجح كفة الحقوق على الواجبات.

هذه المفاسد التي استحكمت في الخدمة المدنية السودانية ورثها السودان من عهد مايو، الديكتاتورية الثانية. وعندما جاء عهد الحكومة الانتقالية فإنها استشعرت مسؤوليتها نحو الخدمة المدنية، وقررت تكوين لجنة قومية لدراسة مشاكل الخدمة المدنية والتوصية بإصلاحها برئاسة الأخ **كرم الله العوض**(١)، أحد علماء وخبراء الإدارة المعدودين في السودان.

عكفت هذه اللجنة على مهمتها، وفرغت منها بعد نهاية الفترة الانتقالية مباشرة.

وفي بداية مسئوليتي سُلِّمتُ التقرير فأمرتُ بتوزيعه على زملائي، وعلى كل الجهات المعنية لدراسته، وعقدتُ عدداً من الاجتماعات للتشاور بشأنه، ثم عرضتُه على مجلس الوزراء فاتخذ قراراً بقبوله.

خلاصة التقرير والتوصيات التي قدمتها لجنة كرم الله:

أمنت اللجنة على المفاسد المذكورة أعلاه الموروثة في عهد الديكتاتورية الثانية، وكانت أهم توصياتها:

أ) كفالة جيدة للخدمة المدنية لكيلا تتأثر بتنازع الولاء السياسي.

ب) تقنين الوزارات والمصالح بما يحدد صلاحياتها بالقانون واللوائح ويحول دون تداخل الاختصاصات.

ج) احترام قوانين ولوائح الخدمة المدنية.

د) توضيح حدود المسئولية الوزارية والمسئولية الإدارية لمنع الإحتكاك

---

(١) كرم الله العوض، السيد، إداري وأستاذ جامعي بكلية القانون جامعة الخرطوم. تدرج في السلك الإداري حتى صار وكيل وزارة الحكم المحلي، ثم وزير الخدمة والإصلاح الإداري (فبراير- مايو ١٩٧٧م).

الوارد بين المستويين.

ه) كفالة حقوق العاملين في الخدمة المدنية بدعم لجنة الخدمة المدنية وحماية حقوق الجمهور الذي يتعامل معهم.

و) تنظيم الاغتراب بصورة لا تخل بمستوى الخدمة العامة في البلاد.

ز) التخطيط لاستغلال الموارد البشرية، وعلاج مشكلة فائض العمالة، والاهتمام بالتدريب لسد نقص الكفاءات.

هذه المباديء كونت برنامج الحكومة الديمقراطية نحو الخدمة المدنية والتزم بها الوزراء. واجتمعتُ بقادة الخدمة المدنية وأكدتُ لهم هذا التوجه وطلبتُ منهم الالتزام به.

لقد التزم الوزراء بهذا التوجه فلم يتعرض أحد لكوادر الخدمة المدنية بأي إجراء تعسفي. ومع اختلاف الوزراء والحكومات فإن المسئولية في الخدمة المدنية ظلت كما هي عليه، تحكمها القوانين واللوائح في مسائل الترقية والنقل والامتيازات.رلم يعف أحد أو يعين لانتمائه الحزبي فحسب، بل كان الضمان لعدم التعسف في هذا المجال أن القرار بإعفاء أو تعيين كبار أعضاء الخدمة المدنية من اختصاصات مجلس الوزراء كله. صحيح أن المجلس فوض هذه السلطة لي، ومارستها طوال فترة ثلاث سنوات بالانضباط والموضوعية حتى أنه على طول تلك السنوات ورغم تعدد الأحزاب لم يطعن أحد في تلك الممارسة، وبقي التفويض لي من مجلس الوزراء حتى النهاية.

وكانت لجنة الخدمة المدنية هي مرجعي في كل الشؤون المعنية، ولم يحدث أن رددتُ لها قراراً أو فرضتُ عليها قراراً. وأوليتُ اهتماماً كبيراً بجهاز المراجعة، ابتداء من الاعتراف بدوره المفتاحي، إلى إعطائه كل الإمكانات اللازمة لأداء عمله، إلى الاهتمام بتقاريره. والإهتمام بالمراجعة كمؤسسة هامة للدولة وإجازة قانون المراجعين القانونيين لضبط المهنة وإعطائها الاحترام والاعتراف الدولي.

اهتمت الحكومة الديمقراطية بموضوع فائض العمالة وعملت على علاجه

بصورة لا تؤدي للتشريد، وذلك بتحديد مواطنه بدقة، وإيقاف الأيدي الفائضة عن حاجة العمل مع صرف مرتباتها وأجورها الأساسية كإعاشة، وتدريبها لعمل بديل في القطاع العام أو الخاص.

ووضع برنامج أولي لفائض العمالة، وخوطبت منظمة العمل الدولية بشأنه، فانتدبت خبراء وضعوا مع الفنيين السودانيين برنامجاً مستمداً من برنامجنا، ينتظر إذا نفذ بدقة أن يعالج عطالة الخريجين، وهي ظاهرة اهتمت الحكومة بعلاجها في المنبع: بتخطيط التعليم وتوجيهه نحو حاجة البلاد الفعلية كما أوضحنا سابقاً.

البرنامج الخاص بعطالة الخريجين وجه استخدامهم في الوظائف الشاغرة الآن (أي حينذاك)، وإيجاد عمل قطاع خاص لهم بتمويل وتسهيلات حكومية، وتدريب بعضهم للأعمال التي لا تؤهلهم قدراتهم الحالية لها.

أداء الهيئات المستقلة كان من المشاكل التي قعدت بالخدمة المدنية، لذلك عينت الحكومة لجنة مؤهلة لدراستها، فقدمت اللجنة تقريراً حدد عيوبها، وأهمها:

أ. أن هذه الهيئات تدير ثروة عامة ضخمة، ولكنها لا تساهم في إيرادات الدولة بما يتناسب مع هذا المال العام الضخم.

ب. الرقابة على هذه الهيئات ضعيفة، فميزانياتها لا تقدم مع الميزانية العامة. وحساباتها متأخرة. وتستعمل كثيراً من الحيل لإخفاء حساباتها ورصائدها الحقيقية. ولا تلجأ للحكومة إلا للحصول على القروض.

ج. لا توجد صلة مؤسسية بهذه الهيئات، وفي كثير من الحالات صلتها بالوزير شخصياً وهذه صلة محدودة بقدرات الوزير مما يترك ثغرات كبيرة.

لذلك أوصت اللجنة بالآتي:

- إصلاح جميع وجوه أداء هذه الهيئات لتعود الاستثمارات بعائد مناسب للمال العام المستثمر فيها.

- إحكام الرقابة على هذه الهيئات للتأكد من حسن الأداء، والحيلولة دون

إخفاء الحسابات وتأخير الميزانيات والمراجعات.

- أن يكون مبدأ الاستقلال والشخصية الاعتبارية وسيلة لزيادة المرونة والربحية والإنتاجية والإنتاج فإن لم يؤد لذلك فلا معنى له. ومن المشاكل التي زعزعت الخدمة المدنية مسألة ترتيب وتقويم الوظائف كالمقارنة بين مؤهلات المهندسين المختلفة والمقارنة بين المهن المختلفة من حقوقيين وأطباء واقتصاديين ومهندسين وأساتذة. .الخ. والمقارنة بين المواقع المختلفة داخل المهنة الواحدة كالأساتذة -مثلا- وكل هذه المسائل لا يوجد في السودان دليل مدروس لتوجيه السياسة فيها. لذلك عينت لجنة مؤهلة برئاسة د. قلباوي محمد صالح الخبير السوداني ذي الصيت العالمي في ميدانه.

عكفت هذه اللجنة على دراسة الموقف من جميع جوانبه، والمتوقع أن تقدم كتاباً للخدمة المدنية يحدد تقويماً وترتيباً عادلاً لكل وظائف الخدمة العامة في السودان، ليدرس ذلك التقويم على المستوى التشريعي والسياسي، فإن أقر يصبح الدليل المعتمد للخدمة العامة في السودان. وبذلك يعلم أصحاب التخصصات المختلفة الموقع الذي ينتظرهم في الخدمة العامة السودانية دون غموض. هذا سيزود السودان لأول مرة في تاريخه دليلاً لتقويم وترتيب الوظائف والمهن والتخصصات بالصورة التي يرضاها السودانيون لأنفسهم، وتخدم مصالحهم، وتكون مرجعاً لحسم الخلافات بين أرباب المهن المختلفة.

الحكم الاقليمي

الحكم الإقليمي هو وجه من وجوه اللا مركزية التي تلائم ظروف السودان من حيث تنوع سكانه وسعة إقليمه وتعدد جيرانه. وهو اتجاه تفاهمتُ عليه مع المرحوم وليم دينق[1] أثناء انعقاد لجنة الإثنى عشر المنبثقة من مؤتمر المائدة المستديرة، وتراضى عليه بقية أعضاء اللجنة فدخل في توصياتها. ثم عرضت توصيات اللجنة لمؤتمر جميع الأحزاب السودانية عندما سُلمت لي كرئيس للوزراء

(١) للتعريف بالسيد وليم دينق، الرجاء الرجوع للفصل الأول.

في أكتوبر ١٩٦٦م وتداولها ذلك المؤتمر وأخذ بها.

وأرسلت قرارات ذلك المؤتمر للجنة الدستور القومية فأدخلت نصاً على الحكم الإقليمي في مشروع دستور ١٩٦٧م.

وفي عهد الديكتاتورية الثانية استمد منها النظام المايوي نظام الحكم الذاتي الإقليمي الذي تضمنته اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م، كما استمد منها النظام قانون الحكم الإقليمي الذي أصدره في عام ١٩٨٠م.

وكما أفسد النظام المايوي كثيراً من السياسات الصحيحة فإنه أيضا أفسد الحكم الإقليمي.. أفسده في الجنوب حتى هبت ضده حركات المقاومة المسلحة، وأفسده في بقية أنحاء السودان لأنه جعل من حاكم الإقليم نميرياً صغيراً يتحكم في الإقليم حسب هوى الأخ الأكبر.

كانت مفاسد الحكم الإقليمي على عهد الديكتاتوية الثانية هي:

أ. الفساد السياسي: فحاكم الإقليم ذو الصلاحيات الكبيرة يختار بطريقة هي في النهاية تعيين من رئيس الجمهورية، ولذلك يصبح ولاؤه لمن عينه، ولا يهتم بمساءلة ومحاسبة إقليمية. وهذا فيه ما فيه من إهدار لفكرة اللامركزية، لأنها تعني توزيعاً حقيقياً للسلطة من المركز للإقليم، وكان أكبر دليل على هذا أن عدداً من أقاليم السودان كانت تتضور جوعاً، ولكن رئيس الجمهورية كان يتكتم على المجاعة، فجاراه حكام الأقاليم على ذلك.

ب. والحكم الإقليمي لم ينفذ بطريقة فيها ضبط للعلاقة الإدارية بين المركز والإقليم، بحيث يتولى الإقليم صلاحياته وتتولى الإدارة المركزية صلاحياتها بطريقة تمنع الاحتكاك والتداخل.

ج. وأسوأ ما أخفق فيه الحكم الإقليمي المايوي أن الأقاليم لم تكن لديها الصلاحيات، ولا الإمكانات المالية؛ لتمويل قراراتها، فكانت معتمدة تماماً على الحكومة المركزية. . هذه الظاهرة وحدها كافية لجعل الحكم الإقليمي إسماً على غير مسمى.

عندما جاءت الحكومة الديمقراطية درست مشاكل الحكم الإقليمي الموروث، واستأنست برأي اللجنة القومية المكونة لموضوع الحكم المحلي، وما تراه من ربط بين الحكم المحلي والحكم الإقليمي، كما استأنسنا برأي مؤتمر الضباط الإداريين الذي شجعناه وشاركنا فيه واهتممنا بتوصياته حول الحكم الإقليمي. وانطلاقاً من هذه الدراسات وضع برنامج إصلاح الحكم الإقليمي وخلاصته:

أ. أن يكون حاكم الإقليم من أبنائه المؤهلين الذين يحظون بتأييد غالبية أهل الإقليم كما يمثلهم نوابهم المنتخبون، وأن يكون هو ونائبه والوزراء الإقليميون عاملين في الإقليم في شكل مسؤولية جماعية لتصريف شؤون الإقليم.

ب. ضبط بيان الصلاحيات المركزية والإقليمية بصورة تحول دون التدخل والنزاع، على أن تحّول المسائل الخلافية لمجلس الوزراء للبت فيها إن لزم.

ج. وضع لائحة تعامل مالي بين المالية والإقليم لتأمين الميزانيات الإقليمية، وللتوجه نحو تحديد إيرادات معينة للإقليم ليحقق الاكتفاء الذاتي.

د. تحقيق مقدار من المشاركة الشعبية عن طريق لجان شعبية موزونة التكوين.

هذا هو الإصلاح المرحلي الذي قررناه. ولكن مستقبل الحكم الإقليمي الملائم للسودان الكامل الديمقراطية، وهل يقف عند صلاحياته المعهودة أم توسع الصلاحيات في اتجاه فيدرالي؟ هذه المسائل أدرجت في أجندة المؤتمر القومي الدستوري الذي كان متوقعاً انعقاه في ديسمير ١٩٨٨م، ثم اتفق علي انعقاده في ١٨ سبتمبر١٩٨٩م.

إن مستقبل الحكم الإقليمي في السودان، أو البديل الفدرالي له، سوف يكون على صدر أجندة المؤتمر القومي الدستوري المزمع، والذي سوف يتطرق بالنقاش والحل لكل قضايا السودان الوطنية، لاتخاذ قرارات بشأنها تفتح المجال واسعا لبناء الوطن.

الهيئة القضائية

استقلال القضاء هو أحد أركان الديمقراطية. الأركان الأخرى هي: الحكم النيابي، الحريات الأساسية، وسيادة حكم القانون.

لذلك فالديكتاتورية في أي شكل كانت تبدأ دائماً بالمواجهة مع القضاء، لأنها لا تستطيع أن تحكم استبدادياً إلا إذا طوعت القضاء لإرادتها الديكتاتورية.

صحيح أنها تستطيع دون أي تدخل من القضاء أن تغير القانون، وعلى القضاء أن ينفذ القانون كما تصدره هي كجهة مشّرعة. ولكن يمكن للقضاء أن يعترض: إذا سحب القانون حقوق الإنسان.

والديكتاتورية تريد أن يُطبق القانون بطريقة غير محايدة.

الديكتاتوية تطوع القضاء، إما بفرض سيطرتها على الهيئة القضائية، إن استطاعت، وأما بتهميش الهيئة القضائية القائمة، وتكوين هيئة قضائية موازية لها تمنحها صلاحيات القضاء، وتضمن انصياعها لها، أو بتكوين محاكم خاصة يجلس عليها للقضاء كوادر الدكتاتورية أنفسهم.

القضاء غير المحايد غير المستقل لا يكون أبدا أداة لعدالة. بل يكون حتما أداة للحرمان من العدالة. لذلك نصت المادة ١٤ من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي أقرته الدول ودخل حيز النفاذ عام ١٩٧٦م كجزء من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (وقد وقّع السودان على هذا الميثاق في ١٨/ ٢/ ١٩٨٦م). نصت المادة ١٤ على حق الإنسان في أن يحاكم (من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون)، أي أمام قاض مؤهل ومستقل ومتجرد.

ونصت المادة ٧/ أ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان (والذي وقّعه السودان في ١٨/ ٣/ ١٩٨٦م)على حق الإنسان في أن يحاكم أمام محكمة محايدة.

إن التناقض بين استقلال القضاء والنظام الدكتاتوري ضرورة تقتضيها طبيعة الديكتاتورية، وحقيقة تؤكدها وقائع التاريخ. ليس التناقض بين النظام

الديكتاتوري والهيئة القضائية مستغرباً بل عدم حدوثه هو المستغرب.

ولكن الذي يحدث أحيانا حتى في النظم الديمقراطية أن ينشأ تعارض بين الحكومة (الهيئة التنفيذية) والهيئة القضائية.

إن حكومات السودان في ظل الديمقراطية درجت على احترام الهيئة القضائية إلى درجة التقديس. هذه الحقيقة أدت إلى تجاوزات أضرت بالمصلحة العامة.

فالسيد **بابكر عوض الله**(1) رئيس القضاء بعد ثورة أكتوبر استخدم منصبه للقيام بأعمال سياسية أضرت بالبلاد وكانت من بين الأشياء التي مهدت لانقلاب ٢٥مايو ١٩٦٩م.

إن استقلال القضاء جزء من معادلة تعني أيضاً حياد القضاء. وكثيراً ما يكون القضاة، لا سيما في مجتمع مفتوح ومتداخل كالمجتمع السوداني، معروفين بانتماء سياسي معين، هؤلاء لا يمكن أن يكونوا أهلاً للقضاء المستقل المتوقع الحيدة.

وأثناء عهد الحكومة الديمقراطية الثالثة في سنتها الأولى بعد انتفاضة رجب/ أبريل١٩٨٥م كان رئيس الجهاز القضائي في الخرطوم شخص ينتمي إلى حزب بالمعارضة، وكان يستخدم منصبه للنظر السريع في القضايا ضد الحكومة، ويماطل في أي قضايا ترفعها الحكومة ضد آخرين.

وفي ذات مرة لاحظ النائب العام (عبد المحمود الحاج صالح) أن إحدى المنظمات، منظمة الدعوة الإسلامية، غير مرخصة لأنها لم تجدد رخصتها منذ ثلاث سنوات، وكان على القاضي المختص أن يحكم في ظرف خمس دقائق أهي مرخصة أم غير مرخصة؟ هذا الأمر موطل فيه لمدة عامين.

السجل حافل بحالات كثيرة استغل فيها القضاة قدسية استقلال القضاء، وتصرفوا بغير حياد لأن لهم إنتماءاً سياسياً.

---

(١) بابكر عوض الله (ولد ١٩١٧م)، مولانا، للترجمة الرجاء مراجعة هوامش الفصل الثالث.

المسألة الثانية التي شكت منها الحكومة الديمقراطية هي تعطيل نظر القضايا. وهي مسألة يتفنن فيها بعض المحامين، ويجدون استجابة من بعض القضاة. ولا شك أن في هذه الأمور مصالح متبادلة.

لهذا السبب، ولأسباب أخرى، نجد أن كثيراً من القضايا تقادمت جداً، وهو أمر له آثاره الضارة سياسياً وأمنياً واقتصادياً. فكيف يمكن أن يساءل القضاء للإسراع بنظر القضايا؟

إنها علة لها أضرار بالغة، وقد تسبب الأذي للديمقراطية نفسها لأن المماطلة في إنجاز العدالة ظلم.

مسألة ثالثة هي أن إستقلال القضاء وصل درجة في السودان أبعدت وزير المالية من أية صلة بما قرر القضاة لأنفسهم من شروط الخدمة. فالهيئة القضائية تقرر بصدد شروط خدمتها ما تشاء دون مراعاة لإمكانيات موارد الدولة، ودون مراعاة للأثر التسلسلي لقراراتها، إذ أن بعض فئات المهنيين تقيس حالها بحالهم، وتتطلع لشروط خدمة مماثلة.

هذا يعني أن الهيئة القضائية دون علمها تؤثر سلباً على ميزانية البلاد، وعلى استقرار هياكل الخدمة فيها.

إن استقلال القضاء كما مورس في ظل الديمقراطية الثالثة أدى لوجود قضاة ذوي اتجاهات سياسية حزبية استغلوا حقيقة استقلال القضاء لتعطيل أعمال الحكومة، أي لتعطيل إرادة الأغلبية ولتدعيم إرادة معارضيها لتمكين الأقلية.

التعطيل في نظر القضايا كان له أثره في سخط المواطنين على الأداء الديمقراطي. كما كان له أثره في تعويق النشاط الاقتصادي، وأدى إلى اتخاذ القضاة شروط خدمة غير مراعية لظروف البلاد المالية، ومثيرة لمطالب مماثلة من ديوان النائب العام، مما فتح الباب لخلق مفارقات جديدة لا يكون معها استقرار.

إن استقلال القضاء ركيزة من ركائز الديمقرطية، ولكن ماذا يكون الحال إذا أدى استقلال القضاء لممارسات سببت خطراً على الديمقراطية؟

إن كل ما ذكرنا هنا لم يقصد منه النيل من مبدأ استقلال القضاء. ولكن قصد منه قفل باب الأمراض التي تلج من باب استقلال القضاء لقفلها قفلاً محكماً بكل الوسائل.

إننا في الديمقراطية الثالثة صبرنا على كل التجاوزات، احتراماً للهيئة القضائية ولمبدأ استقلالها. ولكن لم يغب عنا الدرس المفيد جداً للمستقبل. وأرجو ألا يكون قد غاب على القضاة والحقوقيين السودانيين، لنخطط معاً لقيام هيئة قضائية مستقلة، مع ضوابط محكمة تؤكد أهلية وحيدة القضاء، وتؤكد عمل الهيئة القضائية مع أركان الدولة الأخرى في أداء يحفظ الديمقراطية والعدالة، ويقي القضاء والبلاد شر ﴿فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾.

الصحافة

الصحافة هي هبة العصر الحديث، وهي ركن من أركان الدولة لأنها تجلس على عرش الخبر والرأي ولا شئ أقوى من رأي آن أوانه، أو خبر كشفت حقيقته لجاهليه.

لذلك لعبت الصحافة في العالم الحديث دوراً مفتاحياً في حالتي الحرب والسلم، وصار يطلق عليها، ليس مجازاً، السلطة الرابعة؛ أي رابعة السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

إن للمبادرة الصحفية أثراً ماضياً. فالمبادرة الصحفية، الواشنطن بوست مثلاً،هي التي أقالت رئيس الجمهورية الأمريكية ريتشارد نيكسون.

وعندما زرتُ الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩م قابلتُ السناتور وليام فلبرايت زعيم الأغلبية الديمقراطية في الكونجرس الأمريكي (سابقاً)، فحكى لي عن سلطان الإعلام، وتأثير الصحافة، وكيف أن آراءه لا تجد مجالها بسبب مواقف الذين يسيطرون على الصحافة.

كان يتحدث عن وجود عناصر تسيطر على الصحافة والإعلام بما قد يجعلها تنحرف عن خدمة مصالح الولايات المتحدة، لخدمة مصالح أخرى كاللوبي الصهيوني.

وللصحافة البريطانية دورها المعروف في تكوين وإسقاط الحكومات وتوجيه الرأي العام البريطاني.

وكلنا يعلم قوة الصحافة المصرية ودورها الفعّال في العالم العربي، وقد خلفتها لحين الصحافة اللبنانية. ثم الآن الصحافة السعودية والكويتية وصحافة المهجر.

وللصحافة دور مرموق جداً في السودان الحديث. ومن بين أدوار الإمام الراحل عبدالرحمن المهدي الرائدة في تكوين السودان الحديث دوره في رعاية الصحافة. إذ كان كثير الاهتمام بها، وأصدر أول صحفية سودانية يومية (صحيفة النيل).

لقد شهد السودان منذ استقلاله نهضة صحفية قوية استمرت حتى مايو ١٩٦٩م.

عندما وقع انقلاب مايو كانت الصحافة السودانية الحزبية والمستقلة ناضجة تماماً. ناضجة كمهنة، وناجحة كصناعة رائجة ورابحة، لا سيما صحف: الأيام، الصحافة، الرأي العام، والسودان الجديد.

وفي عهد الدكتاتورية الثانية أممت الصحف وماتت مهنياً وصناعياً، إذ صارت دواوين مهمتها التطبيل والتضليل، وصارت مؤسسات خاسرة من الناحية التجارية.

بعد سقوط نظام مايو قامت الحكومة الانتقالية، فأعادت حرية الصحافة، وأبقت على صحيفتي الأيام والصحافة في القطاع العام، ورخّصت لإصدار الصحف الحزبية ولإصدار عدد هائل من الصحف المستقلة.

لقد وضعت الحكومة الانتقالية أقل الضوابط للصحف التي رخصتها. فصار عددها كبيراً جداً (حوالى ٦٠ صحيفة ومجلة). هذه الصحف بعضها صدر، ولكن لما كانت تكاليف الصدور باهظة جداً فإنها في الغالب اعتمدت على غيرها من حزب سياسي أو جهاز مخابرات أجنبي.

عندما جاء عهد الحكومة الديمقراطية، كان واضحاً أنه لكي تقوم الصحافة بدورها المطلوب هناك ثلاثة ضوابط مطلوبة:

- قانون الصحافة والمطبوعات.
- الانضباط الاختياري الذي يقدره الشخص المسئول من حيث الوطنية والكفاءة الصحفية.
- ضابط الترخيص الذي يجب ألا يعطى إلا لجهة تقدر المسئولية الصحفية، ولا تستغل الحرية لقتل الحرية، وأن تكون قدراتها المالية وافية ومعروفة المصدر.

قانون الصحافة والمطبوعات:

كوّنت الحكومة الانتقالية في عام ١٩٨٥م لجنة برئاسة السيد بشير **محمد سعيد** لإعادة النظر في قانون الصحافة القديم.

وفي عهد أول حكومة منتخبة نظر السيد **محمد توفيق** في تقرير لجنة الأستاذ بشير فوجد أنها قننت الحقوق، ولم تراع الواجبات! ولسد هذه الثغرة شُكّلت لجنة من وزير الثقافة رئيساً، والنائب العام، والسيد **مبارك الفاضل**[١] والسيد **ألدو أجو**[٢] أعضاء. قدمت اللجنة تقريرها. وبموجبه تم تعديل المشروع، فأجازه المجلس وأودعه الوزير في الجمعية.

ولكن لدى نظره أبدت الهيئة البرلمانية للاتحادي الديمقراطي عليه بعض التحفظات، لذلك سحبه الوزير (د. **مأمون سنادة**[٣]) لإجراء التعديلات. أجريت

(١) مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول لترجمته.

(٢) للتعريف بالسيد ألدو أجو الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

(٣) مامون سنادة (ت ٢٠٠٨م)، الدكتور، سياسي وقانوني خريج جامعة الخرطوم، حاصل على دكتوراة في القانون من جامعة اكسفورد. عمل قاضياً، ثم محامياً، تقلد عدة وزارات عن الحزب الاتحادي الديمقراطي في حكومات الديمقراطية الثالثة.

التعديلات وعرض المشروع على مجلس الوزراء فأجازه وأدرج في الجمعية، ولكن قبل إجازته أبدى بعض الصحفيين ملاحظات للوزير الجديد (السيد **التوم محمد التوم**[١]) فرأى أن يأخذ بها فسحب القانون وأدخل عليه تعديلات، ثم عرضه على مجلس الوزراء ولكن المجلس لم يوافق عليه. وبقي الحال كذلك إلى أن عين السيد **عبدالله محمد أحمد**[٢] وزيراً للإعلام والثقافة فأدخل في المشروع تعديلاً جذرياً.

إزاء الاختلاف بين الحمائم (الذين يريدون القانون بدون أنياب)، والصقور (الذين يريدونه بأنياب)، قرر الوزير الجديد د. **بشير عمر**[٣] تشكيل لجنة برئاسة السيد **بشير محمد سعيد**[٤]، وعرض توصياتها على رجال الصحافة ونقابة الصحفيين، وانتهى الأمر لمشروع مقبول من كل الأطراف اعتمده الوزير الجديد د. **حسين أبوصالح**[٥] وقدمه لمجلس الوزراء.

إن الذي أدى لهذا التطويل هو الاختلاف حول مدى النصوص العقابية في

(١) التوم محمد التوم، (١٩٣٦ - مارس ٢٠١٥م) السيد، إعلامي تدرج في وزارة الثقافة والإعلام حتى صار مساعد وكيل الوزارة للتدريب والبعثات ١٩٧٥م. ثم عمل بالصحافة الأجنبية والعربية، وفي إعلام المعارضة للعهد المايوي بالخارج، تقلد منصب وزير الثقافة والإعلام (يوليو ١٩٨٧ - ١٩٨٨م).

(٢) عبد الله محمد أحمد، السيد، سياسي ومعلم، خريج آداب جامعة الخرطوم، عمل معلماً بالمدارس الثانوية. وكان قيادياً في حزب الأمة. بعد الانتفاضة دخل البرلمان نائباً وتقلد عدة مناصب وزارية في عهد الديمقراطية الثالثة، تعاون مع ديكتاتورية «الإنقاذ» في البداية حيث تقلد عدة مناصب وزارية، ثم منصب سفير السودان بروما. عاش بالخارج فترة وعاد مؤخراً للاستقرار في السودان.

(٣) بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، للتعريف به رجاء مراجعة هوامش الفصل الثاني.

(٤) بشير محمد سعيد (٢١ يناير ١٩٢٧م-١٩٩٥م)، السيد، معلم وصحفي سوداني بارز، من مواليد أبوروف والمنضمين لجمعية أبو روف الأدبية. أسس مع آخرين صحيفة الأيام عام ١٩٥٣م، وعمل صحفياً برئاسة الأمم المتحدة بنيويورك في ستينات القرن العشرين. ومستشارا صحفيا للمجلس العسكري الانتقالي عند تكوينه في أبريل ١٩٨٥م.

(٥) حسين سليمان أبو صالح، بروفسر، للتعريف به الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

القانون، والإختلاف حول الصلاحيات الإدارية بين الحمائم والصقور وفي هذا الجدل دخلت الهيئات البرلمانية والمصالح الصحفية.

كانت خلاصة مشروع القانون الأخير الذي أشرف عليه د. بشير عمر وأيد مضمونه د. حسين أبوصالح كالآتي:

١. تنظيم تسجيل الصحف وتنظيم ماليتها.

٢. تنظيم قيد (سجل الصحفيين).

٣. تحديد شروط وأهلية العاملين في الحقل الصحفي.

٤. تضمين القانون ميثاق شرف يرتب أخلاقيات المهنة.

٥. تنظيم علاقة الصحافة بالسلطة السيادية والتشريعية والتنفيذية.

٦. تنظيم علاقة الصحافة بوزارة الثقافة والإعلام: الحقوق والواجبات، وتنظيم دعم الدولة لقطاع الصحافة في مجالات التدريب واستيراد الورق. . إلخ.

٧. أن تقوم الصحافة بدور واضح في الوحدة الوطنية، حب الوطن، السلام، التنمية الاقتصادية، السلوك القويم، والأخلاق.

٨. أن تقوم كذلك بدور واضح في ترسيخ علاقات السودان مع جيرانه والعالم من أجل السلام والنماء العادل.

٩. فّصل عقوبات متفق عليها لمساءلة الذين يخالفون بنود القانون وإقامة محكمة صحفية تنزل العقوبة على المخالفين.

١٠. تنظيم التعامل مع أسرار الدولة وأسرار القوات المسلحة بما يحفظها.

ضوابط الترخيص:

لقد منحت الحكومة الإنتقالية عدداً كبيراً من الصحف والمجلات ترخيص صدور دون مراعاة ضوابط محكمة، مما أعطي فرصة لكثيرين دخلوا في هذا المجال دون تأهيل حقيقي. واختلف الرأي حول ما يجب عمله للتخلص من آثار

هذه التصديقات. وفي النهاية اتفقنا أنه بصدور القانون الجديد تعد كل التصديقات الماضية لاغية وعلى الصحف والمجلات أن تتقدم من جديد بطلب الترخيص مما يتيح الفرصة لفحص مؤهلات مقدمي الطلبات واتخاذ قرار بشأن إعطاء أو منع الترخيص.

الضوابط الإختيارية:

تعاملتُ في أثناء حكومتي الأولى (١٩٦٦/ ١٩٦٧م) مع الصحافة على أساس الاتصال المباشر. فكنتُ أعقد اجتماعاً دورياً لمقابلة رؤساء تحرير الصحف، وأعقد مؤتمراً صحفياً شهرياً للإجابة على أسئلة المحررين، وكانت هذه الصلات كافية لإقامة علاقة طيبة بين الحكومة والصحافة ولقيام الصحافة بدورها الحر البناء.

ومنذ انتخابي في عهد الديمقراطية الثالثة عدتُ إلى التعامل المباشر مع الصحافة، بعقد إجتماع دوري لرؤساء التحرير، لأسمع منهم ويسمعوا مني بحرية تامة. وعقد مؤتمر صحفي شهري مفتوح، وكنتُ في هذه المؤتمرات أبدأ بإلقاء بيان حول كل أحداث الساعة، ثم أجيب على أسئلة أو تعليقات الصحفيين بصراحة تامة.

وكنتُ ووزير الإعلام والثقافة (وقد تعددوا) في اتصال مباشر مع نقابة الصحفيين، لا سيما عندما تم انتخابها ومارست نشاطها. وكنتُ أبحث معهم مطالبهم النقابية ودور الحكومة في مساعدتهم على تحقيقها.

هذه الأساليب لم تجد هذه المرة (أي في الديمقراطية الثالثة) في جعل الصحافة تقوم بدورها الحر البناء المعهود.

وهنا لا بد من تحليل العوامل التي طرأت على الميدان الصحفي وأفسدته، بل جعلته وبالاً على الحرية وعلى الديمقراطية.

كانت الحكومة قد قررت رفع يدها عن صحيفتي الأيام والصحافة، وإيقاف صدورهما بتمويل حكومي.

لقد كان لهما دور هام أثناء الفترة الانتقالية. وعندما قررت الحكومة رفع اليد عنهما أُعتقدتُ أنهما ستصدران بمجهود أصحابهما وتمارسان دورهما المعتدل المستقل القديم. هذا لم يحدث. وأدى غيابهما إلى فراغ صحفي كبير.

كانت الجهة السياسية الوحيدة الثرية مالياً بما حققت أثناء مشاركتها لنظام مايو هي الجبهة الإسلامية القومية، فتمددت بصحفها العديدة في هذا الفراغ الصحفي. أصدرت الجبهة الراية، وألوان، وحلمنتيش، والجماهير، والأسبوع، والسوداني. واستعارت الجبهة صفحة من تجارب النازية الصحفية، فرأت أن تركز صحفها على أسلوب متطرف يركز على الرأي الحاد المتطرف والخبر المثير الكاذب والسر الخطير المكتوم. ولم تراع في ذلك حرمة لأحد، ولا احتراماً لرأي، ولا تقديراً لعرض، بصورة هددت استقرار الأوضاع، وهددت الديمقراطية، وخلقت مدرسة سوء تتلمذت عليها وفاقتها صحفية الرأي، وصحيفة الوطن متباريتين في كشف الأسرار وهتك الأعراض، واستباحة حرمات الإنتفاضة نفسها بالتطبيل لعودة الطاغية.

هذه المدرسة الكاذبة الخاطئة هي التي خلقت انطباعاً بفشل الديمقراطية، وهي التي روجت للديكتاتورية حتى توهم الناس إذا عصف عاصف بالديمقراطية فإنه سيجد الشعب بحراً متلاطماً يؤيده منقذاً من الديمقراطية.

إلى جانب هذه المدرسة، قامت صحف تابعة لبعض أجهزة المخابرات العربية. وفي الحالين فإن القواعد الليبرالية حالت دون استئصال أعداء الحرية الذين استغلوا الحرية لقتلها.

لقد كان من الخطأ الفادح أن ترفع يد الحكومة عن صحيفتي الأيام والصحافة دون التأكد أنها سوف تصدران مباشرة بعد رفع يد الحكومة في ثوبها الجديد. ولكن برز الفراغ الذي اندفع فيه من لم يخش الله ولم يرحم السودان.

إن الديمقراطية القادمة في السودان ينبغي أن تأتي مصفحة بدروس الديمقراطية الثالثة. فتقيم صحافة حرة ولكنها مؤهلة وجادة ومسئولة وملتزمة بالرأي

الموضوعي والخبر الصادق مراعية لميثاق أخلاقي وقانون يحدد الحقوق والواجبات ورادع للمتلاعبين.

لقد لعبت الصحافة بصورتها غير المنضبطة في فترة الديمقراطية الثالثة دوراً أساسياً في هدم الديمقراطية والحريات، وتشويه صورة الأحزاب والشخصيات السياسية، مستغلة الثغرات القانونية التي سمحت لها بالقذف والسب وإساءة السمعة دون رقيب أو محاسب. فاستخدمت الصحافة حريتها لتسوية الخصومات الشخصية والسياسية وكانت بعض الصحف أداة لأجهزة الاستخبارات الأجنبية، استغلتها لإشاعة الفتنة وهدم النظام الديمقراطي.



الفصل العاشر

السلام

أهم شعارين أطلقتهما ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، هما: الديمقراطية والحل السلمي لمشكلة الجنوب. لذلك اتجهت القوى السياسية بعد ثورة أكتوبر إلى الدعوة لمؤتمر المائدة المستديرة، الذي دعيت إليه كل الأحزاب الشمالية وحزب سانو الذي كان يمثل القيادة السياسية للتمرد، ليجلسوا حول مائدة المفاوضات بحضور مراقبين من دول الجوار للاتفاق على حل سلمي.

عقد المؤتمر في مارس ١٩٦٥م، ولكنه لم يفلح في الوصول إلى حل. لعل السبب الأساسي هو أن طرفين في الإجتماع هما الشيخ على عبدالرحمن، والسيد أقري جادين، اتخذا موقفين متشددين. والسبب الثاني المانع من الوصول لحل هو أن التمرد كان يقوم على حركة سياسية هي حركة سانو وحركة عسكرية هي أنيانيا، ولم تحضر أنيانيا للمؤتمر مما قلل فاعليته.

ولكيلا ينتهي الأمر إلى إعلان الفشل اتفق على تكوين لجنة من إثني عشر شخصاً لتواصل السعي لإيجاد حل. واصلت اللجنة عملها لمدة عام، واشترك فيها حزب سانو بقيادة وليم دينق رحمه الله. لقد ساعد وجوده على الإعتدال فاتفق على استبعاد الوضع القائم وقتئذ في الجنوب وعلى استبعاد الانفصال والبحث عن حل فيما بين ذلك.

وبعد نقاش طويل استمر لمدة عام اتفق على نظام حكم إقليمي، وإن اختلف على أمرين:

الأول: هل يشكل الجنوب إقليماً واحدا أم ثلاثة أقاليم؟

الثاني: كيف يُختار رئيس الحكومة الإقليمية؟

بهذه الصورة سلمت توصيات المؤتمر لي كرئيس للحكومة في أكتوبر ١٩٦٦م، فدعوتُ كل الأحزاب السودانية لمؤتمر، كلف السيد محمد صالح الشنقيطي برئاسته لبحث توصيات لجنة الإثنى عشر، ولحسم النقطتين المختلف عليهما وقد كان.

فاتفق على أنه للأقاليم الجنوبية الحق في أن تتحد إن شاءت. وأن يكون رئيس الحكومة الإقليمية بالانتخاب في عملية يكون فيها المرشح إقليمياً والتعيين مركزياً.

وأجاز المؤتمر توصيات لجنة الإثنى عشر الأخرى كما هي.

لقد كانت تلك الآراء تعتبر توجهات راديكالية لم تهضمها السياسية السودانية، لذلك نفرت منها عناصر كثيرة داخل الأحزاب الكبيرة. بل أعلن عدم الموافقة عليها بعض كبار الزعماء، وقامت لجنة اتحاد الإداريين بحملة ضدها، فقابلوا رؤساء الأحزاب وشرحوا لهم أن الحكم الإقليمي سوف يؤدي لتمزيق السودان!!

وبينما الجدل حول الحكم الإقليمي كان محتدماً، تغيرت الحكومة في مايو ١٩٦٧م ثم واجهت الحكومة الجديدة برئاسة السيد **محمد أحمد محجوب**[1] تطورات أزمة الشرق الأوسط بعد حرب ٥ يونيو، والدعوة لمؤتمر الخرطوم مما صرف التركيز عن قرارات مؤتمر الأحزاب، وبعد حين وقع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م.

في بداية عهد الانقلاب وقد كان يساري الإتجاه، ازداد نشاط حركة أنيانيا، وحسمت خلافاتها الداخلية واتحدت تحت قيادة السيد جوزيف لاقو. ثم انقلب نظام مايو على اتجاهه الأول بعد انقلاب يوليو ١٩٧١م. فهرعت عناصر عديدة في الغرب، وفي مجلس الكنائس العالمي والأفريقي والسوداني تتوسط لإيجاد حل سلمي. وبعد تفاوض في أديس أبابا تم الاتفاق الذي باركه الإمبراطور هيلاسلاسي على اتفاقية ١٩٧٢م.

(١) محمد أحمد محجوب (١٩٠٨- ١٩٧٦م)، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الثاني للترجمة.

خلاصة الاتفاقية:

أ. قيام حكم ذاتي إقليمي يقوده مجلس تنفيذي عالٍ ويتولى التشريع فيه مجلس نيابي منتخب.

ب. توزيع مسئوليات الحكم بين المركز والإقليم، وحددت قائمة بصلاحيات الحكم الذاتي الإقليمي بالقانون.

ج. القوات النظامية تتبع للإقليم، ما عدا القوات المسلحة فتكون قومية تابعة للمركز. ولكن في أول خمس سنوات تكون القوات المسلحة المرابطة في الجنوب مناصفة بين القوات القومية وقوات أنيانيا، ثم تدمج القوتان في التكوين القومي.

د. لا يجوز تعديل الاتفاقية إلا بقرار يجيزه ثلثا أعضاء مجلس الشعب الإقليمي و ٨٠٪ من المواطنين في الجنوب في استفتاء عام.

ه. ولتأكيد حماية الإتفاقية من التعديلات، صيغت في قانون أدخل برمته في الدستور. (هذا الإجراء معناه نظام فيدرالي، لأن الفرق بين الحكم الفيدرالي والإقليمي ليس في نوع الصلاحيات التي يمارسها ولكن في أن صلاحيات الحكم الفيدرالي مستمدة من الدستور بينما صلاحيات الحكم الإقليمي مستمدة من القانون وحده).

هذا الإتفاق أدى إلى السلام. وقام الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب.

ومنذ بداية الأمر بدأت تظهر بعض العيوب، أهمها:

أ. أن الإتفاق كان برعاية نظام مطعون في شرعيته وفي غياب كلمة الشعب السوداني الحر، فما هي جدواه؟

ب. النظام الجديد يقتضي أن يترك للحكم الذاتي الإقليمي أن يمارس صلاحياته بحرية، ولكن الديكتاتورية لا تعرف عضوياً توزيع الصلاحيات، لأنها تقوم على وحدانية صاحب أو أصحاب السلطة فكان رئيس الجمهورية يتدخل في شئون الإقليم باستمرار.

ج. أهمل الجانب الإقتصادي في الجنوب وكذلك الجانب المالي، ولم يبق من هذا إلا حصة من المال تدفعها الخرطوم لجوبا كمرتبات وأجور للعاملين. والأدهى من هذا فإن قوات أنانيا وعدت بالاستيعاب الكامل: بعضها في القوات المسلحة، وبعضها في الشرطة، وفي السجون، وفي حرس الصيد، وفي المطافيء، والآخرون في وظائف مدنية. هذا لم ينفذ.

د. كان تصور نظام مايو أنه بعد الاتفاقية فقد نال الجنوبيون حظهم في السلطة في الحكم الذاتي الإقليمي، لذلك لا حق لهم في المشاركة في الحكومة المركزية إلا ما يقرره رئيس الجمهورية حسب تقديراته السياسية.

هذه العوامل أدت لظهور حركة مقاومة جديدة في ١٩٧٥م سمت نفسها أنانيا الثانية، وكان هدفها الانفصال الصريح.

هذا التمرد لم يكن واسعاً أو شاملاً، ولكن مع الوقت ارتكب نظام مايو طائفة أخرى من الأخطاء هي:

أ. تزايد تدخل رئيس الجمهورية في شئون الحكم الذاتي الإقليمي، لا سيما في انتخاب رئيس المجلس التنفيذي العالي، السلطة التنفيذية في الإقليم، فخرق بذلك الاتفاقية.

ب. وقع اختلاف حول موقع المصفاة الجديدة التي عزمت شركة شيفرون على إقامتها لاستغلال البترول السوداني بين رأيين:

- رأي فني اقتصادي رأته شركة شيفرون وأيدته الحكومة المركزية وفحواه أن تقام المصفاة في كوستي، باعتبارها ميناء السودان الداخلي وأفضل مركز لتوزيع البترول.
- رأي سياسي اقتصادي إقليمي قرره المجلس التنفيذي العالي، وفحواه أن الجنوب متخلف إقتصادياً ولم ينفذ الوعد بإعادة تعميره بعد الاتفاقية، واستخراج البترول في مناطق جنوبية، لذلك ينبغي أن توضع جل البنيات الأساسية المتعلقة باستغلال البترول في مناطق جنوبية لتساهم في تجسير فجوة التنمية. فقرروا أن

تكون المصافاة في بانتيو. هذا الخلاف لم يتعامل معه الرئيس المخلوع بالحكمة بل بسياسة لي الذراع.

ج. كان المتنافسان على رئاسة المجلس التنفيذي العالي هما السيد **أبيل ألير**[1] والسيد **جوزيف لاقو**[2] وكان جوزيف لاقو وآخرون من الإستوائية يرون استمرار الجنوب إقليماً موحداً يتيح الفرصة لهمينة الدينكا وهم قبيلة أبيل ألير(دنكا بور)، لذلك تبنى جوزيف لاقو تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. وفي عام ١٩٨١م صار الرئيس المخلوع يتخوف من أن بقاء الجنوب كتلة واحدة يجعله مركز قوة مؤثرة، لا سيما بعد أن جهر المجلس التنفيذي العالي بمعارضة قراره حول موقع المصفاة الجديد. لذلك قرر إضعاف هذا المركز بتقسيم الجنوب متجاوباً مع رأي جوزيف لاقو والاستوائيين الذين أيدوه، فأصدر أمراً جمهورياً بالتقسيم، معدلاً إتفاقية ١٩٧٢م بغير الوسائل المحددة المنصوص عليها في الاتفاقية للتعديل. تم هذا الإجراء في عام ١٩٨٣م.

د. وفي عام ١٩٨٢م قام في عدن حلف عدن الثلاثي من الجماهيرية الليبية وأثيوبيا واليمن الجنوبية. أهمية هذا المحور هو أنه كان محوراً مضاداً لمحور مصر- السودان الذي أقامته اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان تحت

---

(١) أبيل ألير كوي، (ولد ١٩٣٣م) مولانا، قاضي سابق وسياسي جنوبي، كان نائباً لرئيس السودان ورئيس أول حكومة للجنوب بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م إن نصب رئيساً للمجلس الانتقالي العالي (الفترة الأولي من ٦ أبريل ١٩٧٢ الي فبراير١٩٧٨م، الفترة الثانية من ٣٠ مايو ١٩٨٠ الي ٥ أكتوبر١٩٨١)، عمل مستشارا قانونيا لمنمات إقليمية ودولية، ومستشارا في مفاوضات سلام نيفاشا ٢٠٠٥م، بعدها اختير رئيسا لمفوضية الانتخابات التي أجرتها حكومة (الإنقاذ) في ٢٠١٠م.

(٢) جوزيف لاقو، (ولد ٢١ نوفمبر ١٩٣١م) اللواء م، سياسي وعسكري جنوبي، خريج الكلية العسكرية السودانية ١٩٦٠م، التحق بتمرد أنيانيا الأولى في ١٩٦٣م وصار قائداً لها في ١٩٦٩م وحتى تم توقيع اتفاقية اديس أبابا ١٩٧٢م، تولى رئاسة المجلس التنفيذي الانتقالي العالي بحكومة الجنوب (١٩٧٨-١٩٧٩م). عين نائبا لرئيس الجمهورية (١٩٨٠-١٩٨٥م). في أغسطس ٢٠١٠، عين مستشارا لرئيس حكومة الجنوب وهو مقيم الآن بجوبا.

مظلة أمريكية. هذا المحور الجديد نشأ موجهاً للمحور السوداني المصري نشطاً في خلق المتاعب للسودان، مثلما كان السودان يخلق المتاعب لأثيوبيا عن طريق دعم الحركات المناوئة، ولليبيا، ولليمن الجنوبية، حيث يخلق السودان لهما المتاعب متبنيا المناوئين. وللأسف كان السودان في تبنيه لهؤلاء المناوئين يعمل لحساب إستراتيجيات دولية أمريكية، دون أدنى حساب لرد الفعل ضد أمنه القومي.

هـ. وفي عام ١٩٨٢م أيضا قرر النظام أن الأوان قد آن لدمج القوات المسلحة في بعضها بعضاً، مثلما اتفق عليه. ووضع برنامج الدمج بطريقة لم تراع المستجدات، فقد صار كثير من الجنوبيين يعتقدون أن النظام قد خرق الاتفاقية، ولم تراع واقع الحال، فأفراد القوات الجنوبية استقروا في مناطقهم الجنوبية بصورة لا تتاح لهم (سكناً ومعيشة) في غيرها، لذلك عندما صدرت الأوامر بنقل بعض الوحدات إلى الشمال رفضت تنفيذ الأوامر. الكتيبة ١٠٥ التي كانت مقيمة في بور لم تنفذ أمر النقل فتحركت ضدها قيادة الإقليم، ووقع قتال، فتفرق من نجا من ضباطها وأفرادها، وانضموا في الأول لحركة أنيانيا الثانية، ولكن وقع اختلاف بينهما حول الإنفصال، وحول مدى التعاون مع أثيوبيا، وكانت النتيجة أن كوّن هؤلاء حركة جديدة سموها (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وسموا ذراعها العسكري (الجيش الشعبي لتحرير السودان)، واتخذوا للحركتين قيادة واحدة: العقيد جون قرنق[1]. قالوا إن تجربة فصل القيادة السياسية عن العسكرية كما كان الحال بالنسبة لسانو وأنانيا الأولى أدت لأخطاء، وأن تجربة الجبهة الوطنية التي كانت قيادتها السياسية والعسكرية واحدة هي الأفضل.

ومنذ أول أيامها وجدت هذه الحركة حاضناً قوياً هو حلف عدن: فمدها بالمال، والسلاح، والتدريب، والتغطية السياسية، والدبلوماسية، والإعلامية.

(١) جون قرنق ديمابيور (٢٣ يونيو ١٩٤٥م- ٣٠ يوليو ٢٠٠٥م) للتعريف انظر/ ي الفصل الأول.

وبسرعة كبيرة أثبتت الحركة الجديدة فاعلية ميدانية، إذ حققت الآتي:

أ. تهديد ثم إيقاف العمل في مشروع قناة جونقلي. مشروع جونقلي هو مشروع شق ترعة كبيرة تتجمع فيها المياه المفرقة في السدود، مما يوفر ١٠ مليار متر مكعب، كان جلها يبدده التبخر، وهو مشروع يزيد المياه للسودان ومصر، ولكن عليه اعتراض من ناحية أن المشروع المخطط يعني بشق القناة، وبتطوير حياة القبائل التي تعيش على ضفتيها، ولكن التنفيذ اهتم بشق القناة وأهمل تطوير حياة السكان.

ب. عرقلة ثم إيقاف العمل في استخراج البترول، هنا أيضاً توجد مشكلة حول كيفية الاستغلال وتوزيع العائد بين المركز والإقليم.

ج. تهديد وعرقلة الملاحة النهرية ما بين الشمال والجنوب.

د. تهديد النقاط الحدودية بين السودان وأثيوبيا.

هذه العوامل مع عوامل أخرى ذكرناها سابقاً تضافرت لكي تسقط الديكتاتورية الثانية في السودان.

بعد ذلك تطلع الجميع في السودان للحركة الشعبية لتوقف إطلاق النار وتدخل مع النظام الجديد في السودان في تفاوض للمشاركة في تطور الأحداث في السودان. لكن الحركة لم تستجب. بل اعتبرت أن ماحدث في السودان هو إجراء شكلي، ونظام يقوده نفس جنرالات النظام المباد، فأطلقت عليه اسم (الطبعة الثانية من مايو). لكن قادة النظام الجديد ما برحوا يخاطبون الحركة الشعبية لتعديل موقفها، والاستجابة للسلام. فأرسل اللواء **عثمان عبدالله**[1] وزير الدفاع خطاباً للعقيد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية في مايو ١٩٨٥م.

---

(١) عثمان عبد الله، اللواء، وزير الدفاع في الفترة الانتقالية (١٩٨٥-١٩٨٦م) حالياً الأمين العام لمنظمة لمنظمة التعاون الافرو-آسيوي مركز السودان.

وأرسل د.**الجزولي دفع الله**[1] رئيس الوزراء خطاباً مماثلاً في يونيو ١٩٨٥م.

وأصدرت الحكومة الإنتقالية بياناً سمته البيان السياسي التمهيدي حول المؤتمر القومي لمسألة الجنوب، تضمن البيان النقاط المطلوب حسمها لتحقيق السلام في أغسطس ١٩٨٥م.

لم تستجب الحركة لهذه المخاطبات. وحينما أجابت كانت الإجابة في شكل خطاب أرسل لرئيس الوزراء وسلم في منطقة الناصر بطريقة وسعت الشقة بين الطرفين.

نستطيع أن نقول إنه لم يجر أي تفاهم أو حوار أو حتى تعارف بين حكومة الفترة الانتقالية على المستويين العسكري والمدني وبين الحركة الشعبية. ولكن على الصعيد الشعبي فقد حدث تطور إيجابي جداً إذ أثمرت اتصالات التجمع الوطني لإنقاذ السودان (وهو التنظيم الجامع لأحزاب ونقابات الانتفاضة) أثمرت الاتفاق على إجتماع هام في كوكادام بأثيوبيا.

كوكادام هو مصيف أخت الإمبراطورهيلاسلاسي، وبه بحيرة طبيعية كبيرة، وخزان ومحطة لتوليد الكهرباء، ويقع على بعد ٩٠ كيلومتر جنوبي أديس أبابا.

انعقد حوار كوكادام في الفترة من ١٤/ ٣/ ١٩٨٦ إلى ٢٨/ ٣/ ١٩٨٦م.وضم وفد الخرطوم ٢٧ رجلا وسيدة (نعمات مالك) اشترك من الأحزاب الآتية: حزب الأمة، الحزب الشيوعي، الحزب الإشتراكي الإسلامي، حزب البعث، الناصريون، اتحاد القوى الوطنية، والمؤتمر الديمقراطي. ومن النقابات: التجمع النقابي بكل نقاباته.

ضم وفد الحركة الشعبية ٣٣ شخصاً.. هؤلاء الذين شاركوا في الحوار في مائدة المفاوضات. ولكن ضم الوفد أيضا ٤ سيدات اشتركن في المفاوضات الجانبية.

---

(١) الجزولي دفع الله (ولد ١٩٣٥م) دكتور، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول للتعريف به.

حضر د.جون قرنق الأسبوع الأول من الحوار، ثم اعتذر وأناب عنه **كاربينو**[1]، **ووليم نون**[2]، **وأروك طن**[3]، ليقودوا الحوار من جانبه.

وأبرز نقاط إعلان كوكادام هي:

١. اعتبار أن القضية المطروحة ليست قضية إقليمية تخص الجنوب، بل قضية قومية تخص السودان كله.

٢. أن تكون أجندة المؤتمر الدستوري هي بحث:

- نظام الحكم.
- الهوية.
- عدالة توزيع الثروة.
- اقتسام السلطة.
- علاقة الدين بالدولة.

---

(١) كاربينو كوانين (١٩٤٨- ١٠ سبتمبر ١٩٩٩م)، اللواء، قائد عسكري وسياسي جنوبي، كان قائد كتيبة في الجيش السوداني بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م، أسس مع الدكتور جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣م، سجن في سجون الحركة فهرب وانشق عنها في 1992مؤسساً (الحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال)، وانضم للمجموعات التي وقعت مع نظام (الإنقاذ) اتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧م ورقي لرتبة لواء في القوات المسلحة، ثم تمرد من جديد، قتل بيد جهة مجهولة.

(٢) وليم نون (ت ١٩٩٦م)، قائد عسكري جنوبي، من مؤسسي الحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٩٨٣م، كان الرجل الثاني في الحركة وقائد وفدها في مفاوضات أبوجا الأولى، انشق من الحركة في ١٩٩٢م، قتل في معارك الصراع الجنوبي/ الجنوبي التي استعرت منذ ١٩٩٥م بين قواته وقوات رياك مشار وجون لوك جون.

(٣) أروك طون أروك (ت ١٢ فبراير ١٩٩٨م) العميد، عسكري وسياسي جنوبي، كان ضمن الضباط بالقوات المسلحة الذين كونوا مع العقيد د. جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٩٨٣م، اختلف مع الحركة وكان ضمن الذين وقعوا اتفاقية الخرطوم للسلام في أبريل ١٩٩٧م وعاد للخرطوم، ولقى حتفه بعدها بعام في حادثة طائرة الناصر الغامضة التي توفي فيها كذلك نائب رئيس النظام حينها اللواء الزبير محمد صالح.

٣. تم الاتفاق على أن يسود دستور ٥٦ المعدل في الفترة من تاريخ تشكيل الحكومة الديمقراطية (مايو١٩٨٦م) إلى انعقاد المؤتمر الدستوري الذي سيقرر نوع وشكل الدستور الذي سيقره المؤتمر لتجيزه الجمعية التأسيسية من بعد كدستور دائم للسودان.

٤. إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م.

٥. لتهيئة المناخ لعقد المؤتمر، وبجانب إلغاء قوانين سبتمبر، تلغى الاتفاقيات والأحلاف العسكرية التي تمس سيادة السودان.

٦. وفيما يتعلق بالحكومة، اختلف الأمر على رأيين ضُمنا في الإعلان هما:

- الحركة ترى أن تحل الحكومة آنذاك قبيل المؤتمر الدستوري لتحل محلها حكومة وفاق وطني.
- القوى السياسية والنقابية الوافدة من الخرطوم ترى أن يترك ذلك ليقرر من داخل المؤتمر الدستوري (مع الموافقة على حل الحكومة وتشكيل حكومة وفاق وطني لفترة انتقالية في حالة نجاح المؤتمر الدستوري).

هذا الإعلان الهام صدر في وقت لم يجد ما يستحقه من الاهتمام والمتابعة لسببين:

السبب الأول: هو أنه صدر في ٢٨/ ٣/ ١٩٨٦م أي في وقت انتهى فيه عمر الحكومة الانتقالية، وكانت الأحزاب كلها مشغولة بالمعركة الانتخابية التي بدأت فعلا ووصلت قمتها.

السبب الثاني: أن حزبين كبيرين من أحزاب السودان قاطعا اجتماع وإعلان كوكادام هما: الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية.

لقد وقع الإعلان الهام على حديد بارد!!

وعاد الأخ **بشير عمر**[1] من أثيوبيا، حيث كان ممثلنا في الاجتماع، وأحضر لي

(١) بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، للتعريف به رجاء مراجعة هوامش الفصل الثاني.

معه خطاباً خاصاً من د. جون قرنق خلاصته: أنه يثق بوطنيتي وأصالة حزب الأمة، ويشيد بشعاره (السودان للسودانيين)، وأنه يتطلع للسلام ويريد أن نعمل معاً لتحقيقه.

فرددت عليه شاكراً للخطاب، مؤكداً عزمي لتحقيق السلام، معترفاً بوجود مظالم ينبغي أن تزال، متطلعاً لنتعاون معا من أجل السلام وبناء الوطن.

لذلك عندما كونتُ الحكومة، وكنت أتوقع الذهاب لمؤتمر القمة الأفريقي في يوليو ١٩٨٦م، أجريت تدابير لألتقي مع قادة الحركة على هامش المؤتمر.

تم الإجتماع في آخر يوليو ١٩٨٦، واستغرق ٩ ساعات، وحضره معي د.حماد بقادي، وأعضاء وفد التجمع النقابي كمراقبين. وحضره من الجانب الآخر: **جون قرنق، وليم نون، أروك طن، يوسف كوة**[1]**، ولام أكول**[2].

تبادلنا في الإجتماع وجهات النظر، واتفقنا على أن يكون إعلان كوكادام هو الأساس، وعلى ضرورة توسيع إعلان كوكادام بمشاركة الحزبين الكبيرين اللذين قاطعاه. واتفقنا على أن يستمر دستور ٨٥ المؤقت، بدل العودة لدستور ٥٦ المعدل ٦٤ مع تعديل المادة الرابعة لتكون أشمل.

واختلفنا حول القوانين التي ستحل محل قوانين سبتمبر ١٩٨٣م عند إلغائها.

---

(١) يوسف كوة مكي (١٩٤٥-٣١ مارس ٢٠٠١) القائد، معلم وعسكري وسياسي من جبال النوبة، خريج جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد ١٩٨٠م، انتخب في مجلس الشعب الإقليمي لجنوب كردفان في ١٩٨١م، وكان نائباً لرئيس المجلس حتى التحاقه بالحركة الشعبية لتحرير السودان في نوفمبر ١٩٨٤م. عين عضواً مناوباً بالقيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في أغسطس ١٩٨٦م. في العام ٢٠٠٠ عُيِّن عضواً في مجلس القيادة بالحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السُّودان وتوَلىَّ منصب قائد وحاكم إقليم جبال النوبة بالمناطق المحررة حتى وفاته وخلفه القائد / عبد العزيز آدم الحلو.

(٢) لام أكول أجاوين (ولد ١٩٥٠م) الدكتور، مهندس كيميائي من جنوب السودان، أستاذ بكلية الهندسة جامعة الخرطوم سابقاً، زعيم ومؤسس حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطى في يونيو ٢٠٠٩. تقلد العديد من المناصب الرفيعة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، و وزير الخارجية في الفترة (سبتمبر ٢٠٠٥- أكتوبر ٢٠٠٧م).

قالوا: العودة لقوانين ١٩٧٤م، وقلت: نصدر قوانين جديدة يتفق عليها على أساس مبدأ واضح: القوانين العادية يعم تطبيقها كل البلاد. والقوانين ذات الصبغة الدينية تخصص في نطاق المجموعة الوطنية الخاصة بها.

انتهى اللقاء على نبرة ودية على أن يواصل الطرفان المساعي للحل السلمي.

كان انطباعي أن أغلبية من حضروا الإجتماع يفكرون باعتدال، لا سيما د.جون قرنق نفسه، وأروك طون ولم أر مانعاً أيدولوجياً أو نفسياً للاتفاق. وكان هذا هو الإنطباع الذي نقلته لزملائي.

ولكن بعد أسبوعين من الاجتماع، في ١٦/ ٨/ ١٩٨٦م، أسقطت طائرة الركاب المدنية بالقرب من ملكال، فسمم إسقاطها مناخ العلاقات بيننا وبين الحركة.. وإلى الآن لا أدري لماذا أشادت الحركة بالحادث، فيبدو لي أنه قد وقع عن طريق الخطأ، أو عدم الانضباط، ومعلوم أن ضحاياه كلهم مدنيون، وجلهم جنوبيون بأسرهم وأطفالهم. هذا الحادث الفظيع وضع حدا لتلك الإتصالات.

وفي الفترة التالية تمت اللقاءات والوساطات الآتية:

أ. ندوة واشنطن في فبراير ١٩٨٧م، حضرها بصفة غير رسمية كل الأطراف. كان قرارها أن مفتاح الحل السلمي يكمن في: الديمقراطية والاعتراف بالتنوع في السودان.

ب. أعقب ذلك توسط السيدين أوباسانجو (رئيس جمهورية نيجريا السابق)، وفرانسيس دينق. وقد وجدا من الطرفين استجابة ووجدا فجوة الثقة بين الطرفين ولكن ممكن تجسيرها.

ج. ثم توسط آخرون وساطة أدت لإجتماع في لندن بين وزير الدفاع (**فضل الله برمة**[1]) ورئيس هيئة الأركان (**عبد العظيم صديق**) من جانب، و**أروك طن**

(١) فضل الله برمة ناصر، (ولد ١/ ١/ ١٩٣٩م)، لواء (م)، عسكري وسياسي، خريج الدفعة (١٣) من الكلية الحربية ١٩٦٢م. عضو المجلس العسكري الانتقالي (١٩٨٥-٨٦م)، ثم انتمى لحزب

وزميل له من الجانب الآخر في ديسمبر ١٩٨٧م. هذا الإجتماع ركز على ضرورة إيجاد صيغة مقبولة للتنوع القانوني في السودان.

د. ثم دعينا والحركة لمؤتمر انتراكشن في هراري في مارس ١٩٨٨م وقد حضره وفد يمثل جميع أطراف الحكومة والحركة، ودار حوار جاد وحاد، وكانت التوصية أنه في إطار الديمقراطية والاعتراف بتنوع ثقافات وأعراق السودان يمكن إيجاد صيغة للتعايش بينها.

ه. في يوليو ١٩٨٨م اجتمع وفد الأحزاب الأفريقية (برئاسة **السيد اليابا سرور**) والحركة في أديس أبابا وانتهى الإجتماع لضرورة عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل آخر ديسمبر١٩٨٨م.

و. وفي ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م تم إجتماع **الميرغني/ قرنق** بعد أن مهد له اجتماع حزبي من الأخوة **سيد أحمد الحسين**[١] و**محمد توفيق**[٢] من جانب **ولام أكول**[٣] من الجانب الآخر.

أدى اجتماع **الميرغني / قرنق لمبادرة السلام السودانية** التي بنت على ما تحقق في كوكادام، ولكنها تجاوزت ذلك وتوصلت لحل بعض المسائل التي لم يحسمها إعلان كوكادام وهي:

أ. تجاوز الاختلاف حول الدستور واعتماد دستور ١٩٨٥م المؤقت.

ب. وضع صيغة مرنة للقوانين وهي: أن تجمد الأحكام الإسلامية لحين القرار بشأنها في المؤتمر الدستوري.

الأمة، عُيّن وزيراً للدفاع ووزيراً للنقل والمواصلات إبان حكومات الديمقراطية الثالثة.. وهو الآن نائب رئيس حزب الأمة

(١) سيد أحمد الحسين، السيد، سياسي بارز، الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي، تقلد حقيبتي الداخلية والخارجية في الديمقراطية الثالثة.

(٢) محمد توفيق أحمد، السيد، قيادي بالحزب الاتحادي الديمقراطي، تولى منصب وزير الخارجية (٣ يونيو ١٩٨٧- ١ أكتوبر ١٩٨٨م)، ووزير الثقافة والإعلام.

(٣) لام أكول أجاوين (ولد ١٩٥٠م) الدكتور، للتعريف راجع/ ي الفصل الثامن.

ج. انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في آخر ديسمبر١٩٨٨م.

هذه الاتفاقيه أحدثت تطويراً حقيقياً لبرنامج السلام.

كانت سياسة حكومة الديمقراطية الثالثه نحو السلام تسير في أربعة محاور هي:

المحور الأول: المحور الدولي:

(في خطابي للجمعية العمومية للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٨٦م ناشدت العالم، لا سيما الدول الكبرى، أن تعطي السلام الإقليمي أهمية خاصة لإطفاء بؤر القتال التي صارت خطرا على السلام ومستقبل الشعوب.

وفي زيارتي لموسكو ولواشنطن خاطبت القيادة السياسية والحكومية للدولتين العظميين بأهمية دورهما في إطفاء بؤر القتال لا سيما في القرن الأفريقي الذي كاد القتال أن يهلك شعوبه.

تجاوبت القيادة في واشطن وفي موسكو مع هذا النداء، بل دخل نقاش السلام في القرن الأفريقي في أجندة لقاءاتهما، وصار كلاهما يطلعني أولاً بأول على ما حققا من تقدم بشأن السلام في القرن الأفريقي، وكنت أبدي لهما الملاحظات على ما يدور بينهما، وأجد منهما ردوداً ناجزة وإفادات وافية.

هذا النداء صادف مناخاً دولياً حسناً، إذ تحركت الدولتان العظميان في اتجاه وفاقي أذاب جليد الحرب الباردة، ووظف قدراتهما الهائلة نحو السلام، فخطيا معاً خطوات طيبة في طريقه: في أفغانستان، في أنجولا، في نيكاراقوا.. في كل مكان في العالم.

المحور الثاني: المحور الإقليمي:

لقد وظف **جعفر نميري**[١] نفسه وبلاده لخدمة إستراتيجيات أجنبية لا ناقة للسودان فيها ولا جمل.

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

فتبنى الحركات المناوئة لعدد من جيرانه وسمح للمناوئين، وفرق من الخبراء الأجانب، بالتحرك داخل السودان بحرية تامة.

لذلك عندما وقع التمرد السوداني، فإنه أعطى أولئك الجيران فرصة ذهبية لرد الصاع صاعين.

وللأسف عندما حدث ذلك لم يشأ الذين سّخروا نميري في المقام الأول أن يقفوا معه لصد الخطر الجديد.

وعندما انتخبتُ رئيساً للوزراء كان همي الأول التخلص من تلك الأحلاف المشبوهة، ووقف توظيف السودان لصالح أي إستراتيجية لا تنطلق من مصالحه الوطنية.

وكان الشعار الذي رفعته الحكومة هو حسن الجوار مع الجميع، والعمل على تحقيق السلام في السودان وفي البلاد المجاورة له. رفعنا شعار السلام في دول الجوار، والأمن المشترك في القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

لم يكن الحديث في هذه المسائل سهلاً مع الأخوة الأثيوبيين في بداية الطريق، لأن سياسات نميري المضطربة، لا سيما الممتثلة للأستراتيجيات الأجنبية، خلقت في نفسهم صدوداً كبيراً، ولكن مع الأيام أدركوا الفرق بين ما كان في السودان وما صار فيه على يد الديمقراطية.

اندفع النظام الأثيوبي متجاوباً معنا في البحث عن الحل السلمي، بل اتفقنا على صيغة لحسن الجوار والتعاون، وأعلنت أثيوبيا توجهها للحل السلمي في بلادها، واستعدادها للتفاوض دون شروط مسبقة مع المناوئين لها، وثقتها في السودان كوسيط في هذا المجال.

لقد كانت علاقتي بقيادة الحركات الأرترية حميمة منذ أمد بعيد، فاجتمعتُ بهم وتحدثنا ملياً. وبعد نقاش طويل توصلنا لاتفاق مع الحركات الخمس الآتية:

جبهة تحرير أرتريا- القوات الشعبية (سبي) والآن (برج).

جبهة تحرير أرتريا -المجلس الثوري (أحمد ناصر).

جبهة تحرير أرتريا- اللجنة الثورية (عبدالقادر جيلاني).

جبهة تحرير أرتريا – (عبدالله ادريس).

قوات التحرير الشعبية- (محمد سعيد).

توصلنا مع هؤلاء الأصدقاء لاتفاق أن يقدموا على الحل السلمي دون شروط مسبقة، وأن يوحدوا موقفهم، وأن يعتمدوا السودان وسيطاً. وقد كان.

وبدأت المفاوضات بينهم والحكومة الأثيوبية، وتحادثت طويلاً مع الأخ أسياس أفوركي أمين عام الحركة الشعبية لتحرير أرتريا، ثم توصلنا لاتفاق وقعه مندوبي، الأخ **عبدالله محمد أحمد**، خلاصته:

أ. السلام والحل السلمي هدفنا جميعاً.

ب. تتحد الفصائل الأرترية، وتقدم على التفاوض دون شروط مسبقة.

ج. يحترم الأخوة الأرتريون مصالح السودان وقوانينه وكرم ضيافته.

د. السودان وسيط موثوق به وعليه أن يسعى لجمع أطراف النزاع.

هكذا حصل السودان على ثقة الحكومة الأثيوبية والحركات الثورية الست، واتجه يعمل للسلام الإقليمي المكمل للسلام الوطني.

المحور الثالث: المحور الانساني

ابتداء من مجلس الرحمة الإسلامي المسيحي، واصل السودان مجهوداته لإيجاد وسيلة لإنقاذ المتضررين بآثار القتال من مواطنيه عبر خطوط القتال.

وفي مارس استجابت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لطلبنا، واتصلت بالطرف الآخر ووجدت منه استجابة فشرعت في نقل الإغاثة والأدوية للمتضررين.

لقد كان في عملها هذا تمهيد لأكبر برامج في هذا المحور: برنامج شريان الحياة. فقد تجاوبت الأمم المتحدة معنا ودعونا لمؤتمر في ٨-٩ مارس ١٩٨٩م قرر المؤتمر:

- نقل ١٧٣ ألف طن من مواد الإغاثة للمناطق المتضررة.
- إلتماس الطرفين السماح بشهر هدوء (وقف إطلاق نار محدود) لتمكين النقل نهراً وجواً وبراً عن طريق السكة حديد.
- تمويل هذه العمليه بميزانية ١٣٢ مليون دولار زيدت لتصبح ١٨٢ مليون دولار.
- تسير وسائل النقل المختلفة دون حراسات تحت علم الأمم المتحده عبر خطوط القتال.

لقد نجح برنامج شريان الحياة، وأغاث المتضررين، كما خلق قدوة للآخرين في ظروف مشابهة. كما خلق قدراً من حسن النوايا بين الحكومة والحركة الشعبية.

المحور الرابع: المحور التفاوضي:

كان اتفاق ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م معلماً بارزاً على طريق السلام، ومنذ توقيعه حرصتُ على تأكيد تجاوبي معه، كما أعلن حزب الأمة تجاوبه في بيان. وكان أحد الحلفاء في الحكومة: الجبهة الإسلامية مراهن ضده، ولم تكن هناك مصلحة وطنية في جعله أساس تفرقة بين الحلفاء الثلاثة. لذلك حرصتُ على إيجاد صيغة تحقق الإجماع.

وفي يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م توصلتُ لصيغة وافق عليها السيد محمد عثمان الميرغني وأعلناها في نفس اليوم. ثم اجتمعتُ بالأخوة **محمد عثمان الميرغني** وحسن **الترابي**[1] في القصر لدى السيد **أحمد الميرغني**[2] في ٤/ ١/ ١٩٨٩م، وأمن الجميع على الصيغة المعلنة في ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م.

ثم طرأت على حكومة الوفاق ظروف لا صلة لها بمبادرة السلام أدت

(١) حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، للتعريف الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

(٢) أحمد الميرغني (١٦ أغسطس ١٩٤١م- ٢ نوفمبر ٢٠٠٨م)، السيد، للتعريف به الرجاء مراجعة الفصل التاسع.

لانسحاب الاتحاي الديمقراطي من الحكومة. . فلو أن الجبهة كانت أكثر مرونة نحو مبادرة السلام، ولو أن الاتحادي الديمقراطي لم ينسحب من الحكومة في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٨م لتجنبنا كثيراً من الشرور.

أدى انسحاب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة إلى ظهور شرخ في الجبهة الداخلية ساهم مع عوامل التدني القتالي في جبهة شرق الإستوائية إلى مذكرة القوات المسلحة الشهيرة في ٢٢ فبراير ١٩٨٩م.

ثم جاءت مرحلة محادثات القصر تحت إشراف السيد **ميرغني النصري**[1]: تلك المحادثات أدت لاتفاق كامل بين القوى السياسية والنقابية، اتفاق شمل الموافقة على مبادرة السلام بالتوضيحات التي أشار إليها بيان ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م. ولكن الجبهة الإسلاميه انعزلت مرة أخرى. كان متوقعاً أن تدخل الجبهة الإسلامية طرفاً في هذا الاتفاق، لا سيما بعد التفاهم الذي تم في إجتماع القصر في ٤/ ١/ ١٩٨٩م، ولكن اتضح أن اتجاهات الجبهة صارت أسيرة للتعبئة المتطرفة التي عبأت بها قواعدها. فجعلت تلك القواعد تتصور أن تطبيق الحدود هو تطبيق الشريعة، وأن تدابير الوفاق هذه تعطل فورية الحكم بشرع الله!

هذه التعبئة حرمت الجبهة من أية مرونة، بل صار قادتها المعروفون باعتدالهم مضطرين للمزايدة لكسب ثقة القواعد الملتهبة. فواجهوا إجماع السودانيين في القصر بشعارات ثورة المصاحف وثورة المساجد والجهاد. هكذا دخلوا في اللا معقول، وعندما وجدوا أن الشارع السوداني لا يتجاوب مع هذه النداءات المحمومة والتي لا يبررها مبرر، أوغلوا في العزلة وفي اللا معقول.

المرحلة الأخيرة:

قامت حكومة الجبهة الوطنية وكوّنتُ لجنة وزارية برئاسة الأخ **سيد أحمد الحسين**، وكلفناها بمواصلة مساعي السلام والاتصال بالحركة الشعبية للاتفاق على تنفيذ المبادرة، وعلى عقد المؤتمر الدستوري. تمت الاتصالات فأدت لاتفاق

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧- ٥ أكتوبر ٢٠١٠م) لترجمته الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

على اجتماع في ٤ يوليو ١٩٨٩م في العاصمة الأثيوبية لمراجعة ما تم بشأن المبادرة، وتم الاتفاق أيضاً على موعد المؤتمر القومي الدستوري في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م.

ولتحضير ملف الحكومة الخاص باجتماع ٤ يوليو تم الآتي:

أ. كاتبت رئيس الوزراء المصري بشأن قرارنا الخاص بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك التي صار إلغاؤها رسميا تقنيناً لواقع ماثل. رد د. **عاطف صدقي** بالموافقة على ذلك ما دامت هذه هي رغبة السودان. وأعلن إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين السادات ونميري في ١٩٧٦ بموافقة الطرفين.

ب. وكان البرتكول السوداني الليبي الذي وقع عليه من الجانب السوداني وزير دفاع الفترة الانتقالية (اللواء **عثمان عبدالله**) قد استنفذ مدته، وأعلنت ليبيا على لسان الأخ العقيد **أبوبكر يونس** ترحيبها ودعمها لمساعي السلام السودانية.

ج. استشارت اللجنة الفنية التابعة للجنة الوزارية، بعض المحامين السودانيين وهم الأخوة: خلف الله الرشيد، عبدالمجيد إمام، دفع الله الرضي، محمد ابراهيم خليل، وآخرين؛ لتقديم استشارة قانونية بشأن تنفيذ بند تجميد الحدود الوارد في مبادرة السلام السودانية. أفتى هؤلاء المحامون بإصدار الجمعية التأسيسية قانوناً لإلغاء مواد الحدود الموجودة في القوانين القائمة تنفيذاً لهذا البند في الاتفاقية. وفي اجتماعي باللجنة الوزارية قلت لهم إن الأخوة القانونيين لم يفسروا النص، ولكن أعطونا رأياً آخر، فالنص يقول تجميد وهم يقولون إلغاء.

وبعد تداول الرأي رأيت أن يكون تفسير التجميد كالآتي:

أ. توقيع العقوبة على الجرائم الحدية تعزيراً دون الحد وتقنين ذلك الإجراء.

ب. يصدر رأس الدولة عفواً على المحكومين بالقطع، وذلك على أساس أن العيوب الموجودة في قوانين سبتمبر شبهة تدرأ الحد.

ج. الذين عليهم ديات وظلوا في السجن لمدد طويلة لأنهم لا يستطيعون

دفعها تدفع دياتهم الدولة من الزكاة.

تداولت اللجنة الوزارية هذه الآراء بعد أن قدمها ديوان النائب العام في شكل ورقة عمل. وافقت اللجنة على هذا التفسير للتجميد، إلا أن أحد أعضائها د.بشير عمر تحفظ على فكرة إصدار قانون من الجمعية التأسيسية للوقوف بعقوبات الجرائم الحدية عند التعزير ودون الحد، لأنه لا يريد أن يكون الموضوع محل أخذ ورد يفتح معارك جانبية. ولكن في اجتماعي مع اللجنة الوزارية لاستعراض ورقة العمل رأيت استبعاد التحفظ، وإجراء التقنين اللازم عن طريق الجمعية، مع شرح الموضوع للنواب على أننا بهذا ندرأ مفسدة الحرب، وأن الإجراء كله مؤقت، وسنقرر بشأن أسس التشريعات الإسلامية في المؤتمر القومي الدستوري المزمع انعقاده في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م.

لقد كان تحرك السودان ناجحاً في المحاور الأربعة التي ذكرناها، بل كان تحركاً نموذجياً. وضع إطاراً للسلام الإقليمي، وللعلاقات الإنسانية في مناطق القتال، ولمحادثات إنهاء الحروب الأهلية.

إن النجاح في المحاور الأربعة، جعل السلام قاب قوسين أو أدنى. ولابد لأي منصف أن يقدر هذا الجهد الضخم الذي استطاع به السودانيون وضع برنامج للسلام واضح المعالم، والسير فيه قدماً.

إنني إذ أفكر ملياً في قضية العنف السياسي في السودان، أجد نفسي متسائلاً لماذا يلجأ الأخوة الجنوبيون كلما وقع خلاف إلى حمل السلاح: أنيانيا الأولى، أنيانيا الثانية، أنيانيا الثالثة، والجيش الشعبي؟

ربما كان الرد هو أن عوامل التفوق الشمالي السياسية والاقتصادية والثقافية كبيرة، مما يجرد الرأي الجنوبي من قدرات يصارعون بها في المجالات السياسية والاقتصادية، فيلجأون للعنف بدلها. لا بد إذن من الاتفاق على أساس عادل في مجال السلطة السياسية والثروة والهوية والخصائص الثقافية. اتفاق عادل فلا يشعر طرف من الأطراف بظلم فيه، يلجأ معه لوسائل المقاومة.

ولا بد أن نعترف أن الإخوة الجنوبيين إذا تأملوا اتفاقاتنا الأساسية معهم تحيروا في مصداقيتنا (أي نحن الشماليين):

- ففي أواخر عام ١٩٥٥م وافقونا على اعلان استقلال السودان من داخل البرلمان، بشرط أن ينص على النظام الفيدرالي لدى بحث دستور السودان الدائم. وبدأ النظر في دستور السودان الدائم في البرلمان السوداني، وقبل أن ينظر فيه وقع إنقلاب ١٩٥٨م، وحل البرلمان، وانتهى الحديث عن الدستور الدائم وضاع الوعد الذي بموجبه وافقوا على قرار إعلان الإستقلال من داخل البرلمان.

- وفي ١٩٦٧م اتفقنا معهم على الحكم الإقليمي بعد محادثات طويلة، بدأت بمؤتمر المائدة المستديرة ثم لجنة الإثنى عشر ثم مؤتمر الأحزاب السودانية وضُمّن هذا الاتفاق في مشروع دستور ١٩٦٧م، وبينما المشروع يناقش وقع انقلاب مايو ١٩٦٩م وانتهى الحديث عن الحكم الإقليمي.

- وفي ١٩٧٢م استند نظام مايو على قرار مؤتمر الأحزاب السودانية، مع تعديلات، وأبرم اتفاقية ١٩٧٢م ثم شرع يمزقها إرباً إرباً، عمداً ومع سبق الإصرار.

- وفي مارس ١٩٨٦م اتفقنا معهم على إعلان كوكادام، فأدت ظروف البلاد إلى عدم متابعة الاتفاق بالحسم المطلوب. وبعد ضياع زمن طويل غالٍ أجمعنا على برنامج سلام، وافقنا عليه قادة الحركة الشعبية، وصار السلام قاب قوسين أو أدنى، فإذا بانقلاب يقع في ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩م، يبدأ من مربع الصفر.

هذه الحقائق والتصرفات، وهي طبعاً ليست مخططة من جهة واحدة، لكنها تنسب لمواقف الشمال، وتغرس الظن والشك وقلة الثقة. إذا كنا نعتب على إخوتنا في الجنوب لجوءهم السريع للعنف فينبغي أن نأخذ على أنفسنا أننا أعطيناهم مبررات لذلك. ولا يجدينا الآن إلا أن نواجه الحقائق لانتشالهم وانتشالنا من مستنقع الموت والدمار الذي استنزف بلادنا منذ استقلالها ويوشك أن يلقي بظله الثقيل على كل قدراتنا.

محادثات السلام في عهد (الإنقاذ)

محادثات السلام ١٩-٢٠/ ٨/ ١٩٨٩م(أديس أبابا):

ستتحدث عن موقف وفد الحكومة ثم موقف وفد الحركة ثم نعلق تعليقاً عاماً.

موقف وفد الحكومة:

كان وفد الحكومة برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة، وعضوية العميد كمال علي مختار، العقيد حسن ضحوي، العميد بابكر نصار، والسفراء: عمر بريدو، سعيد سعد، عثمان نافع، علي نميري، والأستاذين مدثر عبدالرحيم ود.عبدالله إدريس. وكان واضحا أن وفد الحكومة يعتبر أن كل جهد سابق فاته الزمن، ويريد أن يبدأ من جديد للاتفاق على:

١- وقف إطلاق النار.

٢- وقف الحملات الإعلامية المعادية.

٣- إنشاء وسائل اتصال موثوق بها بين الطرفين.

أي أن وفد الحكومة كان يريد بحث إجراءات دون أدنى تطرق للمواضيع التي كانت محل حوار واتفاق منذ سقوط نظام نميري. لذلك عندما طولب وفد الحكومة أن يدلي برأي حول مسائل جوهرية، لا مسائل إجراءات ارتبك ارتباكاً كبيراً هذا بيانه:

بشأن الرأي في الاتفاقيات السابقة بين الحكومة والقوى السياسية: جاءت أقوال متناقضة من ممثلي وفد الحكومة:

- **العقيد محمد الأمين**: نحن ألغينا الدستور دعك من الاتفاقيات الحزبية.
- **عمر بريدو**: ليس هناك تناقض بين الجهود السابقة (إتفاقيات القوى السياسية وبين الجهود الحالية بعد٣٠/ ٦/ ١٩٨٩م).

بشان الرأي حول القوانين الإسلامية: جاءت أقوال ممثلي وفد الحكومة متعارضة:

د.عبدالله إدريس: لقد جاء أمر تجميد هذه القوانين في بيان ومحتوى سياسي يقتضي بعدم تنفيذ قوانين الحدود إلى حين قيام المؤتمر الدستوري. في تقديري أن هذا الأمر ما زال معمولا به في السودان.

على نميري: أما في شأن الموقف من قوانين سبتمبر فيمكن الرجوع للخرطوم لاستجلاء الأمر.

محمد الأمين خليفة: هذا الموضوع سيناقش لاحقا في المؤتمر الدستوري.

وطبعا هناك الرأي المعلن: أن تعرض على استفتاء شعبي، وهذا ما استشهد به أحد الحاضرين.

مع أن الوفد لم يطرح حلاً معيناً للمشكلة سوى النقاط الإجرائية، فقد كان عدم انضباط الوفد الحكومي لدرجة أن أحد أعضائه طرح ما يراه حلاً للمشكلة بصورة محددة لم تكن في ملف الآخرين. قال **بابكر نصار**:في تقديري أن المشكلة تبدأ بالعام ١٩٨٣م، وبالقرار رقم (١) الذي أصدره نميري وقسّم الجنوب خارقاً اتفاقية ١٩٧٢م. ونعتبر هذا الخرق هو رأس المشكلة: الحل يبدأ بمعالجة هذا الخرق والعودة لاتفاقية أديس أبابا.

وواضح أن الوفد لم يدرس ملف المشكلة، ولذلك يرى أن حديث وفد الحركة عن قضايا السودان عامة غير مسموح به، بل أوضح أحد أعضاء الوفد أنه يرى أن الوضع الإقليمي في السودان معناه أن يحصر كل أهل إقليم في إقليمهم ولا حاجة لمشاكل قومية! قال **حسن ضحوي**: نحن جئنا لحل مشكلة الجنوب فقط، إذا كان **منصور خالد** يريد أن يبدأ حرباً فيبدأ تلك الحرب من أم درمان، وإن كان **ياسر عرمان** (من أبناء الشرق) يريد الحرب فليبدأ من كسلا.

وواضح أن وفد الحكومة لم يدرس مشاكل المشاركة في السلطة، وتوزيع

الثروة، وغيرها من القضايا التي ظلت تناقشها القوى السياسية والنقابية في السودان منذ عام ١٩٨٥م. لذلك عندما ذكر أحد المفاوضين من وفد الحركة شيئاً عن توزيع الثروة، رد عليه **حسن ضحوي** بقوله: أما بشأن الحديث عن الثروة وتوزيعها والذي ذكر من الطرف الآخر فأين هي الثروة التي تأتي من الجنوب لتوزيعها؟

موقف وفد الحركة:

كان وفد الحركة برئاسة د.**لام أكول** وعضوية د. **منصور خالد**، نقيب **جستن ياك، دينق ألور، لوال دينق لوال، بازرعة، ياسر عرمان، زامباداكو.**

١. كان واضحا أن وفد الحركة يعتبر أن المدخل للمباحثات هو إعلان كوكادام مارس ١٩٨٦م، ومبادرة السلام ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م، مع إضافة النقاط الأربع الجديدة التي أذاعها د.جون قرنق وكررها لام أكول وهي:

- حل الحكومة الحالية وتكوين حكومة انتقالية عريضة تشارك فيها الأحزاب والنقابات والحركة الشعبية.
- إنشاء جيش قومي مكون من القوات المسلحة والجيش الشعبي.
- التحضير لانتخابات عامة وقيام جمعية تأسيسية لدراسة وإجازة دستور البلاد.

٢. كان واضحا أن وفد الحركة قد درس موقفه وحدده تماماً، وبيانه حسب ماورد في أقوال أعضائه في المحادثات:

أ. أنهم يتطلعون لحل مشاكل السودان، وأن الحركة وجميع القوى السياسية والنقابية في السودان اتفقت على إطار لم يشذ إلا الجبهة الإسلامية، وأن عدم التزام النظام الجديد بما اتفق عليه الجميع ووافقت عليه الحركة معناه أن النظام الجديد يقف موقف الجبهة الإسلامية القومية، هذا ما قاله لام أكول.

ب. وقال أيضا: لا نقبل اتفاقا فوقياً بيننا وبينكم، فهذا هو الذي حدث في

اتفاقية ١٩٧٢م. إذ كانت في غياب الشعب السوداني. ليس لهذه الحكومة الشرعية التي تمثل بها السودان. ولذلك نركز على مسألة الديمقراطية.

ج. قالوا إن الوفد الحكومي أهمل جوهر الموضوعات، وركز على مسائل إجرائية: فوقف إطلاق النار مستمر منذ مدة، وبرنامج الإغاثة مستمر. أما البرامج الإعلامية فإن اتفقنا فهي تروج لاتفاقنا.

وفي خمس مناسبات ذكر متحدث باسم الحركة أن هذا الإجتماع لا معنى له، لأن الفجوة بين الطرفين كبيرة جداً ولأن وفد الحكومة غير موافق على الاتفاقيات السابقة، وليس له بديل لها.

تعليق عام:

كان التناقض تاماً بين الطرفين، فالنظام يريد المحافظة على بعض الإجراءات الموروثة من النظام السابق: وقف إطلاق النار، وبرنامج الإغاثة، ولكنه يريد إلغاء الاتفاقيات السابقة دون أن يطرح أي بديل لها.

وأما الحركة فهي تريد أن تحافظ على الاتفاقيات الممهورة مع النظام السابق، وتريد تصفية النظام الحالي وإقامة نظام ديمقراطي.

لقد عطل النظام الجديد برنامج سلام أجمع عليه السودانيون، بمن في ذلك الحركة الشعبية، ولم يقدم بديلاً يرتضيه لنفسه ناهيك أن يقبله أو يرفضه الآخرون. هذا الاقتناع الذي تأكد لكل الناس بأن النظام الجديد لا يعرف ماذا يريد في موضوع وطني هام، هو الذي جعل النظام يستعير بعض أساليب الديمقراطية الثالثة، ويدعو للحوار الوطني في مؤتمر.. فماذا حقق المؤتمر؟

مؤتمر الحوار الوطني ١٩- ٢١ اكتوبر ١٩٨٩ (الخرطوم):

عندما أعلن النظام الانقلابي أنه ثورة إنقاذ، توهم الناس أنه درس المشاكل القومية ووجد لها حلولاً، فاستلم السلطة لتطبيق تلك الحلول. ولكن التجربة أثبتت لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن النظام جاء عارياً من

التفكير في أية مسألة، بل إن أداء وفد النظام في اجتماع أديس أبابا كان صورة من الطفولة السياسية، والتناقض، إضافة لقلة الوعي والخبرة.

ثم لجأ النظام إلى مسرحية مؤتمر الحوار: كانت خلاصته ما ورد في ميثاق السودان الذي أصدرته الجبهة، إذ جعل من الفدرالية مرتكزاً لتمرير قوانين سبتمبر على أساس التنوع القانوني. ولم تتم الإشارة إلى المؤتمرات السابقة في كوكادام، ومبادرة السلام السودانية، وإجراءات التمهيد للمؤتمر الدستوري، بل تجنب الحديث عن المؤتمر الدستوري نفسه.

توصيات مؤتمر الحوار:

القسم الأول:

كانت التوصيات التي صدرت عن مؤتمر الحوار وهي مسلمات بدهية لا يختلف عليها أحد مثل:

- أثر الفوارق التنموية في الصراع.
- أن الدين سبب اتحاد وتسامح ولكن التعصب هو سبب الفرقة.
- أن للحرب آثارا مدمرة.

القسم الثاني:

يتكون القسم الثاني من ١٩ توصية فيها بيان وبرمجة لخطط إعادة التعمير في الجنوب عندما تضع الحرب أوزارها. وهي تعدد وجوه التعمير المطلوب وتطالب بتعبئة الإمكانات الوطنية والدولية لتحقيقها، وليس ثمة من يختلف على ذلك.

القسم الثالث:

تناول التعليق على المعالجات السابقة، متجنباً ذكر كوكادام، أو مبادرة السلام السودانية، ومتجنباً الحديث عن المؤتمر الدستوري كمنبر لمناقشة الحل، ومع ذلك ذكرت التوصيات أنها توافق على الحصيلة الموضوعية لتلك المعالجات

وذكر من ذلك الآتي:

١. الموافقة على معالجة قضايا الوطن في إطار الوحدة.

٢. تطوير أطر تلائم واقع البلاد وتصون القيم الديمقراطية.

٣. تجديد وقف إطلاق النار.

٤. استمرار انسياب الإغاثة.

هذا القسم ذكر بعض النتائج الموضوعية للمعالجات السابقة، وأغفل بعضها، لا سيما ما اتفقت عليه القوى السياسية والنقابية مع الحركة من إطار للسلام وبرنامج للسلام.

القسم الرابع:

هذا القسم خططت توصياته لسلطة تنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية ونائبه، منتخبان بالانتخاب الحر المباشر، وسلطة تشريعية فدرالية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً، ولولايات تمارس صلاحيات محددة. يمارس التشريع فيها مجالس منتخبة، ولقضاء مستقل.

وتناولت التوصيات بياناً مفصلاً للصلاحيات الفيدرالية وصلاحيات الولايات. إنه تمرين مقبول لنظام فيدرالي ديمقراطي ينقصه إدخال عنصر التوازن الذي درجنا عليه في الديمقراطية الثالثة. التوازن الذي يضع أسساً عادلة لمشاركة الإقليميين في السلطة المركزية أو الفدرالية. وفي هذا ضم المؤتمر توصيات مقبولة حول:

- التخطيط التنموي الهادف لسد الفجوة التنموية.
- أسس لتقسيم الدخل القومي.
- ميثاق سياسي فدرالي، يحدد أدب التعامل السياسي بين جهات الاختصاص المختلفة.

إن هذا القسم من الناحية النظرية والأكاديمية فيه تحضير جيد واقتراحات

معقولة. وفي نهاية هذا القسم تناولت التوصيات مسألة الهوية، فأعطت توصيات واقعية منطلقة من مقولة العروبة والأفريقية أساسان مهمان في تركيبة السودان، وتناولت مسألة الدين والدولة وقدمت فيها توصيات شبيهة بالمبادئ التي اتفقت عليها لجنة الوفاق، ولعل التعديل الوحيد الوارد في هذه التوصيات هو تعميم القوانين العادية وتخصيص القوانين ذات المضمون الديني، توفيقاً بين الوحدة الوطنية والالتزام الديني.

إن التوصيات لم تأخذ في الحسبان الحقائق الآتية:

أ. ما درجت عليه تجربة الديمقراطية الثالثة من التوازن في المشاركة في السلطة المركزية. التوازن الذي تأخذ به الممارسة الديمقراطية فيحقق مشاركة عادلة للعناصر الجهوية والفئوية.

ب. ولم تأخذ في الحسبان تجربة الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب وقد كانت عاجزة تماماً بسبب العجز المالي. فالسلطات مهما أطلق عيها من تسمية تظل حبراً على ورق إذا لم تكن هناك جدوى مالية للولاية. وهذه التوصيات لم تتناول بياناً عملياً لهذا الجانب.

ج. إن توزيع السلطات السياسية إذا لم يستند لقواعد ديمقراطية سيودى به، فلا بد إذن من وسائل واضحة لإقامة واستمرار النظام الفيدرالي المنشود على أساس ديمقراطي سليم.

د. إن التوصيات مضت في منحاها النظري دون أن تأخذ في الحسبان النظام الجديد في السودان ذي الأسس الدستورية الأوتوقراطية، فإما أن يعدل النظام لصالح الديمقراطية أو تعدل التوصيات لصالح الأوتوقراطية.

ه. ولم تشر التوصيات لحقيقة أن موقف السودان القومي من السلام أمر يهم قوى سياسية ومهنية وفئوية كثيرة، لا يتبلور الموقف القومي في الحقيقة إلا إذا شاركت. كيف تكون مشاركتها؟ وما شرعية أي برنامج يتفق عليه إذا عزلت؟

و. ولم تتناول التوصيات آراء الحركة الشعبية والجيش الشعبي، وهم قوى لها

رأيها واجتهادها. لقد سكتت التوصيات عن تحديد موقف من برنامج الحركة الشعبية للسلام.

ونظراً لأهمية النقاط الست المذكورة والتي أغفلها المؤتمر، فإن المؤتمر وتوصياته لن يخرجا من كونهما تمرين أكاديمي نظري مفيد في تطوير الملكات العقلية والخطابية، ولكنه يفقد الفاعلية السياسية والتاريخية.

محادثات نيروبي ٣٠ نوفمبر- ٥ ديسمبر ١٩٨٩م:

في محادثات نيروبي بين حكومة الجبهة والحركة الشعبية، حيث كان وفد الحكومة برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة ووفد الحركة برئاسة د. لام أكول، تكررت نفس المسرحية التي تمت في محادثات أديس أبابا في أغسطس ٨٩. الإختلاف الوحيد أن حكومة الجبهة جاءت لتعرض مقرراتها في مؤتمر الحوار الوطني كإطار للتسوية السلمية، فردت عليها الحركة الشعبية بأنها تعتبر مقررات مؤتمر الحوار الوطني ورقة عمل لحكومة الجبهة الإسلامية عليها أن تطرحها في المؤتمر الدستوري، وهو الإطار الوحيد للسلام بحضور كل القوى السياسية والفئوية. وكررت مطالبها بحل المجلس العسكري وتكوين حكومة ذات قاعدة عريضة تقوم بالدعوة للمؤتمر القومي الدستوري على أساس اعتماد الديمقراطية التعددية كأساس للحكم في السودان الجديد، ورفض وفد حكومة الجبهة الإسلامية هذا التصريح، وانتهت المحادثات لطريق مسدود[1].

(١) في كتابه: ميزان المصير الوطني في السودان الصادر عام ٢٠١٠م، يرصد الإمام الصادق المهدي عتبات التفاوض اللاحقة: مفاوضات أبوجا الأولي برعاية الرئيس النيجيري الأسبق إبراهيم بابنجيدا (٢٦ مايو -٤ يونيو ١٩٩٢)، ثم مفاوضات عنتبي التي عقدت بدعوة من الحكومة اليوغندية وتحت إشراف الرئيس يوري موسفيني (في الفترة ٢٢-٢٤ فبراير ١٩٩٣)، ومفاوضات أبوجا الثانية (من الأسبوع الأخير لشهر أبريل وحتى ١٥ مايو١٩٩٣م). ثم المفاوضات تحت وساطة الإيقاد التي بدأت باقتراحها إعلان مباديء في ١٩٩٤م، ومواصلة تلك المفاوضات كتمرين في حوارات الطرشان حتى تغيرت السياسة الأمريكية وأدت بالضغط إلى بروتوكول ميشاكوس ٢٠٠٢م وعدد من البروتوكولات التي انتهت باتفاقية سلام نيفاشا في ٩ يناير ٢٠٠٥م.

الفصل الحادي عشر

السياسة الخارجية

سياسة البلاد الخارجية هي التي تحكم علاقتها بالدول الأخرى، وهي تتأثر بعوامل محددة أهمها:

العامل الجغرافي: فموقع الدولة في أي القارات، وموقعها داخل تلك القارة، ومن هم جيرانها، وهل بينهم حواجز طبيعية أو لا، وهل بينهم أنهار مشتركة أم لا، هذه العوامل الجغرافية لها أثرها.

العامل التاريخي: فلكل شعب تاريخه وعبر تاريخه اكتسب انتماءه الحضاري والثقافي والعرقي والقومي، فهذه العوامل تقوم بدورها تقريباً أو مباعدة بين الدول والشعوب.

العامل المصلحي: فالمصالح الاقتصادية كأن تكون منتجة لمنتجات سوقها في بلاد أخرى، والمصالح الأمنية كأن تستورد سلاحاً من بلاد ما؛ تلعب دورها في التنافس والتناصر والعداء بين الدول.

العامل الديني والفكري: فالعقيدة المشتركة، أو الأيدلوجيا المشتركة، أو الأديان المتنافسة والأيدلوجيات المتعارضة تلعب دورها تقريباً ومباعدة بين الدول.

العامل الدولي: فمنذ نشأة الأمم المتحدة والالتزام بمواثيقها والتعامل مع منظماتها المتخصصة صار للسياسة الخارجية بعدٌ دولي يضع للبلدان قواعد سلوك جماعي.

السودان منذ استقلاله انضم للأمم المتحدة ووقع على مواثيقها، وانضم إلى منظماتها المتخصصة. وأوجبت العوامل التاريخية والجغرافية على السودان

الانضمام للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومؤتمر الدول الإسلامية، موقعاً على مواثيقها، ملتزماً بتوجيهاتها.

كما انضم السودان لكتلة عدم الانحياز منذ تأسيسها في باندونق في عام ١٩٥٤م، وإلى مجموعة الـ٧٧، وهي جماعة أفظعها ظلم النظام العالمي الاقتصادي والتجاري والنقدي العالمي فتكتلت لتخدم مصالحها أمام الدول الصناعية الغنية المنتفعة بالنظام العالمي القائم.

وكان واضحاً لأهل السودان أن تنوع مجموعاتهم الداخلية، وتعدد جيرانهم إقليمياً ووقوعهم جسراً بين المشرق والمغرب العربي، وحلقة بين العرب وأفريقيا جنوب الصحراء، وواصلاً بين شرق وغرب أفريقيا وقرنها، عوامل تاريخية وجغرافية تشد السودان إلى عدم الانحياز وعدم المحورية في سياسته الخارجية.

عدم الانحياز، لأن الانحياز لأي معسكر دولي يفرض عليك:

- تنسيق سياستك مع معسكر دولي ذي مصالح كونية لا تهمك.
- الارتباط بمعسكر ما، يكسبك عداء المعسكر المعادي له بصورة مضرة للوطن. المعسكر الذي تنحاز له يعتبر أنك انحزت له طالباً الحماية لنفسك فلا يعبأ بك، والمعسكر الآخر يصنفك عدواً ويحيك ضدك المؤمرات.
- الانحياز لمعسكر يقفل باب التعامل مع المعسكر المعادي له، بل والتعامل مع المحايدين بينما عدم الانحياز يتيح فرص التعامل مع ثلاثتهم.
- عدم الانحياز لا يعني أن تكون العلاقات مسطرة بالمسطرة، فإن كانت لك مصالح اقتصادية أكثر مع الغرب فإنها تنمو في ظل عدم الانحياز دون أن يتوقف ذلك على نمو مواز في العلاقات مع الشرق. كذلك لا يمنع أن تنمو مصالح أمنية كالتسليح من الشرق، وهلم جراً.
- عدم الانحياز لا يمنع بل يوجب أن نقول للمحسن من الدول الكبرى

أحسنت وللمسيء أسأت.

أما لماذا عدم المحورية؟ فلأن التمحور يفرض على البلد:

- أن تتحالف مع بعض الجيران وتعادي بعضهم الآخر.
- أن تنسق مع الحلفاء للتدخل في شؤون الأعداء فتجذب إليها تدخلهم في شؤونها.
- أن تدخل البلاد المتجاورة في استغلال تركيباتها القومية الهشة لإثارة الفتن، مما يودي بالأمن والسلام في الإقليم، ويفتح باب تدخل الإستراتيجيات الدولية في المنطقة بدل أن يتخذ الجيران تدابير أمن إقليمي مشترك يقفل الباب أمام تدخل الإستراتيجيات الدولية.

هذا النهج القائم على عدم الإنحياز وعدم المحورية هو الذي لزم سياسة السودان الخارجية منذ استقلاله حتى مايو ١٩٦٩م.

سياسة مايو الخارجية

ولكي نتابع الآثار المدمرة لسياسة النظام المايوي الخارجية (الأوتقراطية الثانية)على بلادنا ، نقول: إن هذا النظام أعلن انحيازه في الأول نحو الشرق الشيوعي. ففتح على بابه شروراً كثيرة.

نتائج الانحياز للشرق:

- لم يفده الانحياز للشرق كثيراً من حيث دعم التنمية، ولا من حيث السلامة الأمنية. فالعون الإقتصادي الذي جاء للسودان على عهد نظام عبود اليميني كان أكثر من العون الإقتصادي الذي جاء للسودان على عهد نميري الإشتراكي العلمي! والتسليح السوفيتي كله اتفق عليه قبل وقوع الإنقلاب على يد حكومة الديمقراطية الثانية (كان د.**آدم مادبو**[1] وزيرا للدفاع).
- الانحياز للشرق الشيوعي فتح على السودان عداوة الغرب فنشط في دعم

(١) آدم موسى مادبو، دكتور، للتعريف به الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

التمرد ضد السودان: حيث دعم أنيانيا الأولى، بوسائل غير مباشرة.

- وانقطع العون الغربي عن السودان.

وتمحور السودان في الأول مع مصر الناصرية، فلم يفده ذلك شيئاً يذكر، ولكن جر عليه عداوة دول ومحاور أخرى، حيث كسب عداوة المملكة العربية السعودية، والإمبراطورية الأثيوبية. ثم حدث تطوران مهمان هما: اتهم النظام الاتحاد السوفيتي بأنه تآمر ضده في انقلاب يوليو ١٩٧١م فعاداه عداءً شديداً. وتوفي عبدالناصر فخلفه السادات الذي اتجه بسرعة اتجاهات في حقيقتها ضد الناصرية على خط مستقيم. صار السادات يحاول منافسة إسرائيل في التقرب من أمريكا.

عندما اتجه النظام المايوي اتجاها آخر في سياساته الخارجية فإنه لم يعد لسياسة الإستقامة السودانية المعهودة ، بل انقلب ١٨٠ درجة منحازاً للغرب دولياً، ومقيما محوراً إقليمياً مع مصر السادات.

نتائج الانحياز للغرب:

- هذا الإنحياز مكن السودان من مساعدات غربية، ولكنه قفل أبواب الشرق على السودان: فالمعدات المدنية والعسكرية شخصت معطلة في كل مكان لعدم وجود قطع غيار.

- ولكن أهم مساويء الوضع الجديد أنه زج بالسودان في إستراتيجيات دولية لا مصلحة له فيها، بل أصابه منها أذى جسيم: دفع السودان ليقوم بدور في دعم الحركات المناوئة لأثيوبيا الاشتراكية مع أن الضرورة الجيوبوليتيكية تقضي أن يتجنب السودان ما أمكن العداء مع أثيوبيا، لسببين أساسيين هما:

  - أن النيل الأزرق وأهم أنهارنا الأخرى تنبع في أثيوبيا.
  - أن أهم هياكلنا الإقتصادية تقع بالقرب من حدودنا مع أثيوبيا.

كان قيام السودان بهذا الدور بعيداً كل البعد عن مصالح السودان القومية،

مندرجاً في استراتيجيات دولية غريبة على مصالحنا. هذا الدور هو الذي حضّ أثيوبيا للدخول في حلف عدن الموجه ضد المحور السوداني المصري، ولاحتضانها لحركة العنف المسلح ضد السودان.

- دفع السودان ليقوم بدور في تشاد لصالح استراتيجيات أجنبية. موقف السودان الطبيعي من تشاد (ومن كل نزاع ينشأ بين جيرانه) هو الحياد بين شرائحها المتنازعة، وإن تدخل فالتوسط بينهم بالحسنى، وعدم الدخول طرفاً في النزاع.

- أقحم السودان طرفا في النزاع التشادي/ الليبي بسبب أن إستراتيجية أمريكا في المنطقة اقتضت تأديب ليبيا، وإن أمكن التخلص من العقيد القذافي، واقتضى هذا الخط إتخاذ تشاد ميدان معركة بين الأطراف المختلفة. هذا الإقحام جرّ على السودان مزيداً من العداء الليبي الذي تحول إلى دعم كبير لحركة العنف المسلح السودانية، بينما كان موقف السودان الطبيعي هو عدم الدخول طرفا في النزاع ومحاولة إيجاد حل سلمي ليبي –تشادي ما أمكن.

- هذا الدور السوداني في السياسة التشادية أهدر أمن إقليم دارفور لأن من بين تدابير الصراع استخدم حسين هبري إقليم دارفور ليقفز منه بمساعدة نميري إلى السلطة في انجمينا. لذلك صار القفز للسلطة في انجمينا من دار فور جزءاً من دروب الصراع على السلطة في تشاد.

- دفع السودان لتسهيل ترحيل الفلاشا اليهود الأثيوبيين لإسرائيل حيث ذهبوا «لتعمير» الأراضي العربية المحتلة، وبعضهم استقر في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة. متخلياً بذلك من إلتزاماته الدولية أيضاً: فوقف المستوطنات من قرارات الأمم المتحدة.

- إن في أمريكا دوراً هاماً للوبي الصهيوني، وعن طريق التبعية السودانية استطاع هذا اللوبي أن يطول سياسة السودان.

النتيجة المباشرة لهذه السياسات هي تحرك آخرين لعمل محور مضاد للمحور

السوداني المصري. فقام محور عدن: الليبي، الأثيوبي، اليمني؛ فاحتضن حركة العنف المسلح وشكل خطراً كبيراً على أمن السودان القومي.

سياستنا الخارجية

وبعد أن أسقطنا النظام المايوي اتجهنا لسياسة خارجية سودانية غير منحازة ومتخلية عن المحورية.

فيما يتعلق بعدم الانحياز:

١. لبيتُ دعوة لزيارة الاتحاد السوفيتي، وعبرها عملتُ على تطبيع العلاقات السودانية السوفيتية لتقوم على الصداقة بلا عداء ولا تبعية. فقد كان الرئيس المخلوع في الأول متزلفاً نحو الإتحاد السوفيتي، ثم صار معاديه إلى حد شتم الاتحاد السوفياتي، تودداً للمعسكر الغربي، مستمراً في ذلك حتى بعد أن تخلى الغرب عن ألفاظ الحرب الباردة فكان ملكياً أكثر من الملك!

وفي موسكو بحثتُ بصراحة ووضوح مع القيادة السوفيتية ما أريد أن تكون عليه علاقتنا. وكانت القيادة السوفيتية الجديدة لحسن الحظ تراجع سياساتها على ضوء مفاهيم ملائمة جداً لما كنتُ أقول. ثم بحثتُ العلاقات الاقتصادية، وتطلعنا إلى تأهيل المصانع السوفيتية في السودان وزيادة طاقتها. ثم تناولتُ تطوير العلاقات التجارية والثقافية، والتسلح للسودان، وإعادة تأهيل الأسلحة المشتراة من الاتحاد السوفيتي. ثم البحث والاتفاق على مشروعية العلاقة الثقافية والروحية بين المسلمين في السودان والإتحاد السوفيتي. إضافة إلى ضرورة الانسحاب من أفغانستان، وقيام الاتحاد السوفيتي كدولة كبرى بدور أساسي في السلام في القرن الأفريقي.

٢. ألغت الحكومة الديمقراطية التسهيلات التي منحت للولايات المتحدة في السودان. وفي مقابلة مع المسئولين الأمريكيين قلتُ لهم إن أمام أمريكا الخيار بين نوعين من الحكم: حكام يقدمون مصالح أمريكا على مصالح شعوبهم: هؤلاء ستضطر أمريكا إذا أرادت استمرارهم أن ترسل لهم مشاة البحرية الأمريكية

لحمايتهم. وحكام يقدمون مصالح شعوبهم: هؤلاء تسندهم شعوبهم، وهم في حالة السودان في عهد الديمقراطية الثالثة لم يكونوا أعداء لأمريكا بل أصدقاء تتكيف صداقاتهم بحسب مصالح شعوبهم.

وعند زيارتي للولايات المتحدة تحادثتُ مع نائب الرئيس جورج بوش، ووزير الخارجية شولتز ووزير الدفاع. شاكراً الحكومة الأمريكية على دورها الإنساني الرائع في إغاثة السودان أيام المجاعة وطالباً وقوف أمريكا مع التنمية في السودان، ومع السلام في القرن الأفريقي على نحو فعالَ، وأن تمدنا بالدعم الدفاعي باعتبار أن السودان ديمقراطي وموالٍ للحريات في أفريقيا، لتخلق بيننا وبينهم مصالح مشتركة.

إننا غير منحازين لحلف ناتو، ولكننا منحازون للديمقرطية. وغير منحازين للاستراتيجية الأمريكية، لكننا منحازون لتنمية مواردنا وتنميتها. لقد وجدتُ تفهماً لهذه الآراء.

الحقيقة أن كثيراً من قيادات العالم الثالث يتصورون أن هناك خانة واحدة للعلاقة مع الدول الكبرى هي: خانة التبعية. وتستمريء الدول الكبرى ذلك فتقوم العلاقة على التبعية. الخيار الصحيح هو الثالث: الذي هو لا تبعية ولا هو عداء وهو أنسب ما يلائم مرحلة الوفاق الدولي.

٣. **إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك:** عدم المحورية اقتضى إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر. تلك الاتفاقية عقدها الرئيس المخلوع مع الرئيس المصري أنور السادات مباشرة بعد انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦ كوسيلة لحماية النظام المايوي خلاصتها:

- عقد اجتماع دوري نصف سنوي بين هيئة أركان البلدين لتنسيق الخطط الدفاعية.

- عقد اجتماع سنوي دوري بين وزراء الدفاع والخارجية في البلدين لتنسيق السياسات الدفاعية والخارجية.

- القيام بتدريبات مشتركة بين القوات المسلحة في البلدين ليعملا معاً عند اللزوم.

- التضامن الدفاعي بين قوات البلدين في حالة عدوان طرف ثالث.

- نجدة الطرف الآخر في حالة تعرضه لخطر حتى إذا حالت ظروف دون استنجاده.

هذه الاتفاقية أضرت بالسودان للأسباب الآتية:

أ. لوحت بوجود دعم مصري لنظام نميري حماه، وحمى بذلك الظلم والاستبداد في السودان. كما هدد التحركات ضده.

ب. استفزاز جماعة حلف عدن الذين ترجموا مشاعرهم دعماً حقيقياً لحركة العنف المسلح ضد السودان. بينما لم تدعم اتفاقية الدفاع المشترك دفاع السودان بشيء، لأن الطرف المصري ألح على اعتبار القتال في الجنوب مسألة داخلية، مع أنه يعلم حجم التدخل الأجنبي لصالح الطرف الآخر.

ج. جرّت السودان طرفاً في سياسات مصر شرق الأوسطية، وهي سياسات اتخذت على عهد السادات نهجاً ضد المصالح القومية العربية، ومهما كانت مبرراتها الوطنية المصرية فلا مصلحة للسودان في الدخول فيها.

ألغيت تلك الاتفاقية تخلصاً من المحورية. وكان واضحاً أن ذلك لا يلغي العلاقات السودانية المصرية الخاصة.

كان السودانيون في الماضي مختلفين حول العلاقة مع مصر بين اتحاديين واستقلاليين. هذا الخلاف حسم بحل ارتضاه الجميع هو: استقلال السودان وقيام علاقة خاصة مع مصر. وأن أفضل صورة لهذه العلاقة هي الإخاء الذي أهدافه تحقيق مصالح اقتصادية مشتركة، لا سيما الأمن الغذائي بين البلدين، ومصالح ثقافية وتجارية ومائية مشتركة.

لقد بذلتُ كقيادة للحكومة ولحزب الأمة مجهوداً كبيراً لنقل العلاقة مع مصر

من التوتر الذي شابها في الفترة الانتقالية، مما أدى لحرق العلم المصري بسبب وجود نميري في مصر. ولقد نقلنا تلك العلاقة إلى وضعها الطبيعي، وذلك بتوقيع ميثاق الإخاء، وتجاوز الإرث الماضي في عهد النميري.

ولتعميق الثقة بيننا وبين مصر، كنا قد بعثنا مبعوثاً في عام ١٩٨٣م هو الدكتور **إبراهيم الأمين** ممثلاً لنا في مصر، وقد قام بمجهود كبير في تنقية الأجواء وتعميق الاتصالات: سواء في المجال الرسمي مع الحكومة والمسئولين، أو في مجال الأحزاب وقادتها، إضافة إلى الصحافة وإعلامها.. وفي الفترة الانتقالية استضفنا العديد من الوفود السياسية المصرية خاصة الحزب الوطني الحاكم. ورحبنا بهم في مهرجانات شعبية في دار الأمة بأمدرمان. وأجرينا معهم حوارات موسعة، ثم اختتمنا كل ذلك بعقد اتفاق تعاون وتكامل في عام ١٩٨٩م بين حزب الأمة والحزب الوطني الحاكم، نص على تدريب الكوادر، والمعسكرات السياسية المشتركة، وإقامة الندوات. إضافة إلى جميع أوجه النشاط الحزبي بهدف تعميق الصلات في إطار من الإخاء الرحب والعمل الفاعل.

إن نمط العلاقة بين مصر والسودان الذي وسم المرحلة النميرية كان فوقياً، تجاوز الأطر الشعبية. وكان معزولاً عن الشورى. لذلك لم يرض طموحات الشعب السوداني الذي أطاح بنظام النميري في انتفاضة شعبية فيما بعد.

كذلك إن العلاقة ذات السمة العدائية بين البلدين ليست واردة، لأنها لن تلبي طموح الشعبين المصري والسوداني، ولا بد من استصحاب المصالح المشتركة المنطلقة من ثوابت التاريخ والجغرافيا والعقل والعاطفة. هذه هي التي تبقى لأن منها ما ينفع الناس وخير لقادة البلدين تكييف أنفسهم مع حقائقها. ومما يثلج الصدر كثيراً أن هذه الحقائق بدأت تظهر لكثير من الكتاب المصريين والصحافيين والساسة.

إن في تفهم هؤلاء لهذه الحقائق كرسل وعي للرأي العام المصري، أكبر ضمان على أن دسائس المندسين لن تطال أزلية العلاقة بين شعبي وادي النيل.

٤. **العلاقة مع تشاد**: إن التمسك بنمط علاقات سادت إبان العهد المايوي قد تجاوزها الواقع السياسي للسودان اتضح أيضاً في الموقف من الجارة تشاد: لقد حظي الرئيس التشادي حسين هبري بدعم نظام مايو، حتى وصل إلى السلطة. فتحالف الاثنان في سياساتهما الإقليمية تحالفاً استظل بإستراتيجيات أجنبية. بعد سقوط نظام نميري في ٦ أبريل١٩٨٥م كانت سياستنا نحو الجارة تشاد ترتكز على المقومات الآتية:

- الاعتراف بالحكم القائم في تشاد، والتعامل معه بموجب المواثيق الدولية.
- عدم دخول السودان طرفاً في نزاعات الشرائح التشادية إلا كوسيط للصلح، على أن يتم ذلك بناء على طلب منهم.
- لا يسمح السودان باستغلال أراضيه لتكون مسرحاً لاقتتال جيران. ولا يدخل طرفا في نزاعاتهم ويسعى للتدخل كوسيط للصلح بطلب منهم.

هذه المواقف صحيحة ومنطلقة من مصالح السودان ولكن لأنها تمثل تراجعاً من موقف التحالف القديم لم يرض عنها حسين هبري. حيث شرع في إطلاق الاتهامات ضدنا. ويلاحظ أننا تمسكنا حتى الآخِر بأسس السياسة نحو تشاد نصاً وروحاً.

لقد كانت السياسة التشادية بقيادة حسين هبري كثيرة الانفعالات، مما جعله على خلاف مع أكثر جيرانه: نيجريا، والنيجر، والسودان وبدون شك ليبيا. إننا لم نقصده بسوء، ومهما كانت انفعالاته حرصنا على مبادئ سياستنا نحوه.

وعندما أحسستُ بأنه يثير الإتهامات ضدنا ليجد دعماً أميركياً وفرنسياً، لأنه اعتاد على إثارة تلك الاتهامات بمناسبة وبدون مناسبة، خاطبتُ أمريكا وفرنسا لكيلا يقعان تحت طائلة استغلال هبري، وإن استطاعتا أن تبينا له بأن السودان لا يقصده بسوء، بيد أنه لن يدخل طرفا معه في صراعاته الداخلية أو الخارجية.

إضافة للموقف من تشاد نتناول بالشرح أدناه علاقات سودان الديمقراطية

الثالثة مع بعض البلدان التي اتهمنا بسببها بالعزلة السياسية:

الموقف من كينيا:

أخذ بعض الناس عليّ موقفي من كينيا. إن كينيا بقيادة رئيسها أروب موي في الأصل قطر مجاور وصديق للسودان. وحاول الرئيس أروب موي أن يلعب دوراً في تحقيق السلام في السودان، ولكن مع مر الأيام تقاعس ذلك الدور وصارت كينيا مسرحا للتدخل في شؤون السودان وجاءتنا معلومات مفادها الآتي:

- أن جرحى حركة العنف المسلح يعالجون في المستشفيات الكينية.
- أن كينيا أعطت حركة العنف المسلح مكتباً في نيروبي وهو باسم الإغاثة، ينظم لها إمدادات داخل السودان.
- أن هناك معسكرات لحركة العنف المسلح في بعض مناطق كينيا الشمالية.
- أن هناك دعم بالأسلحة من إسرائيل لحركة العنف المسلح يصل لها عن طريق كينيا.

ولفتنا نظر كينيا لهذا كله، وحاولنا عدة مرات بأن تجتمع اللجنة الوزارية المشتركة لبحث هذه المآخذ وعلاجها، ولبحث الخلافات المعلقة حول الحدود بيننا، دون جدوى. فاكتفت كينيا بنفي غير مقنع لمساعداتها لحركة العنف المسلح. لذلك لم يكن هناك بد من الاحتجاج العلني.

لقد كان كثيراً من الناس في أفريقيا يتوقعون من السيد أروب موي أن يلعب دور الرجل الكبير في شرق أفريقيا، ولكنه مؤخراً صار متباعداً من الاجتماعات الأفريقية والإقليمية، وساءت علاقاته مع أغلب جيرانه فناصبها العداء: (تنزانيا، يوغندا، الصومال، والسودان).

إن السودان يتطلع لعلاقة صداقة مستمرة مع كينيا، ولكن هذه لن تكون إذا تدخلت كينيا في شؤون السودان بالسوء. بل لن تقوم علاقة حسن جوار كما ينبغي، إلا على أساس احترام متبادل للمصالح القومية.

الموقف من جمهورية أفريقيا الوسطى:

وهناك حادث قطع العلاقات الدبلوماسية الذي قررته جمهورية أفريقيا الوسطى مع السودان، إنه إجراء لا مبرر له وهاهي الحقائق:

- موظفو الملاحة الجوية في السودان لديهم تعلميات مستمرة بألا يسمح لطائرات بعبور السودان إن كان اتجاهها نحو إسرائيل أو جنوب أفريقيا.
- غادر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى عاصمته، وأعطت طائرته الملاحة الجوية السودانية خبراً بأنها ستعبر الأجواء السودانية متجهة إلى مصر. فأعطيت الطائرة إذناً بعبور الأجواء السودانية.
- ثم أرسلت الطائرة إشارة أخرى للملاحة الجوية السودانية بأنها متجهة لإسرائيل، فلم تعط إذناً بعبور الأجواء السودانية.
- اعتبر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى هذه إهانة له، فقرر قطع العلاقات مع السودان. إنه إجراء ليس له ما يبرره!

موقف السودان من الحرب العراقية الإيرانية:

لعل أكثر ما رمينا به: هو أن موقف السودان من الحرب العراقية الإيرانية لم يكن صحيحاً. وأنه شذّ عن الصف العربي.

ماهو موقف السودان من تلك الحرب؟

في أكتوبر ١٩٨٠م، وقبل أن أتولى مسؤولية في السودان، عقدت مؤتمراً صحافياً في لندن قلت فيه إن تصعيد العراق للمناوشات الحدودية والحملات الإعلامية التي نشطت بينها وبين إيران لتصبح حربا كاملة: خطأ. فلا بد فوراً من وقف إطلاق النار، والتزام الجنود حدود بلادهم الوطنية، والاجتماع لإيجاد حل سلمي للمشاكل. وقلت: من ظن أن هذه الحرب سوف تنتهي بسرعة واهم، فإنها ستكون حرب استنزاف طويلة: تدمر طرفيها، وتتيح فرصة للتدخل الأجنبي على أوسع نطاق في شؤون الخليج.

واستمرت الحرب واتضح أنها ستطول. فبدأ الوسطاء يتدخلون وفي هذه الأثناء تغيرت الأوضاع في السودان وقامت الديمقراطية الثالثة.

كان موقف العراق مستجيبا للوسطاء وكان موقف إيران مستمراً في الحرب إلا إذا أدين العراق.

ماذا فعل السودان لإيقاف الحرب؟

أ. استجبت (كرئيس للوزراء) لدعوة لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهناك أثرت ضرورة إيقاف الحرب في وسط إيراني كان يرفض الحديث عن ذلك، ويتجه بكلياته للتعبئة الحربية من أجل النصر. ورأت القيادة الإيرانية أن تستمع إليّ، فانعقد اجتماع في ديسمبر ١٩٨٦م في منزل رئيس الجمهورية حجة الإسلام **علي حسيني خامئني** وحضره: حجة الإسلام **هاشمي رفسنجاني** (رئيس مجلس الشورى)، **مير علي موسوي** (رئيس الوزراء)، السيد **أحمد بن الإمام الخميني**، السيد **عبد الكريم موسوي اردبيلي** (رئيس القضاء)، والسيد **علي أكبر ولايتي** (وزير الخارجية).

وفي الاجتماع قلت لهم:

أنا وآخرون من مفكري العالم الثالث أذكر منهم **أحمد مختار أمبو**[1] رأينا أن نتدخل في أزمة الرهائن لحلها على أساس سليم وكان يهمنا في ذلك أمران:

الأول: ألا يؤخذ على بلد إسلامي أنها أسرت مستأمنيها.

الثاني: أن في حل الأزمة ما يحسن فرص انتخاب الرئيس كارتر أمام منافسه السيد رونالد ريجان وتقديرنا أن انتخاب كارتر أفضل للعالم الثالث. واقترحنا حلاً عادلاً ومناسباً، ولكن للأسف لم نجد تجاوباً من القيادة الإيرانية. ثم حلت الأزمة بشروط أقل كثيراً في حق إيران من الأسس التي اقترحناها.

---

(١) أحمد مختار أمبو (ولد ١٩٢١): سنغالي، وأمين عام اليونسكو من (١٩٧٤ – ١٩٨٧م) شغل عدة مناصب وزارية في بلاده.

هذه الحرب الحالية لا يمكن أن تصل لنتيجة حاسمة، بمعنى: انتصار كامل وهزيمة كاملة للطرف الآخر. كل ما سيحدث هو تدمير الاقتصاد في البلدين، وإتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي، وتعميق العداوات. واقترحتُ مشروعاً كاملاً لكيفية إنهاء تلك الحرب.

وقلتُ: إن لم يقبل هذا المشروع واستمرت الحرب، وبدا أن إيران سوف تنتصر انتصاراً كاملاً لإخضاع العراق، فالذي سيحدث قبل وصول تلك المرحلة هو أن العرب كلهم بمن فيهم نحن (السودان) سنقف مع العراق. وأن الأسرة الدولية كذلك ستقف مع العراق.

تناول الحاضرون الحديث مستفسرين عن بعض تفاصيل المشروع ولكنهم انقسموا على رأيين: رأي متجاوب مع ما قلت. ورأي متحفظ عليه. هذا(أي الرأي المتجاوب) أقنعني عمليا بوجود«حزب سلام» ينبغي الاستمرار في مخاطبته.

ب. وفي زيارتي لطهران حضرت صلاة الجمعة: وهي مناسبة تعبوية أساسية في إيران. فقبل الصلاة وأثناء الخطبة وبعد الصلاة اندفعت نداءات التعبئة الجهادية للحرب بصورة لم أشهد لها مثيلاً، وأعطيت فرصة مخاطبة هذا البحر من المشاعر القتالية، فخاطبتهم بنبرة شاذة على ما عهدوا داعياً للسلام وإيقاف الحرب.

ج. لقد اقتنعت إن من بين وسائل إيقاف الحرب وتشجيع دعاة السلام أن تقوم ضغوط من علماء ومفكرين من كل أنحاء العالم الإسلامي بالدعوة لإيقاف الحرب. وخاطبتُ عدداً من المفكرين والعلماء في هذا الشأن، ووجدت أن جماعة منهم تزمع عقد مؤتمر شعبي لهذا الغرض، فاستضفتُ ذلك المؤتمر في الخرطوم في أكتوبر ١٩٨٧م وكان مؤتمراً ناجحاً ساهم في التعبئة من أجل إيقاف الحرب.

د. وزرت العراق: وفي العراق عاتبني الأخ الرئيس العراقي صدام حسين على ما ظنه موقف السودان أو موقفي من الحرب. فأوضحت له أنني كمسلم وكعربي أرى وقف هذه الحرب ضرورة. ثم تساءلتُ إن كنتم ترون أن إيران تريد الاستمرار في الحرب وأن العراق مستجيبة لنداء السلام فموقفنا موضوعياً

متطابق، ولكن لنا أسلوبنا. في النهاية أبدى تفهمه لموقفنا.

ه. وزرتُ المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، وبعد تداول الرأي حول العلاقات الثنائية تناولنا بحث الحرب، وكانوا قد وصلوا إلى يأس تام من أن تستجيب إيران للصلح. ولكنني نقلت لهم صورة أخرى، واستشهدتُ بأزمة الرهائن. وأنها بعد طول تأزم انتهت. وأن السلام حتماً آتٍ. وأن ثمة تياراً قوياً في إيران مع السلام. وأنه مهما كان الأمر ففي النهاية سيبقى: عرب وفرس، وسنة وشيعة، ولا بد أن يتعايشوا قومياً ومذهبياً، فلا سبيل لحل يقوم على استئصال أحد هذه الأطراف.

وبدا لي أن الملك في المملكة السعودية والأمير في الكويت ونائب الأمير في قطر (كان الأمير غائبا) يرون في هذا الخط أملا ويريدون معرفة تطوراته.

السياسة الإقليمية

السياسة الأفريقية

وضع السودان مقترحات محددة لتستهدي بها منظمة الوحدة الأفريقية في ربع القرن القادم، أهمها:

- الاهتمام بالتنمية من منطلق الإعتماد على الذات، وإزالة سلبيات الأداء الوطني.

- التركيز على إيقاف الحروب داخل الأقطار الأفريقية، وفيما بينها. وإيجاد أداة أفريقية لتحقيق ذلك.

- السعي عبر حوار الشمال والجنوب لتحقيق نظام اقتصادي وتجاري ونقدي عالمي أعدل.

- تطوير العلاقات الإفريقية العربية لمصلحة طرفيها وقفل باب الفرقة بينهم.

- الاهتمام بحقوق الإنسان الأفريقي المهددة تاريخياً: عن طريق الرق

والاستعمار. والمهددة حالياً: عن طريق الجلادين والسفاحين الظلمة؛ وإيجاد وسائل لإيقاف الظلم وتحقيق العدالة وفرض احترام حقوق الإنسان الأفريقي.

واتجهت سياستنا لتحقيق حسن الجوار مع كل الجيران بصرف النظر عن اختلافات النظم الحاكمة. وقد كان ما تحقق في هذا الصدد من تحسين العلاقات بأثيوبيا بعد العداء الشديد إنجازاً كبيراً.

واتجهنا لتكوين ودعم المنظمات الإقليمية مثل «الإيقاد»، للعمل المشترك بين الجيران الستة: السودان، أثيوبيا، كينيا، يوغندا، الصومال، وجيبوتي؛ لمحاربة الجفاف والتصحر. فقد دفع خطر الجفاف والتصحر، وهو خطر مشترك ببلادنا، للقيام بدور رائد، منذ الفترة الانتقالية، في تكوين منظمة (الإيقاد)، ثم بعد قيام الحكومة الديمقراطية، في تطورها. هذا الدور سوف يدعمه السودان عن طريق المعهد العالمي المزمع إنشاؤه في الخرطوم لعلوم الجفاف والتصحر.

كذلك نشّطنا البرامج الإقليمية لمحاربة آفة الجراد، ولصيانة البيئة، وللتعاون الثقافي، وهلم جراً.

إن أهم دور للسودان في المجال الأفريقي هو دوره الواصل في داخل منظمة الوحدة الأفريقية بين دول شرق وغرب وقرن أفريقيا. ودوره الواصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي المجال الأفريقي فثمة عوامل جغرافية وتاريخية تقتضي أن يكون للسودان علاقة خاصة بأثيوبيا ويوغندا.

والسودان هو البلد الوحيد المجاور لكل أقطار وادي النيل. وتقع على عاتقه مهمة تطوير (دبلوماسية النيل) حتى تبلغ درجة اتفاقية دولية لحوض النيل تشارك فيها كل دول النيل (دول المنبع والمجرى والمصب). لقد شرع السودان بالفعل في عهد الديمقراطية في رسم الخطى نحو هذا الوفاق المأمول.

السياسة العربية

على ضوء مصالح السودان وظروفه الجغرافية والتاريخية تم الاتفاق على إقامة علاقة خاصة مع كل من: السعودية، ومصر، وليبيا.

أما السعودية فقد تم اقتراح كثير من الأسس لتطوير العلاقة: لقد سمعنا من الملك فهد وإخوته أطيب كلام. بل إن الملك فهد في إجتماع معه وبعد أن تحدثنا عن العلاقات وخصوصيتها قال لي: ها هم أخوتك سلطان وسعود فأمرهم بما ترى أساساً لتطوير علاقتنا وسد حاجات السودان، وقد كان أن تحدثوا ملياً.

لقد قدم الصندوق السعودي كثيراً من القروض لمشروعات التنمية السودانية، كما قدمت المملكة معونات بترولية وغذائية، إضافة إلى تبنيها الدعوة لعقد مؤتمر الصناديق العربية لدعم السودان. وقدمت أكبر معونة إبان فترة السيول التي دهمت البلاد.

أما مصر فقد عرضتُ عليها ميثاق الإخاء حيث تم توقيعه معاً. وحقق عملياً من نشاط اقتصادي مشترك أكثر مما حققت الإتفاقيات الفوقية التي أبرمها السادات ونميري.

ولاشك أن قادة البلدين وشعبيهما سوف يتخلصان تماماً من أي رواسب، ويقيمان العلاقة الخاصة بينهما على الثوابت والمصالح المشتركة.

أما العلاقة الخاصة بليبيا فقد وضعت لها أسس: ولا يوجد تحفظ بل حماس. ولا توجد حساسيات. ذلك أن وجود المعارضة الديمقراطية في ليبيا أثناء الديكتاتورية الثانية خلق علاقات قوية بين قادتها وقادة الثورة الليبية، مما كان له أثره في دعم العلاقات.

كثير من الناس لا سيما المتأثرين بالإعلام الغربي والإعلام المايوي يسيئون فهم الأحوال في ليبيا ويتهمون علاقتنا بها.

إن قيادة الجماهيرية العربية الليبية قيادة فريدة من نوعها: فالعقيد القذافي وزملاؤه دخلوا معاً الكلية الحربية وفكرة الثورة في أذهانهم، والعقيد نفسه أهل نفسه لقيادة الثورة بالدراسة العسكرية ودراسة التاريخ، والتفقه وتطوير مؤهلاته كعالم عسكري ومفكر. وهو لزملائه أستاذ، تزاملوا معه في عمل تاريخي. هذه الملامح لا توجد في التجارب الأخرى التي نشهدها في العالم العربي والأفريقي.

وعندما هب هؤلاء الشبان بعملهم، كانت ليبيا كماً مهملاً، لا يعرف لها أحد شأناً. لذلك اهتموا بإعلاء شأنها بصورة تبدو للآخرين مبالغاً فيها. ولكنها تشبع حاجة حقيقية في هذه المرحلة من تاريخ ليبيا. ونزعة التنظير لكل شئ نزعة لها ما يبررها: إذ أن الفكر والاجتهاد السياسي كانا معطلين في ليبيا قبل الثورة! مما يجعل ليبيا عرضة للغزو الفكري والثقافي. فالحرص على التنظير يشكل حماية لها من الغزو، ويملأ الفراغ، ويساهم باجتهاد ليبي في الساحة العربية والعالمية.

هذه القيادة التاريخية خلقت لليبيا دوراً عربياً وأفريقياً وإسلامياً، وقادت معركة المنتجين مع الشركات في السبعينات بصورة قياسية. وبنت في ليبيا إقتصاداً متقدما حقق تنمية ذات أبعاد اجتماعية وعدالة إجتماعية. وأثبتت قدرة على الثورية وعلى المرونة ومراجعة السياسات الخاطئة.

إن العلاقة التي قامت بيننا وبين الأخ العقيد معمر القذافي وزملائه علاقة فريدة في نوعها، فيها التوافق الفكري نحو كثير من القضايا، وفيها الاختلاف، وفيها احترام متبادل، ومودة في العلاقات الشخصية، نمت أثناء ظروف عسيرة على أيام المعارضة لنظام النميري فكانت قوية وراسخة.

وقد اختلفنا في جوانب عديدة منها: نظرتنا للديمقراطية، فتجاربنا في هذا الصدد مختلفة، نظرتنا للبرامج الاقتصادية، نظرتنا للسياسة العربية والإفريقية؛ ولكننا مع الاختلاف لم نشكك في أصالة تفكيرهم. وإن مقولاتهم واجتهادات العقيد القذافي لا يقلدون فيها أحداً.

ومع الإختلاف احترموا وجهات نظرنا لأننا معا كنا نستلهم: البعث الإسلامي، الوحدة العربية، التضامن الأفريقي، الانتصار للمستضعفين، التحرر من السيطرة الأجنبية، والتأصيل الذي يتكامل ولا يتناقض مع العصر الحديث.

لذلك كانت ليبيا قيادة تاريخية وشعباً من أكثر الأقطار العربية التي وقفت مع الديمقراطية الثالثة مع أن لهم اجتهاداً مختلفا في الديمقراطية.

إن قيام علاقة خاصة بين ليبيا والسودان على هدى المثل المشتركة المستلهمة،

وعلى أساس المصالح المشتركة أمر متفق عليه. ويرجى مستقبلاً أن ينمو نمواً مضطرداً بدافع من العوامل الموضوعية والذاتية العديدة الموجبة له.

لقد قامت الآن في النطاق العربي ثلاثة تجمعات هي:

مجلس التعاون الخليجي، بين دول الخليج.

الإتحاد المغاربي، بين دول المغرب العربي.

الاتحاد العربي بين مصر والعراق واليمن الشمالي والأردن.

التكوين الأول (مجلس التعاون الخليجي) له مبررات جغرافية وتاريخية وثقافية واجتماعية، فالتركيب الاجتماعي لأعضائه متشابه جداً، ومصالحهم الاقتصادية تجمع بينهم في إنتاج النفط.

والتكوين الثاني (الاتحاد المغاربي) له أيضاً مبررات عديدة من: جوار جغرافي، وإطلال على البحر الأبيض وعوامل تاريخية وثقافية كثيرة.

أما التكوين الثالث (الاتحاد العربي) فليس له مقومات الاتحادين السابقين، وتبدو عليه سمة وفاق مرحلي بين أعضائه الأربعة.

ليس للسودان مصلحة في الانضمام لأي واحد من هذه التجمعات، حتى إن سمحت لوائحهم بذلك.

إن مصلحة السودان هي أن يقيم معها كلها علاقات تعاون عبر السعودية وليبيا ومصر.

إن استطاع السودان التغلب على المشاكل الداخلية القاهرة التي تواجهه ليقوم بدور إقليمي مؤثر فإن أكثر تكتل يناسبه هو اتحاد اقليمي يضمه مع مصر والسعودية وليبيا وأثيوبيا ويوغندا.

السياسة الإسلامية

لقد لعبنا دوراً في لفت نظر تركيا للعلاقة الخاصة بينها وبين البلاد الإسلامية، ودارت بيني ورئيس وزراء تركيا في هذا المجال مناقشات أدت إلى تفاهم مثمر،

قام عليه تطور كبير في العلاقات بين بلدينا.

وهناك مجال لتطوير العلاقات السودانية الباكستانية، والسودانية الإيرانية، والسودانية الأفغانية، بل السودان مرشح ليواصل ما بدأناه من دور، لإنهاء الحرب في أفغانستان، وتحقيق الاستقرار فيها.

كل هذا على الصعيد الثنائي أما على الصعيد الجماعي فقد قررت الحكومة الديمقراطية في إطار وثيقة السياسة الخارجية القيام بمبادرات لرفع مستوى التعاون بن الدول والشعوب الإسلامية تحقق:

- أقصى تضامن في مجال المصالح المشتركة.
- تعاون في أعمال النجدة مثل: الكوارث والإغاثة.
- توحيد النظر في المجالات الشعائرية الإسلامية.
- فتح باب حوار جاد مع المسيحيين واليهود بقصد تنظيم الحرية الدينية والتعايش بين الأديان.

ونرى أن يسمح السودان للمجموعات الوطنية المسيحية السودانية بتنظيم العلاقات مع إخوتهم في الملة بصورة تخدم أهدافهم الروحية، والثقافية، والشعائرية المشتركة.

النتائج العملية لسياسة السودان الخارجية

لقد حققت سياسية السودان الخارجية في عهد الديمقراطية الثالثة نتائج إيجابية محددة، وإن كان قد غطى عليها ضباب الذين يعتقدون أن علاقة معناها تبعية. فإن لم تكن هناك تبعيات معناه لا توجد علاقات. بهذا المقياس لم تكن للسودان علاقات ولكن بعيداً من هذا الضباب سنقف على نتائج علاقات السودان الخارجية:

في مجال التنمية:

وجدت التنمية السودانية في عهد الديمقراطية تجاوباً كبيراً، حتى بلغت المبالغ المبرمجة لأغراض التنمية ٣ بليون دولار.

وأهم ما حدث في هذا المجال تطوير العلاقات السودانية اليابانية، حتى أصبح السودان أكبر مستفيد من العون الياباني في أفريقيا.

إن الذي يؤهل اليابان للمكان الأول في هذا المجال هو أن اليابان هي الآن أغنى دولة في العالم، وأضخمها رصيداً مالياً. وأكثر من ذلك، في زيارتي لليابان أدركتُ، ما كنتُ أعلمه نظرياً: كيف وفقت اليابان بين عصريتها وأصالتها، وكيف أن اليابان نهضت من عزلة وتخلف، إلى قيادة المجتمع الصناعي الحديث. بل كيف أن التجربة اليابانية هي أبلغ دليل على عبقرية الإنسان: فاليابان بلا موارد طبيعية استطاعت أن تبلغ ما بلغت من نهضة إقتصادية.

لقد وجدتُ أن زعماء الكتل المختلفة في الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان يعطون العلاقة بالسودان أهمية خاصة. بل أن اليابان تتقدم على كل البلاد الصديقة لنا، بتكوين جماعة نيابية قوية للصداقة السودانية اليابانية، شارك فيها ثلاثة نواب وزراء من اليابان فكونوا اللوبي السوداني.

لقد اقترحتُ على اليابان دراسة جميع الموارد الطبيعية السودانية للاتفاق معنا على الانتفاع بها بجهد مشترك: ووافقوا، وكان متوقعاً وصول فريق الخبراء في عام ١٩٨٩م.

وبعد اليابان تأتي إيطاليا: هذا البلد الذي لم تربطنا به علاقات تاريخية معينة، ولكن حققت إيطاليا نهضة اقتصادية، وبوعي سليم ونظرة إنسانية،اقتحمت مجال العون الاقتصادي التنموي والإنساني بصورة فاقت الكثيرين.

لقد لمست إيطاليا في السودان الديمقراطي معانٍ، تجاوبت مع مشاعرها، فقد قبضت بعض المنظمات الثورية خبراء إيطاليين يعملون في بعض مشروعات أثيوبيا، فكنا نسعى ونطلق سراح هؤلاء دون أي ابتزاز أو مقابل.

إن التعاون بيننا وبين إيطاليا صار ذا حجم كبير، ولا تشوبه شائبة. كانت تقديرات العون الإيطالي الجديد في حدود ٥٠٠ ميلون دولار.

كان دور ألمانيا الغربية في التنمية في السودان كبيراً. ولكنه تدنى منذ عهد

الديكتاتورية الثانية، بسبب الحرب في الجنوب، والدعايات المرتبطة بها.

ولا يفوتنا أن نذكر الدور الهولندي الكبير في تنمية السودان. ولا أجد خلفية تاريخية تفسر هذا الاهتمام الهولندي لتطوير العلاقه مع السودان. ومثل هذه العلاقة أحق بالتقدير والإشادة.

وهناك الدول ذات العلاقة التاريخية بالسودان وتنميته مثل: أمريكا وبريطانيا.

إننا لن نعدد جميع الذين وقفوا مع التنمية في السودان، ولا يسعنا إلا أن نقدر لهم جميعاً دورهم الصديق الواعي. توضح هذه القائمة ترتيب الدول التي ساهمت في التنمية في الديمقراطية الثالثة، حسب حجم ونوع الدور:

١. اليابان.

٢. إيطاليا.

٣. أميركا.

٤. هولندا.

٥. ألمانيا الاتحادية.

٦. النرويج.

٧. الدنمارك.

٨. بلجيكا.

٩. السويد.

١٠. كندا.

إلى جانب هذا الدور، ينبغي ذكر الدور التنموي الهائل الذي قامت به الصناديق العربية: الصندوق السعودي، والصندوق الكويتي، والدور الكبير الذي قام به بنك التنمية الإسلامي وبنك التنمية الأفريقي.

في مجال التسليح:

كان تسليح السودان في الجزء الأخير من عهد مايو معتمداً على المعونة العسكرية الأمريكية، وقد بلغت أقصاها ١٥٠ مليون دولار في السنة. كانت لهذه المعونة تبعات أشرنا إليها.

ثم تقلصت المعونة العسكرية الأمريكية، حتى تلاشت. وكان آخرها صفقة العربات الهامر المدرعة. وهي ٦٠ عربة مزودة بأجهزة استطلاع وإنذار مسلحة ومصفحة. استخدمت في مراقبة وحراسة حدودنا الغربية.

وبدل المعونة الأمريكية العسكرية صار تسليحنا معتمداً على مصدرين هما:

الأول: الدعم غير المشروط من الأشقاء: وهذا المصدر اشترك فيه معظم الأشقاء بدرجات متفاوتة: الجماهيرية الليبية، المملكة السعودية، مصر، العراق والأردن.

الثاني: الأسلحة المشتراة عن طريق قروض ميسرة وصفقات متكافئة وبرتوكولات من الدول الصديقة.

إننا نشكر لأشقائنا جميعاً الذين عاونوا قواتنا المسلحة والشرطة بأسلحة وذخائر ومركبات وطائرات وراجمات ومدافع وهاونات..إلخ.

أما الصفقات التجارية فإن أهم تطور حدث في مجالها، هو ما تمخضت عنه زيارتي كرئيس وزراء للصين الشعبية. فقد رأينا أن نزود قواتنا من الصين بكل احتياجات الطيران والدفاع الجوي والمدفعية والآلات المدرعة، وقد كان.

لقد كانت مقابلة القادة في الحكومة والحزب في الصين تجربة مثيرة: فقد قصّ علينا زملاء ماو تسي تونغ تجربتهم، والتعبئة التي حققتها الأيديولوجية في مراحلها الأولى. ثم كيف أنها صارت بعد ذلك ضباباً يحجب الحقائق. فرأوا بنظرة عملية أن يعملوا على رفع كفاءة الإنتاج، والإنتاج بكل الوسائل المتاحة. وكيف أنهم كانوا في مراحل أولى يهتمون بتصدير الثورة، بمفهومهم لها، لكل أنحاء العالم،

فوجدوا أن للآخرين ظروفهم الخاصة بهم، فأمسكوا عن هذا النهج. ورأوا أن يتركوا للآخرين حرية اختيار النظم والبرامج والسياسات التي يختارونها، ولا يتدخلوا في شؤونهم، وأن يتعاملوا معهم على أساس المصلحة المشتركة. فوجدوا منا كل إشادة بهذه الاستفادة من التجارب. وسمعوا منا تقديرنا للتعامل مع الصين الشعبية، وكيف أنهم كسبوا إعجاب شعبنا: بدقة وكفاءة التنفيذ، وبمعقولية أسعار المنتجات الصينية، وبالطريقة المتواضعة التي يتصرف بها العمال والمهندسون الصينيون.

وأبدى كل الزعماء إعجابهم بتاريخ السودان، لا سيما وأن غردون باشا كان أحد الذين اشتركوا ضد الشعب الصيني في حروب الأفيون، مما خلق رابطة بينهم وبين تاريخ السودان. إذ ظهر غردون باشا نفسه في مسرح أحداث التاريخ السوداني ووضع في السودان حدٌ لأدواره الإستعمارية. وبعد محادثات مثمرة اتفقنا على كيفية سداد ديونهم على السودان، وعلى قيام علاقة خاصة بيننا في إطار تسليح قواتنا المسلحة، واطلعوا على احتياجاتها، وأبرمنا صفقة لسدها بمبلغ ١٦٠ ميلون دولار. واتفقنا أن يكون بيننا هذا التعامل، وما يقتضي من تزويد بقطع الغيار والذخائر والخبراء، لا سيما وتجربتنا أن السلاح الصيني أقل تكلفة وأقل تعقيداً وذو كفاءة قتالية عالية، والمدربون الصينيون موطئون أكنافا يعملون في تواضع جم.

يلي الصفقه الصينية الصفقة اليوغسلافية. لقد تطورت علاقة السودان بيوغسلافيا، ولمست تطابقاً تاماً في نظرة يوغسلافيا والسودان للسياسة الدولية، ووجدتُ تقديراً كبيراً للسودان لدى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقادة الحزب الحاكم في يوغسلافيا. لذلك وضعنا أساس تعاون بيننا في داخل معسكر عدم الانحياز، ونمت بيننا وبين قادتهم صداقات، وطورنا البروتكول مع يوغسلافيا بشقيه: المدني الاقتصادي والعسكري.

أما الشق المدني الاقتصادي، فقد أثمر اتفاقات هامة: شرعت الشركات اليوغسلافية في تنفيذها بتمويل البروتوكول اليوغسلافي، مثل كهرباء النيل

الأبيض، ومياه الأبيض من بارا.. إلخ. وقد عملت الشركات اليوغسلافية في السودان بكفاءة عالية.

أما الشق العسكري: فقد زدنا حجم البروتكول اليوغسلافي العسكري ليبلغ ٥٠ ميلون دولار في السنة، اشترينا بها أسطولاً كاملاً للبحرية النهرية السودانية التي أسسناها لأول مرة في تاريخ السودان: أسطول لنقل الجنود وعتادهم والوقود والمؤن، تحرسه ٤ زوارق مسلحة مصفحة للعمل في الخط النهري بين الشمال والجنوب.

وشمل البروتكول اليوغسلافي أيضاً مشتروات للمدفعية، وذخائر وأدوات اتصال لاسلكي، ومركبات للقوات المسلحة.

لقد بلغت قيمة التسليح والذخائر والآليات المستوردة للقوات المسلحة في آخر عامين من الديمقراطية من المصدرين الأول والثاني المذكورين هنا(٤٥٠) مليون دولار في السنة.

في مجال الإغاثة:

لقد أوضحنا تفصيلا في فصل سابق ما أصابه السودان من نجاح في هذا المجال وخلاصته:

إغاثات وزعت لمناطق احتياج كالآتي:

٢٢٢ ألف طن في ١٩٨٦م.

٨٢ ألف طن في ١٩٨٧م.

٢١٩ ألف طن في ١٩٨٨م.

استفاد السودان من خدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر: فنقلت للمناطق المتضررة بالقتال إغاثة حجمها ١٥ ألف طن.

برنامج شريان الحياة الذي نقل في شهرين ١٧٣ ألف طن.

وتعد مجهودات الإغاثه السودانية من أنجح وأكبر وأكفأ برامج الإغاثة في العالم.

في مجال السلام:

لقد استطعنا بمجهود مخطط بوعي، أن نبرز رأي السودان بصورة أقنعت الجميع بمصداقيته عبر المجالات المختلفة الإعلامية والفكرية والديبلوماسية كالآتي:

في منبر الأمم المتحدة: في أكتوبر ١٩٨٦م.

في منابر منظمة الوحدة الأفريقية: في يوليو ١٩٨٦م، ويوليو ١٩٨٧م.

في ورشة واشنطن: في فبراير ١٩٨٧م.

في ندوة انتراكشن في هراري: في مارس ١٩٨٨م.

في ندوة بيرقن بالنرويج: في ديسمبر ١٩٨٨م.

في الزيارات المتعددة للوفود السودانية للبلاد الأفريقية.

عبر ندوة جراح الحرب التي عقدت في الخرطوم: في أغسطس ١٩٨٨م.

وفي جلسة الإستماع في البرلمان الألماني: في مارس ١٩٨٩م.

هكذا اقتنع العالم بعد تشكك في مصداقية السودان نحو السلام والوحدة الوطنية والالتزام الديمقراطي.

بل بدأ فعلا الحديث بيننا وبين مسؤولين في الأمم المتحدة عن دور الأسرة الدولية في إعادة تعمير الجنوب، متى توقفت نيران الحرب.

لقد استطاع السودان، بعجز في ميزانيته الداخلية والخارجية بما يعادل أكثر من ٤٠ في المئة، أن يحافظ على سير الحياة وعلى التنمية بمعدلات عالية دون اختناقات تذكر لمدة ثلاثة أعوام، رغم كل التخريب الذي مارسه أعداء الحرية في ظل الحرية.

لقد كان الفضل الكبير في تحقيق ذلك راجعاً لسياسة بلادنا الخارجية بلا انحياز ولا محاور.

بعد تكوين حكومة الوفاق قرر مجلس الوزراء تكوين لجنة وزارية برئاستي، وعضوية السادة: **حسين أبوصالح**[1]، **حسن الترابي**، **ألدو أجو** وذلك لوضع برنامج شامل لسياسة السودان الخارجية.

كونت هذه اللجنة لجنة فنية من سفراء بالخارجية السودانية، وأعطونا بياناً لأسس سياسة بلادنا الخارجية، وطلب منهم أن يقدموا على ضوئها برنامجاً مفصلاً للسياسة الخارجية.

قامت الجنة بالمهمة الموكلة إليها، ثم وزعت تقريرها عليّ كرئيس للوزراء، وعلى أعضاء اللجنة الوزراية الآخرين. ثم اجتمع أعضاء اللجنة الفنية برئيس الوزراء وبالوزراء الآخرين واستمعوا إلى تعليقات مفصلة على تقريرهم. ثم اجتمعت اللجنة الفنية وألفت بين التعليقات التي سمعت، وقدمت مسودة أخرى لبرنامج السياسة الخارجية السودانية.

هذا البرنامج عُرض على رئيس الوزراء، والوزراء من أعضاء اللجنة الوزراية فتدارسوه وعدلوا ما عدلوه، ثم رفع لمجلس الوزراء الذي درسه وأجازه.

هذا البرنامج هو أشمل بيان لبرنامج قومي لسياسة السودان الخارجية وهو ثمرة جهد ديبلوماسي، أكاديمي، وسيبقى أساساً قومياً واعياً لسياسة السودان الخارجية.



(١) حسين سليمان أبو صالح، بروفسر، للتعريف به الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

الفصل الثاني عشر

السودان إلى أين؟

أمضى السودان ثلث القرن الأول من تاريخه كدولة مستقلة في العصر الحديث يعاني من جدلين أرهقاه إرهاقا كبيراً: جدل الحرب والسلام، وجدل الديمقراطية والأتوقراطية. وهما متداخلان، فكل حروب السودان الأهلية بدأت في عهود الأوتوقراطية: (الحرب الأولى بدأت عام ١٩٦٣م والحرب الثانية بدأت في عام ١٩٨٢م)، كما أن كل محاولات الحل السلمي بدأت في ظل الديمقراطية: (المحاولة الأولى بدأت في عام ١٩٦٥م والثانية في عام ١٩٨٦م).

ومن سمات هذا الجدل أن النظم الأوتقراطية الثلاثة منحدرة من أعلى إلى أسفل: فآخرها أسوأها. وأن النظم الديمقراطية، صاعدة إلى أعلى: فآخرها أفضلها.

ومن سمات هذا الجدل أنه بينما كان الرأي العام العالمي يرمق ما يدور في عالمنا الفقير ولا يعبأ بنظم الحكم فيه، وربما عد عالمنا أهلاً للأوتقراطية ، فإن عالم اليوم مستشعر لحقوق الإنسان واجد في الديمقراطية إكسيراً لعلاج أوجاع الشعوب.

هذه الحقائق تحاصر الأوتقراطية وتجعل فرصها ضيقة جداً. وتشجع الديمقراطية وتجعل تيارها غالباً.

لقد رمى المستبشرون بالأوتقراطية السابحون عكس الموج، الديمقراطية الثالثة في السودان بالإخفاق. إن ما جاء في الفصول الماضية من هذا الكتاب يكفي للبرهان على بطلان ما قالوا.

لقد تحالفت عوامل معينة فوأدت الديمقراطية الثالثة في السودان: لقد حركتهم عوامل ذاتية فوأدوا الديمقراطية. ومن اليوم الأول أحاطت بهم عوامل موضوعية لتجعل أمرهم ضيقاً حرجاً كأنما يصعّد في السماء.

لم تكن الديمقراطية الثالثة مبرأة من العيوب. لا شئ في عالم الناس يبرأ تماماً من العيب.

إن مشاكلها وإخفاقاتها أقل من النظام الذي سبقها ومن النظام الذي وأدها فخلفها.

هنالك مشاكل مستمرة: مشاكل التخلف والتنمية، ومشاكل التنوع والوحدة، وهذه جزء لا يتجزأ من الموقف السوداني كله. ولكن هنالك مشاكل في مؤسسات الديمقراطية في السودان وفي ممارستها. مشاكل كان وارداً علاجها عن طريق التطور السياسي، وهو كذلك وارد بالأساليب الثورية لكي:

أ. تتطور الأحزاب السياسية وتبرمج نفسها وتلتزم الديمقراطية بداخلها، وتنأى عن العنف، وعن العنصرية، وعن الفتنة الدينية، وعن التبعية لجهات أجنبية. هذه الأسس يمكن أن تكون ملزمة ضمن ميثاق سياسي مفصل تكون فيه كل أبجديات بناء الوطن، وتكون له قدسية الدستور، ويكون أساساً لتسجيل الأحزاب السياسية قنوات العمل السياسي والمشاركة. لا بديل للحزب كأداة المشاركة والمنافسة السياسية ومفرخة الكوادر القيادية. الحديث عن رفض الحزبية من حيث هي، حديث جهالة، بل هو من رواسب الفكر الفوضوي في الفكر السياسي. الحزب سواء كان واحداً أو أحزاب متعددة هو قناة المشاركة السياسية والتنافس، كما أن النقابة هي قناة العمل المطلبي، كما أن المحكمة هي أداة الفصل في الخصومات، فمن قال لا أحزاب مطلقاً لا واحد ولا عدد، معناه لا مشاركة سياسية.

لقد ظهر إخفاق حكم الحزب الواحد، كما أن تعدد الأحزاب المطلق يهدد الإستقرار السياسي. والصحيح أن يكون التعدد محكوماً بضوابط توفق ما بين الولاء لما ينبغي أن يكون له الولاء، وما بين احترام الرأي الآخر والتنافس الذي يحققه التعدد. إننا إذا نظرنا للحركة الحزبية في السودان لوجدناها متفوقة على رصيفاتها في كثير من البلاد العربية والأفريقية، بل لوجدنا قادتها وكوادرها أقرب إلى الفقر منهم للغنى. وأكثر كفاحاً ونضالاً ومعاناة، فنظرة سريعة على حيطان

سجون السودان تكفي للبرهان على ذلك: إنها مزينة بأسماء الرجال والنساء من كل الأجيال، وكل الأحزاب، بصورة لا أعتقد بوجود مثلها في أي بلد من بلاد العالم.

إن للحركة السياسية الحزبية السودانية الآن من التجربة الثرية التي تمكنها من الخروج بوثيقة أساسية للإصلاح الحزبي، تكون نبراساً للإصلاح الديمقراطي في السودان، ومثلاً تستفيد منه حركة الجدل الديمقراطي الأوتقراطي في كل مكان.

ب. إن الحركة النقابية السودانية حركة ذات جذور عميقة وتجربة غنية ولها دورها في الكفاح الذي زين حيطان سجون السودان بأسماء النقابيين من جلّ النقابات ومن كل الأجيال.

وعلى ضوء التجربة وعلى ضوء الحقوق المكتسبة المتسعة نحو المشاركة ينبغي إجراء إصلاح نقابي يوازن بين الحقوق والواجبات، ويستهدي بميثاق اجتماعي واضح المعالم. لقد أشرنا لعيوب كشفتها التجربة الماضية، وحددنا أهدافها التي توجبها مسئوليات الحاضر والمستقبل. إن الحركة النقابية السودانية في إطار مسئوليتها التاريخية مطالبة بإجراء حوار سياسي نقابي أساسي لاستصدار وثيقة حقوق النقابات وواجباتها لتكون أحد أركان الإصلاح الديمقراطي السوداني الذي يشكل حصناً حصيناً ضد الأوتقراطية، العدو اللدود لحرية الرأي والتنظيم النقابي.

ج. كذلك ينبغي أن يبدأ حوار قضائي سياسي يدرس ويعالج كيفية التوفيق بين استقلال القضاء واندراج القضاء في منظومة الدولة الواحدة، ويدرس ويحدد كيفية الربط المحكم بين استقلال القضاء وحيدته، ويدرس ويحدد كيفية المحافظة على استقلال القضاء واستنجازه القيام بدوره بسرعة غير مخلة وكفاءة عالية.

د. والمطلوب كذلك إجراء حوار سياسي صحفي هدفه كفالة حرية الصحافة والنأي بها من الكذب والتضليل والإثارة واستغلال الحرية لقتل الحرية.

لقد تعرضنا لعيوب الممارسة الماضية، ولا خير في أية إصلاحات تتنزل أوتقراطيا. الإصلاح الصحفي المطلوب ينبغي أن يكون ثمرة وعي الفكر الصحفي السوداني وتطوره ليكون رافداً من روافد الإصلاح الديمقراطي السوداني.

ه. أما القوات المسلحة فقد كشفت التجربة عن عيوب كثيرة في أوضاعها. ففي حالة الديمقراطية يحميها القانون من الإشراف السياسي تماماً. ثم تأتي الأوتوقراطية فتجعل القوات المسلحة حزبها وأداتها وشرطيها مستغلة لها في كل صغيرة وكبيرة فكأن القوات المسلحة بما هو مستثمر فيها من عرق وجهد أهل السودان تعمل أرادت أم لم ترد لتعجيز الديمقراطية ولتدعيم الأوتقراطية.

لابد من كفالة قوميتها وإنضباطها: ضباطاً وجنوداً، ببرامج تبدأ من الكلية الحربية وتتصل حتى النهاية. ولابد من أن تكون مواقعها العسكرية وبرامج توجيهها المعنوي مختارة بطريقة تدفعها نحو واجبها الوظيفي المقدس وتقفل الباب نهائيا أمام المغامرين.

المطلوب الآن هو أن يحدد وطنياً دور القوات المسلحة بوضوح لا تشوبه شائبة، وتؤهل القوات المسلحة للقيام بذلك الدور المحدد.

و. هذه الإصلاحات المطلوبة للديمقراطية في السودان لا تجدي، إذا لم يصحبها وعي أكيد وإلتزام أكيد بأن للديمقراطية ذراعاً اجتماعياً اقتصادياً، لابد من قوته وعافيته، فالتنمية العادلة فئوياً وجهوياً شرط، يؤدي غيابه لتشويه الديمقراطية، وموتها.

إن الديمقراطية في السودان ناجحة، وهي حتماً عائدة، ولكننا الآن نريد لعودتها أن تقترن بإصلاح جذري يؤمنها ضد عللها، وضد الثغرات التي يستغلها التآمر الأوتوقراطي للإطاحة بها مثلما حدث في يونيو ١٩٨٩م.

لقد نهجت الجبهة الإسلامية القومية نهجاً شاذاً فخلقت مدرسة صحفية مريضة شوهت الحياة السياسية في ظل الديمقراطية.

ونهجت الجبهة نهجاً شاذاً بخطبها المبشرة لقواعدها الشبابية بما يوحي بأن الإسلام الفوري ممكن عن طريق تطبيق الحدود، وبما يوحي أنهم هم حزب الإسلام والآخرون حزب الضلال.

لقد وقعت قيادة الجبهة الإسلامية في خطأ جسيم إذ عبأت قواعدها بمفاهيم متطرفة لاستغلالها عند اللزوم مع حرص القيادة على الظهور بمظهر الاعتدال. هذا النهج خلق حماسة بركانية غوغائية لا تطرب إلا للمفاهيم السياسية الساذجة التي اعتادتها، ولا تقبل من أحد ولا حتى من قادتها إلا تلك الأنغام المعهودة.

إنها راديكالية مصطنعة بناها قادة ليس فيهم بله حقيقي، ولا جهل حقيقي، ولكن فيهم استعجال للسلطة اتخذوا هذه الراديكالية سلماً له.

هذه الراديكالية المصطنعة هي التي فرضت عليهم توقيت الأسابيع لإنجاز القوانين البديلة، وهي التي فرضت عليهم موقفاً سلبياً من إجماع السودانيين في القصر، وهي التي فرضت عليهم رفع شعارات التكفير والجهاد وثورة المصاحف والمساجد، وهي التي فرضت عليهم التضحية بمكاسب البلاد في ظل الديمقراطية لاختطاف الديمقراطية والوصول القهري إلى السلطة.

إن الظروف الموضوعية التي تعلمها القيادة (الموصوفة أعلاه) جيداً، والتي دفعت القوى السياسية الإسلامية الوطنية الأساسية في البلاد أن تخطو بحذر، وهي ذات الظروف التي ارتهنتها فما استطاعت: مجرد ذكر عبارة الإسلام على طول عام من الإستيلاء على السلطة.

وعندما يهدأ الغبار على الأحداث، سوف يتضح أن الذي حدث أدى وسيؤدي موضوعياً لإضعاف قضية الإسلام، تماماً كما حدث من قبل لقضية الإسلام على يد الأوتقراطي: **جعفر نميري**[(١)].

إن الذي حدث فجر الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م يمثل إنقلاباً عسكرياً أحادياً،

---

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

استخف بإشكالية التطبيق الإسلامي وتحدياته فحاول اختطاف الإسلام وإعلان الحدود من على ظهر دبابة.

لقد خلقت مذكرة القوات المسلحة مناخ استلام العسكريين للسلطة لأنها بما جاء فيها وما صحبها من تنوير أنحت باللائمة عن هزائم شرق الإستوائية على الوضع السياسي المدني، التمست فيه شماعة علقت عليها أخطاء معروفة ومعلومة أسبابها.

ولكن القيادة العامة التي واكبت المذكرة لتخلص نفسها من المساءلة، وهي تعلم ماهية الأسباب الحقيقية لسوء الأداء العسكري، لم تكن عازمة على مواصلة خط المذكرة واستلام السلطة فعلاً.

ثم وصلت لهيئة القيادة معلومات عن حركة إنقلابية مايوية يقودها ١٤ ضابطاً، ولخوفها من المناخ الانقلابي، تحركت هيئة القيادة بانفعال لا تبرره حقائق الموقف، وأمرت باعتقال الضباط المذكورين. لقد كانت المعلومات التي بني عليها التصرف من مصادر عسكرية، وكان القرار باعتقالهم قراراً عسكرياً، ولكن شاع إنطباع بأن جهة سياسية ما، أي نحن في حزب الأمة، وراء هذا الاعتقال كبداية لمحاسبة الضباط الذين وقعوا على المذكرة.

لقد فوجئنا بالمعلومات، وبقرار الاعتقالات. وأنا شخصياً عندما بلغتني وصفتها بأنها تصرف انفعالي.

صحيح أعلن مستشار أمن السودان، السيد عبدالرحمن فرح، ما يدل على أنهم كانوا وراء المعلومات التي كشفت محاولة الإنقلاب، وكان الإعلان خطأ سياسياً. وحاولت أن أصححه في بياني أمام الجمعية مؤكداً أن المعلومات من الإستخبارات العسكرية. وأن قرار الإعتقال من هيئة القيادة، وهذه هي الحقيقة.

إن اعتقال أربعة عشر ضابطاً مشاربهم شتى، دون مبررات مقنعة، خلق لهم عطفاً في أوساط الضباط. هكذا استطاع الانقلابيون استغلال المناخ الانقلابي الذي خلقته المذكرة وتنويراتها، واستغلال اسم هيئة القيادة، والقيام بتحرك

محدود للإستيلاء على السلطة. هيئة القيادة لاعتقالها لم تستطع مقاومته، والآخرون لتوقعهم تحركاً انقلابياً خلقه المناخ المشار إليه لم يقاوموه.

نجح التحرك العسكري الذي استغل الثغرات المذكورة ليواجه وضعاً سياسياً مستحيلاً.

لقد وقع الإنقلاب بعد أن اتفق أهل السودان على البرنامج المرحلي في مارس ١٩٨٩م. فهو معزول من قوى البرنامج، والاستنتاج المعقول هو أنه متحالف أو مرتبط بالذين شذوا عن البرنامج المرحلي، أي الجبهة الإسلامية القومية.

هذا يفسر عزلة النظام داخلياً وخارجياً لأن الجبهة تعتبر اتجاهاً طارداً في العالم العربي والأفريقي والأوروبي غربه وشرقه والأمريكي.

إن الوضع الجديد مهما تنوعت عناصره، وتعددت بياناته، مثقل بظل الجبهة الإسلامية القومية: رمته بدائها!! الموقف بعد الانقلاب هو سلطة معزولة، ومجردة من أي برنامج، وانتماؤها إلى الجبهة الإسلامية القومية مؤكد.

الإنجاز الوحيد الذي حققه النظام حتى الآن هو أنه بمواقفه وإجراءاته وحد الناس ضده، وأنه بإخفاقاته أبرز حسن أداء النظام الديمقراطي في نظر الناس، وبضدها تتبين الأشياء.

هل يستطيع النظام أن يجد لنفسه شرعية من تبني الشعار الإسلامي؟

هذا هو ما حاوله جعفر نميري، فأخفق. إذ رفع الشعار الإسلامي متوهماً أن ذلك سوف يمد من عمره السياسي ويمنحه شرعية يفتقدها. وهذا هو ما فعله ضياء الحق في باكستان فربط بين نظامه الأوتوقراطي والشعار الإسلامي ليستمد منه الشرعية والبقاء.

إن المحاولة في الحالين جاءت بنتائج عكسية: فنميري هبت ضده ثورة رجب/ أبريل، وصارت تجربته مضرب الأمثال في الإخفاق، وأما ضياء الحق فإن تجربته أخفقت تماماً بدليل أن الشعب الباكستاني عندما أتيحت له فرصة التعبير الحر عن آرائه رفض حزب ضياء الحق، وأيد حزباً يعارضه.

إن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية، والوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية هي عصب التطلعات السياسية في هذا العصر، وهي مبادئ توافق ولا تناقض مبادئ الإسلام.

وكل من يحاول ركوب جواد الإسلام في تيار معارض لها يؤذي نفسه، ويؤذي معه الشعار الإسلامي. قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ [إبراهيم]. اللسان ليس مجرد الألفاظ بل يشمل أيضا المفاهيم الرائجة في العصر. ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ**»[1].

إن المبادئ المذكورة أعلاه، وهي توافق مبادئ الإسلام السياسية والاقتصادية والاجتماعية تشكل عقل هذا العصر الحديث السياسي، ولا مصلحة للدعوة الإسلامية، ولا للمسلمين، في توجهات ترفع راية الإسلام وتتعارض مع هذه المبادئ. اللهم إلا إذا كانت متعارضة معها فعلاً. إن طرح الشعار الإسلامي في تناقض مع الديمقراطية، والتنمية، والعدل الإجتماعي، والوحدة الوطنية لايجدي، بل الأجدى أن يطرح الشعار الإسلامي باعتبار أنه يحققها بطريقة أفضل من غيره.

أوجد الرسول صلى الله عليه وسلم عندما استقر في المدينة أسلوباً هو صحيفة المدينة للتوفيق بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية، وإن لم يعرف هذا التعبير وقتها، كان التعبير هو الأمة الواحدة متعددة العقيدة.

إن من أكبر أخطاء الجبهة الإسلامية هو أنها لم تر التكامل الحقيقي بين الوحدة الوطنية وبين الالتزام الإسلامي. فالتفريط في الوحدة الوطنية معناه: تطور العداء بين الشماليين والجنوبيين إلى درجة الانفصال. إن إنفصالا هذا مولده سيكون وبالاً على مستقبل الدعوة الإسلامية في السودان غير المسلم، وفي شرق أفريقيا.

---

(١) الآداب الشرعية والمنح المرعية- محمد بن مفلح بن محمد المقدسي.

إن الإخوة الجنوبيين، حتى حملة السلاح، لم يقولوا إنهم ضد الإسلام. إنهم قالوا أنهم يعارضون أي نص يحرمهم من حقوقهم الوطنية، ويجعلهم مواطنين من درجة أدنى. وقالوا إنهم يعارضون أي نص يطبق عليهم أحكام غير دينهم.

هذه مطالب مشروعة ممكن التوفيق بينها وبين تطلعات المسلمين المشروعة.

حاولت الجبهة الإسلامية القومية في حالة من حالات الصحو، التوفيق بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية عندما أصدرت ميثاق السودان، ولكنها سرعان ما تركت ذلك الإعلان كتمرين نظري، ومضت سياسياً وعملياً في خط التناقض بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية.. هذا الموقف أورثته الجبهة للنظام الجديد في السودان. فالنظام يقف مكبلاً بهذه المفاهيم، وأضاف إليها مفهوم التناقض بين الالتزام الإسلامي والديمقراطية.

إن الإسلام هو التزام غالبية أهل السودان، والديمقراطية هي خيار كل أهل السودان، وهي الآن موجة المستقبل العاتية في كل أنحاء العالم: فتحت قلاع موسكو ووارسو، وتصدعت أمامها حوائط بريتوريا.

إن أغلبية السودانيين سيقولون إننا نريد الإسلام والديمقراطية معاً، ونريد الإسلام والوحدة الوطنية. بل سيقولون إن الإسلام يوجب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيقولون إن الوحدة الوطنية من مصلحة الإسلام وإن التفريط فيها مضر للإسلام.

لقد فات النظام الحالي أن يجد لنفسه شرعية من كفاءته في حل المشكلات التي ذكرناها سابقاً (السلام، الحرب، المعيشة والتنمية) ولن يشفع له الشعار الإسلامي إذا طرحه في تناقض مع الديمقراطية والوحدة الوطنية والعدل الاجتماعي.



الفصل الثالث عشر

انقلاب يونيو ونظامه في ألواح التاريخ[1]

١. في الفكر الجيوسياسي الأمريكي الحديث عدد من المدارس، أصحابها منهم كتاب مستنيرون أمثال بول كنيدي[2] الذي يقول لو وضعنا أنفسنا في مكان بلدان الشرق الأوسط لجعلتنا ظروف الظلم نتصرف كما يتصرفون[3]، واستيفن والت[4] وجون مير شايمر[5] اللذان يستنكران نفوذ اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط، وجراهام فوللر الذي يتحدث عن عالم افتراضي بلا إسلام ويرى أن شعوب المنطقة المعنية مهما كانت عقيدتهم الدينية سوف تدفعهم شعورهم بالمظالم التي فرضت عليهم لتصرفات كما يحدث الآن.

مقابل هذه الرؤية توجد مدارس أخرى: ليو شتراوس[6] وهو مهاجر من ألمانيا النازية دعوته هي حاجة أمريكا لأيديولوجية تفرد يتماسك حولها المجتمع وتبث نفوذها في العالم.

وبرنارد لويس المهاجر إلى أمريكا والذي صاغ عبارة صدام الحضارات، وهو

(١) قدم الحبيب الإمام الصادق المهدي هذه الورقة التي طبعت في كتيب في مايو ٢٠١٥م.

(٢) بول كنيدي: المؤرخ و السياسي الأمريكي وأستاذ التاريخ بجامعة (ييل) الأميركية، مؤلف كتاب «سقوط الدول الكبرى» الصادر عام ١٩٨٨م.

(٣) بول كنيدي، كما يرانا الآخرون، رسائل للمحرر نشرت في صحيفة وول استريت جورنال (الطبعة الشرقية) نيويورك في ٥/ أكتوبر/ ٢٠٠١م.

(٤) ستيفن والت: أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد.

(٥) جون مير شايمر: أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو.

(٦) ليو شتراوس Leo Strauss (١٨٩٩-١٩٧٣م): ولد لأبوين يهوديين متدينين بألمانيا وانتقل للعيش في الولايات المتحدة عام ١٩٣٨، كان أستاذا للفلسفة في جامعة شيكاغو في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

يرى أن الإسلام دين شرير ولا إنساني، ويرى أن المسلمين ضد الحضارة الغربية من حيث هي غيرة من نجاحها وفشل حضارتهم. هذه المدرسة هي زاد الإسلاموفوبيا[1] في الغرب وترى أن العدو الذي ينبغي أن يواجهه الغرب سيما بعد أفول الاتحاد السوفيتي هو العالم الإسلامي.

السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط تبلورت بعد الحرب الأطلسية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م). إن تتبع مواقف الأحزاب الأمريكية يظهر اختلافاً بين نهج الحزبين: الجمهوري والديمقراطي، فالفرق واضح بين سياسة دونالد ريقان[2] الجمهوري وجيمي كارتر[3] الديمقراطي، هذا الاختلاف أكثر وضوحاً بين جورج بوش الابن[4] الجمهوري الذي أغرق بلاده في حروب امبريالية في منطقة الشرق الأوسط وباراك أوباما[5] الذي اجتهد في نقض حماقات سلفه الخارجية وعمل على سحب قوات بلاده من أفغانستان والعراق وأمسك عن غزو ليبيا وسوريا وطبع علاقات بلاده مع كوبا ويوشك أن يطبعها مع إيران.

إسرائيل منذ تأسيسها قادها حزب العمال، ولكن منذ السبعينات من القرن الماضي اتجه حكامها يميناً فانحازت سياساتها لحزب الليكود وأحزاب يمينية متطرفة، وكانت إسرائيل تعتبر الحليف الموثوق به في الشرق الأوسط للولايات المتحدة في وجه النفوذ السوفيتي وفي وجه تمدد الحركات الوطنية، والقومية،

(١) الفوبيا أو الرهاب مرض نفسي يعني الخوف الشديد والمتواصل من شيء أو شخص أو حالة ما. وحينما تضاف كلمة فوبيا في اللفظ تعني الخوف المرضي أو الرهاب منه. الإسلاموفوبيا تعني الخوف المرضي من الإسلام.

(٢) رونالد ريغان: (ولد ١٩١١)- الرئيس الأمريكي في الفترة (١٩٨١-١٩٨٨م) الحزب الجمهوري.

(٣) جيمي كارتر: (ولد ١٩٢٤) الرئيس الأمريكي في الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٠م- الحزب الديمقراطي..

(٤) جورج واكر (دبليو) بوش George W. Bush (الابن) (ولد ٦ يوليو ١٩٤٦)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثالث والأربعون (٢٠٠١ -٢٠٠٩).

(٥) باراك حسين أوباما (ولد ٤ أغسطس ١٩٦١م) الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض.

والإسلامية، التي تتطلع لاستقلال قرارها من أية تبعية.

٢. لدى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩م بدا كأن الغرب قد يستغنى عن دور إسرائيل كشرطي للمصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك تعددت الأصوات في اليمين الأمريكي واليمين الإسرائيلي التي تنذر بأن الخطر القادم على المصالح الأمريكية والحضارة الغربية هو «الأصولية الإسلامية». هذا الفهم جمع بين اليمين الإسرائيلي وقوى المحافظين الجدد التي سيطرت على جناح مهم في الحزب الجمهوري الأمريكي.

منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران في ١٩٧٩م وما كان لها من أصداء في العالم الإسلامي اهتمت أجهزة الاستخبارات الغربية بالتعامل مع ظاهرة «الأصولية الإسلامية».

نشرت في السبعينيات روايات غربية تتخيل سيناريوهات للتعامل مع «الأصولية الإسلامية» والعمل على احتوائها، وكان أكثر هذه السيناريوهات «ذكاءاً» أن الذي سوف ينسف مشروع الأصولية الإسلامية هو أن يستولى دعاتها على السلطة في بعض بلدان المسلمين، ويفشلون في تحقيق شعاراتهم البراقة، وفي تلبية مطالب شعبهم، ما يؤدي لفشلهم، ويحصل للشعار الإسلامي ما حصل للشعار القومي العربي من إخفاق.

وسيناريو آخر قال به استخباراتيون هو تقويض الدولة الوطنية في بلدان الشرق الأوسط عن طريق تفكيك مؤسسات الدولة الحديثة أو تشجيع تيارات الولاءات الموروثة الطائفية، والإثنية، لاشتباكات تمزق النسيج الاجتماعي وتؤدي لحركات انفصالية. هذا السيناريو شرحه بالتفصيل في مرحلة لاحقة وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي آفي دختر[1] في محاضرة ألقاها في تل أبيب في عام ٢٠٠٨م، قال: إن الدول الوطنية العربية بشكلها الحالي مكونة بأسس غير طبيعية،

---

(١) آفي ديختر Avi Dichter (ولد ١٩٥٢م): سياسي إسرائيلي كان عضواً في الكنيست عن حزب كاديما شغل منصب رئيس الشاباك، ووزير الأمن الإسرائيلي سابقا، يشغل الآن منصب وزير الجبهة الداخلية.

والمطلوب تفكيكها على أسس دينية، وطائفية، واثنية، وعدد الدويلات المنتظر ظهورها لخلافة تلك الدول. السودان مرشح ضمن هذا السيناريو للتقسيم على خمس دويلات: دولة جنوب السودان، ودولة دارفور، ودولة في شرق السودان، ودولة في جبال النوبة، ودولة لشمال ووسط السودان.

ما يهمني هنا هو الصلة بين هذا المخطط وانقلاب ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩م في السودان.

٣. لا توجد أية مبررات موضوعية لقيام انقلاب يونيو ١٩٨٩م، فالنظام الديمقراطي الذي كان يحكم السودان نجح في وضع خريطة طريق لمؤتمر قومي دستوري يعقد في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م لإبرام اتفاقية سلام شامل ليس فيها دور أجنبي، وليس فيها مطلب لتقرير المصير، ونجح في جمع الكلمة حول مشروع تأصيل إسلامي يراعي التنوع، والتدرج، وحقوق المواطنة المتساوية، ونجح في القضاء على النمو الاقتصادي السالب الموروث من عهد الطغيان المايوي وتحقيق نسبة نمو عالية مقدارها في عام ١٩٨٩م تساوي ١٢٫٥٪، واستطاعت الحكومة الديمقراطية التصدي للمقاطعة الأمريكية واستقطاب تعاون مؤثر مع كافة حلفاء الولايات المتحدة الذين دعموا ميزان المدفوعات وميزانية التنمية بحوالي ٣ مليار دولار، بل استطاعت الحكومة الديمقراطية وضع خطة مع اليابان لشراكة تنموية شاملة، ومع الصين لنقل تكنولوجياً عسكرية في مجال الأسلحة الثقيلة والدفاع الجوي.

وبعد مذكرة القوات المسلحة للحكومة في فبراير ١٩٨٩م، وهي مذكرة كيدية خالية من أي مبرر موضوعي ولكنا تعاملنا معها بصورة أبطلت مفعولها الضار وكلفنا السيد **ميرغني النصري**[(١)] عضو مجلس رأس الدولة المستقل أن يدعو كافة القوى السياسية للاتفاق على برنامج قومي لمواجهة مشاكل البلاد صفاً واحداً، وقد كان. وبموجب برنامج القصر هذا تكونت حكومة وحدة وطنية (مارس ١٩٨٩- يونيو ١٩٨٩م). حكومة حظيت بتأييد برلماني منقطع النظير (٨٠٪ من النواب). ومن سجلات الحكومة الديمقراطية عبر الفترة كلها من (١٩٨٦-

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧- ٢٠١٠م) لترجمته الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

١٩٨٩م) إنها واجهت أهم أزمات تعرضت لها البلاد وهي أزمة السيول والأمطار غير العادية في أغسطس ١٩٨٨م، وأزمة مظاهرات ضريبة السكر في ديسمبر ١٩٨٨م وأزمة مذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩م، واجهتها الحكومة الديمقراطية بكفاءة عالية، وفي إطار النظام الدستوري، دون اللجوء لأية إجراءات استثنائية.

المشكلة الوحيدة في وجه هذه النجاحات أن حكومة الرئيس السابق حسني مبارك[١] كانت غير راضية عن إلغاء الحكومة الديمقراطية لاتفاقية الدفاع المشترك، وهي اتفاقية أدخلت السودان منذ العهد المايوي طرفاً في الحرب الباردة، بينما موقفنا كان حيادياً من تلك الحرب، وهو موقف للمصلحة الوطنية، لأن هذا الانحياز جعل حلف عدن (اليمن الجنوبية، أثيوبيا منغستو[٢]، وليبيا القذافي[٣]) يدخل داعماً للحركة الشعبية في حربها ضد السودان. وكان نجاح التجربة الديمقراطية مؤرقاً للنظام في مصر، وعلى طول العهد الديمقراطي كانت دلائل عداوة نظام الرئيس السابق حسني مبارك للسودان الديمقراطي ظاهرة، كإيوائهم **لجعفر نميري**[٤] وعدم تسليمه لمحاكمته في الخرطوم.

(١) محمد حسني السيد مبارك (ولد في ٤ مايو ١٩٢٨): الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية (١٩٨١- فبراير ٢٠١١م)، تنحى عن الحكم على إثر ثورة ٢٥ يناير في ١١ فبراير ٢٠١١م، قدم للمحاكمة العلنية بتهمة قتل المتظاهرين في ثورة ٢٥ يناير، أدين وتم الحكم عليه بالسجن المؤبد يوم السبت ٢ يونيو ٢٠١٢م، وضع في ٢٢/ ٨/ ٢٠١٣م تحت الإقامة الجبرية وفي ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤م تمت تبرئته وأطلق سراحه.

(٢) منقستو هايلي مريم (١٩٣٧م) أبرز ضابط الطغمة العسكرية الشيوعية التي حكمت إثيوبيا (١٩٧٤- ١٩٨٧م) ورئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية (١٩٨٧- ١٩٩١م)، أشرف على الإرهاب الأحمر الإثيوبي (١٩٧٧-١٩٧٨م) ضد معارضة حكمه، فر إلى زمبابوي في عام ١٩٩١م، حكم غيابيا بتهمة الإبادة الجماعية.

(٣) معمر القذافي (العقيد القذافي) (١٩٤٢ - ٢٠١١م). حكم ليبيا لأكثر من ٤٢ سنة، تمت الإطاحة بحكمه بعد قيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م الليبية واغتيل من قبل الثوار في ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م.

(٤) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

إن لحكومة الرئيس السابق حسني مبارك في ذلك الوقت تحالفاً مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريقان، والتي كانت بدورها كانت غير راضية عن تجربة ديمقراطية حريصة على استقلال القرار الوطني، وعلى التخلي عن التسهيلات العسكرية التي كانت يمنحها لها النظام المايوي المنحاز لمعسكرها في الحرب الباردة.

هاتان الحكومتان كانتا بوضوح ضد نجاح التجربة الديمقراطية في السودان، وتعملان بكل الوسائل الخفية والإعلامية لتقويض التجربة الديمقراطية السودانية.

دلائل عدم رضا حكومة الرئيس السابق حسني مبارك عن نجاح التجربة الديمقراطية في السودان كثيرة – مثلاً- صنعوا لنا أزمة بلا مبرر في اختيار عضو مجلس رأس الدولة الاتحادي خلفاً للسيد محمد عبد الله يس، وكذلك أزمة بلا مبرر في إخراج الاتفاق على اتفاقية الميرغني قرنق كما اعترف لي بذلك صراحة الشريف زين العابدين الهندي.

وكذلك كان واضحاً عدم رضا الخارجية الأمريكية والدليل على ذلك قطع المعونات التي كانوا يدفعونها لنظام مايو، ونقل سفارتهم لحين من الخرطوم إلى نيروبي بحجة عدم الأمان في الخرطوم التي كانت أكثر أمناً من نيروبي بما لا يقاس، كما كانوا لا يرضون بأي شيء يغضب حليفتهم حكومة الرئيس السابق حسني مبارك كما اعترفت في وقت لاحق السيدة كونداليسا رايس[1] في محاضرة في جامعة القاهرة في عام ٢٠٠٥م إذ قالت: نحن لستين عاماً وقفنا مع النظم الدكتاتورية لمصلحة رأيناها على حساب الديمقراطية!

لذلك عندما وقع انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م اختفيت لأعرف حقيقية أهو سوداني محض أم هو تدبير أجنبي فإن كان كذلك واصلت الاختفاء لمقاومته وإن

(١) كوندوليزا رايس ١٤ نوفمبر ١٩٥٤م: وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابقة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م)، ومستشارة للأمن القومي (٢٠٠١ – ٢٠٠٥م).

كان سودانيا خالصاً ظهرت وأقدمت على حوار معه. وبعد أسبوع من الاختفاء حسب معلوماتي يومئذٍ قررت الظهور ومخاطبة النظام بمذكرة وجدوها في جيبي عندما اعتقلت في يوم الأربعاء ٥ يوليو ١٩٨٩م ستة أيام بعد الانقلاب.

وبعد إطلاق سراحي في أبريل ١٩٩٢م صرحت بأنني عندما اكتشفت أن الانقلاب سوداني محض اتجهت للحوار معه، عندئذٍ قال لي أحد كبار ضباط الأمن السوداني في عهد مايو وكان من الذين نالوا تدريباً مع هيئة الاستخبارات المركزية الأمريكية: ليس صحيحاً أن هذا الانقلاب سوداني محض بل خططت له الاستخبارات الأمريكية وكانت حلقة الوصل بين القوات المسلحة وقيادة الجبهة الإسلامية القومية صاحبة الانقلاب جماعة من الضباط العلمانيين[1] ذوي العلاقة الخاصة مع الاستخبارات الأمريكية، والدليل على ذلك أن هؤلاء الضباط قد نالوا وظائف عالية بعد نجاح الانقلاب، كما أن حكومة الرئيس السابق حسني مبارك والحكومة الأمريكية رحبت بالانقلاب وساعدته في الأشهر الأولى كما كان واضحاً.

٤. الجبهة الإسلامية القومية ذات المرجعية الأخوانية وجدت منا هي ومسمياتها السابقة معاملة ودية للغاية لم تعهدها التنظيمات ذات المرجعية الاخوانية في أي مكان في العالم. صحيح بعد تحالفهم مع السيد جعفر نميري في برنامجه الزائف المعروف بقوانين سبتمبر ١٩٨٣م ساءت العلاقة بيننا، وبعد انتخابات ١٩٨٦م جلبوا أموالاً طائلة من التنظيم العالمي الأخواني أو حلفائه في الخليج وصاروا بهذا الدعم، ودعم من الرئيس العراقي السابق صدام حسين[2]،

(١) العلمانية ترجمة على غير قياس لكلمة secularism، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية saecularis وتعني دنيوي أو زماني، أي راجع للعالم المشاهد والآن بدون العودة للدين، فهي على اشتقاق من عالم أو دهر وليس من علم.

(٢) صدام حسين عبد المجيد التكريتي (١٩٣٧ –٢٠٠٦): رابع رئيس لجمهورية العراق (١٩٧٩م - ٢٠٠٣م). دخل في حرب مع إيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ثم غزا الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ ما أدى إلى نشوب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، بعدها ظل العراق محاصراً دولياً حتى احتلت بالكامل عام ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية بحجة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل

صاروا أغنى حزب سوداني، ونشروا ٧ صحف، ووجدوا في المجال الديمقراطي فرصة للتوسع بصورة كبيرة، واستغلوا الحريات الديمقراطية للقيام بحملة شرسة ضد الحكومة الديمقراطية. إذن حظهم تحت النظام الديمقراطي كان كبيراً سواء شاركوا في الحكم أو قادوا المعارضة، وكان قادتهم يقولون إن الديمقراطية هي سياسة الأنبياء.

ونشأت داخل الحركات ذات المرجعية الاخوانية مخاوف من اتخاذ وسائل انقلابية لتنفيذ برامجها، هذا ما جاء واضحاً في اجتماع عقدته المنظمات ذات المرجعية الاخوانية في عام ١٩٨٩م، كما أن كل أصحاب الأجندات السياسية الذين اختاروا الوصول إلى أهدافهم بالطريق الانقلابي ندموا وأعلنوا خطأهم. حدث هذا في السودان على لسان السيد عبد الله خليل[1] في انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، وشقيت به قيادة الحزب الشيوعي السوداني التي تحالفت مع انقلاب ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩م، وسجل خطأ الاستعانة بانقلابات لخدمة أجندة سياسية وفكرية الدكتور السوري منيف الرزاز[2] في كتابه الشهير «التجربة المرة»، لذلك كنت استبعد أن تقدم قيادة الجبهة الإسلامية القومية على انقلاب يدخلها في متاهات خاسرة مع أن حظها في النظام الديمقراطي كان كسبياً.

فيما بعد تعللوا للإقدام على الانقلاب بأنهم كانوا يسابقون انقلابين آخرين بعثيين، نعم هنالك للأسف نزعة لدى كثير من العقائديين أن الديمقراطية اللبرالية لا تمنحهم فرصة للسلطة فيختارون الانقلاب وسيلة لذلك، فإذا شعرت الجبهة الإسلامية القومية بخطر على الديمقراطية فالنهج الصحيح التعاون مع الحكومة

ووجود لتنظيم القاعدة، تم القبض عليه في ديسمبر ٢٠٠٣م في عملية سميت بالفجر الأحمر، ومن ثم تمت محاكمته بالإعدام ونفذ في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦م.

(١) عبد الله خليل (١٨٩٢-١٩٧١م): من مؤسسي حزب الأمة وكان أول سكرتير عام للحزب، وكان رئيسا للوزراء عن حزب الأمة في أول حكومة بعد الاستقلال.

(٢) منيف الرزاز (١٩١٩- ١٩٨٦م) سوريا: أحد القيادات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، وضع تحت الإقامة الجبرية بتهمة اشتراكه في المؤامرة ضد الرئيس صدام حسين ومات في سجنه، له عدة مؤلفات.

لحماية الديمقراطية التي يؤيدونها مبدئياً ويرون أن حظهم في الكسب السياسي فيها كبير. وتعللوا أن قيادة القوات المسلحة لا سيما بمذكرة فبراير ١٩٨٩م كانت تطالب باستبعاد الجبهة الإسلامية القومية من الحكومة. نعم بعد أن أمكننا احتواء آثار تلك المذكرة قابلني السيدان فتحي أحمد علي[١] ومهدي بابو نمر[٢] ليشكروني على الطريقة الجيدة كما قالوا التي تعاملنا بها مع المذكرة ولكن لهما مطلبين هما ألا تسند وزارة الدفاع للسيد صلاح عبد السلام[٣] وألا يشمل التكوين الوزاري المزمع الجبهة الإسلامية القومية، أثناء حكومة الوفاق الوطني جرت مساجلات خلافية بين قيادة الجبهة الإسلامية القومية ووزير الدفاع يومئذ السيد **عبد الماجد حامد خليل**[٤] حول أولوية وكيفية تحقيق السلام، وكان للسيد عبد الماجد صلة بمن كتبوا مذكرة القوات المسلحة، قلت لفتحي ومهدي: هذا الأمر لا يخصكما فاسحبا هذا الطلب وسأتعامل معه كأنه لم يقدم، قلت لهما هنالك حوار في القصر يقوده السيد **ميرغني النصري** وكل القوى السياسية السودانية مشتركة فيه وأتوقع أن يصدر عنه برنامج سياسي قومي، كل الذين يشاركون في ذلك البرنامج سوف يشتركون في الحكومة القومية المزمع تكوينها. والجبهة الإسلامية سوف تشترك في الحكومة إذا أيدت ذلك البرنامج. قبلا نصحي وانتهى الأمر. وبعد ذلك أخبرت قيادة الجبهة الإسلامية ما جرى وقلت لهم إنني أعتبره كأن لم يكن، وهي فكرة لدى بعض القيادات العسكرية ولا تمثل رأياً مجمعاً عليه داخل القوات المسلحة.

(١) فتحي أحمد علي، (١٩٣٩م- ١٩٩٧م): فريق أول ركن بحري، قائد عام لقوات الشعب المسلحة السودانية من (٧/ ٦/ ١٩٨٨- ٢٩/ ٦/ ١٩٨٩م)، مقدم مذكرة الجيش الشهيرة قبل انقلاب يونيو ١٩٨٩م.

(٢) الفريق اول مهدي بابو نمر: رئيس هيئة الأركان حتى يونيو ١٩٨٩م في حكومة الديمقراطية الثالثة.

(٣) صلاح الدين عبد السلام خليفة المهدي (١٥/ ٥/ ١٩٣٠- ٢٠٠٦م) تخرج ضابطا في القوات المسلحة السودانية ثم استقال في ١٩٥٩م وعمل بشركة أجيب ثم بالقطاع الخاص. كان من قيادات حزب الأمة ورئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء منذ تكوينها في ٢٠٠٣م حتى وفاته.

(٤) عبد الماجد حامد خليل (ولد ١/ ١/ ١٩٣٥م): للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

قال لي الخبير الأمني ليفسر لي سبب إقدام الجبهة الإسلامية القومية على مغامرة الانقلاب: إن المخابرات الأمريكية تدرس تصرفات القوى السياسية والحكومات الافتراضية ضمن ما يسمونه «لعبة الأمم» الذي شرح مضمونه السيد مايلز كوبلاند[1] في كتابه بعنوان «لعبة الأمم»، ومن النتائج التي استنتجوها عن الجبهة الإسلامية القومية أنها لا تقيم للديمقراطية وزناً وأنها متعطشة للسلطة بأية وسيلة وأنها قد حبست نفسها في برنامج من بند واحد وهو التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية. لذلك يمكن أن يندفعوا في القيام بانقلاب وسوف تكون تركيبة القوى الانقلابية، والتناقض بين البرنامج الأحادي هذا ومطالب الحركة الجنوبية، والإقدام على السلطة دون أية تحضيرات مناسبة والتناقض مع الواقع الإقليمي والدولي عوامل كفيلة بإخفاق التجربة باسم الإسلام، وهو الهدف المراد تحقيقه.

وفي تقدير الاستخبارات الأمريكية وحليفها اليمين الصهيوني أن فرض أجندة إسلاموية حزبية على مجتمع متعدد الأديان، ومتعدد الطوائف، ومتعدد الثقافات سوف يفشل باسم الإسلام فيدمر بريق الشعار الإسلامي كما حدث للتجربة القومية العربية. وأن هذه الأجندة الأحادية من شأنها أن تفكك البلاد، وهذا هو المطلوب.

تتبع ما جرى للإسلام وللسودان نتيجة لتجربة انقلاب يونيو ١٩٨٩م يصل لأن التجربة شوهت الشعار الإسلامي تماماً، وصارت لدى المفكرين والناشطين الإسلاميين مضرب المثل للإخفاق، ولدى غيرهم صارت شاهداً لعدم صلاحية المرجعية الإسلامية في الشأن العام وصحة ما يقولون به وهو النهج العلماني.

وتتبع سياسيات النظام الانقلابي يظهر كيف حقق برنامج تفكيك السودان.

٥. عندما استولى الانقلاب على السلطة وجد مشروع سلام وشيك يبرمه مؤتمر قومي دستوري في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م، مشروع ليس فيه تقرير مصير وليس

(1)The Game of Nations: The Amorality of Power Politics – May 15, 1970, Miles Copeland

فيه دور لجهات أجنبية، ولكنهم ركلوا هذا المشروع واندفعوا في شيطنة سياسة العهد الديمقراطي ظلماً، وحولوا وصف الاقتتال بأنه جهاد لأعداء الله الكافرين وسوف يقضون عليهم بالحسم القتالي، هذا النهج كان برداً وسلاماً على الحركة الشعبية لتحرير السودان، قال لي د. جون قرنق لولا أن يساء الفهم لاقترحت أن نقيم تماثيل لقادة النظام الانقلابي في جوبا لأن سياساتهم جلبت لنا تأييداً دولياً وكنسياً لا يقدر بثمن.

النظام يدعو لحمل السلاح ضده، فرئيسه قال إنهم أخذوا السلطة بالقوة ومن يريدها عليه أن يسعى لها بالقوة. لاحقاً عندما تراجعوا وتغيرت اللغة للحوار، قال الرئيس إنهم يعترفون فقط بمن يحمل السلاح ولا يتحاورون إلا مع من يحمل السلاح، وهذا حدث بالفعل، فاتفاقياتهم تمت مع حملة السلاح وبرعاية دولية، بينما تعاملوا مع القوى السياسية المدنية باستخفاف وبطشوا بها. الغريب أن السيد/ مني أركو مناوي[1] دعوه للحوار ثم خاصموه ثم دعوه للحوار، وهو يحمل السلاح؛ لكنه عندما وقع على إعلان باريس الذي يدعو للحل السياسي طلبوه بالإنتربول!!

وبعد فترة من التهريج بشعارات الجهاد تراجع النظام وأبرم اتفاقية عام ٢٠٠٥م، الاتفاقية حظيت بدعم إقليمي ودولي كبير ما أوهم النظام أنه اكتسب شرعية دولية بموجبها، وحظيت بدعم كثير من القوى السياسية السودانية، ولكننا في حزب الأمة كشفنا عورات تلك الاتفاقية بكتاب صدر بعنوان: (اتفاقية السلام يناير ٢٠٠٥ ومشروع الدستور أبريل ٢٠٠٥م في الميزان).

كان واضحاً أن الاتفاقية لن تجعل الوحدة جاذبة بل الانفصال جاذباً.

وكان واضحاً أن الاتفاقية أبقت على بنود مهمة معلقة فثلاثة بروتوكولات هي:

(١) سليمان أركو مناوي الشهير ب«مني» (مواليد ١٩٦٨ كتم، شمال دارفور)، الآن قائد فصيل حركة تحرير السودان، جزء من الجبهة الثورية السودانية، وقع مع النظام السوداني في مايو ٢٠٠٦م اتفاقية سلام أبوجا وصار كبير مساعدي الرئيس السوداني، ولكن الاتفاقية لم تعمر حيث عاد للمقاومة المسلحة.

أبيي، وجنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، قنابل موقوتة من شأنها تجديد الحرب.

أما ما وعدت به الاتفاقية من حريات عامة فالنص جيد ولكن التطبيق مربوط بإجراءات تشريعية عبر برلمان يسيطر عليه الحزب الحاكم الذي جعل تلك النصوص معلقة في الهواء.

النتيجة أن اتفاقية السلام (٢٠٠٥) خريطة طريق لفصل الجنوب ولإنتاج «جنوب» جديد يواصل الاقتتال من أجل انفصالات أخرى.

٦. عندما وقع انقلاب ٣٠ يونيو لم تكن في دارفور بندقية واحدة موجهة ضد الحكومة الولائية ولا المركزية، بل كانت المشاكل محصورة في صراع قبلي على الموارد، ونهب مسلح ومطالب تنموية وخدمية، وعندما وقع الانقلاب وجد تحضيراً لمؤتمر في دارفور لمعالجة تلك المشاكل المحدودة. النسيج الاجتماعي كان معافىً، ولم يوجد حاجز اليوم الإثني بين قبائل دارفور. كانت دارفور إقليماً واحداً يحكمه حاكم مقبول من كل أهلها (المرحوم د. عبد النبي علي أحمد[1] وبعده د. التجاني السيسي)[2]. كذلك فوز المرحوم أحمد عبد القادر حبيب في انتخابات ١٩٨٦م في مركز الرزيقات (الضعين) وهو زغاوي.

اندفع النظام الانقلابي في سياسات هدفها تغيير النسيج الاجتماعي في دارفور لصالح أجندته الأحادية، سياسات أفرزت ردود فعل مضادة أدت فيما بعد عام ٢٠٠٠م لتكوين أحزاب سياسية مسلحة بعنوان حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وبعد حادث الهجوم على مطار الفاشر الجمعة ٢٥ أبريل

(١) د. عبد النبي علي أحمد (١٩٥١ - ٢٠٠٨م) مليط، له دكتوراه في الهندسة المدنية، حكم دارفور (١٩٨٨م) إبان الديمقراطية الثالثة، أمين عام حزب الأمة القومي منذ ٢٠٠٣م حتى تاريخ وفاته.

(٢) د. التجاني سيسي (١٩٥٣م) زالنجي، ابن الدمنقاوي (سيسي محمد اتيم) «اعلي سلطة أهلية» بإدارة الفور، دكتوراة في الاقتصاد، تولي حكم دارفور (١٩٨٨-١٩٨٩م) في حكومة الديمقراطية الثالثة، رئيس حركة التحرير والعدالة نصب رئيساً لسلطة دارفور الإقليمية إبان توقيعه لوثيقة الدوحة لسلام دارفور مع حكومة الإنقاذ.

٢٠٠٣م، صنف النظام حركات المقاومة المسلحة إثنياً واتجه لتجنيد المكون الاثني الآخر في دارفور (العرب) لمحاربتها. هكذا تعززت النظرة التي روج لها د. جون قرنق: أن المشكلة في السودان ليست جهوية بين شمال وجنوب، بل اثنية بين عرب وأفارقة.

عندما اندلعت المقاومة المسلحة في دارفور بعد عام (٢٠٠٢)م كانت النصيحة الأجنبية لهم: «ركزوا على اتفاقية السلام مع الجنوب»، أما دارفور فمسألة داخلية احسموها بسرعة وكفاءة« اعتبر النظام هذا ضوءاً أخضر ليفعلوا في دارفور ما يشاؤون ما جعلهم خاصة عن طريق المليشيات القبلية يرتكبون التجاوزات التي راكمت ضد النظام قرارات مجلس الأمن تحت الفصل السابع، وذهبت بقيادة النظام للمحكمة الجنائية الدولية.

سمع الرئيس العراقي السابق صدام حسين حديثا من السيدة ابريل قلاسبي[1] فسره بأنه ضوءً أخضر لغزو الكويت، وكان ما كان، نفس الرأي أو «النصيحة» التي جعلت النظام الانقلابي يخوض في دارفور خطة الأرض المحروقة.

هذه الخطة عمقت الاستقطاب الاثني في دارفور وحولت دارفور إلى قضية حقوق لإنسان الأولى في العالم.

خطة اليمين الأمريكي المتحالف مع اليمين الصهيوني هي أن حماية أمن إسرائيل تعتمد على تفوق إسرائيل العسكري على جميع جيرانها مجتمعين، وعلى المدى البعيد لا يحافظ على بقاء إسرائيل دولة يهودية إلا تفكيك الدول العربية.

فتفقد الدول وحدتها الوطنية مفرقة دينياً، وطائفياً، وإثنياً. ويفقد الفضاء العربي وحدته القومية.

هذه الأهداف وسائل تحقيقها ليست الغزو العسكري المباشر بل نوع آخر من الحرب وسائله: تدمير مؤسسات الدولة الوطنية، وتفكيك وحدة شعبها إثنياً،

---

(١) April Glaspie أبريل قلاسبي (ولدت ٢٦ أبريل ١٩٤٢م)، دبلوماسية أمريكية سابقة، السفيرة الأميريكية لدى العراق في ١٩٩١م

ودينياً، وطائفياً، عوامل تؤدي في النهاية لنتائج التقسيم والانفصال.

٧. كأن النظام الانقلابي السوداني « أخذ مقاولة» لتحقيق هذا البرنامج في السودان:

أ. اتفاقية سلام نيفاشا هي خريطة طريق للانفصال الذي تحقق في ٢٠١١م.

ب. بعد انفصال الجنوب تركت ملفات أبيي، وجنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق معلقة وبقيت الفرقتان ٩ و١٠ من الجيش الشعبي شمال حدود ١٩٥٦م بين شمال السودان وجنوبه، وتجمعت نذر الاقتتال كما توقعنا ولاحت فرصة لتجنبها بموجب اتفاق إطاري (مالك[١]/ نافع[٢]) في يونيو ٢٠١١م، اتفاق يتناقض مع مشروع التفكيك لذلك أجهض واندلعت الحرب الأهلية معلنة تقرير المصير هدفاً.

ج. اشتعلت الحرب الأهلية في دارفور بشدة منذ ٢٠٠٣م وفي عام ٢٠٠٦م لاحت فرصة حقيقية لإبرام السلام فقد أفلحت وساطات دولية بقيادة نيجيرية في عام ٢٠٠٦م في ترتيب محادثات سلام بين حكومة السودان (المؤتمر الوطني) وحركتي المقاومة المسلحة في دارفور وهما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في أبوجا في شهر مايو ٢٠٠٦م، وكان يقود فريق الحكومة المرحوم مجذوب الخليفة[٣]. ومع أن العلاقة بيننا وبين النظام يومئذٍ كانت في أسوأ حالاتها اتصل بنا د. مجذوب وطلب مقابلتي فدعوته للعشاء معي في أبريل ٢٠٠٦م. قال لي أنا سوف أسافر لأبوجا لمحادثات سلام دارفور ورأيت أن أستشيرك رغم

(١) مالك عقار من مواليد باو بولاية النيل الأزرق، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال.

(٢) نافع علي نافع أحمد (ولد ١٩٤٨م) شندي، شغل سابقا مدير جهاز الأمن العام، مدير جهاز الأمن الخارجي، من قادة الإنقاذ الذين تم إعفاؤهم من مواقعهم القيادية في العام الماضي.

(٣) د. مجذوب الخليفة (١٩٥٢-٢٠٠٨م) طيبة الخواض،المستشار السابق للرئيس السوداني عمر حسن البشير، كان مسؤول ملف دارفور وترأس المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاق أبوجا في مايو عام ٢٠٠٦.

الظروف. قلت له يا أخي نحن ضدكم (لسنا ضد الوطن) من الناحية السياسية لو وجدناكم في نار لكان من حقنا سياسياً أن نزيدكم وقوداً. لكننا كوطنيين نريدكم أن تنجحوا في وقف الحرب فإن الضحايا من الجانبين أخوتنا، وأهل دارفور عانوا ما لا يطاق. أنصحك بثلاثة إن قلتها لهم أؤكد لك أن يقبلوها ويبرم السلام هي: **الأولى**: فيما يتعلق بالإقليم واحد أم ثلاثة، وفيما يتعلق بالمشاركة في رئاسة الدولة، وفيما يتعلق بإدارة الحواكير، وفيما يتعلق بحدود دارفور مع سائر ولايات السودان راجعوا ما اتخذتم من تغييرات وعودوا بالحالة لما كانت عليه عام ١٩٨٩م قبل الانقلاب. هذه واحدة.

والثانية: فيما يتعلق بالنازحين واللاجئين من أهل دارفور التزموا لهم بتعويضات فردية (ما خسره الأفراد) وجماعية (ما دمر من المنشآت) على أن يعودا لقراهم الأصلية آمنين. هذه الثانية.

والثالثة: أن يتخذ قرار بأن يكون نصيب أهل دارفور في السلطة والثروة بنسبة حجم السكان، وأن ينص على هذه الالتزامات في الدستور.

قال لي: لا نستطيع قبول هذه النصيحة لأنها تتعارض مع ثوابت «الإنقاذ» ومع ثوابت اتفاقية السلام ٢٠٠٥م. قلت له إذن احتفظوا بأبقاركم المقدسة ولكن لن يتحقق السلام. وعلمت من مفاوضين في المحادثات أنه لو وافقت الحكومة على هذه الآراء لأمكن إبرام اتفاقية سلام لدارفور في مايو ٢٠٠٦م. قال لي ذلك د. خليل إبراهيم[1] رحمه الله والفريق إبراهيم سليمان[2].

الشاهد، إن الاتفاقيتين المبرمتين في أبوجا في مايو ٢٠٠٦م، وفي الدوحة في

---

(١) خليل إبراهيم : (ت الأحد ٢٥ ديسمبر ٢٠١١م) ولد بقرية الطينة شمال دارفور، طبيب وسياسي سوداني وقائد حركة العدل والمساواة إحدى فصائل المقاومة المسلحة الدارفورية المنضوية في الجبهة الثورية. اغتيل على يد القوات المسلحة السودانية اثر قصف جوي في منطقة ود بندة في ولاية شمال كردفان.

(٢) الفريق ركن إبراهيم سليمان حسن: من الفاشر، وزير دفاع ووالي أسبق لشمال دارفور، وعضو برلماني، طالب الحكومة بالابتعاد عن الحل العسكري في دارفور في ٢٠١٠م.

يوليو ٢٠١١م، لم تحققا إلا اتفاقاً جزئياً واستمرت الحرب، حتى يومنا هذا. سياسات النظام التي تبرم اتفاقيات سلام ناقصة لا تخاطب أسباب النزاع الحقيقية وتواصل الحرب باعتماد أساسي على التباين الاثني إنما تعزز من المطالب الانفصالية.

د. في شرق السودان وجدت منذ الخمسينيات حركة جهوية مطلبية (مؤتمر البحة) ولكن لم تكن هناك بندقية واحدة موجهة ضد الحكومة المركزية، هذا الوضع تغير في عهد النظام الانقلابي واندلع عمل مسلح في جبهة شرق السودان ووجد ملجأ لوجستياً في إريتريا وفي يوليو ٢٠٠٦م أبرمت اتفاقية سلام الشرق برعاية إريترية في أسمرة، الاتفاقية كالعادة محملة بالوعود ومدعمة بالمحاصصة ولكنها لم تخاطب الأسباب الحقيقية للنزاع. والنتيجة أن السلام المبرم هش وكل الدلائل تشير إلى انهياره الوشيك.

ه. في نوفمبر ٢٠١١م تكونت الجبهة السودانية الثورية وضمت في صفوفها الحركات الدارفورية المسلحة، والحركة الشعبية (الشمالية) وآخرين بهدف تحرير البلاد من النظام الحاكم بالوسائل الثورية، وتحقيق تقرير المصير للمناطق المهمشة.

و. الحركة السياسية الديمقراطية السودانية تعمل على إقامة نظام حكم جديد يحقق السلام العادل الشامل ويقيم نظاماً عادلاً في إدارة التنوع وعادلاً في إنصاف أهل المناطق السودانية جميعاً في سودان عريض ديمقراطي وعادل.

وفي أغسطس عام ٢٠١٤م اتفقت قوى سياسة سودانية مرجحة: حزب الأمة والجبهة الثورية بموجب إعلان باريس، لو أن النظام الانقلابي في الخرطوم يزن الأمور بالوطنية أو حتى بالعقل لقبل إعلان باريس لا سيما في مبادئ: وقف إطلاق النار، والعمل من أجل النظام الجديد بوسائل سياسية، والتخلي عن مطلب تقرير المصير لمطلب سودان واحد عادل.

ولكن النظام بوعي منه أو بغير وعي منه مدفوع في اتجاه تفكيك السودان،

لذلك رفض إعلان باريس، ولأنه رفض لا يعقله وطني التمس أكاذيب لتبرير الرفض بأنه إعلان بمساعدة إسرائيلية، وعندما اتضح زيف الاتهام جاء بكذبة أكبر بأن إعلان باريس غطاء لعمل لاحتلال الفاشر ثم التحرك ضد الخرطوم! كيف يمكن لمثل هذا العمل أن يكون سرياً، وكيف يعقل ذلك حتى من الناحية العسكرية البحتة؟

أكاذيب يبرر بها النظام سيره في اتجاه تفكيك الوطن.

ز. وبعد إعلان باريس استطاع الوسيط الأفريقي السيد أمبيكي أن يوقع مع كافة الأطراف السودانية، بمن فيهم ممثلي (٧+٧) المحاورين في ظل نظام الخرطوم، أن يوقع مع الجميع إطاراً للحوار من ٨ نقاط في سبتمبر ٢٠١٤م، ثم اعتمد اجتماع مجلس الأمن والسلم الأفريقي كل التطورات الايجابية في شأن الحوار السوداني في اجتماعه رقم (٤٥٦)، واقترح المجلس الدعوة للقاء جامع في أديس أبابا للتحضير للحوار الوطني في نهاية مارس ٢٠١٥م، ثم اتسعت جبهة المستقبل الوطني بموجب نداء السودان في أديس أبابا في ديسمبر ٢٠١٤م، ودخلت الحكومة الألمانية على الخط لتسهيل المهام وإنجاح المؤتمر المقترح بعقدها للقاء برلين في فبراير ٢٠١٥م. كل ذلك استعداداً للقاء التحضيري، ولكن هيهات! فبعد أن وافق النظام الانقلابي على حضور الاجتماع دون شروط مسبقة وكذلك وافقت قوى نداء السودان وفوضت ممثليها، تغيب النظام مؤكداً استمراره في برنامج تفكيك الوطن، أو لأن الله يحاسبه على سوء نواياه وسوء أعماله: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل].

هكذا حقق النظام السوداني أعلى درجة من تمزيق النسيج الاجتماعي السوداني وتحقيق أعلى درجة من الاستقطاب في الجسم السياسي السوداني.

٨. كانت كفاءة النظام الانقلابي في تدمير مؤسسات الدولة الوطنية في السودان عالية للغاية:

أ. بدأ النظام بمذبحة القضاء فطرد القضاة الملتزمين بالمهنة واخضع القضاء

لكوادره الحزبية.

ب. كذلك أبعد من الخدمة المدنية العناصر الملتزمة بحياد مهنتها ووضع قيادة الخدمة المدنية مركزياً وولائياً في أيدي كوادره الحزبية.

ج. وهجم على الإدارة الأهلية بمشروع الموالاة الحزبية والتدجين فأفقدها احترامها الذي هو أساس سلطتها.

د. وبصورة واضحة خرب النظام كافة مؤسسات الاستثمار الاقتصادي الوطني: المشاريع المروية، والسكة حديد، والنقل البحري، والنقل الجوي، النقل النهري.

ه. وعندما أتاحت ظروف معلومة استغلال بترول السودان ما حقق للميزانية دخلاً لمدة ١٠ سنوات لا يقل عن (٦-١٠) مليار دولار سنوياً وكان بالإمكان أن تحقق للبلاد طفرة تنموية، فإن النظام تفنن في تبديدها بصورة أشبه ما تكون بحالة الوارث الطائش.

النظام في عقد البترول أهمل الزراعة، وحطّم البنيات التحتية للمشاريع المروية (مثال مشروع الجزيرة). اعتمد النظام على استيراد الغذاء (٢.٤ بليون دولار أمريكي في ٢٠١٤م). هاجر الناس من الأرياف المنتجة للمدن المستهلكة وتركزوا في الخرطوم. استيراد القمح ارتفع من ربع مليون طن في ١٩٨٨م إلى أكثر من ٢ مليون طن في ٢٠١٤م وهذه أيضاً سياسة أمريكية: أن تعتمد الشعوب في غذائها على القمح المستورد.

نحن ندرس الآن وسوف ننشر حجم الإيرادات النفطية التي دخلت الخزينة السودانية وفيم صرفت، وسوف ننشر الحقائق إن شاء الله. قال لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في وقته: «هنالك أنابيب خفية تنقل مداخيل الإيرادات النفطية لجيوب الفاسدين»، ما حدث في السودان في هذا الصدد سوف يثبت صدق هذه العبارة.

و. زعم الانقلاب في بيانه الأول مزاعم كثيرة حقق عكسها تماماً، ومن تلك

المزاعم الاهتمام بدعم القوات المسلحة.

العسكرية تقوم على تراتبية هرمية محكمة من الجندي إلى القيادة، هذه التراتبية يحكمها قانون القوات المسلحة كقوات نظامية ولوائح عسكرية وتقاليد محكمة، **الهدف الأول**: هو تجريد القوة من أية انتماءات ذاتية تتعارض مع الولاء للمؤسسة العسكرية، **والهدف الثاني**: هو تحقيق الضبط والربط بصرامة، ما لم تتحقق هاتان الصفتان فلا يمكن لقوة أن تسمى نظامية. ابتعاد القوات المسلحة من الانتماء الحزبي وخضوع الترقيات لدورات ومؤهلات محددة من لوازم هذا الانضباط. الانقلابيون حتما يخرقون هذه القواعد، ويلتزمون خطاً سياسياً حزبياً معيناً بموجبه يفصلون من الخدمة من لا تنطبق عليهم هذه الصفة، ويعبثون بالترقيات وفق الهدف السياسي فتصبح الترقيات فارغة من مضمونها العسكري.

أكفأ ضباط وصف ضباط القوات المسلحة السودانية اليوم خارج الخدمة داخل السودان وخارجه، والألقاب التي منحت لكثير من الملقبين حالياً ألقاب مملكة في غير موضعها كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد!

الدستور السوداني لعام ٢٠٠٥م الذي حظي بدرجة من المشاركة نص على أن يكون جهاز الأمن القومي لجمع المعلومات، ولتحليلها، ولتقديم المشورة ولا يقوم بأية مهام تنفيذية. تعديلات أو تشويهات الدستور الصادرة في يناير ٢٠١٥م ألحقت قوات الدعم السريع بقيادة جهاز الأمن وسمتها قوة نظامية. إن لعبارة «نظامية» استحقاقات غير متوفرة في هذه القوة التي كونها مقاولو أنفار مقابل كذا جنيه للرأس، ويعطي مقابل الخدمة مبلغ كذا جنيه، خالية من انضباط الجندية لذلك حيثما وجدوا أثاروا غضب المواطنين سكان المنطقة فيطلبون إبعادهم فوراً.

هذه القوة ليست لها عقيدة قتالية جامعة كالقوات النظامية، لا يربطها إلا عصبية قبلية ومنفعة مالية، وتدريبهم وتأهيلهم وتكوينهم لا يمكنهم من ممارسة القتال بالضوابط المعروفة، تزجهم للقتال قيادة سياسية لم تعد مهتمة بتجاوز القانون الإنساني الدولي لأنها مطلوبة للعالة الجنائية الدولية، فكأنما سلوكها يقول:

أنا الغَريقُ فَما خَوْفي من البَلَلِ!

وأخطر ما في الأمر هو أنهم يحشدون بمفاهيم تحريض اثني إن الذين يقاتلونهم هم من الاثنية الأخرى في السودان! هذا النهج فيه العيوب الآتية:

أ. أنه يخل بالتوازن القبلي في البلاد داخل القبائل العربية وبينها وبين القبائل الأفريقانية.

ب. إنه ينشر السلاح بصورة غير مسبوقة فما يصرف من سلاح للقوات النظامية يرد حتما بعد المهمة، ولكن ما يصرف لهم من سلاح لا يرد بل من حقهم أن يحتفظوا بأية أسلحة غنموها في القتال.

هكذا انتشر السلاح بصورة هائلة في البلاد.

ج. المهام التي يقومون بها هي مهام القوات المسلحة ما أدى لتغييب القوات المسلحة عن دورها

د. هذه القوى لا تخضع لأية ضوابط فلا زعيم القبيلة ولا غيره يراقبها ما أدى لظاهرة أمراء الحرب ذوي الأجندات السياسية، حتى عندما يقودهم ضباط من القوات المسلحة فكلمتهم غير نافذة ولا يوجد ما ينبغي من تآلف بين الضابط وجنوده.

لقد ظن بعض الناس أن نقدنا لهذه القوة سببه عداء لها، هذا غير صحيح فنحن نعتبرهم أهلنا بأكثر من معنى، ولكنا نشفق عليهم إن الذين يستغلونهم في أغرضهم السياسية مهما أعطوهم من أموال لن يحموهم من الملاحقات الجنائية الدولية التي تقود إليها أعمال قتالية غير منضبطة، كما أن هذا الاستغلال يعرضهم لاكتساب عداوات مع عشائر يشاركونهم الإقليم وينبغي أن يسود بينهم الاحترام والتراحم.

ومن مساوئ هذه الممارسات أن انتشار السلاح بغير انضباط سيجعل الأفراد يعتبرون رزقهم تحت ظل سلاحهم وينفرون من أي عمل مدني لكسب المعايش بمقولة «بالكلاش نعيش بلاش».

إن السلاح المنتشر الآن في البلاد مع وجود عصبيات قبلية، وغياب كوابح

الانتماءات القومية التي أضعفها النظام، وسلطة الإدارات الأهلية التي دجنها النظام يؤدي إلى اقتتال مستمر لسببين، **الأول:** عدم وجود انضباط تنظيمي أو سياسي، **والثاني:** عدم إمكان جمع السلاح فكل اتفاقيات السلام التي أبرمت أوجبت جمع السلاح ولكن هذا صار مستحيلاً بل سياسات النظام زادت من انتشار السلاح .

والمؤسف حقاً أن كوادر النظام بعد أن ضعف تنظيمهم السياسي وتفكك لعناصره الأولية صارت تستنصر بالولاءات القبلية بل تدعم عشائرها بالمال والسلاح ليكونوا لهم سنداً في صراعهم على المناصب.

القتال الآن ممتد بصورة نشطة أو محتملة على ١٤ جبهة في غرب السودان هي: المعاليا والرزيقات، والمعاليا والحمر، والرزيقات والهبانية، الرزيقات والمسيرية، البرتي والزيادية، المحاميد وبني حسين، السلامات والقمر، الفلاتة والهبانية، الفلاتة والمساليت، أولاد هيبان وأولاد سرور، الزيود وأولاد عمران، والسلامات والفلاتة، والبنى هلبة والقمر.. هذه القبائل من أخلص أهل السودان ومن قاموا بدور مرموق في حركة تحرير وتوحيد السودان الأولى – المهدية- وفي حركة تحرير السودان الثانية: الحركة الاستقلالية. وعلينا جميعاً أن نعمل بكل الوسائل على عقد الصلح بينهم وسنفعل ولكن مسؤولين في النظام يؤججون الاقتتال خدمة لإطماعهم وتصديقاً لمقولة أن مشكلة دارفور قبلية وليست سياسية كما صار يدعي نظام الخرطوم.

النتيجة الكبرى هي أن قوى الهيمنة الدولية بتحريض صهيوني استغلت أطماع قوى متعطشة للسلطة للاندفاع ببرنامج إسلامي الشعارات دون مراعاة للواقع ودون دراسة للإخفاق باسم الشعار الإسلامي للرد على مقولة الإسلام هو الحل، واستغلاهم لطرح أجندة حزبية إسلاموية في بلد متعدد الأديان، والاثنيات، والثقافات، بصورة فوقية مستفزة لتحريك تيارات الطرد من المركز الانفصالية.

كل من يؤيد النظام الحالي في السودان أو يعطيه شرعية إنما يتحمل معه وزر هذا التدمير للوطن السوداني.

وحتى إذا لم يفعل الرافضون لهذا النظام أي شيء ضده فإن قيادة النظام سوف تظل ملاحقة دولياً وغير مقبولة شريكاً في أية مشروعات لإعفاء الدين الخارجي على السودان وحجمه ٤٨ مليار دولار، وغير مقبولة شريكاً في مفاوضات لرفع العقوبات الاقتصادية التي تكلف البلاد ٧٥٠ مليون دولار سنوياً، وغير مستحقة للدعم التنموي الأوربي الذي يخسر السودان بسببه ٣٥٠ مليون دولار سنوياً وليس مؤهلة لرفعها من قائمة الدولة الداعمة للإرهاب، وتتحاشى الوفود الدولية مقابلة رأس الدولة عند زيارتها للخرطوم، في صفعة لكرامة الدولة وسيادتها.

وسيظل النظام مستنزفاً في حروب مستمرة بقوة الدفع الكامنة، وسيظل النظام معزول شعبياً، وسيظل النظام معزول دولياً.

في ظروف العجز الاقتصادي وارتفاع الدين والعقوبات الاقتصادية والحظر المصرفي والعزلة الدولية، ستتفاقم المشكلة الاقتصادية. وهناك مؤشرات أن الموقف الأمريكي، الذي كان يتبنى السلام بالقطاعي أو الاتفاقيات الثنائية والجزئية مع فصائل المقاومة المسلحة لتقسيم البلاد، تبدل لأن تجربة انفصال الجنوب كانت فاشلة، ولأن استمرار النظام أصبح مهدداً للمصالح الأمريكية في المنطقة (تهديد استقرار دولة الجنوب، خلق بيئة مواتية لتفريخ الإرهاب).

هذه العوامل وحدها قادرة لإحداث تفجير داخل النظام حتى إذا تقاعد رافضوه.

٩. إن وقوع إطاحة بهذا النظام من داخله ولأسباب موضوعية ذكرنا بعضها وارد بأكثر مما يتوقع كثيرون، ولكن هذا النوع من التغيير غير مأمون العواقب.

لذلك صار الواجب الوطني الآن ودون أي تأخير أن يتنادى كل الذين أدركوا جسامة المخاطر التي يقود النظام بها المصير الوطني، إن يتنادوا لتكوين جبهة عريضة تضم جماعة إعلان باريس، ونداء السودان، وكافة القوى المنسحبة من حوار ٧+٧ العقيم، وغيرهم من الذين شدهم الهدف نحو نظام جديد يحقق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل.

هذه الجبهة العريضة ينبغي أن تجمع بين مكوناتها وحدة الهدف لا وحدة

الصف، وحدة المسيرة لا وحدة المسار، لتحتفظ التكوينات المختلفة بنظمها مع الإقبال على تكوين آلية تنسيقية جامعة بأي اسم مختار اقترحنا له «جبهة قوى المستقبل الوطني» ونقترح أن يتفق الجميع على ميثاق وطني يحدد معالم السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل ونظام الحكم الانتقالي المنشود، ويحدد أسس دستور الحكم الجديد والطريقة المثلى لكتابته.

سنواصل العمل مع الجميع لتحقيق هذه الأهداف الوطنية ونرجو أن تكتمل هذه المهمة في ظرف شهرين حتى نبشر أهلنا في السودان وخارج السودان في حشود شعبية كبيرة بالصباح الجديد لسودان المستقبل العريض.

١٠. الشعب السوداني سدد لنظام الخرطوم ضربة قوية بالقوة الناعمة في انتخابات ٢٠١٥م العبثية، كانت اللطمة الأولى هي ما خسره النظام نتيجة الهروب على الهروب من منبر أديس أبابا المحضور أفريقياً ودولياً ثم لطمة تعرية النظام في الانتخابات.

والمطلوب الآن الانتقال من حملة أرحل الناجحة، لحملة اعتصم، واضرب (من الإضراب العام)، ثم انتفض وتحضير كافة متطلبات نجاح الانتفاضة التوأم الثالث لأكتوبر ١٩٦٤م ورجب/ أبريل ١٩٨٥م.

الأسرة الدولية لن تكون ولا ينبغي أن تكون شريك لنا في خريطة الطريق للانتفاضة الشعبية السلمية وغير المستنصرة بالأجنبي، وفي الإطار الأفريقي، والأوربي، والترويكا، بل كافة القوى الملتزمة بمنظومة حقوق الإنسان الدولية فإنهم يتطلعون لبرنامج يمكنهم أن يعلنوا تأييده لتحقيق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل.

أرجو أن نخاطبهم بلسان واحد إننا على استعداد لحوار وطني جاد باستحقاقاته، واستحقاقاته هي:

أولاً: أن يعلن النظام من طرف واحد أن إطلاق سراح المعتقلين، وتنفيذ اتفاقية الإغاثة الإنسانية الثلاثية، وكفالة الحريات العامة، ووقف إطلاق النار، والاستعداد لقبول مراقبة دولية لتنفيذ ذلك.

ثانياً: أن يجتمع مجلس الأمن والسلم الأفريقي ويتبنى إعلان مبادئ للسلام والاستقرار في السودان إعلان مبادئ السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل، وأن يجدد ثقته في آلية الوساطة الأفريقية بعد تقويتها وتوسيع مشاركتها، وأن يتبنى الاعتراف المتبادل بين الطرف الحكومي السوداني والطرف الوطني المطالب بنظام جديد بالصورة التي يقررها هؤلاء، وأن يوصي المجلس باجتماع الطرفين السودانيين في مؤتمر قومي دستوري لإبرام اتفاقية سلام عادل وشامل، ومرحلة حكم انتقالي، ونظام حكم ديمقراطي للبلاد، وأن يوصي إذا تحقق ذلك أن يقترح معادلة لمسألة المحكمة الجنائية الدولية توفق بين العدالة الجنائية والعدالة الوقائية، وأن يوصي المجلس بأنه في حالة اتفاق أهل السودان على مشروع السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل تعفى ديون السودان الخارجية، وترفع العقوبات الاقتصادية، ويفرج عن الدعم التنموي للسودان ويرفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب لتتمكن إدارة السودان القومية من بناء السلام وبناء الوطن.

توصيات مجلس الأمن والسلم الأفريقي هذه التي يصدرها في اجتماع محضور ترفع كتوصيات لمجلس الأمن ليتخذ المجلس بها قراراً تحت الفصل السابع.

حينئذ فقط يمكن لقوى المستقبل الوطني بكل مكوناتها الدخول في حوار وطني جاد.

هذا السيناريو يكن أن نقبله إذا قرره مجلس الأمن ولكنه ليس في يدنا ولكن الذي هو في يدنا هو الانطلاق من تعرية النظام في الانتخابات الأخيرة إلى المراحل المتقدمة: اعتصم، اضرب، و انتفض وهي خطوات من القوة الناعمة أثبتت حملة أرحل جدواها.

ومن جانبي قدمت بين يديكم اجتهاداً أرجو أن يحظى باهتمامكم راجياً أن يشحذ همتنا الوعد: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ ﴾[الرعد:١١].

وكما قال الهادي آدم:

إذَا التَفَّ حَوْلَ الحقِّ قَوْمٌ فَإنّهُ ... يُصَرِّمُ أَحْدَاثُ الزَّمانِ وَيُبْرِمِ

الفصل الرابع عشر

الديمقراطية المستدامة

أطروحة في كسر البندول الحزين

الديمقراطية ومسار الحضارات الإنسانية:

الحضارات الإنسانية الكبرى: السومرية والفرعونية والبابلية والفينيقية والأشورية والكلدانية والفارسية والصينية والهندية واليونانية والرومانية والأديان العالمية الكبرى: الهندوسية والبوذية والكنفوشية واليهودية والمسيحية .. هي التي عمرت وطورت الربع المعمور من العالم القديم وأورثته قيمه الحضارية، وفلسفاته وأديانه ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت لخمسة آلاف عام حتى القرن السابع الميلادي.

منذ القرن الميلادي حتى القرن السابع عشر أي لمدة ألف عام هيمنت على العالم المعمور الحضارة الإسلامية العربية والإسلامية التركية والإسلامية الفارسية والإسلامية الهندية.

منذ القرن التاسع عشر الميلادي حدثت في الغرب ثلاث طفرات هامة هي:

أ. ثورة سياسية أدت إلى بلورة الدولة القومية منذ ١٦٨٤م.
ب. ثورة ثقافية حققت عصر النهضة الذي بلغ مداه في القرن الثامن عشر.
ج. ثورة اقتصادية هي الثورة الصناعية بلغت مداها في القرن التاسع عشر.

هذه الثورات أدت إلى تقويض المجتمع التقليدي القديم وأدت إلى حرية البحث العلمي والتكنولوجي بصورة لم يعهد الإنسان مثلها في تاريخه. وأدت إلى قفزة نوعية في قدرات الإنسان الإنتاجية، وقدراته في الاتصال والمواصلات. وأدت إلى تطوير نظام سياسي حقق لأول مرة التداول السلمي للسلطة، وإخضاع

القوات المسلحة للقرار المدني وكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. أي أدت إلى قيام النظام الديمقراطي.

العالم الغير غربي وقف في الحال الحضاري والاجتماعي الذي كان سائدا في العالم قبل الطفرات الثلاث التي شهدها الغرب فحقق بها الحضارة الغربية الحديثة.

الحضارة الغربية الحديثة أبطلت مفاهيم ونظم العالم القديم في الغرب نفسه وواجهت الأجزاء الأخرى من العالم وحضاراتها ونظمها الموروثة بمفاهيم ونظم وقدرات لا قبل لها بها فأخضعتها لها إخضاعا تاما عن طريق الاستعمار وأقامت فيها الإمبراطوريات الأوربية الحديثة: البريطانية، والفرنسية، والألمانية، والهولندية، والاسبانية، والبرتغالية.

كانت إجراءات انتقال السلطة من الأيدي الاستعمارية إلى الأيدي الوطنية في الغالب سلمية. وكانت نظم الحكم الانتقالية ثم المستقلة في الغالب مصممة قياسا على نظام الحكم في الوطن الأم أي ديمقراطية.

القواعد الخمسة:

الديمقراطية في الغرب تنامت ثم نضجت عبر أكثر من قرن من الزمان. وسبقتها أو تزامنت معها الثورات الثلاث: السياسية، والثقافية، والاقتصادية. لكنها في التربة الأسيوية والإفريقية غرست بصورة فوقية ودون أن تسبقها أو تتزامن معها الثورات السياسية، والثقافية، والاقتصادية.

هذه الحقيقة تفسر لنا إلى حد كبير لماذا تعثرت الديمقراطية في بلدان آسيا وإفريقيا.

القاعدة الأولى: التي يجوز لنا استنتاجها هي: الديمقراطية في الدول التي كانت مستعمرة نظام وافد وقد طبق دون أن تسبقه أو تصحبه المقدمات السياسية، والثقافية، والاقتصادية كما كان الحال في الغرب.

مشاكل غرس الديمقراطية، صحبتها مشاكل تخلف الانتماء القومي وضعفه

أمام انتماءات طائفية، وقبلية، وجهوية فانعكس ذلك سلبا على استقرار الحكم.

عدم استقرار الحكم في ظروف الحرب الباردة التي تمددت آثارها في كل مكان في الفترة ما بين ٤٨ – ١٩٩١ جعل بلدان العالم الثالث عرضة لتدخلات أجنبية من المعسكرين الشرقي أو الغربي.

عثرات الديمقراطية، وعدم استقرار الحكم، والتدخلات الأجنبية أدت في أكثرية بلدان العالم الثالث إلى وقوع انقلابات عسكرية أو مدنية غيرت نظم الحكم الديمقراطية إلى نظم اوتوقراطية ذات انتماء واضح لأحد طرفي الحرب الباردة.. هذه قاعدة ثانية.

ولكن بصرف النظر عن عوامل الحرب الباردة، فان هشاشة التكوين القومي للبلدان المعنية، ورخاوة مؤسسات الدولة الحديثة فيها، وتقاصر قدراتها الاقتصادية عن تلبية ضرورات الحياة، وهى من أعراض الإقدام على الديمقراطية قبل أن تسبقها المقدمات المذكورة سابقا، عوامل فاعلة في تعرية النظم الديمقراطية وإغراء البدائل الاتقراطية لبسط سلطانها.

دراسة تاريخ الانقلابات العسكرية أو المدنية والنظم الاتقراطية التي أقامتها في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية تفصح عن الحقائق الآتية:

١. الانقلابات العسكرية والنظم الاوتقراطية التي تقيمها صالحة كوسائل احتجاج على قصور النظم الديمقراطية، وصالحة كوسائل للتعبير عن الأهداف الوطنية المنشودة، وصالحة للتعبير عن تطلعات النخب الفكرية والسياسية الحديثة.

٢. النظم الاوتقراطية صالحة في إقامة شكل مستقر للحكم مدافع عن الاستقرار بوسائل حديثة مستمدة من أحكام وأجهزة الدولة البوليسية كما أتقنها في اليمين موسيلينى وفى اليسار ستالين.

٣. إذا كنا ذكرنا أن الديمقراطية وافدة فان الأوتوقراطية أيضا وافدة وان اتفقت مع بعض النظم التقليدية في نفي الرأي الآخر.

سجلت الأوتوقراطية إخفاقا ملموسا في أربعة مجالات هي:

أ. إخفاق في مهمة البناء القوى للبلاد لأنها تحاول القفز فوق الواقع تدفع الرأي الآخر والولاءات التقليدية إلى استقطاب حاد يجعل الاختلافات عداوات.

ب. إخفاق في بناء الدولة الحديثة لأنها تجعل مؤسسات الدولة كالخدمة المدنية، والقضاء وغيرها أدوات لسلطانها فتفرغها من محتواها الوظيفي وتحاول جعلها روافد لحزب السلطة.

ج. هنالك علاقة تلازم بين الديمقراطية والتنمية فأغنى بلدان العالم ديمقراطية وأفقر بلدان العالم اوتوقراطية.

وفى عام ١٩٩٣ نشرت مجلة الايكونمست Economist دراسة أحصت دول العالم ونظمها ومستواها التنموي وأثبتت تلازما واضحا بين درجة الديمقراطية والمستوى التنموي. هذا التلازم منطقي لان من شروط التنمية احترام قوانين الاقتصاد وإقامة العلاقات الاقتصادية مع العالم على أسس موضوعية. هذا الشرطان تهدمهما الاوتقراطية وتكفلهما الديمقراطية.

د. الاوتقراطية تهزم نفسها لأنها تنطلق من استخدام القوات المسلحة أداة للسلطة. والقوات المسلحة كفاءتها في انضباطها وتدريبها فإذا أقحمت في مجال السياسة فرطت في ذلك وترهلت مثلما حدث للمشير عبد الحكيم عامر ١٩٦٧، وجيش كولونيلات اليونان ١٩٨٠، وجيش الأرجنتين ١٩٨١، وجيش عمر البشير الآن. الاوتقراطية تقوم على الكفاءة العسكرية ولكنها حتما تستنزفها.

القاعدة الرابعة: مهما كان إخفاق التجارب الديمقراطية، فان التجارب الاوتقراطية أكثر إخفاقا وهى إلى ذلك أكثر خطورة لسببين هما:

- زيادة حدة المشاكل الوطنية وتحويل الاختلاف حولها إلى عداوات وفتح الباب لتمزيق الوطن.

- إبطال الضبط والربط في القوات المسلحة يودى بكفاءتها ويبطل دورها الأساسي كصمام أمان لوحدة الوطن وسيادته.

القاعدة الخامسة: أعداء الديمقراطية في أوربا ركزوا على سلبياتها داعين لبدائل يمينية ويسارية لها .. قال خرتشوف: التاريخ معنا وسوف ندفنكم! لكن الديمقراطية أثبتت أنها مع سلبياتها قادرة على هزيمة النازية في الحرب الساخنة وهزيمة الشيوعية في الحرب الباردة. قال تشرشل: الديمقراطية أسوا نظام إذا استثنينا النظم الأخرى (أي أنها الأفضل إذا قورنت بغيرها). لقد ركز أعداء الديمقراطية في العالم الثالث من دكتاتوريين، واوتقراطيين، وشموليين، ومستبدين، وجلادين، على إخفاقاتها لكي يفسحوا المجال لنظمهم البديلة. ولكن الاستقراء التاريخي يثبت أن نظمهم أكثر إخفاقا وخطرا على مصالح الشعوب والأوطان.

عتبت على سلم فلما هجرته وجربت أقواما بكيت على سلم!

البندول الحزين

عدد كبير من البلدان الأفريقية شهد تأرجحاً حزيناً بين نظام ديمقراطي لبرالي يستمر لفترة من الزمان ثم تنقلب عليه القوات المسلحة فتحكم لفترة أطول ثم يطاح ليعقبها نظام ديمقراطي وهكذا دواليك.

هكذا كان الحال في اكبر بلدين في أفريقيا من حيث عدد السكان نيجيريا ومن حيث مساحة الأرض السودان.

لقد تعاقب على البلدين ستة نظم حكم ثلاثتها مدنية والأخرى عسكرية.

الدرس المستفاد من التاريخ السياسي لهذين البلدين هو أن النظم الديمقراطية وإن تفاوتت في أدائها تجد نفسها محاصرة بهشاشة التكوين القومي، وضعف مؤسسات الدولة الحديثة، وتعاظم المطالب الاقتصادية، وتجد أيديها مغلولة بقيود دستورية وقانونية فيضعف أداؤها ويعصف بها الانقلابيون.

النظم الاوتقراطية تستطيع فور استيلائها على السلطة كسر القيود الدستورية والقانونية وإسكات الأصوات الأخرى وإقامة دولة بوليسية. ولكن هذا الاستقرار الظاهري لا يحل القضايا الوطنية بل يزيدها تأزما.

الإخفاقات والقهر يولدان انفجاراً يطيح بالنظام عاجلاً أو آجلاً.

النظم الاوتقراطية تحقق الاستقرار الظاهري بثمن باهظ جدا لأنها تفتح جبهة قتالية مع شعبها على حد تعبير أمين هويدى. هذا الاستقرار الظاهري الباهظ الثمن يتربع فوق بركان يعصف به وإن طال الأمد كما حدث لنظام جعفر نميرى ونظام سياد برى. ويقام النظام الديمقراطي على أنقاض العهد المباد.

هذه الظاهرة البندولية صحبت نظم الحكم في كثير من البلدان الأفريقية وتصورها تجربتا السودان ونيجيريا أصدق تصوير. الظاهرة البندولية واكبت الحرب الباردة واستمرت حتى يومنا هذا ففي النيجر، وغامبيا، وسيراليون انقلب القوات المسلحة على حكومات منتخبة في الأعوام: ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٧.

السودان من أغنى وأعمق البلدان العربية والأفريقية تجارباً في التعامل مع الديمقراطية والاوتقراطية، ومع مغامرات اليسار واليمين، ومع الحرب الأهلية، ومع مقاومة الاستبداد.

هذه التجارب الحلوة والمرة تجعل السودان من أكثر البلدان خبرة ذميمة في إقامة الدولة البوليسية والمحافظة عليها وحميدة في إقامة الديمقراطية والمحافظة عليها.

فالتجارب السودانية تؤهل شعب السودان لفك هذه الطلاسم واكتشاف معادلة تحقق الديمقراطية وتحافظ عليها وتوقف هذا البندول الحزين.

الديمقراطية المستدامة

لا مكان في السودان اليوم للدكتاتورية ولا للشمولية ولا للاستبداد بكل مسمياته الصريحة والمستترة.

ولا مكان في أفريقيا كقارة تضم السودان للدكتاتورية فجنوب ووسط أفريقيا اتجه بحماسة نحو الديمقراطية، وحتى البلدان في شرق القارة وقرنها التي تمر بظروف ثورية استثنائية تقيم ديمقراطيات نسبية وتجعل التطور الديمقراطي أحد أهدافها.

والمطلب الديمقراطي يلون الشارع السياسي العربي حيث تشكل الديمقراطيات النسبية تياراً صاعداً، وأذكر أنني في آخر لقاء لي مع ميشيل عفلق في بغداد عام ١٩٨٧ قلت له إنى لي مآخذ على فكر البعث أهمها أنه همّش قضية الحرية فأدى هذا التهميش إلى تقويض المبادئ الأخرى. وافقني على هذا النقد وقال أنه سوف يكتب في هذا الموضوع الهام. والناصريون اليوم يحاولون جهد المستطاع التخلي عن الأحادية والتطلع للديمقراطية.

أما الفكر الإسلامي فعلى لسان كثير من قادته ومفكريه انحازوا للديمقراطية وتقبلوا مقتضاها: التعددية، والتداول السلمي للسلطة، والمواطنة، والعلاقات الدولية القائمة على السلام والتعاون الدولي بل كثير من رجال الدولة منهم اختطوا ممارسات ديمقراطية عملية كحزب الرفاه في تركيا. والانتخابات العامة الأخيرة في إيران هذه التطورات الديمقراطية في حلقات انتماءاتنا الأفريقية والعربية، والإسلامية، تتناسب مع التطلع السوداني الملح والمستمر للديمقراطية وتواكب موجة عالمية توشك أن تجعل الديمقراطية شرطا لازما للتعامل الدولي والتعاون بين الدول.

إذا كانت الديمقراطية المعيارية غير صالحة للسودان، والديمقراطية النسبية دون طموح أهله، فما هي الديمقراطية الصالحة للسودان؟

إنها الديمقراطية المستدامة Sustainable Democracy وهي ديمقراطية تلتزم بمبادئ الديمقراطية الجوهرية وتسمح بالتزامات وأحكام تؤقلمها لتلائم ظروف السودان الثقافية والاجتماعية.

التوازن من أهم مقتضيات الديمقراطية المستدامة والتوازن يعني وجود أحكام قائمة على التراضي والقبول المتبادل لأنها لا يمكن أن تحسم بأصوات الأكثرية.

هذه القضايا التي يجب الاتفاق عليها وحسمها قبل الممارسة الديمقراطية لتكون لها سياجا وأساسا للتراضي سبع هي:

١. الدين والدولة.

٢. الهوية.

٣. السلام.

٤. شرعية الحكم.

٥. النظام الاقتصادي.

٦. القوات المسلحة.

٧. العلاقات الخارجية.

لقد قدمت في أطروحتي حول (الديمقراطية المستدامة) التي نشرتها منذ العام ١٩٩٩م، تفصيلاً للرؤى حول هذه القضايا السبع. وقد تناول حزب الأمة هذه الرؤى وغيرها، وعكف على تطويرها لبلورة أهم الأفكار المطلوبة للانتقال نحو السلام والديمقراطية.

رؤية حزب الأمة

إن النظام السودانى الحالى وبعد ٢٦ عاماً قد انتهى أمره لمؤشرات كارثية: تقسيم البلاد، وتفجر حروب أهلية متعددة مستعصية على الحل العسكرى تستنزف النظام الذى يكاثر جرائمه وانتهاكاته الجسيمة فيها قصفاً وإبادة جماعية وتشريداً للمدنيين ومنعاً لغوثهم، إضافة لرعايته للعنف والإرهاب المقيم والمصدر للإقليم وللعالم؛ وتسارع التردى الاقتصادى بصورة غير مسبوقة مصحوباً بازدياد مؤشرات الفساد، وانهيار الخدمات الأساسية، واصطفاف القوى السياسية والمدنية ضد النظام، وزيادة عزلة النظام دولياً عبر الإدانات المتكررة، فعلاوة على صدور ٦٢ قرار مجلس أمن ضد النظام غالبها وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أى باعتبار النظام مهدد للسلم والأمن الدوليين، فقد صدر مؤخراً تقرير مندوب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن تدهور الأحوال الإنسانية فى السودان. وعادت بعثة مجلس السلم والأمن الأفريقى من دارفور بتقرير سالب عن الأحوال هناك، وتلوثت صورة النظام دولياً بقيادته الملاحقة من المحكمة الجنائية الدولية، فكان ما حدث مؤخراً في جوهانسبرج

من زعزعة موقف رأس النظام الذى صار معرضاً بصورة واضحة لملاحقة لاهاي ولقرارات المحاكم المستقلة في كل مكان.

ولكيلا تتفكك البلاد، المطلوب حكومة انتقالية تعمل على تحقيق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطى الكامل، وهو ما نسعى إليه إما عبر الانتفاضة الشعبية أو عملية حوارية حقيقية، لا حوار النظام لذاته الذي ظهر جلياً في لقاء العاشر من أكتوبر الجاري.

لقد سعينا بقوة وطالبنا بإجراء حوار وطنى جاد برعاية إفريقية على نمط كوديسا جنوب أفريقيا (١٩٩٢م) يكون شاملاً لا يقصى أحداً وبرئاسة محايدة فلا يسيطر عليه أحد، وذلك لتحقيق مطلبي الوطن: السلام والديمقراطية.

مجلس السلم والأمن الأفريقى فى جلسته رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٤م، عبر آليته الرفيعة التى يرأسها السيد ثامبو أمبيكى، حركته حالة التردى السياسى، والأمنى، والإنسانى، فى السودان فأقدم على اتخاذ قرارات بشأن الحوار السودانى الذى ابتدره النظام فى يناير ٢٠١٤م مدفوعاً بعوامل الحصار الداخلية والخارجية المذكورة، فتراجع عن إعلانه السابق أنه لا يقبل الحوار إلا مع حملة السلاح وبصورة ثنائية، ووصف حواره الجديد بالجامع معلناً عن استعداده للحوار مع جميع معارضيه، ولكنه أجهض مبادرته بالحرص على السيطرة على الحوار، وكبت مناخ الحريات..

أثنى المجلس في تلك الجلسة على عملية الحوار السوداني (كعملية ذات مصداقية، شفافة، شاملة، وعادلة يبدؤها ويملكها شعب السودان)، وسعى لضمان شمولها وعدالتها وشفافيتها بالنص على عقد اجتماع تمهيدي للأطراف السودانية لمناقشة القضايا ذات الصلة بالعملية الحوارية، وذلك في مقر الاتحاد الأفريقي وبتيسير الآلية الأفريقية رفيعة المستوى، كما شجع الحكومة على تسريع جهودها نحو تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها، بما في ذلك الإفراج عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين؛ وضمان الحريات السياسية والضمان الكامل لحرية التعبير والنشر وفصل المسائل فيها عبر القضاء وحده، وتوفير الضمانات

اللازمة للجماعات المسلحة للمشاركة بحرية في الحوار الوطني وذلك بإبرام اتفاقيات وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الشاملة، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للسكان في المناطق المتأثرة بالحرب.

لاحقاً وفى مارس ٢٠١٥م بادرت الآلية الأفريقية رفيعة المستوى بالدعوة للقاء جامع للفرقاء السودانيين فى رئاسة الاتحاد الأفريقى فى أديس أبابا بموجب قرار مجلس السلم والأمن الأفريقى المذكور. فمهد الوسيط الأفريقى الرفيع لهذا اللقاء بإبرام اتفاق إطارى مع كافة أطراف النزاع السودانية. ولكن حكومة الخرطوم بعد الموافقة على هذه الخطوات التمهيدية تخلت عن التزاماتها. وأعلنت للوسيط الأفريقى الرفيع أن الحوار الذى تقبله هو ما يجرى فى الخرطوم تحت رئاستها وقبضتها، ولا حاجة للمبادرة الأفريقية وما صحبها من ترتيبات تمهيدية.

أمام هذا الاستهتار بالسلام والاستقرار فى السودان دعا الوسيط الأفريقى الرفيع ممثلين للقوى السياسية السودانية المدنية والمسلحة لاجتماع تفاكرى بأديس أبابا فى أواخر شهر أغسطس ٢٠١٥م، واستمع لرأيهم، ورفع توصية لمجلس السلم والأمن الأفريقى بالاستماع فى جلسة غير رسمية لممثلى القوى السياسية السودانية، وباستئناف المبادرة الأفريقية للسلام والحوكمة الرشيدة في السودان.

استمع مجلس السلم والأمن الأفريقى لممثلى القوى السياسية السودانية. ثم عقد جلسته رقم ٥٣٩ بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠١٥م، وفيها قرر استئناف المبادرة الأفريقية بشأن السودان، ودعوة كافة الفرقاء لاجتماع تمهيدى يضع خريطة طريق للحوار الوطني السوداني، ويبطل تماماً ترتيبات الحوار الأحادي التي يخدع بها النظام نفسه.

قرارات المجلس التي تأتي انتصاراً لمطالب القوى السياسية السودانية المشروعة تؤكد على ضعف موقف النظام؛ إذ يعتبر القرار الأول من نوعه في تحديده لمهلة زمنية لإنطلاق الحوار الدستوري الحقيقي بعد أن رفضت حوار

الوثبة، كما أعاد المجلس التأكيد على أولويات تحقيق شروط البيئة المطلوبة لإنطلاقة الحوار الدستوري التي نص عليها في الجلسة رقم ٤٥٦، بداية بإيقاف الحروب وإيصال الغوث الإنساني وضمان ممارسة حريات العمل السياسي والمدني وإحترام حقوق الإنسان.

إننا نرحب بشدة بقرارات مجلس الأمن و السلم الأفريقي في جلسته (٥٣٩)، والداعمة لعملية تحقيق السلام العادل والتحول الديمقراطي. ونعتبر أن مقررات مجلس السلم والأمن الأفريقى جاءت انتصاراً لمطالب الشعب السودانى، فقد كان النظام السودانى يراهن على انقسام القوى السياسية السودانية، وعلى فجوة بين الموقف الأفريقى والدولى منه، وعلى الاستعراض بحوار زائف. ولكن الآن صارت القوى السياسية السودانية موحدة فى مطالبها المشروعة، وقرر مجلس السلم والأمن الأفريقى موقفاً مؤازراً للشعب السوداني بالإجماع، واختفت الفجوة بين الموقف الأفريقي والدولي من النظام السوداني.

إن حزب الأمة قد استعد ومنذ فبراير ٢٠١٤م لأى حوار جاد، بأطروحات تحقق (الديمقراطية المستدامة)، وتعالج القضايا المذكورة بشكل جذري نابع من دروس التجربة الماضية.

فيما يلى أورد اجتهادات الحزب فيما يتعلق بوصف مهام المؤتمر التحضيرى المزمع، وإجراءات بناء الثقة المطلوبة، ثم الرؤى التفصيلية لأسس العلاج المرجوة في أهم القضايا التي تشكل على الواقع السياسي في السودان اليوم:

مهمة المؤتمر التحضيري:

أ) الاتفاق على ملتقى جامع يسمى المؤتمر القومي الدستوري.

ب) تحديد أسماء وأعداد المدعوين للمؤتمر القومي الدستوري.

ج) تحديد أجندة المؤتمر القومي الدستوري: الحكم، الدستور، الاقتصاد، السلام، العلاقات الخارجية، والهوية الوطنية، وإزالة آثار التمكين، والفساد، والانتخابات.

د) تحديد مكان وزمان المؤتمر.

إجراءات بناء الثقة:

أ) تجميد النصوص القانونية المقيدة للحريات فوراً، والشروع في إصلاح القوانين لتتوافق مع وثيقة الحقوق المضمنة في الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

ب) أن يسند للملتقى التحضيري تكوين لجنة للتحقيق في أحداث جامعة الخرطوم الأخيرة.

ج) تمكين الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطها وفق نصوص الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م. ورد أموال الأحزاب المصادرة.

د) فك الحظر عن الصحف الموقوفة وفك الحظر عن الأقلام الموقوفة، وعن المنظمات العاملة في مجال التعليم المدني وحقوق الإنسان والتي حظرت أو شطبت من السجل.

ه) إعلان الاستعداد للاتفاق على هدنة لمدة ٣ شهور تهيئة لمناخ التفاوض.

و) تنفيذ الاتفاقية الثلاثية بشأن الإغاثات الإنسانية، وفك الحظر عن كافة المنظمات الوطنية والعالمية العاملة في المجال الإنساني وتمكينها من أداء مهامها.

ز) الموافقة المبدئية على قانون جديد للتعليم العالي يكفل استقلال الجامعات وتبعية صناديق دعم الطلبة لها وكذلك الحرس الجامعي وتكليفها بإخلاء الجامعة من وسائل العنف. والتزام السلطة بعدم اقتحام حرم الجامعات.

ح) إطلاق سراح المحبوسين سياسياً.

ط) التزام الجميع بتجنب التصريحات الملوثة لمناخ السلام والوفاق.

ي) القوى السياسية التي تتطلع للحريات المذكورة ينبغي أن تعلن نبذ العنف ورفض مطالب تقرير المصير لأي جزء من الوطن وإعطاء أولوية للحوار الوطني.

الرؤى التفصيلية

أولاً: قومية الحكم:

لقد أصبح تحدي البناء القومي والوصول إلى هوية قومية جامعة وأمة واحدة

من أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الدول النامية والتي عادة ما ترث وتبتلى بانقسامات سياسية واجتماعية وتباينات تنموية حادة تؤدي إلى هشاشة في تكوينها القومي وضعف في وحدتها الوطنية فالولاء القومي في هذه الدول يجيء تالياً لولاءات أخرى عديدة إثنية ودينية وجهوية ضيقة. وهو تحدٍ رهينة بتحقيقه أهداف عزيزة:

١. تحقيق وتأمين الوحدة الوطنية والتماسك القومي.
٢. تحقيق السلام الاجتماعي والاستقرار الأمني والسياسي.
٣. تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٤. لعب الدور المطلوب في المحيط الإقليمي والدولي.

فبقدر حظ البلاد من تماسك بنائها القومي وتحقيق وحدتها الوطنية يكون تحقيق تلك الأهداف.

لقد دفعت بلادنا في الماضي والحاضر أثماناً غالية لابتعادها عن النهج القومي في الحكم ولجوء البعض للانفراد به وللاستعلاء والاستوصاء والاستبداد مما عُد خطيئة سياسية وجريمة دستورية أدت فيما أدت إلى انفصال الجنوب واشتعال النزاعات المسلحة في أطراف البلاد، وإلى انتهاك لحقوق الإنسان ومصادرة الحريات واحتكار مقدرات البلاد، وإلى ضنك معيشي وتردٍ اقتصادي واجتماعي وفي الخدمة العامة، وإلى عزلة دولية خانقة وإلى أوضاع إنسانية مزرية تمثلت في أعداد اللاجئين والنازحين والمشردين.

لقد أوصلتنا تجاربنا السياسية والتاريخية وتعقيدات أوضاعنا المختلفة إلى ضرورة انتهاج نهج قومي في الحكم بحيث يشرك الجميع مباشرة وغير مباشرة في إدارة البلاد وبحيث يكون ذلك توحيدا وجدانياً نحو أمة واحدة، وترياقاً مضاداً للانقسامات، ومعاملاً موضوعياً لتحقيق الأهداف القومية.

ضرورات النهج القومي

إن النهج القومي في الحكم مطلوب وبإلحاح في هذه المرحلة الحرجة من

تاريخ البلاد للتالي:

١. لوقف الحروب المشتعلة في ست جبهات قتال حالية أو محتملة كان الغبن الجهوي والإثني والثقافي أحد أسبابها.

٢. لأنه العودة للجادة وللمسلك الصحيح الذي يشرك ويخاطب مباشرة وغير مباشرة الأخوة القومية أو عهد المواطنة الذي تتساوى فيه كافة الانتماءات والولاءات في الحقوق والواجبات.

٣. لأنه سبق أن خلق وسيخلق ديناميكية وجدانية وشعورية تؤدي إلى حل جدلية الوحدة في التنوع التي تنطلق من حقيقة التنوع الثقافي والإثني والتاريخي والجغرافي نحو الوطن الواحد والمصير الواحد والوجدان الواحد.

٤. لأنه ضرورة ولازم لدعم الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والأمني وذلك عندما يؤدي إلى تطمين كافة والانتماءات والولاءات التي تجد نفسها ممثلة في كافة مستويات الدولة مما يخلق في النهاية الولاء للوطن.

٥. وهو ضرورة ولازم لتحصين البلاد في محيطها الإقليمي والدولي بما يخدم مصالحها في الداخل والخارج.

٦. وهو ضرورة لازم لتحصين البلاد وتحصين مواطنيها ضد استغلال الآخرين بسبب ضعف التماسك القومي وتمكن عوامل الفرقة والشتات.

٧. إن تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات ومنع التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس يعتبر ضمن حقوق الإنسان المضمنة في المواثيق الدولية التي صادق عليها السودان.

ماذا يعني النهج القومي؟

النهج القومي المطلوب يقتضي الالتزام الصادق بالاستحقاقات التالية:

١. استعادة النظام الديمقراطي الحقيقي بدستور مدني وقوانين غير مقيدة للحريات ومواثيق تعزز القومية بأجهزة ومؤسسات (مدنية وعسكرية) قومية

التكوين، ومحايدة، تستعاد فيها دولة الوطن من دولة الحزب وتزال فيها كل مظاهر التمكين.

٢. إقامة حكم لا مركزي فيدرالي وحكم محلي حقيقيين يتمكن فيهما المواطنون من اختيار ومحاسبة ولاتهم وحكوماتهم الذين يختارونهم لإدارة شئونهم ومعالجة قضاياهم في الزمان والمكان المناسبين.

٣. احتفاظ المركز بقدرات وسلطات لا تخل بالحكم اللامركزي والمحلي وتقوم في ذات الوقت بتأمين التوازن المطلوب عند توزيع السلطة والثروة بما يحقق ويؤمن التماسك القومي والوحدة الوطنية ويمثل كافة الجهات والولايات بشكل عادل في السلطة المركزية.

٤. اتخاذ سياسات وممارسات تعزز القومية وتحقق العدالة والمساواة على أساس المواطنة بما يزيل المظالم ويحقق التوازنات الدينية والجهوية والثقافية والاجتماعية والإثنية والتنموية والنوعية.

٥. تنقية وتطهير الحياة السياسية والاجتماعية وإزالة المرارات والمظالم عن طريق نهج الحقيقة والمصالحة والتعافي المتبادل.

٦. تحقيق تنمية متوازنة وتمييز إيجابي لصالح المناطق الأقل نمواً، والجماعات الأكثر غبناً بسبب سوء قسمة الموارد، والعمل على تكامل اقتصاديات مناطق البلاد بحسب ميزاتها النسبية بما يحقق مصالحها المشتركة واعتمادها المتبادل مع تشجيع برامج ومشروعات لتحقيق التواصل المادي والاجتماعي.

٧. ضمان قومية تكوين الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات وكافة منظمات المجتمع المدني التي تعد من ممسكات البناء القومي والوحدة الوطنية ومنابر لإزالة الفوارق وتحقيق الانصهار للأقليات.

٨. العمل على الوصول بالكافة إلى توقيع مواثيق شرف والتزام بالنهج القومي وتعزيزه وسط الأفراد والجماعات والتنظيمات والأحزاب بما يؤدي إلى إعلاء الولاء للوطن فوق كل ولاء وإلى محاربة الاستعلاء الديني والثقافي والعرقي والنوعي.

٩. العمل على تعزيز نمو قومية سياسية إيجابية وهوية جامعة يشعر فيها المواطنون بتوافقها مع انتماءاتهم المتعددة في ظل التسامح والتعايش بحيث تصير هذه التعدديات روافع لتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك القومي لا تهديد لهما.

مطلوبات القومية في مستويات الدولة المختلفة:

بما أن النظام الشمولي من طبيعته وإملاءاته أن يعمد إلى طبع كل مفاصل الدولة وأجهزتها بطابع واحد هو بالضرورة أحادي وغير قومي فإن استعادة قومية الحكم تقتضي بالضرورة أيضاً أنه نأتي على آثار هذه الشمولية على كل تلك المفاصل والأجهزة.

١. مؤسسة الرئاسة:

يراعى فيها أن تكون ذات تكوين قومي ويعبر عنه في طريقة تعيين النواب والمساعدين والمستشارين وعن طريق الممارسة القومية لأعمال وأقوال ومسئوليات الرئاسة.

٢. الأجهزة التنفيذية:

أ. مطلوب حكومات قومية انتقالية على مستوى المركز والولايات والمحليات لتنفيذ برنامج متفق عليه وبجداول زمنية متفق عليها.

ب. تحال إدارة المحليات للإداريين المهنيين لا المعتمدين السياسيين.

٣. التشريع والرقابة:

أ. يعاد النظر في تكوين الهيئة التشريعية الحالية بمجلسيها وفي تكوين المجالس الولائية على أسس قومية يتفق عليها.

ب. يعاد النظر في كافة القوانين التي تقيد الحريات.

٤. الجهاز العدلي:

لا بد من التأكيد على استقلالية الهيئة القضائية، ومراجعة التسييس والتخريب الذي طالها، والنظر في فصولات القضاة ومظالمهم. كذلك لا بد من تأكيد مهنية النائب العام ضمن إصلاح الخدمة العامة.

٥. **الخدمة المدنية:**

إعادة هيكلة الخدمة المدنية على ضوء الأهداف الآتية:

. إزالة التضخم المَرَضي الذي علق بها وتخليصها من الورم والفساد.

. تحقيق حيدتها الإيجابية ورفع كفاءتها.

. التوازن في كوادرها بحيث يشعر الجميع بأنها قومية وأنها مرآة للواقع السكاني السوداني دعما للمواطنة.

. الالتزام بالتوجه القومي اللامركزي هدفا أساسيا تراجع بموجبه هياكل ومؤسسات الدولة النظامية والمدنية لضمان مواكبتها للنظام اللامركزي في البلاد وللحكم المحلي، وللإدارة الأهلية المطلوبة سيما في المناطق الريفية والبدوية.

. إلغاء التعيينات الحزبية التي تمت في هذه المجالات للإبقاء على المستحقين وإعفاء الآخرين على أن تقوم بهذا آلية قومية .

. إنصاف الذين فصلوا من الخدمة النظامية والمدنية بدون وجه حق قانوني بالإرجاع للخدمة وتسوية حقوق من لا يمكن إعادتهم بسبب السن أو عدم الرغبة.

. كفالة قومية مؤسسات الدولة ومنع أية سيطرة حزبية عليها، وإبطال سياسة الولاء قبل الكفاءة.

. تكون آليات الالتحاق بمؤسسات ومرافق الدولة قومية التكوين وملتزمة بمقاييس موضوعية.

٦. **القوات النظامية:**

يقتضي التوجه القومي الالتزام بالتالي:

– إلزام القوات المسلحة كمؤسسة وأفراد بعقيدة عسكرية ملتزمة بالديمقراطية أساسا لشرعية الحكم، وقومية التكوين وذلك بمراعاة التوازن في تركيبة القوات

المسلحة على كافة المستويات مما يجعلها مرآة صادقة للتكوين السكاني للبلاد.

- حصر وظيفة القوات المسلحة في مهام الدفاع عن الوطن.

- حصر المهام الشرطية والادعاء في النيابة والشرطة.

- تقنين أمن الدولة والأمن الخارجي بالحصر في جمع المعلومات وتحليلها للجهات المعنية وحصر التنفيذ في الشرطة والنيابة.

- اتخاذ إجراءات محددة لحماية البلاد من الانقلابات العسكرية.

- مراجعة أجهزة الأمن المتعددة الحالية لإعادة هيكلتها وتكوينها بما ينقلها من المهام الحالية إلى المهام القومية من حيث الهياكل والكوادر.

- تكوين لجنة ذات اختصاص لوضع ورقة عمل تفصل ما يجب عمله. وفي مرحلة الفترة الانتقالية تعمل ضوابط وإجراءات معينة تحكم عمل جهاز الأمن.

- تعاد هيكلة الشرطة لكفالة قوميتها وليعكس تكوينها التنوع السوداني.

- تأهيل أفراد الشرطة وتقوية المناهج الشرطية وإدماج مفاهيم حقوق الإنسان فيها.

٧. **المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية:**

يعاد النظر في إداراتها ومجالس إداراتها بحسب النهج القومي.

٨. **الأحزاب السياسية:**

أ. برغم أنها من أهم ممسكات الوحدة الوطنية إلا أنها قد استهدفت في كوادرها وممتلكاتها بينما استبيحت كل مقدرات الوطن لصالح المؤتمر الوطني.

ب. قومية الحكم تقتضي إنصاف الأحزاب التي اضيرت بإعادة ممتلكاتها أو تعويضها تعويضا عادلاً.

ج. وتقتضي النص على تمويل الأحزاب من الدولة بصيغة تستند على مقياس موضوعي يتفق عليه.

د. وتقتضي أن يعود حزب المؤتمر الوطني ليكون على قدم المساواة مع بقية

الأحزاب بإعادة ما استولى عليه بغير وجه حق وما ناله بغير وجه حق للدولة القومية.

٩. **الاتحادات والنقابات**

أ) يجب أن تحل كل الاتحادات والنقابات الحالية القائمة على أسس وإجراءات غير نزيهة وغير عادلة لخدمة النظام الشمولي، لتعاد انتخاباتها على أسس من الحرية والنزاهة وبعيداً عن التزوير. يشمل ذلك اتحادات الشباب والطلاب والمرأة.

ب) يعاد النظر في القانون الذي يفرض نقابة المنشأة.

١٠. **الإعلام:**

تقتضي قومية الإعلام التالي:

- إصلاح القوانين التي تحكم عمل الإعلام خاصة قانون الصحافة والمطبوعات، وقوانين البث الإذاعي والتلفزيوني، وقانون قوات الأمن والقانون الجنائي، بما يضمن ديمقراطيتها وعدالتها وإتاحة الوصول للمعلومات للصحافيين، وعدم وجود نصوص تحكمية تصلح للتفرقة بين الإعلاميين باستثناء المحاسيب وعرقلة عمل المعارضين.

- إتاحة كافة الأجهزة للأحزاب والمؤسسات الاجتماعية والثقافية بعدالة متساوية وعدم الاحتكار للحزب الحاكم ووقف آليات التسلط الأمنية والإعلانية الحالية.

- إعادة النظر في التعيينات الإعلامية التي تمت على أساس الولاء والمصانعة، واتخاذ معايير الكفاءة والمواطنة كأساس للتعيين، وإعادة المفصولين تعسفياً من ذوي الكفاءة أو تسوية حقوقهم.

- إنهاء حالة التركيز الحالي على العاصمة بالنسبة لوسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، والسعي لتعزيز القدرات الإعلامية في الولايات خاصة الأقل نمواً منها بتأهيل الإعلاميين ومدها بوسائل إعلامية متطورة.

-الاتفاق على مواثيق شرف إعلامية تلزم كل الوسائل الإعلامية والإعلاميين العاملين فيها بالتمسك بحرية التعبير، وتوخي النزاهة والمصداقية في تحرير المادة الإعلامية، وألا تكون مثيرة للنعرات الدينية والعنصرية والشوفينية الجهوية أو الذكورية.

-تأكيد أن يلعب الإعلام القومي دورا مسئولاً في التجسير الثقافي والتعايش بين مجموعات السودان المتنوعة وأن يعكس ذلك التنوع بصدق ومحبة وعدالة.

-هناك مؤسسات إعلامية مملوكة مباشرة للدولة وأخرى تابعة لأجهزة تمولها الدولة أو للدولة نصيب من أسهمها، يجب أن تلتزم جميع تلك المؤسسات بسياسة إعلامية قومية، وأن تكون فرق العاملين فيها مكونة بشكل يراعي التوازن الجهوي والإثني والنوعي بما يراعي المواطنة والعدالة.

-تتم صياغة الأخبار وتحرير التقارير وإعداد البرامج السياسية بمهنية وموضوعية وصدقية وحيادية بعيداً عن الانحياز لصالح حزب المؤتمر الوطني كما يحدث الآن.

-يتم تقليص أخبار المسئولين بالدولة لتشكل أحد مكونات الأخبار إلى جانب أخبار المجتمع المدني والثقافي والسياسي الحر، وتبدأ أجهزة الإعلام حوارا حقيقيا بين كافة مكونات المجتمع السوداني بتنوعه الثقافي والسياسي والاجتماعي بدلا عن كونه بوقاً محضاً للدعاية الشمولية ولتجميل النظام.

-تكفل استقلالية الأجهزة الإعلامية بعيدا عن أية مؤثرات أو تبعية للجهازين التنفيذي أو التشريعي للدولة.

-يتم تكوين مجلس قومي للإعلام يكون من ممثلين للأحزاب والجهات المكونة للمجلس القومي للسلام (المتعرض له لاحقاً)، إضافة لممثلين لمنظمات المجتمع المدني العاملة في حقل الإعلام، وخبراء إعلاميين، على أن يكون للمرأة ربع عضويته. وتكون للولايات مجالس مماثلة. يكون هذا المجلس مستقلا بميزانية تمولها الدولة. ويقوم بالإشراف على أداء أجهزة الإعلام القومية

إبان الفترة الانتقالية لضمان حيدة أجهزة الإعلام ونزاهتها وعدم استغلالها حزبياً، وضمان وقف إعلام الكراهية العنصرية ولجم إعلام الحرب ونشر ثقافة السلام. تكون توجيهات المجلس ملزمة لأجهزة الإعلام القومية المملوكة للدولة أو التابعة لمؤسسات تمولها الدولة.

١١. **المجتمع المدني**: يقتضي التوجه القومي هنا الإجراءات التالية:

- إصلاح قانوني يرفع القيود الثقيلة على عمل المجتمع المدني في قانون العمل الطوعي وقانون الجماعات الثقافية وقانون الأمن وغيرها وذلك ضمن سياسة التمكين بمحاباة المحاسيب وعرقلة المعارضين.

- وقف التفرقة بين منظمات محظية من قبل الحكومة وأخرى مغضوب عليها واعتبار الخدمة التي تقدمها المنظمات للمواطن والمجتمع هي الحكم فيما تحصل عليه من دعم لا ولاءها لحزب أو نظام.

- إلغاء قرارات الشطب والقفل التعسفية المتخذة إزاء عدد من المنظمات الوطنية المستقلة.

- السعي لردم الهوة في قدرات وتطور المنظمات في الولايات خاصة الأقل نمواً.

إن نقض أساس الشمولية وسياسة الانفراد والعناد يقتضى متابعة ومراجعة كل آثارها وتداعياتها بروح قومية الحكم والتي ينبغي أن تدعم وتعزز بالمصداقية والجدية اللازمين فلا تكون عرضة للتسويف والمماطلة والالتفاف من جهة وللمزايدات والمكايدات من جهة أخرى. وإن أساس قومية الحكم ينبغي أن يبنى على معالجات منهجية وعلمية وعبر مؤتمرات قومية وورش عمل تطال كل المجالات الحيوية التي عانت من شرور الشمولية لتراجع بذلك كل القوانين والسياسات للوصول بالبلاد إلى مشروع قومي وطني للنهضة والانطلاق.

ثانيا: الدستور

منذ أن استقل السودان لم يحظ بكتابة دستور دائم، فأول دستور للسودان هو

دستور الحكم الذاتي لسنة ١٩٥٣م وأول دستور للسودان المستقل هو الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٦م وبعد ثورة أكتوبر وفي السنة الانتقالية وضع الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤م على غرار دستور ١٩٥٣م ببعض التعديلات، وفي فترة الحكم الديمقراطي الثاني (١٩٥٦-١٩٦٩) كونت لجنة قومية للدستور ولجنة فنية للدراسات ووضعت مسودة الدستور الدائم لسنة ١٩٦٨م وقبل أن يجاز من الجمعية التأسيسية وقع الانقلاب العسكري في مايو ١٩٦٩م. وفي عام ١٩٧٣م أقدم نظام نميري على إجازة دستور اطلق عليه اسم الدستور الدائم. وبعد انتفاضة رجب أبريل قام المجلس العسكري الانتقالي بإصدار دستور انتقالي لسنة ١٩٨٥م لم تتمكن الحكومة الديمقراطية الثالثة من اتخاذ أي إجراء إلا إعداد مسودة للدستور الدائم إلى أن قام الانقلاب العسكري في يونيو ١٩٨٩م فأبطل كل تلك الإجراءات، وفي عام ١٩٩٨م أصدر نظام الحكم دستوراً. وأخيراً صدر الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م الذي تمخض عن اتفاقية السلام الشامل.

السودان الآن يمر بمرحلة خطيرة في تاريخه بعد أن انفصل الجنوب وكون دولته المستقلة.. وعلينا إعادة بناء هياكل الدولة على مساحة أصغر وتحديات أكبر وموارد أقل، مع تصميم على إقامة دولة يستطيع كل أهل السودان أن ينتموا إليها طوعاً وأن يقسموا سلطتها وثرواتها عدلاً وإنصافاً وأن يديروا شئون حكمها بإدارة رشيدة متمسكين بحكم القانون والتداول السلمي للسلطة والمشاركة الجماعية في صناعة القرار، تحت حكم ديمقراطي يحترم كرامة الإنسان وحقوقه وحريته في مساواة تامة بين أهله رجالاً ونساءاً، ريفاً وحضراً.

هذه المرتكزات الأساسية لإعادة بناء الدولة لا بد أن تنتظم في دستور يكتبه أهل السودان بملء إرادتهم وجماعية مشاركتهم حتى يجدوا أنفسهم فيه ويثبتونه عقداً اجتماعياً ملزماً ووثيقة يهبونها كامل ولاءهم واحترامهم وعهداً يلتقون عنده ويحترمونه ويلتزمون بإنفاذه نصاً وروحاً.

ولحين إجازة الدستور الدائم يحكم الفترة الانتقالية إعلان دستوري.

طريقة صناعة الدستور:

لقد تطور مفهوم صناعة الدستور وأصبح عملية تشاركية يقوم بها كل الشعب ويحدد مرتكزاتها ويناقش تفاصيلها بكامل الحرية والشفافية وجماعية المشاركة ليكون الدستور وثيقة تعبر عنه وعن مطلوباته وتعكس روحه وثقافاته المتعددة وتحظى بقبوله وولائه.

تقوم صناعة الدستور على:

١. المشاركة الجماعية.

٢. الحوار المتصل.

٣. التوافق الوطني.

٤. الشفافية التامة.

٥. إصدار قانون يضمن حياد ونزاهة لجنة الحوار الدستوري.

ولتنظيم حملة لصناعة الدستور تتبع الخطوات التالية:

١. تشكيل لجنة قومية للحوار حول الدستور تكون مستقلة سياسياً وإدارياً ومالياً.

٢. حملة توعية قومية تشمل كل السودان وتسهم فيها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتشرح للناس مفهوم الدستور.

٣. فتح الحوار الجامع حول الدستور ورصد أفكار الناس وآرائهم ومقترحاتهم بكافة وسائل الاتصال والرصد. يشترك في الحوار كل القوى السودانية السياسية المدنية والمسلحة والأهلية.

٤. يتم الحوار في جو ديمقراطي حر ليعبر الجميع بكل حرية وشفافية عن رؤاهم. تدير هذا الحوار آلية قومية متفق عليها.

٥. تشكيل هيئة فنية تحول لها المعلومات والأفكار والمقترحات لدراستها وتحليلها وتحديد المواقف والخيارات والتوصيات الواردة من كل أنحاء السودان.

٦. تحول تلك النتائج إلى مفوضية مستقلة متوافق عليها للدستور لتتولى صياغتها ملتزمة التزاماً كاملاً بمخرجات لجنة الحوار.

٧. تطرح لجنة الحوار المسودة مرة أخرى لحوار جامع ملتزمة بقواعد الشمول والشفافية وتجري تعديلات على المسودة على ضوء ذلك الحوار العلني.

٨. تقديم المسودة إلى جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً ونزيها ومراقباً للنظر فيها وتجرى تعديلات على المسودة على ضوء ذلك الحوار العلني.

٩. تقدم المسودة إلى جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً ونزيهاً ومراقباً للنظر فيها واعتمادها.

نحن بصدد دستور لإعادة الدولة السودانية التي تواجه خطر التمزق ما لم تحقق وفاقاً وطنياً يستوعب تنوع المجتمع السوداني وتعدديته ويحافظ على وحدة الوطن.

المباديء الدستورية

١. طبيعة الدولة:

السودان دولة مدنية فيدرالية حرة ومستقلة القرار، بهوية تأتلف وتختلط فيها الأعراف والأعراق والثقافات وتتسامح فيها الأديان والمعتقدات ويتساوى فيها المواطنون دون تمييز. المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات.

٢. السيادة:

السيادة في الدولة هي للشعب السوداني يمارسها بحرية:

- مباشرة عبر الاستفتاءات.
- غير مباشرة عبر الانتخابات النيابية.

٣. النظام السياسي:

النظام السياسي ديمقراطي يقوم على أساس المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون، والفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية،

وتتعدد فيه الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تقوم على الأسس القومية ويمنع قيامها على الأسس الدينية أو الجهوية أو القبلية ويتم فيه تبادل السلطة سلمياً.

٤ . **اللامركزية:**

السودان جمهورية فدرالية تقوم على أربعة مستويات للحكم:

أ. مستوى اتحادي مركزي.

ب. مستوى إقليمي.

ج. مستوى محلي.

- يعتبر الحكم المحلي هو القاعدة الأساسية والدستورية للحكم الفيدرالي ويحدد عدد المحليات حسب أسس موضوعية.
- ينص الدستور على الصلاحيات الفدرالية السياسية، والإدارية، والمالية للأقاليم؛ التي يكفلها الدستور ويحميها القضاء المستقل.
- وينص الدستور على العودة للأقاليم الستة (العاصمة القومية- الشمالي- الشرقي- الأوسط- كردفان- دارفور) بحاكم إقليم منتخب وحكومة إقليمية ومجلس تشريعي رقابي منتخب. بالنسبة للمستوى الولائي الحالي يتم الاستغناء عن هياكله الإدارية والتشريعية، ولكن تستحدث أجسام للتنسيق بين المحليات في مستوى الولايات أي يتحول إلى مستوى تنسيقي. مستوى الحكم الثالث هو المستوى المحلي على أن تتم تصفية التورم الإداري في المحليات.

٥. **حقوق الجهات المتظلمة والمستثناة**

- ينص في الدستور على الحقوق المكتسبة بموجب اتفاقيات السلام.

٦. **سمو الدستور:**

تسمو أحكام الدستور وتسود على كل الدساتير الولائية وعلى كافة القوانين والسياسات والممارسات شكلاً وموضوعاً، والقوانين تنظم ولا تمس الحقوق التي يكفلها الدستور فهو القانون الأعلى.

٧. **الفصل بين السلطات:**

يعتمد مبدأ الفصل بين السلطات بحيث يتم توزيع سلطات ووظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية على هيئات منفصلة ومتخصصة يحكمها مبدأ الضبط والتوازن المتعادل.

٨. **الرقابة الدستورية:**

تتم رقابة سياسية دستورية على كافة القوانين والسياسات والممارسات للتحقق من عدم مخالفتها شكلاً وموضوعاً كمضامين وروح الدستور.

٩. **سيادة حكم القانون:**

يحكم مبدأ سيادة حكم القانون: بصياغة قوانين واجبة الاحترام بواسطة السلطات والجماعات والأفراد وإيجاد آليات كاملة الاستقلال لتطبيق القوانين وتسهيل عملية حكم القانون. وبأن يراعى عند تطبيق نصوص القوانين المعايير والمبادئ والقيم الأساسية للعدالة والمساواة والكرامة.

١٠. **السلطة التشريعية**

تتولى التشريع في الدولة السودانية هيئة منتخبة ديمقراطيا في انتخابات حرة نزيهة مراقبة، ولا يعتمد أي تشريع إلا بعد إجازته في هذا المجلس.

١١. **استقلال القضاء:**

تأمين استقلال القضاء (إدارياً ومالياً) بوصفة الحارس والضامن الأساسي للحقوق الدستورية وللمبادئ والقيم التي يرسيها الدستور. وينص الدستور على نهائية وحجية أحكامه ويمنع إنشاء محاكم استثنائية أو نيابات خاصة لها سلطات قضائية.

١٢. **الرئاسة:**

ينص الدستور على أن تكوّن مؤسسة الرئاسة التنفيذية للبلاد بشكل يراعى فيه تمثيل أقاليم السودان.

١٣. اللغة:

اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية وتعمل الدولة على حماية وتطوير اللغات والثقافات الملحية والعالمية الأخرى.

١٤. الاقتصاد والتنمية:

يلتزم الدستور بإقامة دولة الرعاية الاجتماعية.

يقوم اقتصادي البلاد على التخطيط والسوق الحر الذي يحكم بمبدأ العدالة الاجتماعية في عدالة توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية وبين الريف والحضر وبين مستويات الحكم الأربعة.

تعمل الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة وتراعي:

١) إزالة الفقر.

٢) التمييز الإيجابي لتنمية المناطق الأقل نمواً

٣) عدم استنزاف الموارد الطبيعة والحفاظ على التوازن البيئي.

٤) حقوق الأجيال القادمة.

وتعتبر الثروات الطبيعية في ظاهر وباطن الأرض وفي ميائها الإقليمية ملكاً عاماً للدولة.

١٥. المرأة:

تعطي الدولة الاعتبار الكافي للمرأة وتعمل على تمكينها وحماية حقوقها عبر سياسات الدعم والتمييز الإيجابي (**مرفق مقترحنا بالميثاق النسوي**).

١٦. السياسة الخارجية:

تعتمد البلاد وتلتزم بمبدأ حسن الجوار والخصوصية والحياد الإيجابي في علاقتها مع الدول والشعوب ضمن عضويتها في المنظومات الإقليمية والدولية

توطيداً لدعائم السلم والأمن العالميين وتحقيقاً للمصالح المشتركة.

يلتزم الدستور بإقامة علاقة خاصة مع دولة جنوب السودان.

١٧. الخدمة العامة:

- الخدمة العامة مدنية أو عسكرية هي بمثابة بناء الدولة التحتي وتبني على أسس القومية الحيادية والاحترافية ويحكم عمليات التعيين والترقي والامتيازات فيها عوامل الكفاءة والجدارة والتأهيل والتمثيل القومي بحيث تكون متوازنة في مشاركة كافة أهل السودان.
- القوات المسلحة ذراع مهم للسلطة التنفيذية المنتخبة. يحدد دور القوات المسلحة الدستوري بموجب ميثاق عسكري ملزم تنص عليه مواد الدستور ويفصله القانون.(**مرفق مقترحنا بالميثاق العسكري)**

١٨. المجتمع المدني:

ينص الدستور على أهمية دور المجتمع المدني المتعاظمة الرائد والداعم لجهود الدولة الرسمية لفعاليته في خدمة قضايا المجتمعات، وينص على استقلال تنظيماته ويكفل حقها في التجمع والتنظيم، ويحض على دعمها مادياً ومعنوياً.

١٩. حماية البيئة:

على الدولة وكافة أجهزتها ومستوياتها العمل على حماية البيئة وعلى ترسيخ المبادئ البيئية في القوانين والسياسات والممارسات.

٢٠. حقوق الإنسان:

ينص الدستور على وثيقة حقوق الإنسان تقتضي أن تحترم الدولة وتعزز كافة أجهزتها ومستوياتها حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والتي نصت عليها مبادئ الشرائع السماوية.

يتضمن الدستور المواثيق الدولية التي تمت المصادقة عليها.

٢١. الوحدة في التنوع:

ينص في الدستور على أن الاعتراف بالتنوع الديني والإثني والثقافي جزء من حقوق الإنسان، وينبغي تأكيده عبر مواثيق: دينية، وثقافية، **(مقترحنا للميثاق الثقافي ضمن فقرة الهوية أدناه، ومرفق مقترحنا للميثاق الديني في الملاحق).**

٢٢. العلاقة بين الدين والدولة

(١) الإسلام جزء مهم من المكون الثقافي السوداني، والقول بإبعاده من الشأن العام لا يجدي بل يأتي بنتائج عكسية، ولكن مطلب التأصيل الإسلامي ينبغي ألا يحرم الآخرين حقوقهم الدينية والمدنية وألا يخدش المساواة في المواطنة، وأن يتم عن طريق آلية ديمقراطية.

(٢) يلتزم الدستور بأن تكون القوانين عامة التطبيق مدنية المصادر والتشريعات ذات المحتوى الديني تخصص في التطبيق على أتباع ذلك الدين.

(٣) ينص الدستور على احترام الادبان وعدم الاساءة للمقدسات الدينية أو الاثنيات.

(٤) لا يجوز إصدار أية تشريعات تنقص من الحريات الدينية، وحقوق الإنسان، وهي حقوق يكلفها الدستور.

٢٣. الإعلام:

أ) ينص الدستور في وثيقة الحقوق على حرية التعبير وحرية الوصول للمعلومات.

ب) وينص على قومية أجهزة الإعلام المملوكة للدولة.

ج) وعلى مجلس قومي للإعلام يتولى إدارته ويكفل قوميته.

٢٤. أجهزة الأمن:

ينص الدستور على أن أجهزة الأمن الداخلية والخارجية أجهزة مهمة لسلامة الوطن والمواطنين على أن تمارس دورها في جمع وتحليل المعلومات لا القيام بأية

أنشطة تنفيذية.

٢٥. الالتزام بالمبادئ وبحكم القانون:

تلتزم الدولة في كل أجهزتها الاتحادية والولائية والمحلية كمبادئ المساواة والشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة حكم القانون في أدائها العام وكافة ممارساتها.

هذه جملة من توجيهات ومبادئ عامة ينبغي أن تهتدي بها كل أجهزة الدولة تشريعية تنفيذية وقضائية على كافة مستوياتها ويرعاها ويصونها المجتمع وكياناته مما يجعل العرف يدعم الإرادة الدستورية.

ثالثا: السلام:

المجلس القومي للسلام:

بالتزامن مع الملتقى التحضيري يتفق على تكوين مجلس قومي للسلام. هذا المجلس مكون من عناصر تمثل الإدارة القومية للبلاد ومؤسسات الدولة المعنية.

قبل اختيار هؤلاء لعضوية المجلس القومي للسلام يعلنون موافقتهم على: إعلان عروشا، مذكرة أمبيكي الأخيرة، وإعلان المبادئ العشرة أدناه.

يرأس هذا المجلس شخص محايد ومؤهل ويكون مقرره كذلك.

يخاطب هذا المجلس فور تكوينه الجبهة الثورية السودانية، ويناشدها الموافقة على إعلان المبادئ المذكور، فإن وافقت يعترف بها طرفاً آخر في التفاوض من أجل السلام لإبرام اتفاقية سلام تدخل مكوناً أساسياً في الدستور.

يتفق مع مجلس السلم والأمن الإفريقي على رئاسة ومقررية مفاوضات السلام هذه.

أهداف ومهام المجلس:

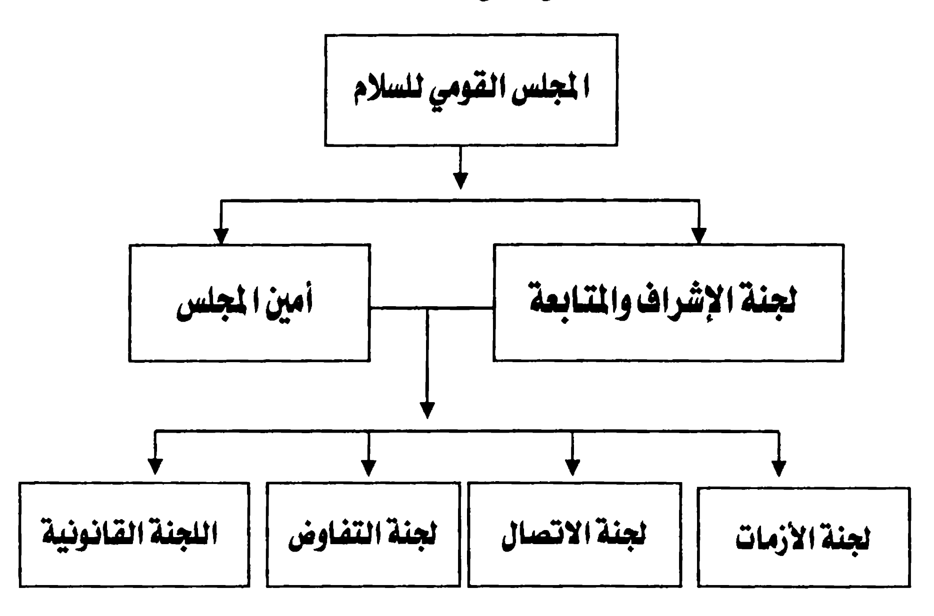
أهداف المجلس هة تحويل مفاوضات السلام من الثنائية إلى القومية لتلافي

أخطاء الاتفاقيات الماضية، وتحقيق السلام العادل الشامل وضمان استمرارية عملية السلام.

مهامه هي:

١. تهيئة المناخ لبناء الثقة.
٢. الاتصال بالأطراف المتحاربة.
٣. إجراء والإشراف على الحوار.
٤. إدارة عملية التفاوض.
٥. توفير ضمانات تنفيذ الاتفاق.
٦. التوقيع على وثائق المفاوضات.
٧. رعاية مؤتمرات الصلح والمصالحة.

الهيكل: لتنفيذ المهام أعلاه يجب أن تتوفر للمجلس كامل الاستقلالية والقدرة التنفيذية والصلاحيات اللازمة من رأس الدولة.



الإجراءات الأولية المطلوبة لقيام المجلس:

١. اعتراف الحكومة بالجبهة الثورية والقبول بالتفاوض معها.
٢. إعلان الجبهة الثورية قبولها خيار الحل السياسي مقدماً على بقية الخيارات.
٣. الاتفاق المسبق على إعلان مبادئ ملزم.
٤. الاتفاق على آلية مراقبة إقليمية ودولية.

إعلان مبادئ السلام:

١. قومية عملية السلام في السودان توجب عقد مؤتمر قومي دستوري يضم كافة الشركاء في الوطن وهم: أحزاب الحكومة، وأحزاب المعارضة، والحركات المسلحة، ومنظمات المجتمع المدني بشقيها (سكوفا وكونفيدرالية منظمات المجتمع المدني)، تشارك فيه المرأة بما لا يقل عن الربع، وذلك لوضع خريطة طريق للسلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل.
٢. تعلن الجبهة الثورية التزامها بالسعي لحل سلمي عبر التفاوض في إطار عملية سلمية قومية شاملة.
٣. تأكيد كافة الأطراف المعنية التزامها بوحدة السودان وسلامة أراضيه وإيجاد حل عادل لمشاكله يعترف بالتنوع الديني والإثني والثقافي في البلاد.
٤. الاهتمام بالنازحين واللاجئين ضحايا الاقتتال من المدنيين، وتوفير كافة احتياجاتهم الإنسانية وأمنهم وسلامتهم، وكفالة حرية المنظمات الإنسانية لتوفير احتياجاتهم الإنسانية والخدمية.
٥. إقامة آلية فاعلة للعدالة الانتقالية تحقيقاً للعدالة والإنصاف ومنعاً للإفلات من العقوبة.
٦. إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لكفالة قوميتها واستيعاب القوى المدنية والمسلحة المعنية، وإنها التمكين وإعادة أو إنصاف المفصولين في الإطار القومي المنشود.
٧. مخرجات المؤتمر القومي الدستوري تشكل أساساً لدستور البلاد الذي

يبحث ويجاز عبر آلية ديمقراطية.

٨. للأطراف المشاركة في المؤتمر القومي الدستوري الحق في حضوره كفصائل أو أحزاب أو تكوينات مشتركة ما داموا جميعاً ملتزمين بهذا الإعلان.

٩. عندما يوقع على إعلان المبادئ تعلن كافة القوى المعنية هدنة لإفساح المجال للتفاوض السلمي وتهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري.

١٠. يناشد السودانيون الاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية، ودول الجوار، والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة والولايات المتحدة لدعم هذا الإعلان والمساعدة في تحقيق أهدافه.

السلام في المناطق الثلاث

قضايا المناطق الثلاث ذات طبيعة مجتمعية سياسية اقتصادية ولا بد من اشراك هذه المجتمعات في حل القضايا المذكورة

المسائل الاجرائية:

١) التأكيد على أن المشاكل بين الدولتين وداخل السودان في مناطق النزاع ذات طبيعة سياسية اقتصادية ثقافية لا تحل إلا بالحوار القومي الجامع داخل الوطن وبالحوار مع دولة الجنوب.

٢) لا بد من ترجيح صوت العقل لتحقيق سلام عادل شامل يقوم على الآتي:

أ. من الناحية العملية العاجلة: نزع فتيل الأزمة عبر:

١. انسحاب كافة القوات المسلحة المعنية إلى مواقعها في يوليو ٢٠١١م .

٢. وقف شامل لاطلاق النار على كافة الحدود.

٣. السماح لمراقبين دوليين للمراقبة في مناطق التوتر مع ضمان مرونة الحدود حفاظا على مصالح القبائل الرعوية في الطرفين.

٤. السماح فورا لضحايا الاقتتال بالتجمع في معسكر نازحين وتمكين وصول الاغاثة الإنسانية لهم.

٥. لا بد أن تقوم الأسرة الدولية بالتزاماتها تجاه السلام ونحو كفالة حقوق الإنسان ومطالبة كافة أطراف النزاع بالوفاء بالتزاماتها نحو القانون الدولي الإنساني المفصل في اتفاقيات جنيف الأربع والبرتوكولات الثلاثة الملحقة بها التي تم تجاهلها بالنسبة للأسرى والقتلى ومطالبة الجميع بالامتناع عن شن الحرب ومعاقبة من يخالف تلك الالتزامات.

أ. لتحقيق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الذي يحقق الاستقرار في مناطق النزاع (أبيي – جنوب كردفان- جنوب النيل الازرق- دارفور وسائر مناطق التوتر) تتم معالجة أسباب النزاع وفق المبادئ التالية:

أولاً: قضية أبيي

١. الالتزام بالمسائل الاجرائية (وقف إطلاق النار- انسحاب قوات الطرفين إلى مسافة محددة شمالا وجنوبا- تكليف شرطة من العناصر السكانية في المنطقة- آلية حفظ سلام دولية محدودة العدد- إغاثة عاجلة للنازحين- عودة النازحين لمناطقهم وتعويضهم عن الخسائر- تكوين إدارة مدنية قومية مؤقتة.

٢. اعتبار تحكيم أبيي مرجعيا وإبرام بروتوكول تعايش بين سكان المنطقة بالصورة التي تراعي تحفظات الأطراف المعنية وبما يحافظ على مصالحهم. يسند لسكان المنطقة ابرام ذلك البروتوكول.

٣. وضع بروتوكول يكفل حقوق الارتفاق للمسيرية في المنطقة كالمعهود تاريخياً وبصورة قاطعة لا تتأثر بالوحدة أو الانفصال.

٤. وضع خطة لتنمية المنطقة لصالح كافة سكانها على أن تحقق استقرار الرحل والبنية التحتية والاستثمار الزراعي والصناعي.

٥. تعامل المنطقة كوحدة جيوسياسية وتشترك في تقرير مصيرها (عبر الاستفتاء) كل مكونات سكانها السياسية، والمدنية، والقبلية بلا استثناء.

٦. هذه المبادئ تتجاوب معها القوى السياسية وسكان المنطقة ويعقد لدراستها والقرار بشأنها ملتقي يحضره ممثلو القوي السياسية، وممثلو سكان المنطقة الحقيقيون .

٧. وإلى حين ذلك تدار المنطقة عن طريق آلية قومية تستهدي بقرار التحكيم وتتعامل مع كافة الأطراف بالمرونة اللازمة لتجنب المواجهات.

ثانياً جنوب كردفان والنيل الأزرق:

إن لهذه المناطق الحق في حكم لا مركزي ، والحق في نصيب في السلطة المركزية والثروة بحجم السكان بالاضافة للحقوق الثقافية للسكان. نرى أن يتم الاتفاق بمشورة أهل تلك المناطق على الآتي:

- صلاحيات ذاتية محددة في العلاقة ما بين المركز والولاية حتى وإن أدي ذلك لنظام فدرالي غير متماثل asymmetrical federalism.
- حقوق تنموية وخدمية محددة لإزالة أسباب التهميش.
- القوات التي كانت جزءا من الجيش الشعبي في هذه المناطق قوات شمالية ولكن لا يجوز التعامل معها بصورة روتينية بل يجب الاتفاق على إطار سياسي مع قياداتها ضمن بنود المشورة الشعبية بما يوفق أوضاعها في إطار وحدة القوات المسلحة السودانية.
- الحركة الشعبية / الشمال تمثل قوة اجتماعية معينة ويتفق مع قيادتها على إعادة هيكلتها كحزب من أحزاب السودان، وما يتفق عليه يكون أساسا للمعاملة بالمثل في دولة جنوب السودان.

إعلان مبادئ سلام دارفور

نقترح اعلان المبادئ أدناه ليكون أساساً لحل مشكلة دارفور:

أولا: فيما يتعلق بوحدة إقليم دارفور، وإدارة الحواكير القبلية بما يتوافق مع الأعراف والتقاليد مع تأمين انتفاع الآخرين بها، والمشاركة في رئاسة الدولة يرد لدارفور ما كان لها في هذه المجالات حتى عام ١٩٨٩م. وأن تعود حدود الإقليم مع سائر أقاليم السودان إلى ماكانت عليه في ١/ ١/ ١٩٥٦.

ثانيا: الالتزام بقرارات مجلس الأمن (١٥٩١ و١٥٩٣) بما يحول دون الإفلات من العقوبة.

ثالثا: تكوين هيئة قومية للحقيقة والمصالحة ورفع المظالم تتناول كافة التجاوزات منذ استقلال السودان.

رابعا: الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار ووقف العدائيات وعمليات التوسع العسكري، وتجميد إجراءات الإعدامات واطلاق سراح جميع المعتقلين قي قضية دارفور.

خامسا: الالتزام بتعويضات فردية للذين نكبتهم الأحداث، وتعويضات جماعية لتعمير المدارس، والمستشفيات ووسائل الري، وتأمين عودة النازحين واللاجئين لقراهم وحصولهم على الأمن فيها، مع العمل على نزع السلاح بعد بسط الأمن.

سادسا: تتولى إدارة الإقليم **قيادات** تكون مقبولة لكل الأطراف.

سابعا: أن تكون حقوق الإقليم في السلطة والثروة بنسبة حجم السكان الحقيقية.

ثامنا: أن تعاد هيكلة مؤسسات الدولة لكفالة قوميتها والتوازن فيها.

تاسعا: إن ينال الاتفاق شرعية دارفورية عبر ملتقى جامع يضم كافة عناصر دارفور المسلحة، والسياسية، والمدنية، والقبلية

عاشرا: . إعطاء فرصة لمكونات دارفور المسلحة للتحول لأحزاب سياسية، أو التحالف مع أحزاب سياسية، وخوض الانتخابات العامة لكي تصير الانتخابات عامة فعلا ويقبل الجميع نتائجها.

حادي عشر: الاتفاق على تأمين المدنيين وحماية النازحين واللاجئين وتأمين وصول الاغاثات لهم وحماية المنظمات العاملة في المجال الإنساني.

ثاني عشر: الالتزام بحسن الجوار وعدم التدخل في شئون الجيران وعقد مؤتمر أمن إقليمي لجيران السودان لتحقيق الأمن والتعاون الإقليمي بشهادة وضمان كافة دول الجوار.

ثالث عشر: أن يكون للاتفاق شرعية قومية عبر ملتقى جامع.

رابع عشر: تحكم الفترة الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات حكومة قومية تضمن دقة تنفيذ ما اتفق عليه وتقود الفترة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات وتنفيذ وقف إطلاق النار الشامل وسائر هذه المبادئ.

خامس عشر: هذه الحقوق تضمن في الدستور.

هذا النهج القائم على الحقانية والشرعية يصلح أساسا لمعالجة التوترات الجهوية الأخرى حسب ظروفها لكيلا يؤدي الاتفاق لتوترات لاحقة.

رابعا : الاقتصاد

أ) المشاكل الموروثة:

ظل اقتصاد البلاد يعاني من مشاكل موروثة منذ عهد الحكم الاجنبي واستمرت حتى العهود الوطنية تتمثل في:

- اختلال التوازن بين القطاعات التقليدية والقطاعات الحديثة
- اختلال التوازن الجهوي في توزيع المشروعات التنموية والخدمية .

وبالنسبة للسياسة الاقتصادية فإن العهود الوطنية الديمقراطية: اتبعت في الغالب سياسات متوازنة، ودرجة مقبولة من العلاقات الدولية، ولكنها عانت من عدم الاستقرار السياسي ومن قصر فتراتها. بينما العهود الوطنية الشمولية: حافظت على درجة اعلى من الاستقرار بالقبضة الحديدية. وتوسعت في الصرف الأمنى والسياسي على حساب التنمية والخدمات، كما أهدرت بالفساد مبالغ مقدرة. توسعت في القروض الخارجية مما كلف البلاد أعباء الديون الخارجية.

ب) العهد الحالي كرس لمشاكل اقتصادية إضافية تمثلت في الآتي :

- غياب تام للمشاركة والعدالة الشفافية وسيادة حكم القانون .
- تمكين اقتصاد ظالم ومحاباة لأفراد وجماعات واستشراء للفساد بجميع أنواعه.

- تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي بصورة مشوهة ورفع الدعم وتصفية وبيع القطاع العام والتمكين الاقتصادي الحزبي.

- تصفية المؤسسات الرقابية مثل المشتروات الحكومية – والمخازن والمهمات – التشييد والاشغال– النقل المكنيكى.

- تخريب النظام المصرفي.

- تركيز الصرف بشكل كبير وأساسي علي حماية النظام الأحادي (أمنيا وعسكريا وسياسيا) علي حساب الإنفاق التنموي والخدمي .

- الصرف التنموي اتسم بالعشوائية والاختلال في ترتيب الأسبقيات والأخطاء في التنفيذ.

- الإهمال الشديد للقطاعات الإنتاجية والتنموية والتركيز علي الإيرادات الريعية مثل البترول والذهب

- انعدام الخطيط وأبرز مثال له عدم التحسب لانفصال الجنوب مما عرض اقتصاد البلاد للصدمة أو الوقف المفاجئ للجزء الأكبر من إيرادات النفط بعد انفصال الجنوب.

- تدهور العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية

ج) إفرازات السياسات الخاطئة المذكورة :

- استشراء الفقر والفساد في البلاد.

- هجرة كاملة من الريف الانتاجي وتكدس غير منتج في المدن حيث ارتفعت قيمة الغذاء المستورد من (٧٢) مليون دولار في العام ١٩٩٠ إلي (٢.٣٦٥) مليار دولارفي عام ٢٠١٠.

- تصاعد النبرة الاحتجاجية و التمرد وحمل السلاح في وجه الدولة.

- الاتفاق على نقل بترول الجنوب جيد، وايراده السنوى في فترة الثلاث

سنوات حوالى ١.٥ مليار $. ولكن احداث الجنوب الدائرة الآن خفضت انتاج البترول وبالتالى الإيراد المتوقع منه، وفي ظروف الحرب فإن الانتاج نفسه قد يتوقف في أية لحظة.

- العلاقات الدولية مع الغرب زادت تدهورا، ومع الصين لم تعد باالحماسة السابقة لفقدان عامل البترول، ومع دول الخليج (عدا قطر) و مصر تدهورت بشدة. وهذا يعنى مشكلة في اعفاء الديون الخارجية (بلغت ٤٣ مليار $)، ومشكلة في الحصول على قروض تنموية ميسرة، ومشكلة في التعامل المصرفى مع بنك السودان والمصارف السودانية (كما رشح مؤخرا من البنوك السعودية والخليجية والصينية) وهذه تؤذن بخنق الاقتصاد السوداني.

- بلغت الحالة المعيشية في البلاد حدا من التدهور جعل زيادات الأسعار ورفع الدعم عن الوقود الذي اعلنته الحكومة في سبتمبر ٢٠١٣م يثير حراك وثورة سبتمبر الماضى. إرهاصات ثورة سبتمبر تشير لنذر ثورة جياع؛ فإهمال الانتاج والتنمية في الولايات أدى لنزوح كبير للمدن ولولاية الخرطوم (ولاية الخرطوم كان بها حوالى ٧٪ من سكان البلاد في ١٩٨٩م، وعام ٢٠١٠م تضاعفت النسبة تقريبا وبلغت ١٣٪ من السكان، و ارتفعت النسبة بعد انفصال الجنوب إلى حوالى ١٦٪). اتجاه النزوح لولاية الخرطوم اكدته الاحصائيات التي اوردها د. شرف الدين بانقا في كتابه الحرب والنزوح والسلام، اذ ذكر انه منذ عام ١٩٩٠م بدأت اعداد النازحين في التدفق على الخرطوم حتى اصبحت المدينة الاكثر نزوحا في العالم (بها ١٠٪ من نازحى العالم ثلثى سكانها من النازحين والعشوائين). هذا التحول الديمغرافى يؤثر سلبا على الاقتصاد؛ والنازحون يتحولون من منتجين في الأرياف الى مستهلكين في المدن، كما ان نمط الغذاء يتحول من الذرة للقمح (ارتفعت واردات القمح من ٢٥٠ ألف طن عام ١٩٩٠، الى ١أ٢ مليون طن عام ٢٠١٢م).

ه) ملامح البرنامج الاقتصادي البديل :

في نوفمبر ٢٠١١م نظم حزب الامة القومي مؤتمراً اقتصادياً قومياً بمشاركة فاعلة من الخبراء السودانيين بالداخل والخارج، وبالتنسيق مع القوى السياسية

التي شاركت في المؤتمر وقدمت رؤاها وهي: حزب الامة القومي، المؤتمر الشعبي، الحزب الشيوعى، الحزب القومي السوداني، المنبر الديمقراطي لشرق السودان، المؤتمر السوداني، والحزب الاتحادى الديمقراطى الموحد.

ملامح البرنامج الاقتصادي البديل كالتالي:

أولا : إعادة ترتيب أولويات التنمية وأسبقيات تخصيص الموارد لدعم جهود التنمية في دارفور والشرق وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق بما يوقف النزاعات القائمة هناك والمحتملة في كافة المناطق الأقل نمواً.

ثانيا: المواءمة والتوأمة من أجل إحداث التنمية العادلة التي تحاصر الفقر والعطالة وتحدث النمو المتنوع المستدام.

ثالثا: استبدال الاقتصاد الريعي (الاعتماد على البترول ثم الذهب) بالاقتصاد الإنتاجي المتجدد، وتحقيق نمو مستدام ومتنوع في القطاعات الإنتاجية المتعددة تؤدي إلى إنعاش سوق العمل والإنتاج وزيادة الإنتاجية لتحقيق الوفرة وزيادة الصادر ومن ثم الرفاه الإجتماعي.

رابعا: الاتجاه نحو تقليل واردات الغذاء، والكماليات، والسعي نحو الإكتفاء الذاتي.

خامسا: أن تعاد قسمة الموارد في الموازنة بما يزيد النسبة المعطاة للتعليم فلا تقل عن ٢٠٪ والصحة فلا تقل عن ١٥٪ مع تقليل الحصص المعطاة للأمن والدفاع والقطاع السيادي والإداري بتقليص عدد الولايات رجوعا للأقاليم الخمسة القديمة.

سادسا: اعتماد اقتصاد السوق الحر الاجتماعي، والالتزام بإقامة دولة الرعاية الاجتماعية عبر برنامج تدريجي مدروس.

سابعا: توفير حاضن سياسي يحقق السلام الشامل العادل والتحول الديمقراطي الكامل مرتكزاً على مشروعية اقتصادية تحقق النماء ومطلوبات

العدالة الاجتماعية، ليتخذ القرارات الاقتصادية الصحيحة ويقيم علاقات خارجية جيدة ويستفيد من المساعدات الممنوحة دولياً للدول الفقيرة ومنها إعفاء الديون، باشتراط تحقيق الحكم الراشد.

ثامناً: تطوير القطاع الزراعي والاقتصادي الريفي وتحوله هيكلياً مما يتطلب إنهاء تجاهل القطاع الزراعى المطرى التقليدي، والتوسع في القطاع المروي، وتطويرهما.

تاسعاً: مراجعة سياسات الصمغ العربي وتطوير صادر الصمغ، والاهتمام بالغابات وبوقف وتيرة الزحف الصحراوي الحالية.

عاشراً: الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية والسمكية وحل مشاكل التضارب بين الرعاة والمزارعين جراء إنشاء المشاريع الجديدة، ونوبات الجفاف، إضافة للمشاكل المستحدثة بعد انفصال الجنوب.

حادي عشر: إجراء حوار بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والمستهلكين، والقيام بالتخطيط والتنسيق المؤسسي بين قطاعات البترول والكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، مع الاستعانة بالبحث والتكنلوجيا والتدريب للوصول للإستراتيجية القومية المثلى للطاقة.

ثاني عشر: جذب الشركات العالمية الكبيرة ذات القدرات الفنية والمالية المطلوبة لزيادة الاستكشافات في المناطق ذات الشواهد البترولية، مع مراعاة عدم تكرار تجربة التلوث البيئي في مناطق استخراج وتكرير البترول، والتأكيد على وقف الاحتكارية الجهوية في المؤسسة العامة للبترول.

ثالث عشر: الاهتمام بقطاع التعدين في كافة المعادن الموجودة بالسودان وليس فقط الذهب، ووضع شروط خدمة مشجعة له، وإخضاع التعدين العشوائي لرقابة ووضع ضوابط تمنع الإضرار بالبيئة.

رابع عشر: التخطيط للنقل التكاملي المرشد بين الوسائط المختلفة (نهري، بحري، جوي، سكة حديد، بالأنابيب..الخ)، والسعي لتطوير تلك الوسائط

والتنسيق فيما بينها عبر توفير الإحصائيات المطلوبة حول الحاجة للنقل وطبيعة المنقول وأماكن الإنتاج والاستهلاك.

خامس عشر: إصلاح بيئة الاستثمار بما يجذب المستثمر الوطني والأجنبي، ووضع خطة شاملة للاستثمار وأولوياته وتحديد مجلس يشرف على التخطيط ويحدد الاستثمارات المطلوبة في الزراعة والصناعة وغيرها يجلب المستثمرون على أساسها.

سادس عشر: مراجعة السياسات النقدية والائتمانية وقانون تنظيم العملة المصرفي بما يحقق استقرار سعر الصرف وتوحيده، وزيادة المساهمة في القطاع الخارجي من الاقتصاد. وأن تكون ولاية المال العام لوزارة المالية.

سابع عشر: تفعيل القطاع الصناعي مع التركيز علي الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية والحيوانية.

ثامن عشر: إقامة علاقة توأمة اقتصادية مع دولة جنوب السودان انطلاقاً من المصالح والروابط المشتركة والتي تحقق للطرفين كسباً مشتركاً.

تاسع عشر: الانضمام الفوري لاتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل (اتفاقية عنتبي) وللمفوضية التي سوف تقرر في قضايا حوض النيل ونقاش حصص السودان ومصر والاستخدامات المختلفة وغيرها من القضايا من داخل المفوضية. والسعي لتطوير وتدوير موارد السودان المائية الأخرى والتي تبلغ أضعاف مياه النيل وأهمها حصاد مياه الأمطار والمياه الجوفية.

عشرون: الالتزام الكامل بتحقيق مبادئ وأهداف الألفية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥م.

حادي وعشرون: إنشاء مجلس فاعل للتخطيط الاقتصادي يعكس ويؤكد مشاركة أهل السودان علي اختلافاتهم الجغرافية والجهويه والسياسية والمهنية والنوعية في عملية التخطيط.

ثاني وعشرون: إصلاح التشريعات الاقتصادية لوقف الميزات التقديرية المعطاة للمسئولين في القوانين التي تنظم المصارف والاستثمار في كافة المجالات كجزء من ثقافة التمكين. وتقليل الضوابط والقيود التي تنفذ على المستثمر العادي.

ثالث وعشرون: الاهتمام بالإعلام الاقتصادي وتطويره، وبناء قدرات الإعلام الاستقصائي ليلعب الإعلام دوره ككلب حراسة يكشف الفساد والتجاوزات.

رابع وعشرون: الاهتمام بالجانب الثقافي: العادات والتقاليد المعوقة للعمل الاقتصادي وتصحيح الموقف من الإنتاج ليأخذ الواحد قيمته مما ينتج وليس مما يستهلك، ووقف الهدر في زمن الإنتاج عبر المجاملات، والمصارحة في الجانب الاجتماعي لوقف التخلف.

الخطط والبرامج المطلوبة للإصلاح الاقتصادي:

- ينبغي اتباع خطة إسعافية للإصلاح الاقتصادي على مدى (مائة يوم) لاحتواء صدمة الانفصال والتردي الاقتصادي والمعاناة المعيشية المريعة، و إعادة اطلاق عملية النمو الذي تقوده الصادرات غير الريعية.

- التخطيط للنهوض بالقطاع المطرى التقليدى وتنفيذ مشاريع حصاد المياه.

- انعقاد مؤتمر اقتصادى قومي تشارك في تنظيمه القوى السياسية ويشارك فيه المختصون والأكاديميون والخبراء السودانيون بالداخل والخارج للاتفاق على برنامج تنموي بعيد المدي لتنويع قاعدة الاقتصاد لاستدامة النمو وزيادة نجاعته في مكافحة الفقر والبطالة.

- مطلوب أن يتم كل ذلك في ظل حاضن ديمقراطي يتعدى التنافس الانتخابي ويستصحب مؤسسات «الضبط و التوازن» وصولاً الى حوكمة اقتصادية رشيدة؛ و التخطيط لأن ينجز البرنامج الاقتصادي المقترح هدف خفض الفقر بنسبة ٥٠٪ بحلول العام ٢٠٢٠م.

خامسا: الفساد

يعد الوعي بمخاطر الفساد والأضرار الكبيرة التي يلحقها بالإقتصاد والمجتمع، شرطاً ضرورياً لتشكيل حركة شعبية واسعة ترفض ثقافة التسامح مع الفساد وتعمل بعزيمة وإصرار علي مقاومته واجتثاثه. باعتبار أن ذلك يشكل إحدي ضرورات ومقومات عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي المطلوب.

وللقضاء على الفساد ينبغي:

١. تحقيق ولاية المالية على المال العام وتوقيف التجنيب والمساءلة عن المال المجنب.

٢. الكشف عن بؤرة الفساد الكبير والصغير أسبابه وحجمه في كافة مستويات الحكم وقطاعات الإقتصاد الوطني.

٣. وقف إنغماس كبار التنفيذين في جهاز الدولة وأقرباؤهم في ممارسة أي نشاط اقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر.

٤. سن التشريعات اللازمة التي تحمي ممتلكات المجتمع وموارده وتنزيل العقوبات الرادعة علي كل الضالعين في الفساد وبخاصة من يمارسون الفساد الكبير واسترداد ممتلكات وأموال الشعب في حالة ثبوت تجاوزات.

٥. إعادة تكوين مؤسسات الضبط والرقابة وتفعيل دورها وهي المشتريات الحكومية والتشييد والأشغال والنقل الميكانيكى والمخازن والمهمات.

٦. رصد القطاع الخصوصي المكون من الشركات التابعة لجهاز الأمن والقوات المسلحة والشرطة، وحصر أصول هذه الشركات وأرصدتها وتحويل ملكيتها لوزارة المالية والمساءلة عن الأموال الضائعة.

٧. التحقيق في مؤسسات الدولة الخدمية التي ضاعت كلياً أو جزئياً وهي الخطوط البحرية والخطوط الجوية والسكة حديد وغيرها.

٨. التأكيد على المساءلة عن الاعتداءات على المال العام إبطالاً لصناعة

الفساد الحالية.

٩. نفي سياسة التمكين، ووقف التوظيف أو الإحالة للصالح العام على أسس حزبية.

١٠. التصدي للفساد في عمليات الخصخصة التي تمت بصورة غير موضوعية والتقديرات الخاطئة لحجم وقيمة المال العام المخصخص.

١١. فتح العطاءات وديمقراطيتها وعدم خضوعها للمحسوبية أو الإقصاء على أسس حزبية أو جهوية أو غيرها.

١٢. تمكين المراجعين القانونيين من الاطلاع على الأداء العام والخاص للمؤسسات الكبرى، والمنظمات والاتحادات، والأوقاف، واطلاع المراجع العام على كامل الأداء بدون استثناء لأية جهة.

١٣. الاهتمام بمحاربة الفساد في القطاع الخاص وكذلك في داخل الأحزاب.

١٤. التخطيط للمساءلة عن الفساد في حالة تحقيق التغيير ونقاش صيغ أمثال رد المنهوبات مقابل العفو.

١٥. إنشاء مفوضية قومية للتصدى للفساد؛ تتولى مهمة تنمية وإعلاء درجة الحساسية من الفساد في المجتمع؛ وتنظم التنسيق والتعاون مع منظمة الشفافية العالمية في الضوابط المطلوبة لقفل أبواب الفساد.

١٦. المفوضية تدرس مظاهر الفساد في المجتمع وتوصى بمطلوبات المعالجة.

سادساً: العلاقات الخارجية

- الالتزام بالشرعية الدولية وبميثاق الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة وبالمنظمات الإقليمية والدولية ومواثيقها ومعاهداتها واتفاقياتها التي وقع عليها السودان والتي ينبغي أن يوقع عليها، والتعامل بموضوعية مع المؤسسات الدولية والدعوة لإصلاحها وفق نظمها.

- الالتزام بسياسة حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية للآخرين وبناء العلاقات الثنائية والإقليمية علي التعاون البناء والمصلحة المشتركة.
- تفعيل دور السودان في الاتحاد الافريقي والجامعة العربية والمجال الإسلامي وتطبيع علاقات السودان الدولية ليقوم بدوره في التعاون الدولي والسلام العالمي.
- الالتزام بحل النزاعات والخلافات بالوسائل السلمية والقبول بمبدأ التحكيم القاري والدولي.
- التزام الحياد الإيجابي والبعد عن المحورية في العلاقات الخارجية.
- قيام السياسة الدولية والعلاقات الخارجية على الخصوصية بالنسبة لبعض الدول، وعلى التوازن بالنسبة للأسرة الدولية.
- إقامة علاقة توأمة مع دولة جنوب السودان، وعلاقات تكامل إقليمية مع دول جوار أخرى.

سابعاً: الهوية الوطنية

السودان وطن متعدد الإثنيات، والثقافات، واللغات، والأديان، والطبوغرافيا، عايشت مجموعاته تجارب تاريخية متباينة برغم تجارب وحدتها في الماضي القريب والبعيد، كما تعيش وسائل كسب عيش مختلفة، كل ذلك ينعكس في التنوع الثقافي الهائل والذي يمكن أن يصير قوة إذا أحسنت إدارته، بيد أنه شكّل بسبب مظالم سوء الإدارة في الماضي أحد أهم أسباب الغبن والنزاعات التي أدت لانفصال الجنوب ولحمل السلاح في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والشرق، مع نذر تفجر النزاع في مناطق أخرى.

إن الإدارة الرشيدة لمسألة الهوية الوطنية تقتضي التالي:

الديمقراطية التوافقية:

النص على شكل من أشكال الديمقراطية التوافقية التي لا تكتفي بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم وتضيف معياراً آخر هو التوافق الذي يضمن إيصال صوت الجميع ويحقق التشاركية المطلوبة في إدارة الشأن العام. وينبغي اعتماد المباديء التالية:

١ أن يكون المجلس التشريعي واسع التمثيل لكل مكونات السودان وذلك بإعطاء قدر معين من الدوائر للتمثيل النسبي فى المجالس والمؤسسات المنتخبة.

٢ ضمان تمثيل المرأة بما لا يقل عن الربع في المجالس التشريعية عبر الكوتة.

٣ إعطاء نسبة لتمثيل الخريجين بشكل عادل ومنصف يعكس تنوع البلاد وخريجيها.

٤ تحقيق الإدارة الذاتية للشئون الخاصة لكل إقليم (الفدرالية) بشكل مجدٍ إدارياً ومالياً.

بطاقة الهوية

عندما نأخذ كل العوامل المذكورة هنا في الاعتبار فإن بطاقة الهوية السودانية التي تشكل الحل تكمن في الاحتكام للوصفة التالية:

- السودان شعب أغلبية أهله مسلمون تساكنهم مجموعات وطنية متعددة الأديان، ولغة الخطاب العام فيه عربية تعايشها ثقافات زنجية ونوبية ونوباوية وتبداوية.

- لكل المجموعات الدينية والثقافية الحق في حرية العقيدة وحرية التعبير عن ثقافاتهم ولغاتهم وتواريخهم.

- ينعم كافة أهل السودان بحقوق مواطنة متساوية بصرف النظر عن الدين أو الثقافة أو النوع.

- لقد كانت التنمية في السودان وتوزيع الخدمات الاجتماعية غير متوازنة ما يوجب تطبيق برنامج حازم لتحقيق التوازن والعدالة في هذا المجال.

- النظام الديمقراطي هو الذي يكفل للكافة حقوق الإنسان، والحرية، والعدالة، ولكن الممارسة الديمقراطية ينبغي أن يصحبها التزام بمشاركة عادلة لكل مكونات الشعب السوداني في السلطة المركزية، وأن يكفل لمكونات السودان الجهوية حقوقاً فيدرالية حقيقية لممارسة حكم ذاتي ديمقراطي.

- يكفل للمسلمين حق تحقيق مقاصد الإسلام كما يكفل ذلك لكافة المجموعات الدينية الأخرى الحق في تطبيق مقاصد أديانهم، على أن يراعي الجميع حقوق المساواة في المواطنة، وأن يلتزموا بالعمل بالوسائل السلمية.

- يعتمد السودانيون اللغة الإنجليزية لغة مخاطبة دولية دون حجر لاستخدام لغات عالمية أخرى.

- ويلتزم السودان بتصحيح خلل التوازنات في علاقاته الإقليمية العربية، والأفريقية والإسلامية وأن يتبع سياسة دولية تخدم مصالحه الوطنية بلا عداء وبلا تبعية.

- يتفق على بروتكول ثقافي وآخر ديني لضمان حسن إدارة التنوع الثقافي والتعايش الديني ولتحقيق المساواة الثقافية وإحسان التلاقح والوصال. (البروتوكولان المقترحان مرفقان في الملاحق).

- تعاني المرأة من اضطهاد نوعي لدى المجموعات السودانية المختلفة، وينبغي أن يكون تحرير المرأة من قيود الظلم والاضطهاد أحد لبنات الهوية السودانية المنشودة. الميثاق النسوي جزء لا يتجزأ من خطتنا المستقبلية للعدالة والإنصاف.

- استغلال القوت المسلحة في ترجيح الرؤى السياسية لا سيما تلك التي تقفز فوق توازن الهوية جر للبلاد مخاطر مدمرة، كما أن للقوات المسلحة دوراً مشروعاً في الدفاع عن الوطن، الميثاق العسكري لبنة ضرورية لبناء الوطن.

- ينبغي أن تلتزم التنمية بمقاصد عدالية جهوية واجتماعية يحددها عقد اجتماعي يوفق بين شروط السوق الحر والمطالب العدالية.

- بطاقة الهوية السودانية هذه تعتمد أساساً لبناء الوطن وموجهاً لدستور البلاد.

الملاحق

ملحق رقم (١): مذكرة لقائد الانقلاب في ١٩٨٩/٧/٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الخرطوم ٣/ ٧/ ١٩٨٩م

الأخ/ رئيس «مجلس قيادة الثورة»

السلام عليكم ورحمة الله وبعد،

لقد استوليتم علي السلطة بطريقة مخالفة للشرعية الدستورية، ونحن وآخرون من القوي السياسية والفئوية ملتزمون برفض ما فعلتم وإبطاله بموجب التزامنا للدستور والقانون وبموجب ميثاق الدفاع عن الديمقراطية الذي وقعت عليه القوات السودانية المسلحة.

هكذا نشأت في بلادنا التي تخوض حرباً وتتعرض لتآمر أجنبي، نشأت فيها مواجهة بيننا وبينكم ومعكم القوة ومعنا الحق. وحرصاً علي مصير البلاد رأيت أن أقترح مخرجاً سلمياً:

١. الديمقراطية هي خيار شعبنا، وهي موجة المستقبل، والالتزام بها واجب وطني ولكن مؤسسات الديمقراطية وممارساتها في السودان أظهرت إخفاقاً والمطلوب هو الإلتزام بالديمقراطية والالتزام بإصلاح مؤسساتها وممارساتها.

٢. هنالك سياسات كانت قائمة نوقشت بأعلى مستوي فني وقومي كبرنامج التنمية، وبرنامج إعادة التعمير، وبرنامج الإغاثة (شريان الحياة)، وبرنامج دعم وتأهيل القوات المسلحة، والمصلحة تقتضي البناء علي صحيحها والتقدم إلي ما وراء ذلك، هذا ينطبق أيضا علي برنامج السلام الذي تطور نتيجة لمجهودات مختلفة حتى أصبح إطاراً للسلام مر من مراحل كوكادام حتى اكتمل باتفاق

نوفمبر الأخير[1]. كذلك وضع تصور لسياسة البلاد الخارجية باقتراح خبراء وتعليق ساسة مما أدي لبرامج لسياسة خارجية قومية، إلي جانب سياسات قومية للاجئين والنازحين.. هذه البرامج والسياسات المناقشة علي صعيد قومي وأحياناً بمشاركة دولية، المصلحة تقتضي الانتفاع بها في بناء الوطن.

٣. إن في بلادنا علة اقتصادية أساسية لم يمكن التعامل معها في الظروف الماضية هي أننا نستهلك أكثر بل أضعاف ما ننتج، ونصدر ثلث ما نستورد، هذه الحالة تفتقر لعلاج جذري يخفض الاستهلاك بكل أوجهه لا سيما في الكهرباء والمياه والوقود ويزيد الإنتاج، لا سيما إنتاج المؤسسات العامة. إن الظروف الحالية تتيح فرصة أكبر للتعامل مع هذه المعادلة الصعبة.

٤. إن دعم القوات المسلحة وقوات الأمن المختلفة في هذه الظروف الدفاعية والأمنية واجب أساسي وستجدون أننا فعلنا في هذا الصدد كل المستطاع، ولا أبالغ إن قلت أنكم لن تستطيعوا صرف قرش زيادة علي ما فعلنا. ولكن تبقي إلي جانب المعدات نقائص أخري في القيادة وفي الروح المعنوية، وفي كل وجوه الأداء العسكري، كانت هي السبب في نكسات ليريا وكبويتا وتوريت وأداء لواء الردع الكتيبة ١١٨ وهي جوانب ينبغي التصدي لها لعلاجها ورفع أداء قواتنا العسكري.

٥. لقد رماني بيانكم الأول بكثرة الحديث حتى فقدت مصداقيتي. نعم تحدثت كثيراً، ولو تأملتم ما قلت لوجدتم أنه محاولة مدونة لاستنهاض شعب يواجه ظروفاً صعبة، لبعث الأمل وشده لمستقبله الواعد، ولا أدري أين فقدت مصداقيتي؟ فالجمعية لم تسجل ضدي صوت ثقة واحد لمجرد نقاشه، وكانت القنوات مفتوحة بيننا وبين القوي السياسية والنقابية في البلاد، والثقة متوافرة، ولم أجد من الشارع السياسي العفوي إلا كل تقدير. علي أية حال هذه أمور سيحكم عليها التاريخ ذكرتها متطلباً للانصراف عن المساجلات الشخصية والتركيز علي ما ينفع السودان.

وتحدثتم عن المفاسد وذكرتم تعويضات أم دوم وكل الذي أرجوه هو أن

---

(١) الإشارة لمبادرة السلام السودانية التي وقعها السيد محمد عثمان الميرغني والعقيد د. جون قرنق في نوفمبر ١٩٨٨م

تدرس ملف التعويضات هذا، وسوف تجد فيه الدليل على عفة تعاملي مع المال العام. إنني كمسئول كنت أول من يصل إلي مواقع العمل وآخر من يغادر، ولم أكلف الدولة راتباً ولا سكناً ولا إجازات وكنت بعد كل رحلة أورّد ما لم أصرف من اعتمادها، كما كنت صاحب المبادرة لكل الخطط الإصلاحية والمتابعة، وستجد من الخدمة المدنية شاهداً علي ذلك. والذي أتطلع إليه في هذا الصدد هو تحقيق محاكمة عادلة وستكون النتيجة الإشادة بالحقائق.

٦- إن كنتم تحرصون علي إنقاذ البلاد وتجنب فتح جبهات عديدة فالنقاط الآتية يمكن أن تكون خطا تتجهون نحوه بالقول والعمل وعندئذ فإن ظروف البلاد الحرجة ستجعل القوي السياسية في البلاد تتخذ منها موقفاً إيجابياً:

أ) الإلتزام بالديمقراطية وبإصلاح مؤسساتها وممارستها في كل مجال وفق برنامج محدد تفاصيلاً وزماناً متشاوراً عليه.

ب) تبني البرامج القومية الصالحة لبناء الوطن.

ج) إجراء الإصلاح الاقتصادي الجذري الذي يسترد للسودان جدواه الاقتصادية، ويضبط الاستغلال، ويرشده ويزيد الإنتاج والاستثمار والتنمية.

د) إجراء الإصلاحات المطلوبة لرفع الأداء العسكري وتأهيل القوات المسلحة.

ه) إجراء محاسبة عادلة للتجاوزات والمفاسد وإنصاف البريء ومعاقبة الجاني.

٧- عندما قامت حركة مايو خاطبناها بمثل هذا الموقف، ورأت أن تختار طريق المواجهة وكان ما كان. والآن الظروف مختلفة فلا الموقف التمويني ولا الاقتصادي ولا السياسي ولا العسكري يترك هامشاً للمناورة، والمناخ الداخلي في البلاد ليس وارد فيه ما كان متاحاً لمايو، ولا المناخ الدولي. فإن أنتم اخترتم غير طريق المواجهة والاستقطاب فستجدون ذلك ممكناً بتلمس مواقف القوى السياسية والفئوية. وفي هذا الصدد فإن ما رأيته من نقاط -بالإضافة أو التعديل- يشكل مدخلاً لعلاقة إيجابية في سبيل الوطن، وإن أنتم اخترتم الطريق الآخر فأنتم تتحملون مسئوليته التاريخية وما شاء الله كان.

الصادق المهدي

ملحق رقم (٢): الميثاق الثقافي

ضرورة إدارة التنوع الثقافي بشكل يعمل على تحقيق العدالة والمساواة الثقافية وإنهاء اللا مساواة والغبن الثقافي وذلك بالتواثق على النقاط التالية:

- **أولا**: السودان وطن متعدد الأديان والثقافات والإثنيات. المجموعات الوطنية السودانية الدينية، والثقافية، والإثنية، تعترف ببعضها بعضا وتمارس هويتها الثقافية بحرية على أن تلتزم بأمرين: **الأول**: عدم المساس بحق المواطنة حقا يتساوى فيه الجميع. **الثاني**: التعايش مع حقوق الآخرين وعدم السعي لتحقيق امتيازات على حسابها.

- **ثانيا**:. برامج البلاد التنموية، والتعليمية والإعلامية، تأخذ في حسبانها التنوع الثقافي السوداني، وتسعى للتعبير المتوازن عنه، وتسعى لتمكين الثقافات السودانية من التطور، ولإشراك كافة الجماعات الإثنية والثقافية والجهوية والدينية وحماية حقوقها ومصالحها، والاهتمام بها في السياسات التعليمية والإعلامية والتنموية واللغوية وفي السياسات العامة مثل تمليك الأراضي.

- **ثالثا**: السياسة الثقافية في البلاد تتخذ طابعا يوفق بين أهدافها المركزية واللامركزية ويدعم التفاف المواطنين حول المواطنة. ويتم القيام بحملات تعبوية لنشر الوعي الجماهيري بالمواطنة. والتأكد من تمتع الجميع بالحقوق الأساسية المكتوبة على أرض الواقع.

- رابعا: الثقافات على تعددها وتنوعها ينبغي أن تتفاعل مع غيرها لتزيد ثراء وإبداعا. الاعتراف بالهوية الثقافية والاهتمام بها لا يعني منع التلاقح ولا رفض الوافد. هنالك قيم إنسانية عظيمة : الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمعرفة، والنهج العلمي، وكافة القيم المشتركة بين الحضارات. وهناك قيم خلقية عالمية

مثل الحكمة، والعفة، والصدق، والإيثار. القيم المذكورة والقيم الخلقية ينبغي أن تسعى الثقافات السودانية باختيارها لاقتباسها وغرسها تربويا في الأجيال.

- **خامسا:** حقوق الإنسان ينبغي أن تهضمها الثقافات الوطنية وتجعلها جزءا لا يتجزأ من وسائلها للتعبير الثقافي. إن ثقافاتنا الوطنية تعاني من نقطة ضعف مشتركة –مع اختلاف في الدرجة– هي انتقاصها لحقوق المرأة.. ينبغي الاعتراف بهذا العيب النوعي وغرس المساواة الإنسانية في كافة الثقافات.

- **سادسا:** تشجيع التسامح الديني الذي يقوم على الحسنى ويرفض الإكراه، وإجراء حوارات بين الأديان لتحديد المعاني المشتركة بين الأديان الإبراهيمية. كذلك تحديد القيم الأفريقية التي تؤسس علاقات خلقية بين الغيب والإنسان، بين البشر والطبيعة، بين العقلاني والفطري، وبين الأجيال الحاضرة والماضية.. لتدخل في تيار اليقظة الروحية والخلقية في السودان.

- **سابعا:** اللغة العربية هي لغة السودان الوطنية الأولى. اللغة الإنجليزية هي لغة السودان العالمية الأولى. اللغات واللهجات السودانية لغات محلية يعترف بدورها وبحقوق أصحابها الثقافية في أقاليمها، وتشجع المجموعات الوطنية السودانية على الإلمام المتبادل باللغات السودانية.

- **ثامنا:** تعكس سياسة البلاد الخارجية التنوع والتعدد الثقافي في السودان، وتسعى نحو التعاون الثقافي بين شعوب حوض النيل، وحزام السافانا، والشعوب العربية والأفريقية والإسلامية، والدولية على نطاق أوسع، وتشجيع الإلمام المتبادل باللغات السائدة في تلك البلدان.

- **تاسعا:** صك قوانين لمحاربة الاستعلاء الثقافي والعنصري والديني والنوعي –باستحداث عقوبات شديدة على الجرائم التي يحركها الاستعلاء الثقافي أو العنصري أو الديني أو النوعي.

- **عاشرا:** تمثيل كل المجموعات الثقافية والدينية والاثنية في الأجهزة المناط بها تنفيذ السياسات –لا سيما الشرطة التي تباشر حماية الجماعات

المهمشة على أرض الواقع. واستخدام وسائل لضمان مشاركة الجميع مثل المسح الإثني والديني للتأكد من مشاركة أصحاب الثقافات والإثنيات والديانات المختلفة في الوظائف العامة.

- **حادي عشر**: استيعاب مقاصد العولمة الحميدة وبناء الدفاع الثقافي ضد العولمة الخبيثة وبرمجة التعامل الثقافي مع العولمة.

- **ثاني عشر**: رفض حتمية العداء بين الأديان على الصعيد العالمي، ورفض حتمية صدام الحضارات الذي تؤدي إليه نزعة الهيمنة في الثقافة الوافدة، ونزعة الإنكفاء في الثقافات الوطنية مما يقود حتما إلى ظلامية عالمية. والالتزام بحوار الأديان، وحوار الحضارات.. لإقامة علاقات مستنيرة تحقق الإخاء الإنساني وتليق بمستقبل الإنسان أعز وأكرم الكائنات.



ملحق رقم (٣): الميثاق الديني

أولاً: الاعتقاد الديني ضرورة إنسانية. ضرورة للطمأنينة النفسية، وللرقابة الذاتية، ولتحصين الأخلاق، وللتماسك الاجتماعي، ولإقامة هوية جماعية تؤنس وحشة الأفراد.. الإيمان حق إنساني اختياري لا يجوز إجبار الإنسان عليه ولا حرمانه منه لأنه غذاء الضمير فلا يشبع إلا إذا كان اختياريا.

إن للحياة الإنسانية معان كثيرة مادية، ومعرفية، واجتماعية، وعاطفية، وجمالية ورياضية، وترفيهية، وبيئوية، كذلك إن لها معان روحية وخلقية نزلت بها رسالات الوحي أو تفتقت عنها الفطرة الإنسانية المتطلعة دائما لإيجاد قيم للأشياء ولاكتشاف غاياتها الغيبية.

ثانياً: لكل دين عقائد وقيم ومبادئ تحددها بوسائلها.. هذه العقائد والقيم والمبادئ ينبغي الاعتراف بها كما يحددها أصحابها. وعلى المجتمع كفالة حرية الاعتقاد الديني، وكفالة حق أصحابه في إقامة شعائرهم وتطبيق شرائعهم وتأسيس معابدهم ونشر تعاليمهم دون عائق على أن يلتزموا جميعا بالامتناع عن فرض تلك العقائد بالإكراه أو نشرها بالقوة. وأن يلتزموا بالتعايش مع المذاهب الأخرى داخل الملة الواحدة، ومع العقائد الأخرى بين الملل والدعوة لعقائدهم بالحسنى وبلا إكراه.

ثالثاً: إن الإله الذي تؤمن به الأديان الإبراهيمية الثلاثة واحد مما يسهل أمر التعاون الروحي والخلقي بينها.

رابعاً: أديان الثقافات الأفريقية على تنوعها تؤمن بإله واحد مهيمن وإن اختلطت به رموز تعددية في بعضها، وهي تحرص على مفاهيم التواصل بين أجيال البشر حاضرها وماضيها ومستقبلها، وعلى التواصل بين البشر والبيئة الطبيعية

حولهم، ولأصحابها حقوق دينية إلا إذا تخلوا عنها باختيارهم.

خامساً: المسيرة الإنسانية أوقعت ظلما على بعض الشرائح الإنسانية: اضطهادا لونيا، ونوعيا، وثقافيا؛ وشرائح إنسانية مستضعفة لصغر سنها أو لكبر سنها أو لأنها معاقة.. إن الضمير الديني يتبنى إنصاف هذه الشرائح دعما للإخاء الإنساني.

سادساً: إن على الأديان الاعتراف بحرية البحث العلمي واعتبار المعرفة العلمية في مجالها وهو اكتشاف حقائق العالم الحسي الزمان المكاني معرفة تجريبية وعقلية صحيحة في مجالها.

سابعا: العولمة باعتبارها سوقا عالميا حرا موحدا بوسائل الاتصال الحديثة تمثل حلقة نافعة وجديدة في تطور الإنسانية ولكن للعولمة سلبيات اجتماعية وبيئوية يجب التخلص منها، كما لا ينبغي إغفال الخصوصيات الدينية والثقافية للبشرية.

ثامناً: على الصعيد الوطني ينبغي كفالة حرية الأديان، والالتزام بحقوق المواطنة المتساوية كأساس للحقوق الدستورية. ولا يجوز للدستور أو القانون أم يمنح امتيازا أو يفرض حرمانا لأية مجموعة سودانية بسبب انتمائها الديني.

تاسعاً: الالتزام على الصعيد الدولي بمواثيق حقوق الإنسان العالمية والمطالبة بإبراز جذورها الروحية والخلقية ترسيخا لها في النفوس.

عاشراً: إن للروابط الدينية علاقات أممية ينبغي الاعتراف بها على ألا تكون على حساب حقوق المواطنة المتساوية ولا على حساب المواثيق العالمية لحقوق الإنسان.

حادي عشر: تكوين آلية مستقلة تمثل الطيف الديني في السودان لمتابعة الالتزام بهذه المبادئ والعمل على أن تكون جزءا لا يتجزأ من اتفاقية السلام العادل.

ملحق رقم (٤): الميثاق النسوي

يعمل حزب الأمة القومي على إجماع كافة الأحزاب السياسية حول ميثاق نسوي قدمه للأحزاب وقوى المجتمع المدني للتوقيع عليه في احتفاله بيوم المرأة العالمي للعام ٢٠٠٤م، يشتمل على نقاط أساسية للنهوض بالمرأة. وهو يسعى لتطوير وضع النساء بالاتفاق على النقاط التالية:

أولا: الدستور: يكفل دستور السودان حقوق المرأة ويحتوي على مواد لحمايتها، ويلتزم بمرجعية الشرعية الدولية ومواثيقها الخاصة بها بما في ذلك اتفاقية سيداو مع مراعاة أمينة للخصوصية الثقافية لمجتمعنا بشكل ملتزم مبدئيا بإنصاف المرأة وحمايتها وإلغاء كافة أشكال العنف والتمييز ضدها، وينص على مبدأ التمييز القصدي الإيجابي للمرأة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية والمشاركة السياسية، ويفرض حماية على الشرائح النسوية المستضعفة والنساء في مناطق النزاع المسلح، ويتجنب في صياغته العبارات الغامضة والتي يمكن تفسيرها بشكل يغمط النساء حقوقهن.

ثانيا: القوانين: تسن قوانين تفصل الحقوق الدستورية المكفولة للمرأة بناء على عمل لجان متخصصة يكون تمثيل النساء فيها بالمناصفة، ويعمل على إصلاح كافة القوانين واللوائح لتعزيز مشاركة النساء في كل أجهزة الدولة التشريعية والعدلية والتنفيذية بتخصيص نسب دنيا لتمثيلهن في الوزارات والبنوك وكافة مؤسسات الدولة، خاصة في لجان صياغة الدستور والقوانين وكافة الوظائف العليا حيث لا يجب أن تقل نسبتهن عن الربع. تراعي التشريعات التنوع الثقافي والديني في السودان، وتصحب الصحوة القانونية مجهودات بث الوعي القانوني في المجتمع عامة وبين النساء على وجه الخصوص.

ثالثا: الحياة السياسية: دعم النساء في العمليات الانتخابية بتضمين نسب دنيا

لتمثيلهن في قوائم الترشيح، وتخصيص دوائر لهن يكون ناخبوها من الرجال والنساء، وإنشاء القنوات التي تدعمهن وتساعدهن في الحملات الانتخابية. وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات الحزبية القيادية والقاعدية وفي كل المجالات التشريعية، التنفيذية والاستشارات التخصصية، وتأهيل وتدريب الكوادر النسائية سياسيا وتعبويا. والتزام كافة الأحزاب السياسية بوجود حد ادني للنساء في كافة هياكل الحزب القاعدية والقيادية يحدد بـ ٣٠٪.

رابعا: التنمية: إدراج تنمية المرأة على مستوى صياغة سياسات وقوانين التنمية المستدامة، وسياسات إعادة تأهيل الاقتصاد السوداني، بضمان مشاركة النساء في صياغة وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية، وكفالة حصولهن على موارد وفوائد التنمية وتصرفهن فيها بصورة متساوية وعادلة. وإجراء كافة القياسات والمعايير لمتابعة وتقويم خلل وضع النساء تنمويا، والاستفادة من عمل المنظمات الطوعية وكافة التنظيمات الجماهيرية في تحديد احتياجات القواعد النسوية.. ودعم النساء في القطاع البنكي بما في ذلك قيام بنوك خاصة بالنساء، وتشجيع مشاريع التقنية الوسيطة والعمل على دعم النساء العاملات في قطاعات الإنتاج التقليدي المختلفة وترقية أدائهن وتقديم الخدمات التمويلية لذلك. والعمل على أن تدعم سياسة الاقتصاد الحر بالحزم الاجتماعية للشرائح المحتاجة خاصة في مجالات الصحة والتعليم والمأوى.

خامسا: التعليم: زيادة الدعم الموجه للتعليم خاصة الأساسي وما قبل المدرسي وإزالة التفرقة في نسب استيعاب الفتيات فيه، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل، ومراجعة المناهج بإزالة كافة أشكال الهيمنة الثقافية والتمييز ضد المرأة أو تنميط دورها في المجتمع، أسوة بكافة أشكال التمييز الجهوي والفئوي والإثني والثقافي، وأيضا إزالة كافة أوجه ثقافة الحرب من المناهج اعترافا بأن ثقافة الحرب نفسها مرتبطة بثقافة دونية النساء، وإدخال ثقافة السلام وثقافة حقوق الإنسان في المناهج، مع التأكيد على رفع مهارات التحليل والنقد في مقابل التلقين.

سادسا: الصحة: تخطيط وتنفيذ سياسة صحية شاملة لدعم القطاع الصحي وصحة البيئة ومجابهة الأخطار في مناطق النزاع المسلح، وتكريس الجهود التوعوية والوقائية للأمراض التي تصيب النساء خاصة وهي كثيرة، بالإضافة إلى توعية النساء في المناطق الحضرية بأخطار مزيلات اللون و الأصباغ على الصحة وعلى الدخل القومي. مع الاهتمام بالصحة النفسية للنساء في ظروف الضغوط المعيشية والمواجهات الأمنية والحروب خاصة اللائي تعرضن للاغتصاب أو التعذيب.

سابعا:الصحة الإنجابية: الالتزام بأهداف وبرامج الصحة الإنجابية الهادفة لتقليص نسبة وفيات الأمومة والطفولة وتحقيق الحمل والإنجاب الآمن مثل تنظيم الأسرة ودعم الرضاعة الطبيعية، ونشر الوعي بها، وبأهمية مشاركة الرجل في تحقيقها، وبالممارسات والعادات التي تحد منها مثل ختان البنات واعتباره اعتداء على إنسانية وصحة البنت والأم السودانية الإنجابية والنفسية، ونشر التوعية بالأمراض التناسلية وطرق الوقاية والعلاج بالتركيز على الإيدز كمرض يفتك الآن بالقارة الإفريقية ويهدد السودان لإحاطته بحزام موبوء. ودعم الصحة الإنجابية بكافة السبل والتشريعات، والتنسيق مع المجتمع الدولي للاستفادة من الخبرة والدعم اللازمين.

ثامناً: الإعلام: يلتزم الإعلام بنشر ثقافة حقوق الإنسان، والابتعاد عن العنف ضد النساء وإهانتهن والتقليل من شأنهن، وبالالتزام بخطط تمكين النساء، وتثقيفهن في مناحي الصحة الإنجابية، ومحاربة العادات الضارة.

ملحق رقم (٥): الميثاق العسكري

مقدمة:

في التاريخ القديم قامت شرعية الحكم على أسس أيديولوجية أو كاريزمية أو وراثية، وفي كل تلك الحالات خضعت القوة المسلحة للشرعية المتبعة.

وفي مرحلة تدهور الدول المعنية تراجعت الشرعية واستطاعت القوة المسلحة الاستئثار بالسلطة السياسية على أساس «شرعية» القوة المسلحة. السودان الحديث أقامه الحكم الثنائي الذي كون قوة دفاع السودان وجعلها أساس الدفاع عن البلاد. وأسوة بما حدث في كل المستعمرات السابقة فإن قوة الدفاع التي كونتها السلطة الاستعمارية صارت المؤسسة العسكرية للدولة المستقلة.

هنالك مجموعة من العوامل هزت الشرعية الدستورية في البلدان الحديثة الاستقلال فأقدمت تيارات سياسية على استخدام القوات المسلحة وسيلة للاستيلاء على السلطة السياسية أو أقدمت القوات المسلحة نفسها على الاستيلاء على السلطة السياسية. والنتيجة في كل الأحوال هي أن المؤسسة العسكرية صارت هي السلطة السياسية. هذه النقلة تواترت في أغلبية بلدان العالم الثالث لا سيما في أمريكا اللاتينية حيث وقع منذ الحرب العالمية الثانية ألف انقلاب عسكري.!

لقد أدركت بلدان أمريكا اللاتينية أن الاستيلاء العسكري على السلطة السياسية يحقق أضرارا كثيرة منها:

١. الإطاحة بالانضباط العسكري.

٢. انشغال العسكريين بالسياسة يبعدهم عن التدريب والإلمام بالتطورات العسكرية المتلاحقة.

٣. الثوابت العسكرية تتعارض تعارضا كبيرا مع متطلبات المرونة في السياسة والاقتصاد والدبلوماسية.

انتهت تجربة العسكرتارية والسلطة السياسية في العالم الثالث إلى ثلاثة أنماط هي:

أ. إقامة نظام سياسي فيه وصاية عسكرية مستمرة كما في تركيا.

ب. إلغاء المؤسسة العسكرية نهائيا لتجنب المغامرات الانقلابية كما في كوستاريكا.

ج. إخضاع القوات المسلحة للشرعية الدستورية كما في أغلبية بلدان أمريكا اللاتينية (أسوة بما حدث في التجربة السياسية الغربية) مثلاً: فنزويلا والأرجنتين.

التجربة السودانية:

خاضت القوات المسلحة السودانية ثلاثة انقلابات، وفي ثالث تلك الانقلابات استغل حزب أقلية إسلامي القوات المسلحة السودانية لفرض سيطرته على البلاد. لم تكن القوات المسلحة السودانية قومية بالمقاييس النمطية، ولكن ما كان فيها من طابع قومي محاه عاملان:

العامل الأول: خوضها لحرب أهلية طويلة المدى.

العامل الثاني: تسييس نظام «الإنقاذ» لها لصالح أجندته الحزبية.

وفي مقابل هذه التطورات السالبة كونت كافة القوى السياسية الرافضة لنظام «الإنقاذ قوات مسلحة مسيّسة.

النهاية المنطقية لهذا السيناريو هو أن تكون كل القوى السياسية السودانية مسلحة وساعية لتحقيق أهدافها السياسية بالوسائل العسكرية. هذا هو التشويه السياسي الأهم الذي أحدثه نظام «الإنقاذ في السودان.

الالتزام المرحلي:

أولاً: إن قوى التجديد والسلام والديمقراطية السودانية تقبل تسييس القوة العسكرية كضرورة مرحلية.

ثانياً: أنها تلتزم بإخضاع تلك القوى العسكرية المسيّسة لقيادة عسكرية مشتركة لتقوم بأعباء تحرير البلاد من نظام «الإنقاذ.

ثالثاً: تلتزم بإخضاع تلك القوى المسلحة لتوجيه سياسي ومعنوي موحد يتناسب والمهام المرحلية السياسية والعسكرية.

رابعاً: تلتزم بإخضاع تكوين القيادة المشتركة لهيكل تسلسل قيادي واقعي يعكس الكثافة العددية والكفاءة القتالية.

خامساً: تلتزم بالتنسيق السياسي العسكري المرحلي، والتنسيق بين داخل البلاد وخارجها في سبيل تحقيق مشروع التحرير.

سادساً: تلتزم بنقل القوات المسلحة من الشرعية الثورية إلي الشرعية الدستورية بعد التحرير.

سابعاً: تطوير القوى السياسية المسلحة إلي أحزاب ديمقراطية.

ثامنا: أن تكون المؤسسة العسكرية قومية مكونة من العناصر الوطنية والفصائل العسكرية التي شاركت في التحرير.

تاسعاً: تأكيد ولاء المؤسسة العسكرية للمشروع السياسي الديمقراطي، ووضع الضوابط اللازمة لتحقيق ذلك.

التكوين العسكري المستقبلي:

تلتزم قوى التجديد والسلام والديمقراطية في السودان بالمبادئ الآتية أساسا لتكوين المؤسسة العسكرية السودانية:

أولاً: أن تكون القوات المسلحة عالية الكفاءة والتدريب، وان تعتمد على هيكل عسكري مؤهل، وان تكون قاعدتها قابلة للتوسع عند اللزوم كالقوات السويسرية.

ثانياً: اعتماد نظام الخدمة الوطنية.

ثالثاً: ضبط الصرف العسكري للسماح بإعطاء أولوية للاستثمار والخدمات.

رابعاً: إلزام القوات المسلحة كمؤسسة وأفراد بعقيدة عسكرية محددة. والالتزام بالديمقراطية أساساً لشرعية الحكم. والالتزام بطاعة القيادة المنتخبة.

خامساً: ابتعاد القوات المسلحة تماما من صراع السلطة.

سادساً: اعتماد الاستثمار الاقتصادي والعمل التجاري والخدمي التعاوني في القوات المسلحة.

سابعاً: ضبط العلاقات في كافة المجالات بين القوات النظامية.

ثامناً: التوازن التام الثقافي والجهوي داخل القوات المسلحة وعلى كل المستويات بما يجعلها مرآة صادقة للتكوين الوطني السوداني.

تاسعاً: حصر وظيفة القوات المسلحة في مهام الدفاع بعيدا من المهام الشرطية.

عاشراً: حصر مهام الأمن الداخلي في النيابة العامة وجهاز الشرطة.

حادي عشر: يكوّن جهاز للأمن ذو مهام داخلية وخارجية ويعنى بجمع المعلومات الأمنية.

ثاني عشر: وضع ضوابط محددة للحيلولة دون الانقلابات العسكرية.

ختام: إن هذا الميثاق العسكري جزء مكمل للمشروع السياسي الديمقراطي.